

الاقتصاد المصري

من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة

عبد الخالق فاروق



الاقتصاد المصرى

من عهد التخطيط .. إلى عصر الامتيازات والخصخصة

عبد الخالق فاروق

عنوان الكتاب: الاقتصاد المصرى ..
من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة
اسم المؤلف : عبد الخالق فاروق
الغلاف والإشراف الفنى : للفنان أنس الديب
الناشر : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ المعادى- القاهرة
ت : ٣٨٠٢٠٣٣ ، ف / : ٣٥٩٣٠٦٢
e.mail : mahrosa@ hotmail.com

المدير العام : فريد زهران
صف وتوضيب داخلى : هشام صلاح
تنفيذ ومتابعة الطباعة : محمد مسلم محمد
الطباعة : العربية للطباعة
رقم الإيداع : ٢٠٠٤/١٥٦٩
التقديم الدولى : 0-313-977



جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى ٢٠٠٤ م

الاقتصاد المصرى

من عهد التخطيط .. إلى عصر الامتيازات والخصخصة

إهداء

إلى الطفل الفلسطيني الشهيد
فارس عودة ..
حمل حجراً .. ووقف منتصباً
أمام دبابّة إسرائيلية.
فمات.

المؤلف

محتويات الكتاب

٩	مقدمة لابد منها
١٣	الفصل الأول: ملامح الاقتصاد المصرى بين عبد الناصر والسادات
١٨	المبحث الأول: تخطيط التنمية وثغرات الأداء (١٩٥٧ - ١٩٦٧)
٢٦	المبحث الثانى: انفتاح اقتصادى والاختلالات الهيكلية (٧٤ - ١٩٨٢)
٤٩	المبحث الثالث: أثر الانفتاح الاقتصادى على الصناعة
٧٥	الفصل الثانى: التغير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى (٨٢ - ٢٠٠٢)
٧٩	المبحث الأول: من تثبيت الوضع إلى محاولات إصلاحه (٨٢ - ١٩٩٧)
١٠٧	المبحث الثانى: الانعكاسات الاجتماعية للتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى
١١٧	الفصل الثالث: مخاطر نظام الامتيازات B.O.O.T على الاقتصاد المصرى
١٢١	المبحث الأول: الدوافع الاقتصادية للأخذ بنظام الـ BOOT
١٢٦	المبحث الثانى: نظام الامتياز B.O.O.T وآليات الاندماج الاقتصادى المزدوج
١٢٩	المبحث الثالث: الإطار القانونى لنظام B.O.O.T ومخاطره المستقبلية
١٣٢	المبحث الرابع: حجم ومستقبل المشروعات بنظام الامتياز B.O.O.T
١٤٩	المبحث الخامس: المخاطر المحتملة من نظام B.O.O.T
١٥٥	الفصل الرابع: النظام المصرفى المصرى وكعب أخيل
١٥٧	المبحث الأول: القطاع المصرفى ودوره فى خلق الطبقة الرأسمالية الجديدة
٢٠٣	المبحث الثانى: نواب القروض .. نموذج حالة للفساد المنظم
٢٢٥	الفصل الخامس: الخصخصة .. إهدار للأصول وتهديد للأمن القومى
٢٢٧	المبحث الأول: الخصخصة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الأمن القومى المصرى
٢٣٣	المبحث الثانى: الخصخصة .. استكمال الأهداف الاقتصادية لعنوان يونية ١٩٦٧
٢٤٦	كلمة ختامية: سيناريوهات واحتمالات المستقبل

مقدمة لابد منها ..

فجاءة .. ودون مقدمات؛ عزفت الجوقة الصحفية والفكرية للنظام والحكم في مصر معزوفة بدت منسقة وفي وقت واحد؛ وفي عدة صحف؛ نشيد "السادات مظلوماً" وهكذا عاود السادات والحديث عنه وعن بطولاته ونبوءاته وتقدمه عمن حوله في الرؤية والتصور الظهور على مسرح الحياة السياسية والصحفية المصرية. بما يشير إلى ما هو أعمق وأخطر في أزمة النظام والحكم في البلاد. ذلك أن النظام الذي اعتلى عرش حكمة الفريق حسنى مبارك فى أعقاب الحادث الميلودرامى الشهير الذى أودى بحياة السادات فى يوم السادس من أكتوبر عام ١٩٨١، كان قد أسس مشروعيته على ما يبدو؛ وكما ظهر من خطابه الإعلامى والسياسى على ثورة ٢٣ يوليو وليس على أساس مبادئ ما سمي ثورة مايو ١٩٧١ ، وتخلّى نظام الرئيس مبارك عن مقولات وخطاب السادات؛ الذى كشفت أحداث ذلك اليوم وما أعقبه من مشهد جنازته؛ أنه قد فقد كل رصيد اعتمد عليه من جراء قرار دخول حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والحديث حول الديمقراطية والتعددية والحريات العامة الذى لم يصمد كثيراً بعد يوم الخبز فى ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧؛ فارتدت مصر فى أعقابها وتداعياته إلى عهد الدولة البوليسية وترزية القوانين بما تجاوز معه حتى أسوأ فترات الحقبة الناصرية فى مجال إهدار الحقوق والحريات العامة.

واستمر تمحك نظام الرئيس مبارك فى مشروعية عبد الناصر - على الصعيد اللفظى - بينما جاءت سياساته الفعلية وإجراءاته العملية سواء على صعيد السياسات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية أو على صعيد السياسات الدولية والخارجية ساداتية الجوهر والأساس من ارتماء وخضوع فى أحضان الغرب وتبعية كاملة للسياسات الأمريكية سواء فى المنطقة العربية أو على صعيد العالم أجمع أو فى مواقفه من القضية الفلسطينية.

وتزامن حادثين عبّرا عن نكسة فى هذه الازدواجية السياسية والإعلامية للنظام والحكم؛ أولهما هو موقفه السلبي بصورة مكشوفة وهزيلة من المذبحة التى تجريها إسرائيل على بعد أمتار من حدود مصر ضد الشعب الفلسطينى الأعزل منذ الثامن والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠، وضعف الموقف المصرى العام تجاه سياسات الهيمنة الإسرائيلية والأمريكية تجاه المنطقة بصورة سافرة خاصة بعد أحداث الهجوم الانتحارى على الأراضى الأمريكية فى الثلاثاء الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١؛ ثم الحادث الثانى هو الاحتفال الإعلامى - المبالغ فيه والركيك فى أن واحد - بمرور خمسين عاما على ثورة ٢٣ يوليو أى فى يوليو ٢٠٠٢ والتى

كشفت للجمهور عامة والأجيال الجديدة بخاصة عن البون الشاسع بين مواقف وسياسات عبد الناصر الوطنية والقومية ضد الاستعمار وإسرائيل من ناحية والمواقف الهزيلة والمتواطئة أحياناً لنظام الرئيس مبارك مع الولايات المتحدة والمتخاذلة تجاه إسرائيل للدرجة التي وصل إلى حد الخوف من قطع العلاقات الدبلوماسية ووقف إمداد إسرائيل بالبترول المصري كأبسط رد على جرائم إسرائيل وحكوماتها وسلوكها العنصري المكشوف منذ تولى أرييل شارون وجماعات المستوطنين الجدد للحكم والإدارة في فبراير عام ٢٠٠١.

وإزاء هذا الوضع الجديد، انكسرت عملياً المشروعية اللفظية لنظام مبارك واستناده إلى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؛ لدى الأجيال الجديدة التي عبرت عن نفسها في تلك المظاهرات المحدودة التي خرجت في القاهرة وعدة عواصم عربية حاملة لصور جمال عبد الناصر ومنددة بعجز وهزال مواقف الأنظمة العربية دون استثناء.

وهنا فحسب؛ تحول موقف النظام والحكم؛ للبحث عن مشروعية أخرى مهجورة بعد أن كشفت المقارنة لدى الأجيال الجديدة والقديمة عدم مصداقية المشروعية الناصرية كرداء أو غطاء لنظام مبارك؛ فبدأ تلميع صورة مهزوزة للرئيس السادات كبطل الحرب والسلام والتنمية والانفتاح.

وأخذ كبار كتاب الصحف الحكومية والرسمية، ترديد مقولات مغلوطة والبحث عن أرقام هنا أو هناك تعزز هذه الصورة لدى الأجيال الجديدة؛ لذا فقد وجدت أن الألوان قد آن لإجراء مناقشة علمية اقتصادية جديّة وموضوعية تتناول هذه المقارنة بين عهدي؛ هل كان اقتصاد مصر في عهد عبد الناصر مدمراً ومديوناً وأنه قد أسترده عافيته في عهد السادات خاصة بعد عام ١٩٧٤ وحتى مقتله أما أننا إزاء إهدار لأعظم فرصة تاريخية لم تتح من قبل في التاريخ الاقتصادي المصري، للتنمية الجادة والحقيقية، وفضل القائمون على الحكم والإدارة خلال الثلاثين عاماً الماضية، الطريق السهل والاستهلاكى ومظاهر البذخ بدلاً عن التخطيط وتوجيه الموارد الهائلة التي توافرت للمصريين خلال هذه الفترة ؟

أننا نترك للأرقام والتحليل الاقتصادي المحايدين الإجابة عن هذا السؤال الذى سيظل معلقاً فى رقابنا جميعاً أمام التاريخ .. وأمام الأجيال الجديدة.

لذا فقد فضلنا أن نتناول دراستنا فى خمسة فصول؛ نعرض فى الأول حجم الأزمة التى وصل إليها الاقتصاد المصرى منذ أواخر عقد الستينات ثم ما طرأ على هذه الأزمة من اختلالات عميقة بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ وحتى نهاية عام ١٩٨١.

ثم نتولى فى الفصل الثانى؛ عرض وتحليل السياسات الاقتصادية والمالية التى اتبعت منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٧ والتي نجحت فى تثبيت الوضع

الاقتصادى فى البداية والتوازن النسبى الذى حدث من جراء ذلك بين قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفة وتأثيرها على قطاعات الخدمات الاجتماعية فى هذه المرحلة وبخاصة قطاعى التعليم والصحة.

وكذا عرضنا للتغير فى المضمون الاجتماعى للهيكلى الاقتصادى المصرى؛ والتأثير الذى بدأ متنامياً للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر وما يشكله ذلك مستقبلاً من احتمالات للنمو أو احتمالات جديدة للخطر.

وتوقفنا فى الفصل الثالث عند المخاطر الجديدة التى يحملها نظام المزايا الجديد الذى ابتكرته العقلية الرأسمالية الدولية وتبينته قوى اجتماعية داخلية والقائمون على جهاز الدولة ذاته ألا وهو نظام الامتيازات أو ما عرف بـ "الـ BOOT".

وفى الفصل الرابع توقفنا عند النظام المصرفى والأخطار التى يتعرض لها خاصة بعد تزايد حالات النصب والتعثر المالى لأعداد كبيرة من كبار المقترضين ولجوء بعضهم إلى الهروب خارج البلاد والتوقف عن تسديد هذه الديون.

وفى الفصل الخامس عرضنا للأضرار المؤكدة للسياسة الجديدة التى انتهجها النظام والحكم منذ عام ١٩٩١ التى ترمى إلى بيع الدولة لشركات القطاع العام والأصول الإنتاجية بما يهدد اقتصاد الدولة لمصوغات بقاءها واستمرارها فى مواجهة التحديات الإقليمية التى مازالت تلوح فى الأفق بفعل السياسات الإسرائيلية والأمريكية فى المنطقة والتى بلغت حد الغزو الأنجلو أمريكى للعراق واحتلال عاصمته بغداد فى التاسع من شهر إبريل عام ٢٠٠٣ والتهديدات الصادرة عن الإدارة الجمهورية الصهيونية المنحى فى الولايات المتحدة تحت رئاسة بوش الصغير، لبقية الإقليم العربى.

ويهمنا أن نشير إلى أن هذا الكتاب هو جزء من مشروع بحث واسع سوف يستغرق عدة سنوات وسينشر على القراء والمتخصصين فى أجزاء متتابعة نكتفى هذا العام بالجزء الأول والثانى؛ على أمل أن تمنحنا الظروف فرصة استكمالهما سريعاً حتى تكتمل أمام الأجيال الجديدة زوايا لرؤية مختلفة عما تقدمه المصادر الحكومية التى انغمست طوال ثلاثة عقود فى تنفيذ سياسات أثبتت الأيام والأحداث فشلها على كافة المستويات المحلية (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً) والإقليمية والدولية.

عبد الخالق فاروق

حدايق المعادى / ديسمبر ٢٠٠٢

الفصل الأول

ملامح الاقتصاد المصري بين

عبد الناصر والسادات

مر الاقتصاد والمجتمع المصرى خلال الربع قرن الماضى بتحولات جذرية، انتقل فيها من النقيض إلى النقيض؛ فمن الاقتصاد الحر القائم على المبادرة الفردية - المحدودة التأثير - قبل عام ١٩٥٢؛ إلى الاقتصاد المخطط الذى تلعب فيه الدولة دوراً رئيسياً فى توجيه الاستثمارات وتخصيص الموارد؛ وترجيح أنماط الاستهلاك السائدة فى المجتمع.

وبالعدوان الإسرائيلى الجديد فى الخامس من يونيه عام ١٩٦٧؛ نمت ببطئ قوى اجتماعية وسياسية فى البلاد؛ كان الظن أنها قد ولت؛ حتى تمكنت بعد أن هدأت نيران المعارك فى أكتوبر ١٩٧٣ من إعادة النظر مرة أخرى فى توجهات الدولة المصرية فأعلنت فى أبريل ١٩٧٤ عن انتهاج سياسة جديدة أطلق عليها "سياسة الانفتاح الاقتصادى" التى لم يقتصر آثارها ونتائجها على هيكل الاقتصاد المصرى والأوزان النسبية لقطاعاته وحده؛ بل امتد ليشكل من جديد واقع الخريطة السياسية والاجتماعية - بل وحتى الثقافية - فى المجتمع المصرى. كما شارك فى صياغة تحالفات إقليمية ودولية جديدة للدولة المصرية فى ظل بيئة اتسمت بالصراع الإقليمى والدولى العنيف.

والحقيقة أن المحلل المدقق فى التحولات والتغيرات التى طرأت على الاقتصاد المصرى بعد عام ١٩٧٤ وحتى الآن؛ يمكنه أن يميز بين ثلاث مراحل زمنية للآداء؛ يحكمها جميعاً إطاراً فكرياً وفلسفياً وسياسياً واحداً؛ يقوم على الانفتاح والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى؛ وما يترتب على ذلك من ضرورة إجراء تغييرات داخلية وترتيبات إقليمية تعلى من شأن المشروع الخاص وتضعه فى بؤرة الاهتمام الرئيسى مع تفعيل آليات السوق وميزان العرض والطلب كأساس ومقياس لتوجيه الموارد وتخصيص الاستثمارات.

ففى المرحلة الأولى:

التي بدأت بإعلان الدولة لانتهاج استراتيجية الانفتاح الاقتصادى فى أبريل ١٩٧٤ وحتى أواخر عام ١٩٨١؛ أطلق العنان دون ضابط أو رابط أو بتعبير كاتبنا الراحل أحمد بهاء الدين "انفتاح سдах مداح" وهو ما أدى فى النهاية إلى اختلالات هيكلية عميقة فى بنية الاقتصاد المصرى وما ترتب عليها من ضعف الأداء الاقتصادى والمالى مع تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية فى البلاد ووصول البلاد إلى حافة الإفلاس والانحيار الاقتصادى.

وفى المرحلة الثانية:

التي أعقبت عقد المؤتمر الاقتصادى القومى الذى رأسه الرئيس حسنى مبارك فى فبراير ١٩٨٢؛ وضم رموز معظم التيارات الفكرية والمدارس الاقتصادية

المصرية؛ وصياغة الخطة الخمسية الثانية فى تاريخ مصر الحديث - والأولى فى العهد الجديد (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) - والتي لم تكن سوى محاولة منظمة من جانب الدولة لوقف حالة الانهيار التى بلغها الاقتصاد المصرى أى بمعنى آخر أنها كانت "خطة تثبيت" للوضع بالتعبير العسكرى دون أن تطمح فيما هو أكثر من ذلك أى إخراج الاقتصاد المصرى من أزماته وعثراته.

وفى المرحلة الثالثة :

بدأت هذه المرحلة بالخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) التى شهدت محاولات جادة لإجراء إصلاحات مالية ونقدية لتحقيق توازن نقدى ومالى؛ تمهيدا للخروج من الأزمة وبداية مرحلة انطلاق اقتصادى حقيقى. ثم استكملت بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) وقد اتسمت هذه الفترة بزيادة الأعباء على عاتق الفئات والطبقات الاجتماعية المحدودة الدخل. بيد أن النجاح الذى بدا واضحا خلالها فى لجم العجز فى الموازنة العامة للدولة وعقد اتفاق مع أعضاء نادى باريس فى مايو ١٩٩١ لإسقاط نصف ديون مصر المدنية (وكل ديونها العسكرية لدى الولايات المتحدة) وبداية تطبيق صارم لبرنامج إصلاح مالى نقدى باتفاق مع صندوق النقد الدولى وما صاحبها من إجراءات بيع الأصول العامة والشركات المملوكة للدولة للقطاع الخاص والأجنبى (الخصخصة). لم يؤتي ثماره

وبرغم النجاح الجزئى الذى تحقق؛ والتغيير الذى طرأ على بنيان الاقتصاد المصرى؛ فإن تناقضا مسكونا بالخطر مازال قائما ويزداد حدة بمرور الزمن ويتمثل فى زيادة الفجوة بين الفئات التى تحظى بثمار النمو؛ حيث يلاحظ التركيز المتعاظم للدخل والثروة لدى فئات تتربع على قمة الهرم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى البلاد مقابل تواضع مستوى تحسن معيشة الفئات الاجتماعية الأكثر عددا والأقل دخلا.

ولعل محاولات إيجاد وفاق عام فى المجتمع من خلال طرح ما يسمى "الطريق الثالث" أو الإلحاح فى الدعوى على "الدور الاجتماعى لرجال الأعمال" يشى برغبة متنامية لدى القيادات السياسية والتنفيذية والفكرية فى البلاد لحل هذا التناقض المعبا بأخطار سياسية واجتماعية غير مرغوبة ولا مطلوبة مستقبلا.

وهذا الفصل؛ محاولة لعرض الاختلالات الهيكلية التى اتسم بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة الأولى من الانفتاح والجهود التى بذلت لتعديل بعض هذه الاختلالات ثم محاولة استشراف ملامح المستقبل وتأثير السياسات المتبعة على تزايد معدلات البطالة بين الأجيال الجديدة بصورة غير مسبقة فى تاريخ مصر كلها.

بيد أن الدراسات المستقبلية؛ بكل ما يكتنفها عادة من عنصر عدم اليقين بفعل تعدد وتنوع العوامل المؤثرة في مسار المتغيرات والمعطيات الكمية سواء بسبب ظروف دولية أو إقليمية أو حتى لتفاعلات داخلية؛ ونظرا للطابع الخاص لبعض مرتكزات السياسة الاقتصادية المصرية وحساسيتها للظروف الخارجية وأحيانا النفسية - بما يخرجها عن قدرات وقرارات ورغبات صانع السياسة المصرية مثل أسعار النفط وأحوال السوق الدولية أو تدفقات السياحة والسياح أو تحويلات العاملين المصريين بالخارج أو حتى المنافسة التي يتعرض لها الممر الملاحي الهام (كقناة السويس). كل هذا يستدعى درجة من الحذر واستخدام أسلوب السيناريوهات البديلة ويزيد الأمر صعوبة؛ المشكلات الفنية والصعوبات الخاصة بالفن الإحصائي الذي تستخدمه الأجهزة المسؤولة في البلاد عن إعداد البيانات الاقتصادية المالية منها أو النقدية؛ بما يجعل من الصعب الحصول على سلاسل زمنية متجانسة وذات مكونات إحصائية واحدة بسبب تغير الفن الإحصائي أو أسلوب إعداد الموازنة العامة أو قياس قيم الناتج المحلي الإجمالي أو القطاعي وبأسعار سنوات متغيرة حيث جرى اتباع أسلوب حساب هذا الناتج وإعادة تقييمه من فترة إلى أخرى. كما تتباين البيانات المعروضة عن الظاهرة الواحدة (كالتجارة الخارجية) من جهاز إحصائي إلى آخر^(١).

فإذا كان من المأمول صياغة رؤية استراتيجية جديدة في العقدين القادمين يكون لها نصيب من الواقعية فينبغي لها أن تستشرف في ضوء دراسة واقعية ومتوازنة لمكامن الضعف ونقاط القوة في أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الراهنة وتوقعاتها في المستقبل المنظور ومدى تأثير هذه المتغيرات الجديدة والمتوقعة في ضوء سيناريوهات واقعية وممكنة مع أهدافنا المرغوبة أو المطلوبة وفي ضوءها يستمر رسم السياسات التنفيذية التي تتأسس على قدر عال من المعلومات والخبرة في تحليلها.

المبحث الأول

تخطيط التنمية وثغرات الأداء (١٩٥٧ - ١٩٦٧)

كثير الحديث من جانب عدد كبير من المسؤولين؛ خلال عقدي السبعينات والثمانينات؛ عن طبيعة الأزمة الاقتصادية المصرية؛ واتخذ هذا الحديث في الحقيقة طابعاً مغلوفاً افتقر إلى أسس علمية متعارف عليها لتقييم أداء الاقتصاد المصري في فترة التخطيط المركزي والتدخل الواسع من الدولة في النشاط الاقتصادي في عقدي الخمسينات والستينات فغلب الطابع الدعائي والسياسي بل وحتى الأيدلوجي في تناول هذه المرحلة الهامة من التاريخ المصري الحديث؛ لذا فقد يكون من المناسب التوقف بالتحليل والتقييم لأداء الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦٧) للتعرف على ما وصل إليه هذا الأداء وطبيعة الأزمات والثغرات التي خلفتها هذه المرحلة.

والحقيقة أننا نركز في التحليل على العشر سنوات (٥٧ - ١٩٦٧) لسببين :

الأول : أن ما قبلها كان تمهيداً وأعداداً فكرية وسياسية لها.

الثاني : أن ما بعدها كان أعداداً لحالة حرب ينبغي أن تجري لتحرير الأرض التي احتلت عام ١٩٦٧ أي أن كل جهود التنمية والتخطيط قد توقفت فعلياً بعد عام ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

فمنذ خطة التصنيع الثلاثية (٥٧ - ١٩٦٠) وما تلاها من إعداد الخطة الخمسية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/١٩٦٥) تحققت بشهادة كثير من الخبراء المحايدين نجاحات ملموسة في الأداء الاقتصادي المصري ^(٢).

فقبل عام ١٩٥٢ لم تكن معدلات النمو الاقتصادي السنوية تزيد عن ٠,٢% طوال الأربعين عاماً السابقة على ذلك التاريخ؛ ارتفعت بعد ذلك بمعدل متوسط يزيد عن ٢,٢% إلى ٣,٢% حتى عام ١٩٦٥ ^(٣) وقد كان لطموح الخطة الخمسية لمضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات أن خصصت مبالغ كبيرة للاستثمارات بلغت خلال الخمس سنوات ١٦٠٠ مليون جنيه لتنفيذ ١٤٠٠ مشروع موزعة بين قطاعات الزراعة والرى والصرف (بقيمة ٣٩٢ مليون جنيه وبنسبة ٢٥% تقريباً) والصناعة والكهرباء (بقيمة ٥٧٨ مليون جنيه وبنسبة ٣٦%) والخدمات (بقيمة ١١١ مليون جنيه وبنسبة ٧% تقريباً) ^(٤).

بيد أن عدم كفاية الموارد لتلبية الطموح الاستثماري للخطة قد أدى للاعتماد على مصادر أجنبية لتمويل نحو ٢٥% من إجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة زادت في بعض السنوات (٦٣/١٩٦٤) إلى ٤٠% من البرنامج الاستثماري لذلك العام ^(٥). فبدأت أولى لبنات المديونية الخارجية. بيد أن الدراسات الاقتصادية

والتموية لا تعتبر هذا النوع من المديونية شرا أو ضررا طالما أنها تساهم فى بناء أصول إنتاجية جديدة ولا تستخدم لتمويل سلع استهلاكية غير ضرورية أو كمالية. وقد حكم توجّهات الاستثمارات الدولية سواء للشركات المتعددة الجنسيات أو الحكومات الغربية اعتبارات ظلت تدفع بها بعيدا عن خطط التصنيع الطموحة لدولة مثل مصر كما تشير بذلك المصادر الدولية الموثوقة^(١). لذا فقد ظل الاعتماد خلال هذه المرحلة على اتفاقيات تجرى مع دول الكتلة الشرقية من ناحية أو مصادر التمويل المحلية من ناحية أخرى وهو ما جنب القرار السياسى المصرى مصيدة الديون الخارجية.

وقد كان من أبرز ملامح هذه المرحلة والتدخل الحكومى النشاط والواسع فى الأنشطة الاقتصادية أن زاد الإنفاق الحكومى والعام حيث ارتفعت نسبته من ٢٥,٨ % من الدخل القومى عام ١٩٥٣/٥٢ إلى ما يقارب ٦٣% عام ١٩٦٥/٦٤ ثم استمر فى التزايد حتى بلغ عام ١٩٧١/٧٠ نحو ٧١%.

جدول رقم (١)

تطور الإنفاق العام فى مصر ١٩٥٢-١٩٦٦

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

البيان السنوات	جملة الإنفاق العام (١)	الدخل القومى (٢)	نسبة (١) : (٢)
١٩٥٣/٥٢	٢٠٧,٩	٨٠,٦	٢٥,٨%
١٩٦١/٦٠	٧٠٠,١	١٣٦٣,٥	٥١,٣%
١٩٦٢/٦١	٧٧٣,٩	١٤١١,١	٥٤,٨%
١٩٦٣/٦٢	١٠١٢,٦	١٥٦٢,٨	٦٤,٨%
١٩٦٤/٦٣	١٠٧٩,٤	١٧٣٩,٦	٦٢%
١٩٦٥/٦٤	١١٨٤,٤	١٨٨٤,٠	٦٢,٩%
١٩٦٦/٦٥	١٢٠٦,٠	٢١٢٤	٥٦,٨%
١٩٦٧/٦٦	١٣١٦	٢١٩٤	٥٩,٩%
١٩٦٨/٦٧	١٢١٧	٢١٨٨	٥٥,٦%
١٩٦٩/٦٨	١٢٥٤	٢٣٣٩	٥٣,٦%
١٩٧٠/٦٩	١٧٨٩	٢٥٥٣	٧٠%
١٩٧١/٧٠	١٩٠٣	٢٦٩٢	٧٠,٧%

المصدر : الكتاب الإحصائى لجهاز التعبئة العامة والإحصاء (١٩٦٥-٥٢) صادر فى مارس ١٩٦٦ ص ٢٢٠، ص ٢٢١. وكذلك الكتاب الإحصائى السنوى العام ١٩٧٠، صادر فى يوليو ١٩٧١، ص ٣٧ والكتاب الإحصائى لعام ١٩٧٢، يوليو ١٩٧٣، ص ٢٣٤، ص ٢٣٧.

ومع ذلك فقد حافظت هذه الفترة على استقرار نقدي ولم تظهر الضغوط التضخمية الواضحة إلا في أعقاب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وفي أواخر عام ١٩٦٦ (٧).

بيد أنه مع تزايد الإنفاق العام؛ زاد بالمقابل الاستهلاك الحكومي والعام من ٢٢٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ إلى ٤٣٥ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ وهو ما اعتبره أحد الخبراء الاقتصاديين بأنه أحد المطبات التي حدثت أثناء تنفيذ الخطة الخمسية؛ حيث كان من المخطط فيها خفض الاستهلاك العام من ١٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي في بداية الخطة إلى ١٤,٦% في نهايتها فإذا بالأمر يتحول إلى زيادة للاستهلاك الحكومي حتى بلغ ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي ذلك العام (٨).

ومع زيادة الإنفاق العام والاستهلاك الحكومي؛ ازداد الاعتماد على المصادر المصرفية في تمويل العجز المتنامي والمتراكم في الموازنة العامة للدولة الذي بلغ في نهاية عام ١٩٦٥ نحو ٦٠٩ مليون جنيه وبالتالي ارتفع معدل التضخم من ٤% سنوياً خلال الفترة (٥٤ - ١٩٦٠) إلى ٨,٨% خلال سنوات الخطة (٦٠ - ١٩٦٥) (٩).

وكيأن من الطبيعي أن يصاحب ذلك زيادة في كمية وسائل الدفع * والسيولة المحلية التي زادت من ٥٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٥ إلى ٦٧٠ مليون جنيه في منتصف ١٩٦٧ حتى بلغ عام ١٩٧٠ نحو ٧٩٠ مليون جنيه لوسائل الدفع ونحو ١٣٤٥ لإجمالي السيولة المحلية في نفس العام (١٠).

وبهذا تشكلت أحد الثغرات الهامة في بناءنا الاقتصادي خلال هذه المرحلة وتأسست عليها كل مظاهر التضخم الكامن الذي عانى منه المواطن المصري والمتمثل في ظاهرة توزيع السلع التموينية بالبطاقات والطوابير المنتشرة لشراء السلع الغذائية وسياسة تقييد الاستهلاك لسلع معينة في بعض الأيام مثل اللحوم ... الخ.

ومن ناحية ثانية؛ فإن العجز عن تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات كان يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات من الخارج بما شكل ثغرة إضافية في الهيكل الاقتصادي المصري تمثل في العجز المتزايد في الميزان التجاري وهو ما يصب مرة أخرى في التأثير على معدلات التضخم وارتفاع الأسعار من جهة والتأثير على المديونية الخارجية لمصر من جهة ثانية.

* وسائل الدفع الجارية هي مجموع النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية بالعملة المحلية وهي تمثل الطلب الكلي في المجتمع.

** أما السيولة المحلية فهي مجموع وسائل الدفع الجارية + أخطاء النقود وهي الودائع الجارية وغير الجارية بالعملة الأجنبية + ودائع توفير البريد وهذه هي الأصول السائلة في المجتمع وتعكس الكمية النقدية التي تؤثر في الطلب الكلي.

وبرغم قدرة الإدارة المصرية في ذلك الحين على تقبيل وضغط الواردات طبقا للظروف مثلما حدث بعد هزيمة يونية ١٩٦٧ حيث خفضت الواردات من ٤٠٦ مليون جنيه عام ١٩٦٥ إلى أقل من ٢٦١ مليون جنيه عام ١٩٦٩/٦٨ إلا أن ذلك كان له تأثيراته السلبية على معدل الاستثمار نظرا لأن كثير من هذه الواردات كان عبارة عن سلع وسيطة و سلع رأسمالية وهو ما أدى لخفض معدل الاستثمار من ١٦,٢% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٦٥/٦٤ إلى ١١,٨% عام ١٩٧٠/٦٩. ويظهر البيان التالي موقف تجارة مصر الخارجية ومقدار التوازن النسبي للقائم برغم وجود عجز في الميزان التجاري خلال هذه المرحلة؛ وهو ما يتناقض جوهريا من الناحيتين الكمية والكيفية بعد عام ١٩٧٤ كما سوف نعرض بعد قليل. ومن الواضح أنه طوال هذه المرحلة ظلت نسبة تغطية الصادرات للواردات مرتفعة ومناسبة برغم أن هذه النسبة قد تعرضت للانخفاض خلال سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٥-٦١) بسبب زيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمعدات والسلع الوسيطة (١٢).

جدول رقم (٢)

موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٧٣-٥٢

(بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية)

المنوات	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان التجاري (عجز)	حجم التجارة الخارجية ٢ + ١	الناتج المحلي الإجمالي	% للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي	% التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي	نسبة تغطية الصادرات للواردات
١٩٥٢	١٥٠,٢	٢٢٧,٧	(٧٧,٥)	٣٧٧,٩	٨٠,٦	%٩,٦	%٤٦,٩	%٦٦
١٩٥٣	١٤٢,٦	١٧٨,٠	(٣٧,٤)	٣٢٠,٦	٨٤٧	%٤,٤	%٣٧,٩	%٨,١
١٩٥٤	١٤٣,٩	١٦٤,٥	(٢٠,٧)	٣٠٨,٤	٩٢٠	%٢,٣	%٣٣,٥	%٨٧,٥
١٩٥٥	١٤٦,٠	١٨٧,٣	(٤٠,٣)	٣٣٣,٣	٩٦٥	%٤,٣	%٣٤,٥	%٧٨,٠
١٩٥٦	١٤٢,٣	١٨٦,١	(٤٣,٨)	٣٢٨,٤	١٠٦٧	%٤,١	%٣٠,٨	%٧٦,٥
١٩٥٧	١٧١,٦	١٨٢,٣	(١١,٠)	٣٥٤,٢	١١٢٦	%١,٠	%٣١,٥	%٩٤,٠
١٩٥٨	١٦٦,٣	٢٤٠,٢	(٧٣,٩)	٤٠٦,٥	١١٥٧	%١,٤	%٣٥,٥١	%٦٩,٢
١٩٥٩	١٦٠,٥	٢٢٢,٢	(٦١,٧)	٣٨٢,٧	١٢٨٥	%٤,٨	%٢٩,٨	%٧٢,٢
١٩٦١/٦٠	١٩٧,٦	٢٣٢,٥	(٣٤,٧)	٤٣٠,٣	١٣٦٣	%٢,٥	%٢١,٦	%٨٥,١
١٩٦٢/٦١	١٦٨,٩	٢٤٣,٨	(٧٤,٨)	٤١٢,٧	١٤١١	%٥,٣	%٢٩,٢	%٦٩,٣
١٩٦٣/٦٢	١٥٨,٣	٣٠٠,٩	(١٤٢,٦)	٤٥٩,٢	١٥٦٣	%٩,١	%٢٩,٤	%٥٢,٦
١٩٦٣/٦٣	٢٢٦,٨	٣٩٨,٤	(١٧١,٦)	٦٢٥,٢	١٧٤٠	%٩,٨	%٢٥,٩	%٥٧,٠
١٩٦٥/٦٤	٢٣٤,٤	٤١٤,٤	(١٨٠,٠)	٦٤٨,٨	١٩٧٥	%٩,١	%٣٢,٩	%٥٦,٦
١٩٦٦/٦٥	٢٦٣,١	٤٠٥,٩	(١٤٢,٧)	٦٦٩,٠	٢١٢٤	%١,٧	%٣١,٥	%٦٤,٨
١٩٧١/٧٠	٣٣١,٢	٣٤٢	(١٠,٨)	٦٧٣,٢	٢٥٥٣	%٠,٤	%٢٦,٤	%٩٦,٨
١٩٧٢/٧١	٣٤٣,٢	٣٩٩,٩	(٥٦,٧)	٧٤٣,١	٢٨٥٦	%٢,٠	%٢٦,٠	%٨٥,٨
١٩٧٣	٤٤٤,٢	٣٦١,١	٨٣,١	٨٠٥,٣	٣٥٢٦	صفر	%٢٢,٨	%١٢٣,٠

المصادر : التجارة الخارجية مصدرها الكتاب السنوي للتعبيد العامة والإحصاء (١٩٦٥-٥٢) مارس ١٩٦٦، ص ٢٢٧ وبعد ذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد (٢٣) العدد الثالث ١٩٨٠ ص ٣٤٠ والكتاب السنوي (١٩٧٢-٥٢) ص ٢٣٧ وقد قمنا بحساب هذه النسب بمعرفتنا.
- الأرقام بين الأقواس سالبة.

كما أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى ظلت تدور حول ٣٠% فى المتوسط بما يشير إلى عدم الاندماج الكامل للاقتصاد المصرى فى السوق الدولية.

وكان من أبرز التغيرات فى هيكل التوزيع الإقليمى لتجارة مصر الخارجية خلال هذه الفترة هو زيادة نسب تجارة مصر مع دول الكتلة الشرقية من ٣٤% للصادرات عام ١٩٥٨ إلى ٥٨% عام ١٩٧٣ ومن ٢٢% للواردات إلى ٣١,٦% خلال نفس الفترة.

أما الدول الرأسمالية الغربية فقد انخفضت نسبة صادراتنا إليها من ٢٨% إلى ٢٢% وتقلصت وارداتنا منها من ٥٦% إلى ٤٣% خلال نفس الفترة وأن عادت بعد بداية الانفتاح لتتجاوز ٦٤% عام ١٩٨١ (١٣).

هذا عن التجارة الخارجية وعجز الميزان التجارى لمصر خلال هذه المرحلة أما المديونية الخارجية فمن اللافت للنظر مقدار التباين والاختلاف بين المصادر الاقتصادية والإحصائية الرسمية وغير الرسمية تجاه هذه المسألة الحيوية والمصيرية خاصة فى عقدى السبعينات والثمانينات اللذين اتسما بوضع ستار حديدى من السرية وعدم الوضوح مورست من جانب الجهات المسئولة نظرا للحساسية الفائقة لهذه القضية وتأثيرها السلبي على مقدار الثقة ومدى الملاءة الاقتصادية والمالية لمصر فى دوائر الإقراض الدولية. والحقيقة أن تحليل علمى رصين حول مصادر المديونية الخارجية لاي دولة كفيلا بتجنب الكثير من التشوش وعدم الوضوح.

فالديون الخارجية غالبا ما تتحقق لأحد السببين التاليين أو لكليهما :

الأول : عجز متزايد فى الموازنة العامة للدولة لا تستطيع المصادر المحلية وحدها أن تغطيه (مدخرات - اقتراض مصرفى أذون خزانة ... الخ) بما يودى إلى وجود فجوة فى الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الاستثمار القومى والإنفاق الجارى الحكومى.

الثانى : عجز متفاقم فى ميزان المدفوعات للدولة - وخاصة الميزان التجارى - لا يمكن مواجهته بمصادر الدخل الأخرى كالتحويلات والمعاملات غير المنظورة فتتجأ الدولة للاقتراض الخارجى فى أشكاله العديدة والمتنوعة.

فإذا حسبنا كلا المصدرين خلال الفترة التى انتهت بعام ١٩٧٣ نجد أن هذا العجز (الموازنة - ميزان المدفوعات) قد بلغ ١١٣,١ مليون جنيه للعجز فى الميزان التجارى من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٣ ونحو ٦٥٠ مليون جنيه لعجز الموازنة العامة حتى ذلك التاريخ أى ما مجموعه ١٧٨٠ مليون جنيه (بخلاف الديون

العسكرية) ووفقا لأسعار الصرف السائدة وقتئذ للدولار وهى ٢,٣ دولار للجنيه فإن هذه الديون الخارجية كانت تعادل ٤٠٩٤ مليون دولار. أما المصادر الرسمية فقد أشارت إلى أن هذه الديون قد بلغت عام ١٩٧٠ نحو ١٦٣٩ مليون دولار (بخلاف الديون العسكرية) ^(١٤) أى ما يعادل ٧١٢ مليون جنيه مصرى.

فإذا أخذنا بالرقم الأول الذى استخلصناه فإن هذا الدين الخارجى لم يكن يزيد عن ٤٩,٦% من إجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٧٣ وإذا أخذنا بالرقم الثانى فإن هذا الدين الخارجى لم يكن يزيد عن ٢٧,٩% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٠. وهكذا فإن معدل الاقتراض الخارجى بلغ عام ١٩٧٣ نحو ١,٥% زاد عام ١٩٧٤ إلى ٧% ثم إلى ٢٦,٣% عام ١٩٧٥ واستمر بعدها فى التزايد بصورة تدعو للقلق الشديد.

وإذا أخذنا بمعدل الاعتماد على الخارج ^{**} فإن هذا المعدل لم يكن يزيد عام ١٩٧٣ عن ٨,٢% زاد بعد ذلك ليصل إلى ٣٥% عام ١٩٧٥ ^(١٥).

وقد كان من الممكن تقييد الواردات وضبط نمط الاستهلاك خلال الستينات استنادا إلى تحول جوهرى فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المصرى همش من دور القطاع الرأسمالى الفردى فى النشاط الاقتصادى خاصة فى مجال التجارة الخارجية لصالح القطاع العام والدور المتنامى له فى هذا المجال.

فقد استقر الفكر التخطيطى المصرى السائد وقتئذ والمستند على أفكار كبار الاقتصاديين من أمثال بنت هانسن B. Hansen وروبرت تينبرجن R. Tinbergen وموريس دوب M. Dobb على أن سيطرة المشروعات الخاصة على قطاعات اقتصادية هامة يجعل من مهمة التخطيط مهمة صعبة للغاية سواء فى جمع المعلومات أو فى توجيه الاستثمارات ^(١٦) هكذا تحول القطاع الحكومى والعام إلى القائد والمسيطر فى هيكل اقتصادى واجتماعى قائم على التخطيط المركزى ومستند على بنية سياسية شمولية.

وبحلول عام ١٩٧١ كان نصيب القطاع الخاص من إنتاج القطاعات السلعية لا يزيد عن ٣٤,٥% وقطاعات التوزيع ٤٠,٣% وقطاعات الخدمات ٣٠,٩% أما الصناعة فلم يكن نصيبه يزيد عن ٢٥% وأن ظل القطاع الخاص يشكل نحو ٩٥% من إنتاج قطاع الزراعة القائم أصلا على الملكية الفردية للأرض ^(١٧).

* معدل الاقتراض الخارجى = صافى الاقتراض الخارجى = [صافى العجز فى العمليات الجارية بعد طرح التحويلات غير المسددة + صافى المعاملات الخارجية] ÷ [الناتج المحلى الإجمالى]
 ** معدل الاعتماد على الخارج = صافى التحويلات الخارجية بمختلف أنواعها = [صافى العمليات الجارية + صافى المعاملات الرأسمالية] ÷ [الناتج المحلى الإجمالى]

وبالنسبة للاستثمارات فقد كان القطاع العام والحكومي يتولى تنفيذ ما يعادل ٧٠% من إجمالي الاستثمارات فى القطاعات السلعية والخدمية^(١٨) ولم يقتصر الأمر على ذلك؛ بل أن السياسات الحكومية سواء من خلال إجراءات تأميم المشروعات الخاصة أو من خلال بيئة تشريعية وثقافية مناوئة للمشروع الخاص وبقوة دفع الأشياء أدت إلى تقليص دور جزء هام من الاقتصاد المعاصر وهو القطاع المالى من خلال البورصة وسوق الأوراق المالية؛ فحرمت الاقتصاد المصرى من قناة هامة من قنوات التمويل المحلى للاستثمار فشهدت فترة الستينات هبوطا فى التعامل بالبورصة وسوق الأوراق من ٢٤ مليون جنيه عام ١٩٥٩ إلى ٨,٤ مليون عام ١٩٦٠ ثم جرى إغلاق شبه تام للبورصة والسوق المالية^(١٩). كما يهمنى الإشارة إلى أن مراجعة نمط الإنفاق العام خلال هذه المرحلة يؤكد تعاضل نصيب قطاعات الخدمات الاجتماعية من هذا الإنفاق (الإسكان والمرافق - الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليم والبحوث والشباب والثقافة) بحيث بلغت فى موازنة عام ١٩٦٦/٦٥ نحو ١٩,٢% من إجمالي الإنفاق العام ونحو ١٣,٦% فى موازنة عام ١٩٧٠/٦٩ وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣)

تطور الإنفاق العام على قطاعات الخدمات الاجتماعية

خلال الفترة ١٩٧١-٦٥

(بالمليون جنيه)

١٩٧١/٧٠		١٩٧٠/٦٩		١٩٦٩/٦٨		١٩٦٦/٦٥		السنوات قطاعات الخدمات
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
٢,١ %	٥٤,٩	٢,٦	٦٢,٠	١,٤ %	٣٠,٨	٦,٨ %	٨١,٧	- الإسكان والمرافق
٣,٧ %	٩٦,٥	٣,٧	٩٠,١	٣,٤ %	٧٣,٥	٣,٦ %	٤٣,٧	- الخدمات الصحية والاجتماعية والدينية
٥,٩ %	١٥٤,٥	٦,٢	١٥٠,١	٦,٤ %	١٣٨,٩	٨,٨ %	١٠٦,٤	- التعليم والبحوث والشباب
١,٠ %	٢٦,٤	١,١	٢٦,٦	٠,٨ %	١٦,٩	٠,٠ %	٠,٠	- الثقافة وإرشاد
١٢,٧ %	٣٣٢,٣	١٣,٦	٣٢٨,٨	١٢ %	٢٦٠,١	١٩,٢ %	٢٣١,٨	- إجمالى الخدمات الاجتماعية
١٠٠	٢٦١٠,٢	١٠٠	٢٤١٤,٧	١٠٠	٢١٦٠,٣	١٠٠	١٢٠,٦	إجمالى الإنفاق العام

المصدر : الكتاب الإحصائى السنوى لجهاز التعبئة العامة والإحصاء (٥٢ - ١٩٧٠) يوليو ١٩٧١ ص ٤٥ ، وكتاب (٥٢ - ١٩٦٦) يوليو ١٩٦٧ ص ٤٥ (٠٠) غير متاح.

وعلىنا أن نلاحظ البعد الاجتماعى لهذه الأرقام؛ فالمبالغ المخصصة للإسكان والتي تولت الدولة إنفاقها خصصت للإسكان الاقتصادى والإسكان المتوسط؛ بعكس

الحال الذى سيصبح سائدا فى عقدى السبعينيات والثمانينيات وحتى التسعينيات حيث سيشكل قطاع الإسكان القطاع الغالب داخل قطاعات الخدمات الاجتماعية ثم سيمثل القطاع الخاص واستثماراته وإنفاقه ما يزيد عن ٩٥% فى المتوسط من هذا القطاع وبالتالي فإن القادر هو الذى سيتمكن من الاستفادة من المعروض من الإسكان السائد فى ذلك الحين (التملك والإسكان فوق المتوسط والفاخر) فى إطار آلية جديدة للعرض والطلب ومن ثم فإن نسبة الإنفاق والاستثمار فى قطاعات الخدمات الاجتماعية فى عصر الانفتاح سيختلف فى مضمونه الاجتماعى ونتائجه عما كان سائدا فى عصر التخطيط والتوجيه المركزى.

فإذا أخذنا قطاع التعليم نجد أن نسبة مخصصات قطاع التعليم إلى ميزانية الخدمات طوال عقد الستينيات (١٩٦٥/٦٤ حتى ١٩٧٣) قد بلغت فى المتوسط ١٩% سنويا ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك حتى بلغت عام ١٩٨٢ نحو ٩,٨% (٢٠) وإذا قارنا هذه النفقات إلى إجمالى الناتج المحلى الإجمالى فإن هذه النسبة ظلت تدور حول ٤,٥% حتى عام ١٩٧٣ ثم أخذت فى التناقص بعد ذلك ليعبر بذاته عن توجهات اجتماعية منسجمة مع هيكل اقتصادى يعانى من اختلالات عديدة.

وأخيرا؛ فإذا كانت الفترة الناصرية قد تركت فى ختامها تحدى سياسى وعسكرى تمثل فى جيش الاحتلال الإسرائيلى الرابض على أراضى أربعة أقطار عربية بعد يونية ١٩٦٧ واستنزاف اقتصادى لقدرات الدولة والمجتمع وثغرات نشأت مع التجربة واستقرت بالهزيمة كالعجز - وأن متواضعا - فى ميزان المدفوعات؛ وتضخم - وإن كان مكبوتا - فى الأسعار وعجزا - وأن كان من الممكن السيطرة عليه - فى الموازنة العامة للدولة؛ وسيطرة - وأن كانت منزمنة - فى تقييد الواردات والاستهلاك العائلى وإغلاق للأسواق عن تطورات عالمية مطلوبة ومرغوبة لدى فئات اجتماعية معينة؛ فإن الإنصاف يلزم القول بأن أبرز ما خلفته هذه الفترة هو نمط لتوزيع الدخل والثروة يتجه - وأن ببطء - لإنصاف أصحاب الأجور على حساب أصحاب عوائد التملك وهو ما أكدته وأشارت إليه عشرات من البحوث والدراسات فى هذا المجال (٢١).

المبحث الثاني

انفتاح اقتصادى واختلالات هيكلية (٧٤-١٩٨٢)

حل عام ١٩٧٤ على مصر والمنطقة العربية، بمعطيات جديدة وأوضاع جديدة فحرب أكتوبر بإنجازها العسكرى؛ قد فتحت الطريق لتسويات سياسية وإعادة علاقات دبلوماسية وجسور اقتصادية بدت على السطح حميمة مع الغرب وفى طبيعته الولايات المتحدة الأمريكية.

كما كان للحرب نتائج هائلة على ارتفاع أسعار النفط بصورة غير مسبوقة فى تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية. مما راكم ثروات هائلة جديدة بالقرب من ضفاف النيل أخذت تجتذب إليها أنظار الملايين وتتوق إليها أفئدة الراغبين والطامحين والطامعين.

وفى ظل بيئة سياسية تتحرك فى إطار تسوية لصراع معقد وممتد فإن رجال المال والأعمال والمقاولات العارفين ببواطن الأسواق يصبحوا والأمر كذلك عنصر تهديئة وعامل جذب والرابحون من كل اتفاق.

وكانت "الفرصة سانحة" بتعبير ريتشارد نيكسون؛ وهكذا أضى المسرح بكل عوامل الإبهار، وبدا المستقبل فى الأفق يحمل تعويضاً لمن حرموا فى الماضى القريب من متع التسوق ولذة الربح ونشوة الاستهلاك.

والحقيقة أن الاقتصاد المصرى عشية الانفتاح كان محملاً بثلاث هموم كبرى مثلت ثغرات فى بنيان الاقتصاد المصرى وهى :-

- العجز فى الموازنة العامة.
- العجز فى الميزان التجارى.
- مقدار من المديونية الخارجية.

وخسارة لحقت بالاقتصاد المصرى قدرها بعض أبرز الخبراء الاقتصاديين المصريين من جراء العدوان الإسرائيلى فى يونية ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٨ بلغت وفقاً لأكثر التقديرات تحفظاً ١٧ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٧٥^(٢١).

والمفارقة المدهشة أن عمق الاختلالات الهيكلية التى لحقت بالاقتصاد المصرى خلال فترة الانفتاح الأولى (٧٤ - ١٩٨١) قد صاحبها وتزامن معها تطور مذهل وغير مسبوق فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث لأربعة مصادر للإيرادات حيث زادت تحويلات العاملين المصريين بالخارج من ٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ما يربو عن ٢٠٤٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ كما زادت عائدات صادرات النفط المصرى من ٢٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٧٢ إلى أن بلغت ١٤٥٧ مليون جنيه عام

١٩٨٠ (٢٣) كما زادت إيرادات المرور في قناة السويس بعد افتتاحها في يونية ١٩٧٥ من ٣٣,٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٦٢١,٨ مليون جنيه عام ١٩٨١ (٢٤). وأخيرا فإن إيرادات الحركة السياحية انتعشت خلال هذه المرحلة لتزيد من ١١٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى أن بلغت ٤٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (٢٥). هذا بخلاف ما ينفقه السائحون (وعدددهم ١,٤ مليون سائح وقتئذ) ولا ترصده أجهزة الإحصاء الرسمية حيث يقتصر المبلغ المشار إليه على التحويلات المصرفية وأوراق النقد فقط دون ما يتم تسريبه في سوق العملات غير الرسمية (السوق السوداء).

فكيف حدثت هذه الاختلالات وإلى أين وصلت ؟

١ - عجز الموازنة العامة (٢٦)

مثل العجز المتفاقم في الموازنة العامة للدولة أحد أخطر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري خلال هذه الحقبة؛ ففي الوقت الذي كانت مقتضيات الانفتاح تستدعي منح مزايا جمركية وضرائبية كنوع من الحوافز لجذب المستثمرين المصريين والعرب والأجانب لإعادة بناء البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية التي عطلتها أو دمرتها سنوات الصمود والحرب؛ بما كان يؤدي عمليا إلى تقلص موارد الدولة كانت تداعيات الدور التدخلية للدولة تؤدي فعليا إلى زيادة نفقاتها واستثماراتها وما بين هذا الدور وتكاليفه والرغبة ونوائجها زاد العجز في الموازنة العامة بصورة انفجارية بما كان له من تداعيات أخرى سلبية على مجمل توازنات الاقتصاد القومي.

لقد زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ١٥٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٦١/٦٠ بنسبة ١٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ وفي عام ١٩٧٤ قفز العجز فجأة إلى ٦٩٥ مليون جنيه (بنسبة بلغت ١٧,٦% من الناتج المحلي الإجمالي ذلك العام) (٢٦) ثم زاد في العام اللاحق ١٩٧٥ إلى ٨٧٠ مليون جنيه (٢٧) وأخذ في الزيادة بعد ذلك حتى بلغ ٢٠٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨.

(٢٨) تغير الفن المحاسبي للموازنة العامة للدولة أكثر من مرة خلال الثلاثين عاما الماضية؛ ففي الخمسينات كانت الموازنة تتكون من ثلاث موازنات هي الميزانية العادية وميزانية إنتاجية وميزانية ملحقة ثم في عام ١٩٦٢/٦١ أعيد تنظيمها لتصبح قاصرة على ميزانيتين أحدهما للأعمال والثانية للخدمات وضمت الميزانية الملحقة إلى ميزانية الخدمات؛ وفي عام ١٩٧٣ أعيد تنظيم الموازنة العامة للدولة لتصبح موازنة موحدة تعكس مجمل النشاط المالي والاستثماري للحكومة وفصل موازنة الهيئات الاقتصادية في موازنات مستقلة وفي عام ١٩٨٧/٨٦ استبعد من الموازنة استثمارات المشروعات العامة والهيئات الاقتصادية واضيفت إلى استثمارات قطاع الأعمال العام. كما أعيد تقسيم الموازنة العامة إلى ثلاث موازنات فرعية هي الموازنة الجارية والموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية وقد تم دمج الأخيرتين في موازنة واحدة تحت مسمى "الموازنة الرأسمالية".

ثم ٢٦٨٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ وما أن حل عام ١٩٨٢/٨١ حتى كان العجز في الموازنة العامة قد تجاوز ٣٥٢٦ مليون جنيه (٢٨) وهو رقم يعادل ربع الاستخدامات الإجمالية للموازنة ذلك العام.

جدول رقم (٤)
تطور العجز في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة
١٩٨٣/١٩٨٢ - ٦٦/٦٥

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	قيمة عجز الموازنة	الناتج المحلي الإجمالي	% العجز إلى الناتج المحلي
١٩٦٦/٦٥	٢٤٨,٩	٢٤٥٤,٩	١٠,١%
١٩٧١/٧٠	٢٩٥,٩	٣٣١٩,٥	٩,٤%
١٩٧٢/٧١	٢٦٢,٦	٣١٢٦,٣	٨,٤%
١٩٧٣	٢٥٥,٤	٣٦٦٣,٠	٧,٠%
١٩٧٤	٦٩٥,٣	٤٣٥٣	١٧,٦%
١٩٧٥	٨٧,٠	٤٩٦٤	١٧,٢%
١٩٧٦	١٣٣٧	٦٣٢٧	٢٤,٠%
١٩٧٧	١٤٨١	٧٢٨٢,٠	٢٥,٥%
١٩٧٨	٢٠٩٨	٩٠٠٨,١	٢٤,٦%
١٩٧٩	٢٧٢٣,٥	١١٩٣٦,٥	٢٢,٣%
١٩٨١/٨٠	٣٥٦١	١٣٢٥٩,٢	٢٢,٨%
١٩٨٢/٨١	٣٥٢٦	١٥٧٣٧,٠	٢٢,٤%
١٩٨٣/٨٢	٤٨٤٥	٢١١٠٥	٢٣%

المصادر : حتى عام ١٩٧٧ مصدره د. رمزي زكي "مشكلة التضخم" مرجع سابق ص ١٣١ ، ص ٥٢٨ ، وبعد ذلك - النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ والمجلة الاقتصادية للبنك المركزي المجلد (٢٣) العدد الأول ص ١٩ ، أما الإنفاق العام فمصدره الكتاب الإحصائي للتعينة والإحصاء لعام ١٩٩٣ يونية ١٩٩٤ ص ٣٢٩ والتقرير السنوي للبنك المركزي لعام ١٩٧٧ ص ٧ ، ١٩٨١/٨٠ ص ٣٦ . والكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٧٧ ، أكتوبر ١٩٧٧ ص ٢١٩ .

قد يبدو الأمر من الوهلة الأولى؛ وكما ألحت على ذلك أجهزة الدعاية الرسمية طوال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات بسبب مخصصات الدعم التي تزايدت بدورها من ٦٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ إلى نحو ٢٠٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بيد أن المسألة تحتاج إلى مزيد من التأمل والتحليل.

فإذا أخذنا بالتقسيم المعمول به حتى ذلك الحين للموازنة العامة للدولة فنجد إن الموازنة الجارية والتي تشمل على الاستخدامات الجارية بشقيها (الأجور - النفقات الجارية والتحويلات الجارية) أو مصادر إيراداتها (إيرادات سيادية - إيرادات جارية وتحويلات جارية) ظلت تحقق فائض طوال السنوات المشار إليها؛

بل إن جوهر الخلل في الموازنة العامة للدولة تمثل في العجز المتفاقم لموازنتي التحويلات الرأسمالية والاستثمارية.

فموازنة التحويلات الرأسمالية (*) والتي تقاوم فيها العجز حتى بلغ عام ٨٠/١٩٨١ نحو ١٠٩٥ مليون جنيه ثم ١٤١٢ مليون جنيه عام ٨١/١٩٨٢ يمثل في معظمه التزامات على الدولة وهيئاتها بسبب ديونها الخارجية والداخلية وعجز بعض الهيئات الاقتصادية.

أما الأهم في عجز الموازنة العامة (**) فهو عجز الموازنة الاستثمارية بسبب تزايد استثمارات الدولة وهيئاتها ووحداتها الاقتصادية التي خصص لها في موازنة ٨٠/١٩٨١ نحو ٣٢٠٠ مليون جنيه ولم تتمكن الدولة من تدبير موارد محلية لتغطية هذه الاستثمارات إلا بأقل من نصف هذا المبلغ فلجأت إلى القروض الأجنبية لتمويل العجز وعندما يحين أجل تسديد وخدمة هذا الدين يزداد عجز موازنة التحويلات الرأسمالية في حلقة حلزونية شريرة.

ويرى البعض في عجز الموازنة الاستثمارية بعض الفائدة لأنها تمثل برأيهم استثمارات إنتاجية جديدة في المجتمع المصري؛ بيد أن مراجعة النمط الاستثماري للحكومة وأجهزتها خلال هذه المرحلة وطرق إهدار المال العام وعدم الحساب الاقتصادي لتكلفة رأس المال المستثمر وهو ما أكدته أجهزة رقابية عديدة خلال السنوات العشر الأولى من الانفتاح (٧٤ - ١٩٨٤) وما أظهرته الأبحاث الجادة بشأن القروض الاستثمارية الأمريكية في مصر خلال هذه المرحلة يجعل من الصعب الموافقة على هذا المفهوم خاصة إذا عرفنا أن حجم مساهمة التمويل الأجنبي للاستثمارات في مصر قد زاد من ٤٤,٥% عام ١٩٧٣ من جملة الاستثمارات المنفذة فيها إلى ٧٢,٩% عامي ٧٤، ١٩٧٥ على التوالي ثم ظلت تدور حول ٣٧,٥% في العامين اللاحقين^(٢٩).

(*) يتضمن جانب الاستخدامات في موازنة التحويلات الرأسمالية؛ تسديد أقساط الدين العام المحلي والخارجي وتمويل سد عجز الهيئات الاقتصادية وتحويلات بسبب ديونها وتمويل عجز الشركات والتزامات رأسمالية متنوعة.

(**) ينبغي التمييز بين العجز الصافي وبين العجز الكلي للميزانية، فالعجز الصافي هو الذي يمول غالبا عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وطبع البنكنوت وهو أداة تضخم أساسية وهو يتكون من [العجز الكلي - (مصادر التمويل الداخلية المختلفة + مصادر التمويل الخارجية من منح وقروض وتسهيلات ائتمانية)] أما العجز الكلي فيشمل الدين العام الداخلي والخارجي.

جدول رقم (٥)

هيكل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة من ٧٩-١٩٨٤/٨٣

"بالمليون جنيه"

١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
٥٧٢	+ ٢١٨	+ ٧٤٢	٦١	+ ٨٣١
١٣٩٨	٢٣٨١,٤	٣١١٢,٢	٣١٠٠,٨	٣٥٩٤,٤
٧٥٣	١٣٩٧,٦	١١٥٥,٨	١٦٨٣,٢	١٥٠٠,٦
٢١٥١	٣٧٧٩	٤٢٦٨	٤٧٨٤	٥٠٩٥
٢٧٢٣	٣٥٦١	٣٥٢٦	٤٨٤٥	٤٢٦٤

المصدر : النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٧٥ .

+ عبارة عن فائض.

وهكذا يبدو واضحاً أن نسبة عجز الموازنة الاستثمارية تعادل نحو ٧٣% من عجز الموازنة الرأسمالية ككل عام ١٩٨٢/٨١ ونحو ٦٥% عام ١٩٨٣/٨٢ ثم عادت لترتفع إلى ٧٠,٥% عام ١٩٨٤/٨٣.

لقد مولت الحكومة المصرية مشروعاتها الاستثمارية - المبالغ فيها أحياناً - بالعجز في الموازنة العامة وعن طريق القروض الأجنبية والدين العام المحلي. فلم يكن الدعم؛ الذي يؤدي دوراً تعويضياً واجتماعياً لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية نتيجة للسياسة الجديدة وأثارها على الأسعار ومستويات المعيشة للفقراء يشكل سوى ٣٥% في المتوسط من إجمالي عجز الموازنة العامة للدولة طوال السنوات الممتدة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢/٨١ وهذا الدعم يتكون من مخصصات متنوعة ليست كلها لدعم أسعار سلع بشكل مباشر بل أن بعضها يتمثل في دعم فروق أسعار فائدة مصرفية لبعض أنواع من القروض (التعاونيات - الإسكان .. الخ) أو لدعم خسائر بعض الهيئات الاقتصادية والشركات العامة وبعض المرافق العامة وهيئة السكك الحديدية ... الخ وما يؤكد أن الدعم لم يكن سبباً في عجز الموازنة بل كان نتيجة مباشرة للسياسة الاقتصادية الجديدة (الانفتاح الاقتصادي) ما يشير إليه وزير المالية من حقيقة أن مخصصات الدعم ظهرت لأول مرة في الموازنة العامة للدولة عام ١٩٦٠ بمبلغ ٩ مليون جنيه لدعم أسعار بعض السلع التموينية (السكر - القمح - الكيوسين) ثم تزايدت حتى بلغت عام ١٩٧٣ نحو ٥٣ مليون جنيه وبحلول عام ١٩٨٤/٨٣ كان هذا المبلغ قد تجاوز ١٦٨٦ مليون جنيه (٣٠) كما أن إعادة تقييم سعر صرف العملات الذي بدأ منذ عام ١٩٧٩ بشكل جدي (حيث خفضت قيمة الجنيه بالنسبة للدولار بنحو ٣٥%) قد أدت لرفع فاتورة الدعم أي أن الدعم هنا لم يكن تعبيراً عن زيادة في مخصصاته بقدر ما كان نزولاً على مقتضيات محاسبية ومالية ودولية.

وبالمقابل كانت قائمة وتكاليف الإعفاءات الجمركية فى التزايد لتقلص بالتالى من الموارد السيادية للدولة حيث زادت قيمة هذه الإعفاءات من ٨٠٨ مليون جنيه عام ١٩٨٠ إلى ١٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ ثم إلى ٢٩٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٢ (٣١).

وقد أدى الاعتماد على مصادر تضخمية فى تمويل العجز (طبع البنكنوت) من ٣٤,٥% عام ١٩٧٦ إلى ٤٧,٦% عام ١٩٧٩ أن اتسع الاختلال الهيكلى فى الاقتصاد المصرى وأعاد ترتيب الأوضاع الاجتماعية والطبقية بصورة تهدد مستوى معيشة الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل.

لقد تبين فى المحصلة النهائية أن الفترة الممتدة من عام (٧٤-١٩٨٥) شكل فيها الاقتراض من الجهاز المصرفى حوالى ٥٠% من إجمالى الدين العام المحلى وحوالى ٣٠% من إجمالى الدين العام (خارجى ومحلى) خلال نفس الفترة. ويكشف تطور وسائل الدفع الجارية والسيولة المحلية الإجمالية فى المجتمع خلال هذه الفترة الطابع التضخمى وعدم الاستقرار النقدى الذى ساد خلال هذه المرحلة فافقد المجتمع فرص نمو حقيقى ومتوازن.

جدول رقم (٦)

تطور السيولة المحلية ٧٤-١٩٨٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	وسائل الدفع الجارية		إجمالى السيولة المحلية	
	القيمة	% للزيادة السنوية	القيمة	% للزيادة السنوية
١٩٧٤	١٤٨٧,٣	--	٢٢١٦,٥	--
١٩٧٥	١٨٦٢,٦	% ٢٥,٢	٢٥٦٥,٨	% ١٥,٨
١٩٧٦	٢٢٣٨,٩	% ٢٠,٢	٣٢١٣,٤	% ٢٥,٢
١٩٧٧	٢٩٤٢,٩	% ٣١,٤	٤٢٦٥,٥	% ٣٢,٧
١٩٧٨	٣٥٥٢,٤	% ٢٠,٧	٥٣٩٨,٢	% ٢٦,٦
١٩٧٩	٤٣٥٤,٢	% ٢٢,٦	٧٠٣٤,٠	% ٣٠,٣
١٩٨١/٨٠	٥٣٤٤,٤	% ٢٢,٧	١٠٤٢٩,٧	% ٤٨,٣
١٩٨٢/٨١	٦٧٦٦,٥	% ٢٦,٦	١٦١٤٣,٠	% ٥٤,٨
١٩٨٣/٨٢	٨٥٩٨,٤	% ٢٧,١	٢٠٢٥٦,٧	% ٢٥,٥
١٩٨٤/٨٣	٩٧٩١,٨	% ١٣,٩	٢٣٩٢٩,٧	% ١٨,١

المصدر : النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٨٤. والتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٨٥/٨٤، ص ٢٨.

صحيح أن جزء من الزيادة الكبيرة فى السيولة المحلية يعود إلى إعادة احتسابها بسعر الصرف الجديد للدولار خاصة عامى ١٩٧٩، ١٩٨١/٨٠ مما أثر

بصورة ملحوظة على معامل الاستقرار النقدي ^(٢٠) ومنه يتبين أن معدلات التضخم (وعلى أساس عام ١٩٧٣ = ١٠٠) كانت كالتالى :

متوسط الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ = ١٦,١ % إلى ٢١ %

متوسط الفترة ٧٧ - ١٩٨٠ = ٢٠,٧ % إلى ٢٧,٤ %

متوسط الفترة ٨١ - ١٩٨٣ = ٤٥ % إلى ٥٨,٥ %

نحن هنا بصدد تضخم جامح كان نتيجة لسياسات فترة السبعينات ^(٢١).

٢- عجز مزمن فى ميزان المدفوعات :

إذا كان عجز الميزان التجارى خلال عقد الستينات يشكل خطأ أو "ثغرة إيليس" فى البنيان الاقتصادى المصرى؛ فإن عقد السبعينات والثمانينات قد شهد تحويل الخطأ إلى خطيئة قومية.

فبرغم ضخامة الموارد الجديدة التى هبت كنسمة ريح ندية على أرض جافة من جراء سنوات الحرب؛ والتى تمثلت فى تحويلات المصريين بالخارج وتدفقات السياحة ورسوم المرور فى قناة السويس والاكتشافات البترولية وإيراداتها الواعدة؛ هذا علاوة على حجم المساعدات العربية التى تجاوزت خلال الأعوام الثلاثة (٧٣-١٩٧٦) ما يزيد عن ٦٣٥٤ مليون دولار شكلت المنح والهبات منها ما يعادل ٥٧ % بقيمة ٣٦٤٥ مليون دولار ^(٢٢) وزاد إجمالى التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العربية خلال الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ١٩٧٨ عن ٦٢١٦,٩ مليون دولار أمريكى شكل تغطية هامة للعجز فى الميزان التجارى الذى اتخذ طابعا انفجاريا بعد عام ١٩٧٤ فزاد عبء الالتجاء إلى مصادر تمويل أجنبية لتغطية فجوة أخذت فى الاتساع بصورة غير مبررة اقتصادية وأن كانت مفهومة سياسيا واجتماعيا ^(٢٣).

ويظهر البيان التالى التدهور المضطرد فى وضع تجارتنا الخارجية خلال هذه الحقبة من تاريخنا، وبمقارنة بيانات الجدول التالى مع بيانات الجدول رقم (٢) يتبين لنا مقدار التدهور فى مركز مصر فى تعاملاتها التجارية الدولية؛ صحيح أن أسواقها قد انتعشت وامتألت بالبضائع من كل نوع؛ لكن القدرة الشرائية لأفرادها ومواطنيها لم تكن على نفس المستوى؛ هذا بخلاف التأثير الضار لهذه السياسة على مديونياتنا الخارجية ورهن إرادتنا السياسية لنادى الدائنين وفى هذا يمكننا رصد المعطيات الجديدة التالية :

(*) يقصد بمعامل الاستقرار النقدي = معدل التغير فى السيولة المحلية

معدل التغير فى الدخل المحلى الإجمالى

فإذا كان هذا المعامل = واحد صحيح فإننا نكون بصدد استقرار نقدي وإذا زاد عن ذلك فإننا نكون بصدد تضخم وعدم استقرار نقدي.

جدول رقم (٧)
موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٤-٧٤

"القيمة بالمليون جنيه"

نسبة تغطية الصادرات للواردات	% لحجم التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي	% الناتج المحلي الإجمالي	% للعجز إلى الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	حجم التجارة الخارجية ٢+١	الميزان التجاري (عجز)	الواردات (٢)	الصادرات (١)	السنوات
%٦٤,٥	%٣٦	%٧,٨	%٧,٨	٤٢٠٠	١٥١٣,٤	(٣٢٦,٨)	٩٢٠,١	٥٩٣,٣	١٩٧٤
%٣٥,٦	%٤١,٣	%١٩,٦	%١٩,٦	٥٠٦١	٢٠٨٧,٩	(٩٩٠,٧)	١٥٣٩,٣	٥٤٨,٦	١٩٧٥
%٤٠,٠	%٣٣,٨	%١٤,٥	%١٤,٥	٦١٦٤	٢٠٨٥,٥	(٨٩٤,٥)	١٤٩٠,٠	٥٩٥,٥	١٩٧٦
%٣٥,٥	%٣٤,٥	%١٦,٤	%١٦,٤	٧٤٠٠	٢٥٥٢,٨	(١٢١٥,٨)	١٨٨٤,٣	٦٦٨,٥	١٩٧٧
%٢٥,٨	%٣٦,٨	%٢١,٧	%٢١,٧	٩٠٠٨	٣٣١٢,٠	(١٩٥٢,٤)	٢٦٣٢,٢	٦٧٩,٨	١٩٧٨
%٤٧,٩	%٣٣,٣	%١١,٧	%١١,٧	١١٩٣٧	٣٩٧٤,٠	(١٣٩٨,٤)	٢٦٨٦,٢	١٢٨٧,٨	١٩٧٩
%٦٢,٧	%٤١,٧	%٩,٦	%٩,٦	١٣٢٥٩	٥٥٣٤,٢	(١٢٧٠,٢)	٣٤٠٢,٢	٢١٣٢	٨١/٨٠
%٤٢,١	%٥٠,٦	%٢٠,٢	%٢٠,٢	١٨٤٦٢	٩٣٣٧	(٣٧٣٢)	٦٥٦٩	٢٧٦٨	٨٢/٨١
%٤٢,٠	%٤٣,٠	%١٧,٥	%١٧,٥	٢١١٠٥	٩٠٦٥	(٣٧٠٠)	٦٣٨٢	٢٦٣٨	٨٣/٨٢
%٣٩,٨	%٤٥,٤	%١٩,٥	%١٩,٥	٢٢١٦٠	١٠٠٥٢	(٤٣٢٨)	٧١٩٠	٢٨٦٢	٨٤/٨٣

٢٢٧ من ٢٣٢ ص ١٩٨٠ يولييه (١٩٧٩ - ٥٢) الإحصاء العامة والتعبئة السنوى للكتاب مصدريها الخارجية التجارية : المصادر

وبعد ذلك النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ١٠ وقد قمنا بحساب هذه النسب بمعرفتنا.

- الأرقام بين الأقواس سالبة.

- ١- أن الاقتصاد المصرى قد زاد اندماجه بصورة كبيرة فى الاقتصاد الدولى وهو ما يظهره نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى التى زادت من ٣٦% عام ١٩٧٤ إلى ما يزيد عن ٧٢% عام ١٩٨٢/٨١ (٣٥) (دون إعادة تقييم الناتج وفقا لأسعار الصرف التشجيعية).
- ٢- أن نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات قد تدهورت من ٦٤,٥% عام ١٩٧٤ إلى ما دون ٤٠% فى معظم السنوات بينما كان متوسطها خلال الفترة السابقة بين ٨٥% إلى ٩٥%. كما زادت نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال المرحلة الجديدة من ٧,٨% عام ١٩٧٤ إلى ١٩,٦% فى العام التالى مباشرة وظل معدلها يزيد عن ١٦,٧% فى المتوسط.
- ٣- تباطأت الصادرات المصرية فى النمو بسبب انعدام مرونتها السعرية وطبيعة الأسواق الدولية؛ وما حدث من قفزة ملحوظة فى عام ١٩٧٩ (بنسبة ٨٩%) يعبر عن احتساب الصادرات فى ذلك العام بسعر الصرف التشجيعى الموحد الذى طبق بداية هذا العام. كما أن تحليل هيكل الواردات والصادرات المصرية تشير إلى غلبة الواردات الاستهلاكية من ١٧,٣% من إجمالى الواردات عام ١٩٧٠ إلى ٢٦% عام ١٩٨١ (٣٦).
- ٤- شجع نظام الاستيراد بدون تحويل عمله الذى بدء العمل به منذ عام ١٩٧٤ (٣٥) فى توجيه الجزء الأعظم من مدخرات وتحويلات العمالة المصرية بالخارج للاستيراد والسوق السوداء للعملات حيث أصبح هو الممول الأكبر لعمليات الاستيراد التى تضاعفت لأكثر من خمسة عشرة ضعفا خلال السنوات العشر من تطبيقه (٧٤ - ١٩٨٤) وهو ما يظهره البيان التالى :

(٣٥) قنن هذا النظام بصدور القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الاستيراد والتصدير.

جدول رقم (٨)

تطور نظام الاستيراد بدون تحويل عملة

"القيمة بالمليون جنيه"

السنوات	السلع الاستهلاكية		السلع الوسيطة		السلع الاستثمارية		الاجمالي	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١٩٧٥	٧٣.١	%٤٠.٧	٧١.٣	%٣٩.٧	٣٥.٤	%١٩.٧	١٧٩.٨	%١٠٠
١٩٧٦	١٦٢.٢	%٦٨.٤	١٦٧.٣	%٢٨.٤	٧.٨	%٣.٢	٢٣٧.٣	%١٠٠
١٩٧٧	٢٠٥.٩	%٤١	٢٤٢.٦	%٤٨.٣	٥٤.٠	%١٠.٧	٥٠٢.٥	%١٠٠
١٩٧٨	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	٥٨٧.٢	%١٠٠
١٩٧٩	٢٢٦.٨	%٢١.٦	٦٩١.١	%٦٥.٨	١٣٢.٠	%١٢.٦	٨٨٣.٣	%١٠٠
١٩٨١/٨٠	١٦٩.٥	%١٣.٦	٨١٦.٥	%٦٥.٣	١٦٥.١	%١٣.٢	١٢٥١.١	%١٠٠
١٩٨٢/٨١	١٥٢.٢	%١٥.٥	٧٠٣.٧	%٧١.٥	١٢٧.٢	%١٢.٩	٩٨٣.١	%١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٣٣٥.٥	%٢٣.٩	٨٩٣.٩	%٦٣.٦	١٧٥.٣	%١٢.٥	١٤٠٤.٧	%١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٥٦٤.٧	%٣٢.٣	١٠٠٥.٠	%٥٧.٥	١٧٩.٣	%١٠.٣	١٧٤٩.٠	%١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٨٩٠.٣	%٤١.٩	٩٨٦.٤	%٤٦.١	٢٥٤.٦	%١١.٩	٢١٣٧.٣	%١٠٠
١٩٨٦/٨٥	١٤٧.١	%٣٥.٥	٩٨٤.١	%٥٣.٩	١٩٤.٠	%١٠.٦	١٨٥٢.٢	%١٠٠
١٩٨٧/٨٦	٢٠٦٠.٤	%٤٧.٧	١٤٥٥.٣	%٣٣.٧	٨٠١.١	%١٨.٦	٤٣١٦.٨	%١٠٠
١٩٨٨/٨٧	٨٠٩.٨	%٢٦.٨	١٨٤٥٣	%٥٤.٢	٦٤٧.٦	%١٨.٩	٣٣٩٦.٧	%١٠٠
١٩٨٩/٨٨	١٢٢١.٤	%٢٨.٩	٢٢٢٣.٨	%٥١.٦	٨٨٥.٩	%٢٠.٩	٤٢٣١.١	%١٠٠
١٩٩٠/٨٩	٥٧٥.٧	%٢٠.٠	٩٨٨.٣	%٥١.٥	٣٥٤.٩	%١٨.٥	١٩١٨.٩	%١٠٠
١٩٩١/٩٠	٥٨٢.٢	%٢٩.٣	١٠٠٤.٣	%٥٠.٥	٤٠٢.٨	%٢٠.٢	١٩٨٩.٣	%١٠٠
١٩٩٢/٩١	٧٩٠.٣	%٣٠.٦	١٢٧١.٩	%٤٩.٢	٥٢٢.٤	%٢٠.٢	٢٥٨٥.٦	%١٠٠
١٩٩٣/٩٢	٩٠٧.٣	%٢٨.١	١٥٦١.٧	%٤٨.٤	٧٦٠.٧	%٢٣.٦	٣٢٢٩.٧	%١٠٠

المصدر : تقارير البنك المركزى للسنوات المشار إليها عام ١٩٧٩ (ص ٨٠-٨٣/٨٢) ص ١٣٠، ٨٤/٨٣ ص ١٣٦، ٨٥/٨٤ ص ١٤٠/١٤٤، ٨٨/٨٧ ص ١٥٦، وعام ١٩٨٩/٨٨ (ص ١٥٥) والتقارير السنوى لعام ١٩٨٦/٨٥ ص ١٣٥، ٩٣/٩٢ ص ٢١٥، ٩١/٩٠ ص ١٨٨، والتقارير السنوى لعام ١٩٧٧ ص ٢٥ ولعام ١٩٨١/٨٠ ص ٧٢. وكذلك المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٦) العدد الأول ١٩٨٦، ص ٤٧.

* بعد تعديل متوسط اسعار السوق المصرفية الحرة من ٢٢٢,٩ قرش للدولار اعوام ١٩٨٦ و ١٩٨٧ إلى ٢٣٨,٧ قرش للدولار عام ١٩٨٩/٨٨.

وعلينا أن نلاحظ :

- أن السلع الوسيطة يندرج داخلها وسائل النقل وجزء كبير منها عبارة عن سيارات ركوب التى زاد متوسط الاستيراد منها منذ عام ١٩٧٥ وحتى منتصف الثمانينات إلى نحو ٤٠ ألف سيارة سنويا^(٣٧) وهى بلا شك تدخل فى تصنيف السلع الاستهلاكية المعمرة وبالتالي فإننا نتحفظ على الأرقام الواردة فى تصنيف السلع الوسيطة وفقا للمصادر الرسمية.
- ومع ذلك فينبغى التأكيد على أن جزء لا يستهان به من الواردات بنظام الاستيراد بدون تحويل عمله هو عبارة عن آلات ومعدات وقطع غيار كانت ضرورية لعملية الإنتاج فى الداخل؛ وأن جزء من الواردات الغذائية والاستهلاكية كانت أيضا ضرورية.

ج- لقد شكلت الواردات القادمة وفقا لهذا النظام نسبة أخذت في التزايد من إجمالي الواردات المصرية حتى بلغت عام ١٩٨١/٨٠ نحو ٢٠% واصلت ارتفاعها حتى بلغت ٣٥% من إجمالي الواردات المصرية خلال الفترة (٨١-١٩٨٥).

د- لقد التهم نظام الاستيراد بدون تحويل ما يزيد عن ٦٠% من إجمالي تحويلات المصريين بالخارج وأدى إلى زيادة الميل المتوسط للاستيراد (٣٨) ليصل إلى ٣٠% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٧٤-١٩٨٤) مما أفقد الاقتصاد المصري فرص هائلة للاستفادة بهذه الموارد المالية واستثمارها بصورة إنتاجية وفقا لخطط تنمية جادة وحقيقية.

هـ- نعود إلى هيكل الواردات خلال الفترة المشار إليها (٧٤-١٩٨٢) فنجد أن الواردات الاستهلاكية زادت من ٢٠% إلى ٣٥% ثم إلى ٤٥% خلال السنوات الثلاث الأولى وبالمقابل انخفضت الواردات من السلع الوسيطة من ٤٠,٣% عام ١٩٧٥ إلى ٢٩,٦% عام ١٩٧٦ (٣٩) صحيح أن جزء من هذا الاندفاع الاستهلاكي كان نتيجة لخلل في هيكل الإنتاج المحلي واتساع الفجوة الغذائية الذي أخذ في التزايد نتيجة لتحيز السياسات المتبعة وقتئذ لقطاعات الخدمات والتوزيع على حساب القطاعات السلعية والإنتاجية (٤٠).

و- كان من نتيجة هذه الأوضاع الجديدة أن تبدلت خريطة التوزيع الإقليمي لتجارة مصر الخارجية بصورة كاملة بحيث أصبحت معظم تجارتنا الخارجية تتم استيرادا أو تصديرا مع دول الغرب الأوروبي والولايات المتحدة كما تضاعل حجم صادراتنا الصناعية في الأسواق الدولية وتضاعل نسب التعاون الإقليمي بين مصر والدول العربية (٤١).
ز- كما تضاعلت حجم صادراتنا الصناعية في الأسواق الدولية لصالح منتجات البترول التي بلغت في المتوسط ٦٦% من الصادرات المصرية خلال هذه الفترة (٤٢).

وبرغم الإقرار بضعف القدرة التنافسية للصادرات المصرية بسبب من طبيعة هيكلها (حيث ٨٥% منها صادرات بترولية وزراعية) والخلل في أسعار الصرف التوازنية لعملتها الوطنية وعدم جودة المنتج المصري مقارنة بمثله في الأسواق الدولية ونظم الحصص والحماية التي تتبعها بعض الدول فإن استمرار هذا الوضع الخطير طوال السنوات الأولى من الانفتاح قد وضع القرار والإرادة المصرية عرضة للضغط الخارجية على حد تعبير أحد رموز التيار الليبرالي في مصر (٤٣).

(*) الميل المتوسط للاستيراد = قيمة الواردات
الناتج المحلي الإجمالي

٣- تفاقم مخاطر الدين العام المحلي والأجنبي:

وسط أضواء النصر المبهرة، وأقواس النصر العالية؛ كان من الضروري أن تصاحب قوافل شيلوك مواكب قائد منتصر توا.

فلم يكن متصوراً أن يتحرك موكب الفرعون خالي الوفاض وسط شعب وجيش صمد لحصار وقائل بشراسة لاسترداد أرضه المحتلة منذ ست سنوات كاملة.

هذا هو التصوير النفسى والسياسى الوحيد لقفزة غير مشهودة فى وارداتنا خلال العامين التاليين للحرب مباشرة. لقد قفزت الواردات من ٧٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٩٢٠ مليون عام ١٩٧٤ ثم إلى ١٥٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ وبلغت بحلول عام ١٩٧٦ نحو ١٦٤٧ مليون جنيه. لقد آن أوان "وهم الرخاء".

ولم يكن من المتصور أن تأتى هذه السلع الاستهلاكية فى الغالب منحه من البرنامج السلعى للإقراض الأمريكى أو حتى من مساعدات الأقطار العربية؛ فكان من اللازم أن تدفع فاتورة العجز الأجيال التالية من فاتورة المديونية ولم تفلح حتى الزيادة الكبيرة التى شهدتها موارد تحويلات المصريين العاملين بالخارج (من ٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٧) (٤٤). ولا الثلاث الكبار الآخرون من سد فجوة الخطيئة القومية خلال هذه المرحلة والمتمثلة فى الديون الأجنبية.

جدول رقم (٩)

تطور إيرادات الأربعة الكبار فى الاقتصاد المصرى

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٢

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	تحويلات العمالة المصرية		صادرات البترول		إيرادات قناة السويس		عوائد السياحة		الإجمالى
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٧٥	١٥٧,٥	٣٥,٥%	٦٤,٢	١٤,٥%	٣٢,٢	٧,٣%	١٨٩,٤	٤٢,٧%	٤٤٣,٣
١٩٧٦	٢٨٨,٨	٣٥,٨%	١٠٤,٩	١٣%	١٢١,٧	١٥,١%	٢٩٠,٣	٣٦%	٨٠٥,٧
١٩٧٧	٤٥٨,٧	٣٧,٧%	٢٢٣,٧	١٨,٤%	١٦٧,٢	١٣,٧%	٣٦٨,٤	٣٠,٢%	١٢١٨,٠
١٩٧٨	١٢٣١,٧	٥٠%	٤٨١,٨	١٩,٥%	٣٥٩,٦	١٤,٦%	٢٩٥,٧	١٦%	٢٤٦٨,٨
١٩٧٩	١٤٤٩,٨	٤٦,٣%	٩٤٣,٥	٣٠,١%	٤١٦,٣	١٣,٣%	٣١٩,٨	١٠,٢%	٣١٢٩,٤
٨١/٨٠	٢١٠,٥	٤٢,٨%	١٩١٩,٤	٣٩%	٥٤٦,٣	١١,١%	٣٤٨,٣	٧,١%	٤٩١٩,٢
٨٢/٨١	١٤٠,٦	٣٢,٩%	١٩١٤,٦	٤٤,٨%	٦٣٦,٥	١٤,٩%	٣١٧,٥	٧,٤%	٤٢٧٤,٤
الإجمالى خلال الفترة	٧٠٩٧,٨	٤١,١%	٥٦٥٢,٦	٣٢,٧%	٢٢٧٩,٥	١٣,٢%	٢٢٢٩,٤	١٢,٩%	١٧٢٥٨,٨

المصدر : النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٤.

وهكذا قفز الدين الأجنبى - وكاننا فى عصر إسماعيل الثانى - من نحو ٢٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٣ إلى ٥٠٤٣ مليون دولار عام ١٩٧٦ (بخلاف الديون العسكرية التى بلغت وفقاً لبعض التقديرات ٣ مليارات دولار) (٤٥) ويشير

د. فؤاد مرسى إلى حجم الهرولة على الديون والاقتراض من الخارج بحقيقة أنه خلال عام ١٩٧٤ وحده اقترضت حكومة د. عبد العزيز حجازى نحو ٩٤٠ مليون جنيه (ما يعادل ٢١٦٢ مليون دولار بأسعار الصرف وقتذاك) فى صورة تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل ومن موردين بسعر فائدة كبير جدا تجاوز ١٩% (٤٦).

وبهذا قفز الدين الخارجى المبنى بحلول عام ١٩٧٩ إلى ١٢ مليار جنيه (ما يعادل ١٥٦٠٠ مليون دولار بسعر الصرف التشجيعى للدولار) وفقا لتصريحات رئيس الوزراء المصرى وقتئذ د. مصطفى خليل.

وتظهر مقارنة الديون الخارجية بالنتائج المحلى الإجمالى مقدار المشكلة وعمقها؛ فقد زادت هذه النسبة من ٢٣,٧% عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,٢% عام ١٩٧٧ ثم إلى ٩٩% عام ١٩٨٠ وبحلول عام ١٩٨٤ كانت قد وصلت إلى ١٠٨% من النتائج المحلى الإجمالى (٤٧) وهكذا زادت معدلات خدمة الدين الأجنبى بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى من ٤,١% إلى ٨,٨% عام ١٩٧٧ ثم إلى ٨,٦% عام ١٩٨٠ ووصلت عام ١٩٨٤ إلى ١٠%. كما زاد معدل خدمة الدين كنسبة من إجمالى الصادرات من السلع والخدمات من ٢١,٨% إلى ٢٢,٨% ثم إلى ٢٦,٥% وفى عام ١٩٨٤ وصلت إلى ٢٧,٥% (٤٨). لقد أصبحت إحدى مقاييس النجاح لآى وزير أو مجموعة وزارية فى هذه الفترة هو قدرتها على جلب الديون باعتبارها - كما قيل وقتئذ - تعبيرا عن ثقة دولية فى الاقتصاد المصرى ؟!

ولم يكن غريبا أن تتصدر الولايات المتحدة - العائدة توا إلى الساحة المصرية - قائمة الدائنين خلال عامين فحسب (٧٥ - ١٩٧٦) وبحلول عام ١٩٨٩ كان حجم الديون المدنية للولايات المتحدة الأمريكية على مصر نحو ١٥ مليار دولار موزعه على ثلاث برامج إقراض أساسية هى برنامج الاستيراد السلعى وبرنامج المشروعات (البنية الأساسية وتجديد المصانع) وأخيرا برنامج القانون ٤٨٠ لفائض الحاصلات الزراعية (٤٩). وإذا جمعنا ما تم إقراضه لصالح القروض الاستهلاكية (الاستيراد السلعى وفائض الحاصلات) خلال هذه الفترة فأنها ستتجاوز ٥٧% فى المتوسط من إجمالى القروض الأمريكية لمصر أما قروض المشروعات فأنها كانت غالبا باستخدام مكاتب خبرة أمريكية وخبراء أمريكيين وشركات أمريكية (٥٠).

وقد أدى ذلك إلى زيادة اعتمادات خدمة الديون الأجنبية فى الموازنة العامة للدولة من ١٥,٣% عام ١٩٦٥ من إجمالى قيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة إلى ٣٢% عام ١٩٧٤ (٥١) ثم خرجت الزيادة بعد ذلك عن حدود الأمان المتعارف عليه والمقدر بما لا يزيد عن ٢٥% من إجمالى حصيله الموارد الجارية للنقد الأجنبى (٥٢) وبانقضاء فترات السماح لبعض هذه القروض وحلول آجال خدمة الدين كانت الصورة كالتالى :-

جدول رقم (١٠)

تطور عبء خدمة الديون الأجنبية والمحلية خلال الفترة ٧١/٧٠ - ٩٩/٩٨
القيمة بالمليون جنيه

السنوات	عبء خدمة الديون الأجنبية	عبء خدمة الدين المحلى	الإجمالى
١٩٧١/٧٠	٦٣,٧	١٠٣,١	١٦٦,٨
١٩٧٦	١١٣,٢	١٠٨,٨	٢٢٢,٠
١٩٧٨	١٤٠,٣	٢١٢,٣	٣٥٢,٦
١٩٨٢/٨١	٨٦٣,٦	١٥٦٩,١	٢٤٣٢,٧
١٩٨٣/٨٢	١٠٤٥,٠	١٧٠٥,٠	٢٧٥٠,١
١٩٨٤/٨٣	٩٣١,٩	٢٠٨٣,٥	٣٠١٥,٤
١٩٨٥/٨٤	١٠٢٦,٧	٢٦٦٩,٦	٣٦٩٦,٣
١٩٩١/٩٠	٧٣٠٠	٥٦٣١	١٢٩٣١
١٩٩٢/٩١	٥٤٢٨,٣	٦٤٤٥	١١٨٧٣,٣
١٩٩٣/٩٢	٦٥٤١,٧	١٢٤٣٤	١٨٩٧٥,٧
١٩٩٤/٩٣	٧٢٢٢,٢	١٨٨٦٥	٢٦٠٨٧,٢
١٩٩٥/٩٤	٥٨٣٠,٨	١٣٠٧٢	١٨٩٠٢,٨
١٩٩٦/٩٥	٦٧٥٣,٣	١٢٣٩٩	٢٢١٥٢,٣
١٩٩٧/٩٦	٥٢٣٦,٨	١٦٨٥٥	٢٢٠٩١,٨

المصدر : حتى ١٩٨٥/٨٤ مصدره مجلدات الموازنة العامة للدولة، وبعد ذلك مصدره البنك المركزى المصرى، تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية نقلا عن عبد الفتاح الجبالي، مرجع سابق. وكذلك مجلدات الحساب الختامى للدولة للسنوات من ١٩٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦.

وبرغم أن عبء خدمة الدين العام المحلى قد تفاقمت خلال عقد الثمانينات والتسعينات فإنه يظل داخل نطاق السيطرة فى إدارة الشؤون الاقتصادية داخليا بعكس الحال بالنسبة للدين الأجنبى الذى شكل قيذا سياسيا قاسيا على الإرادة المصرية طوال العشرين عاما.

بيد أن هذه الزيادة الكبيرة فى عبء خدمة الدين خاصة بعد عام ١٩٩١ يعود إلى تعديل سعر صرف الدولار وتوحيده فى سوق حرة واحدة فى فبراير ١٩٩١ بحيث انخفض الجنيه مقابل الدولار بما يزيد عن ٣٥% فى ذلك التاريخ. أما بالنسبة للدين العام المحلى؛ فهو وأن كان أقل تكلفة وأفضل بالنسبة لتمويل عجز الموازنة العامة من مصادر محلية (أوعية ادخارية مختلفة) فإنها لا يمكن لها أن تحقق أغراضها ألا بتوافر شروط ثلاثة :

الشروط الأول : أن يكون مصدر القرض المحلى لموالا كانت فى الأصل لموالا مكتنزة.

الشرط الثانى : أن تستخدم حصيللة القرض لأغراض إنتاجية أى فى استثمارات تضيف للمجتمع وليس لأغراض استهلاكية.

الشرط الثالث : عدم تجاوز القروض العامة المحلية نسبة معينة تتمثل فى قدرة الاقتصاد الوطنى على تحمل الأعباء المترتبة عليها (قدرتها اتفاقية ماسترخت للوحدة الاقتصادية الأوروبية بما لا يزيد عن ٦٠% من الناتج المحلى الأجمالى).
لقد تطور الدين العام المحلى حتى هذه المرحلة (٧٤-١٩٨٢) من أقل من ٣ مليار جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ وواصل ارتفاعه بعد ذلك حيث بلغ بحلول عام ٢٠٠٢ نحو ٢٤١ مليار جنيه بما يثير القلق.
وبمراجعة هيكل هذا الاقتراض المحلى خلال هذه الفترة نجد أن ما يزيد على نصف هذا الاقتراض عبارة عن اقتراض من الجهاز المصرفى (تمويل بالعجز) وهو ما أدى لتفاقم نسبة التضخم وارتفاع الأسعار فى المجتمع.

جدول رقم (١١)

هيكل الدين المحلى خلال الفترة ١٩٧٤/١٩٨٤

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	من أوعية ادخارية والجمهور (١)	من الجهاز المصرفى (٢)	الجملة ١ + ٢ (٣)	% للاقتراض التضخمى ٢ : ٣
١٩٧٤	٢٠٨	٤٠٢	٦١٠	%٦٥,٩
١٩٧٥	٣٢٠	١٠٥٧	١٣٧٧	%٧٦,٨
١٩٧٦	٣٦٠	٥١٠	٨٧٠	%٥٨,٦
١٩٧٧	٤٦١	٤٧١	٩٣٢	%٥٠,٥
١٩٧٨	٥٦٧	٨٢٧	١٣٩٤	%٥٩,٣
١٩٧٩	٨١٢	١٥٨٢	٢٣٩٤	%٦٦,١
٨١/٨٠	١١٧١	٨٧٤	٢٠٤٥	%٤٢,٧
٨٢/٨١	١٨٧١	٢١٨٢	٤٠٥٣	%٥٣,٨
٨٣/٨٢	٢٠٦٦	١٥٠٠	٣٥٦٦	%٤٢,١
٨٤/٨٣	٢٣٢٦	٢٥٦٢	٤٨٨٨	%٥٢,٤

المصدر : البيانات مصدرها النشرة الاقتصادية لبنك مصر العدد الأول ١٩٨٥ ص ٧٩. وكذلك د. رضا العدل ود. عبد المطلب عبد الحميد "عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر" ورقة مقدمة فى مؤتمر ندوة اليات التضخم فى مصر مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مارس ١٩٩٠.

لقد زادت الديون المحلية من ١١ مليار عام ١٩٧٩ إلى أن بلغت ٤٥ مليار فى يونية ١٩٨٩ وبحلول عام ١٩٩٨ كانت هذه الديون قد تجاوزت ١٣٦ مليارا (بخلاف ديون الهيئات الاقتصادية)^(٥٣) وهى فى مجملها تشكل لغما فى الهيكل المالى والاقتصادى المصرى الآن.

نحن كما هو واضح إزاء إدارة اقتصادية للبلاد تفتقر إلى الكفاءة المهنية والسياسية.

٤- اختلال سعر الصرف بين الجنيه المصرى والعملات الأجنبية :

استند المفهوم التقليدى للمؤسسات الدولية والنظرية الاقتصادية عموما بشأن أسعار التعادل بين العملات وبعضها البعض على مقدار ما يحققه سعر التوازن بين هذه العملات من قدرات تنافسية أكثر لصادرات كل بلد وما يحققه ذلك من تشجيع للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

بيد أن تجارب الدول النامية ومنها مصر لم تكن ذات فائدة تذكر فى تحقيق أى اثر إيجابى لتعديل سعر الصرف للجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأجنبية الرئيسية (وأهمها الدولار الأمريكى) على المرونات الخاصة بالصادرات المصرية.

بيد أن التطورات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى المصرى واعتماده منذ عام ١٩٧٤ فصاعدا على مصادر أربعة للعملات الأجنبية؛ كان هو الحافز فى الكثير من الأحيان لإجراء مراجعات مستمرة لتعديل هذا الخلل فى سعر التعادل بين الجنيه والدولار الأمريكى بهدف معالجة ظواهر مرضية ثلاث برزت واضحة منذ منتصف السبعينات وهى :

الأولى : تعدد أسعار صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار.

الثانية : زيادة التعامل بالدولار خارج نطاق البنوك الرسمية.

الثالثة : دلالة Dollorization الاقتصاد المصرى.

وأدى زيادة الطلب على الدولار لمعالجة الخلل المتزايد فى ميزان المدفوعات والتزامات خدمة الدين الأجنبى إلى تفاقم هذه الظواهر واستدعى بالضرورة إجراءات حاسمة فى طريق جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج.

بدأت هذه المحاولات الخجولة منذ عام ١٩٦٨ بمنح علاوة إضافية للدولار وفى سبتمبر ١٩٧٣ أنشئ السوق الموازية للبنوك لتشجيع التعاملات فيه وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج؛ ولكن ظلت هذه الإجراءات محدودة الأثر حتى عام ١٩٧٩ حينما جرى تخفيض الجنيه بالنسبة للدولار بنحو ٣٥% وفرض سعر صرف تشجيعى موحد للدولار (٧٠ قرشا للدولار) وفى أغسطس ١٩٨١ تقرر منح علاوة إضافية للدولار. وقد كان لهذه الإجراءات أثر مباشر فى إعادة تقييم واحتساب مكونات الناتج المحلى فى الداخل وفقا للأسعار الجديدة، وفى أبريل ١٩٨٣ تقرر سعر صرف مميز لمدخرات المصريين العاملين بالخارج (الدولار يعادل ١٠٨ قرشا أو ١١٦ قرشا) ثم فى يناير ١٩٨٥ تطور الأسلوب بتشكيل لجنة دائمة تتولى تحديد علاوة تضاف إلى السعر لجذب مدخرات المصريين بالخارج وعائدات السياحة وكذلك لتمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عمله^(٥٤).

وحتى يناير ١٩٨٥ كان هناك ثلاث أسعار للصرف :

الأول : سعر صرف مجمع البنك المركزى ويتحدد فيه سعر صرف الدولار بنحو ٧٠ قرش وموارده تأتي من حصيلة صادرات السلع الرئيسية ورسوم المرور فى قناة السويس ويمول هذا المجمع واردات السلع الاستراتيجية السبع والالتزامات المتعلقة بالقروض وبلغ حجم التعامل فى هذا السوق وقتئذ نحو ثلاثة آلاف مليون جنيه.

الثانى : سعر صرف مجمع البنوك التجارية ويبلغ فيه سعر الدولار ٨٤ قرشا ويتعامل هذا السوق فى حوالى ٢٨٠٠ مليون دولار.

الثالث : سعر صرف السوق السوداء الذى يتراوح فيه الدولار بين ١٥٠ قرشا أو يزيد ويصل حجم التعامل فى هذا السوق نحو ثلاثة آلاف مليون دولار أخرى. وكان هذا السوق هو المسئول عن تمويل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وعن تسرب آلاف الملايين من العملات الأجنبية بعيدا عن القنوات الرسمية وإغراق السوق المصرية بالسلع الكمالية^(٥٥) والمخدرات وتهريب الأموال.

وفى ١١ مايو ١٩٨٧ أنشئت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى وتطبيق سعر صرف موحد وأكثر واقعية بدأ بسعر ٢١٧ قرشا للدولار بهدف جذب مدخرات المصريين بالخارج وفى فبراير ١٩٩١ تم تحرير نظام الصرف الأجنبى بإنشاء السوق الأولية والسوق الحرة للنقد ثم جرى فى أكتوبر ١٩٩١ توحيدهما ووصل سعر الدولار إلى ٣١٩,٣ قرشا بعدما كان ٢٨٧,٤ قرشا فى نهاية ديسمبر ١٩٩٠.

وكان لتدخل البنك المركزى فى تعديل أسعار الفائدة على العملات الأجنبية والعملية الوطنية دورة فى تحويل المودعين إيداعاتهم بالبنوك بالعملية المحلية بدلا من النقد الأجنبى والذى استفاد منها البنك المركزى بالشراء لهذه العملات وإعادة بناء الاحتياطى من النقد الأجنبى.

وخلال عام ١٩٩١ شهد الإصلاح النقدى خطوات بعيدة سواء بتحرير أسعار الفائدة أو تحرير أسعار الصرف أو وضع سقف ائتمانية بدلا من الضوابط الائتمانية التى كان معمولا بها من قبل وبرغم كل هذه الإجراءات؛ فلم تفلح هذه الإجراءات فى إنقاذ سعر صرف الجنيه المصرى من الانهيار بالنسبة للدولار خصوصا والعملات الأجنبية عموما بسبب تزايد العجز الهائل فى الميزان التجارى المصرى وبحلول عام ٢٠٠٣ كان سعر صرف الجنيه المصرى قد انخفض بصورة كبيرة ليصل رسميا إلى ٥٧٥ قرشا للدولار ويتجاوز حاجز ٦ جنيهات للدولار الواحد فى السوق السوداء الذى عاد وانتعش من جديد.

٥- اختلال التوازن بين القطاعات الإنتاجية المختلفة :

بقدر ما كان عجز الموازنة العامة للدولة وعجز ميزان المدفوعات - خاصة الميزان التجارى - بمثابة مضخة فى قنوات الخلل العام فى الأداء الاقتصادى المصرى منذ منتصف السبعينات كان الخلل بين القطاعات الاقتصادية المولدة للنتائج المحلى الاجمالى بمثابة صب للزيت على نار الحريق الذى أخذ فى التهام حيويتنا الاقتصادية والسياسية منذ نكسة يونية ١٩٦٧.

فإذا تأملنا البيانات الخاصة بمساهمة قطاعات الاقتصاد الوطنى فى الناتج المحلى نكتشف مقدار الخلل الذى يتبدى أولى مظاهره فى الانخفاض المتوالى لنصيب القطاعات السلعية فى الناتج المحلى من ٥٣,٣% عام ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦% عام ٨٢/٨١ هذا على الرغم من التزايد الكبير فى نسبة مساهمة قطاع البترول من بين القطاعات السلعية خلال هذه الفترة. كما يلاحظ القفزة التى شهدتها قطاعات الخدمات الإنتاجية وأبرزها التجارة والمال والنقل والمواصلات وهو ما يظهره البيان التالى :-

جدول رقم (١٢)

الناتج المحلى الإجمالى موزعا على الأنشطة الاقتصادية

خلال الفترة ٧٣-٨١/٨٢

بملايين الجنيهات وبأسعار ١٩٧٥

القطاعات	١٩٧٣		١٩٧٥		١٩٨١/٨١	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة	١٠٦٢	٣٠,١%	١٤٦٨	٢٨,١%	١٦٤٥	١٧,٣%
الصناعة والكهرباء	٩٨٥	١٩,٤%	٩٥٧	١٨,٣%	١٤٢٤	١٥%
البترول	٤٧,٣	١,٣%	١٤٩	٢,٩%	٦٥٠	٦,٩%
التشييد والبناء	٨٧,٣	٢,٥%	٢٤٣	٤,٦%	٥١٦	٥,٤%
(١) إجمالى القطاعات السلعية	١٨٨١,٦	٥٣,٣%	٢٨١٧	٥٣,٩%	٤٢٣٥	٤٤,٦%
(٢) الخدمات الإنتاجية	٧٠٤	٢٠%	١٢٩٧	٢٤,٨%	٣٣٢١	٣٥%
(٣) الخدمات الاجتماعية	٩٤١	٢٦,٧%	١١١٥	٢١,٣%	١٩٤١	٢٠,٤%
الإجمالى ١ + ٢ + ٣	٣٥٢٦	١٠٠%	٥٢٢٩	١٠٠%	٩٤٩٦	١٠٠%

المصدر : وزارة التخطيط؛ وارد فى المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٤.

كما يلاحظ داخل القطاعات السلعية نفسها تبدلت الأنصبة النسبية؛ حيث زادت مساهمة قطاع البترول من ١,٣% عام ١٩٧٧ إلى نحو ٧% عام ٨٢/٨١ بينما انخفضت مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والكهرباء.

وأخيراً فإننا نلاحظ أن النصيب النسبي لقطاعات الخدمات الاجتماعية (الإسكان والمرافق - التعليم - الصحة ... الخ) قد انخفض من ٢٦,٧% عام ١٩٧٣ إلى ٢٠,٤% عام ١٩٨٢/٨١ ناهيك عن أن قطاعا الإسكان والمرافق داخل هذه القطاعات قد ازداد بصورة غير مسبقة بما أدى عمليا إلى تهميش النصيب النسبي للتعليم والصحة والتأمينات ... الخ.

وقد أدى تدهور النصيب النسبي للقطاعات السلعية (خاصة الزراعة) إلى اتساع الفجوة الغذائية كما سبق وأشرنا وهو ما ترتب عليه زيادة فجوة العجز في الميزان التجاري واستنزاف جزء كبير من مدخرات المصريين في الاستيراد بدون تحويل عمله، كما صاحب هذا تدهور نصيب القطاعات السلعية في الاستثمارات القومية كما يظهرها البيان التالي :

جدول رقم (١٣)
توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد القومى
خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨١/٨٠

بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

القطاعات	السنوات			
	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة	٥٧,٦	%١٢,٣	٣٩٤,٧	%٩,٨
الصناعة والكهرباء	١٥٦,٣	%٣٣,٥	١١٥١,٠	%٢٨,٤
البترو	٢٨,٣	%٦,١	٣١٩,٣	%٧,٩
التشييد والبناء	٥,٠	%١,١	١٨٦,٤	%٤,٦
جملة القطاعات السلعية	٢٤٧,٢	%٥٣,٠	٢.٠٥١,٤	%٥٠,٧
الخدمات الإنتاجية	١٢٦,٢	%٢٧	١.٠٠١	%٢٤,٧
الخدمات الاجتماعية	٩٣,٣	%٢٠	٩٩٣,٩	%٢٤,٦
الإجمالي	٤٦٦,٧	١٠٠	٤.٠٤٦	%١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية العدد الأول، المجلد (٢٧) لعام ١٩٨٧ ص ٤ مرجع سابق.

ويسدو واضحا مقدار الانخفاض في الاستثمارات الموظفة في قطاعات الإنتاج الأساسية كالزراعة والصناعة والكهرباء. أما الزيادة الملحوظة في قطاعات الخدمات فكان من (٢٠% إلى ٢٤,٦%) لصالح قطاع الإسكان الذى حظى بنصيب الأسد في استثمارات هذه المرحلة تلبية لاحتياجات السوق وانصياحا لمتطلبات فئات اجتماعية جديدة نمت مع الحقبة النفطية وتمددت مع الانفتاح.

وقد استمر هذا الاتجاه وازداد كثافة حيث انخفض نصيب القطاعات السلعية من الاستثمارات القومية من ٤٦,٣% فى الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ٨٦/٨٥)

١٩٨٧) إلى أن بلغ ٣٥,٢% فى الخطة الخمسية (١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦) مقابل زيادة نصيب قطاعات البيئة الأساسية التى خصت فيها المرافق العامة (طرق - كبارى - اتصالات ... الخ) نصيب الأسد كما يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (١٤)
إجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال الخطط الخمسية ١٩٩٧/٨٢ للقطاعات الحكومية والعام والخاص والتعاونى

القطاعات	خطة ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦		خطة ٨٨/٨٧ - ٩٢/٩١		خطة ٩٣/٩٢ - ٩٧	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
- الزراعة والرى والاستصلاح	٢١٦٥	٦,٢%	٤٣٥٠	٦,١%	٨٧٣٢	٧,٥%
- الصناعة والتعدين	٨٢٧٥	٢٤,٠%	١٤٨٠٦	٢٠,٨%	١٢١٦٦	١٠,٤%
- البترول ومنتجاته	١٥١٦	٤,٤%	٢٩٧٥	٤,٢%	٣٨٤٨	٣,٣%
- الكهرباء	٣٩٦٥	١١,٥%	١٤٠٠٨	١٩,٧%	١٦٤٧٨	١٤,١%
جملة القطاعات السلعية	١٥٩٢١	٤٦,٣%	٣٦١٣٩	٥٠,٨%	٤١٢٢٤	٣٥,٢%
- السياحة	٢٥٥	٠,٧%	٤٥٠	٠,٦%	٧٩٩	٠,٧%
- النقل والمواصلات والتخزين	٩٦١٠	٢٨,٠%	١٥٩٠٣	٢٢,٤%	٢٩٨٦١	٢٥,٥%
- التجارة والمال والتأمين	٥٧٠	١,٧%	١٠٦٧	١,٥%	٢٣٩٥	٢,٠%
- الإسكان والمقاولات	١٧٦٤	٥,١%	١٨٨٣	٢,٧%	٢٧٠١	٢,٣%
- المرافق العامة	٣٢٦٢	٩,٥%	٩٠٠٧	١٢,٧%	١٨١٣٩	١٥,٥%
جملة قطاعات البنية الأساسية	١٥٤٦١	٤٥,٠%	٢٨٣١٠	٣٩,٨%	٥٣٨٩٥	٤٦,٠%
- الخدمات التعليمية	٩١٩	٢,٧%	٢٦٩٧	٣,٨%	٩١٣٣	٧,٨%
- الخدمات الصحية	٦٣٢	١,٨%	١٧٦٢	٢,٥%	٤٤٤١	٣,٨%
- الخدمات الأخرى	٨٩٩	٢,٦%	٢١٩٥	٣,١%	٨٣٩١	٧,٢%
جملة الخدمات الاجتماعية	٢٤٥٠	٧,١%	٦٦٥٤	٩,٤%	٢١٩٦٥	١٨,٨%
الإتفاق الاستثمارى	٥٣٦	١,٦%	--	--	--	--
الإجمالى ١+٢+٣+٤	٣٤٣٦٨	١٠٠%	٧١١٠٣	١٠٠%	١١٧٠٨٤	١٠٠%

كما كان لتبنى الإستراتيجية الجديدة القائمة على إعادة القطاع الرأسمالى الخاص ليتبوأ دور القيادة فى النشاط الاقتصادى وتفعيل آليات السوق كأساس لتخصيص الموارد والاستثمارات أن تراجع الوزن النسبى لنواتج القطاع العام؛ وساعد على ذلك ما عانته شركات القطاع العام طوال سنوات الجمر (٦٧ -

(١٩٧٣) من قيود سعرية وتكاليف مستلزمات إنتاجها المستوردة أو بفعل تآكل خطوط إنتاجها وضعف عمليات الإحلال والتجديد طوال العشر سنوات الممتدة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥^(٥١) وهكذا لم تزد القيمة المضافة الصافية لشركات القطاع العام عام ١٩٨٥/٨٤ عن ٣٢٧١ مليون جنيه (بالأسعار الجارية) ولم تزد عوائد حقوق التملك عن ١٠% من قيمة رأس المال المستثمر (الثابت وشبه الثابت)؛ كما تزايد المتراكم من المخزون سواء بسبب سوء الإدارة التسويقية بهذه الشركات أو بسبب الغزو الكاسح للمستورد للسوق المصري.

وفي الوقت الذي كبل فيه القطاع العام باللوائح والقوانين المعوقة ونظم للتسعير شديدة القسوة كان القطاع الخاص يمنح كل يوم ميزة جديدة سواء ضريبيا أو جمركيا أو تسويقيا ويحظى بمساعدة ورعاية دولية كاسحة^(٥٧) وبظهر التوزيع القطاعي لصافي الائتمان المحلي الممنوح من البنوك في مصر مقدار الرعاية والاهتمام الذي حظى به القطاع الخاص والتي بمقتضاها زادت القروض الممنوحة له بنحو عشرة أضعاف خلال خمس سنوات فحسب أى أن البنوك العاملة في مصر كانت هي "قبلة الحياة" لهذا القطاع الخاص برغم اتجاه معظم استثماراته خلال هذه المرحلة إلى أنشطة تجارية وخدمية بعيدة عن الإنتاج والتصنيع.

جدول رقم (١٥)

صافي الائتمان المحلي الممنوح للقطاعات في مصر

خلال الفترة ٧٨-١٩٨٣

"بالمليون جنيه"

٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	
١٢٠٢٣	١٠٢٧٦	٧٨٦٢	٧٢٩٨	٦٠١٣	صافي المطلوبات من القطاع الحكومي
٢٧٢٥	٢٢٨٠	١٦٢٨	١٣٨٤	١٢٠٨	صافي المطلوبات من شركات القطاع العام
٤٨١٥	٣٩٥٢	٢١٩٦	١٠٠٠	٥٧٦	المطلوبات من القطاع الخاص
٤٠٦	٤٠٥	٣٤٢	١٨٩	٦	المطلوبات من القطاع العائلي
٩٢٨	٨٧٠	٥٢٨	٢٥٧	٢٣٧,٨	المطلوبات من البنوك المتخصصة
٧٥٥	٣٥١	٢٦١	١٦٣	---	المطلوبات من بنوك الاستثمار والأعمال
٢١٦٥٠	١٨١٣٥	١٢٨١٨	١٠٢٩١	٨٠٤٠,٨	الإجمالي

المصادر : أعوام ٧٨، ٧٩، المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، المجلد (٢٠) العدد الثاني ص ١٤٧ أما أعوام ٨١/٨٢، ٨٢/٨٣ فمصدره التقرير السنوي للبنك المركزي ٨٢/٨٣ ص ٣١.

* بخلاف ٥,٦ مليون، ١٢ مليون جنيه المطلوبات من الجمعيات التعاونية لباقي ١٩٧٩/٧٨.

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن شركات وهيئات القطاع العام قد ألزمت بالاستثمار في دعم وإقامة شركات مشتركة مع القطاع الخاص بلغت حتى ٣٠ يونية ١٩٨٤ نحو ٢٧% من إجمالي رؤوس أموالها التي قام بها القطاع الخاص والأجنبي المستفيد من قوانين الاستثمار الجديدة^(٥٨) وقد تركز نحو ٧٧% من إنتاج القطاع الخاص حتى ذلك الحين في ثلاث مجموعات فحسب هي الصناعات الخشبية والجلدية والصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج بالإضافة إلى ما قدمه القطاع العام من مستلزمات إنتاج بأسعار رخيصة بالقياس إلى المستلزمات المستوردة^(٥٩).

ويقدم البيان التالي تطور مساهمة كل من القطاعين العام والخاص في الاستثمارات خلال هذه المرحلة.

جدول رقم (١٦)
مساهمة القطاعين العام والخاص في الاستثمارات القومية
خلال الفترة ٧٣-٨١/١٩٨٢

القطاع الخاص (%)	القطاع العام والحكومي	السنوات
٨,٥%	٩١,٥%	١٩٧٣
٩,٩%	٩٠,١%	١٩٧٤
١٤,٤%	٨٥,٦%	١٩٧٥
٢٠,٦%	٧٩,٤%	١٩٧٦
١٩,٨%	٨٠,٢%	١٩٧٧
١٧,٦%	٨٢,٤%	١٩٧٨
٢٣,١%	٧٦,٩%	١٩٧٩
٢١,٠%	٧٩,٠%	٨١/٨٠
٢٠,٨%	٧٩,٢%	٨٢/٨١

المصدر : المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ٢٩.

وبحلول عام ٢٠٠٢ كان القطاع الخاص قد أصبح يشكل نحو ٦٤% من إجمالي الاستثمارات القومية معتمداً في ذلك على اقتراضه الواسع من البنوك وغياب أى محاولة جادة من معظمهم في التمويل الذاتي أو عبر سوق الأوراق المالية.

وبهذا المنحى الجديد؛ أعيد توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص؛ وارتبطت استثمارات القطاع العام بالاقتراض الداخلى والخارجى من أجل أعداد البنية الأساسية لعصر جديد يلعب فيه القطاع الخاص والأجنبى دوراً أساسياً فى النشاط الاقتصادى وهو ما نلاحظه بالعلاقة الطردية بين تعاظم الاستدانة من الخارج والإفراط فى الاستثمارات القومية الحكومية منها على وجه الخصوص حيث زادت نسبة الاستثمارات القومية إلى إجمالى الإنفاق القومى من ١٦,٨% عام ١٩٧٣ إلى ٢٦,٦% عام ١٩٧٧ واستمرت فى الزيادة حتى بلغت ٢٧,٢% عام ١٩٨٢/٨١ وهو الأمر الذى أعيد النظر فيه بعد ذلك فانخفضت الاستثمارات القومية إلى إجمالى الإنفاق القومى إلى ١٦,٢% عام ١٩٨٧/٨٦^(١٠) كما صاحب ذلك ارتفاع نسبة الاستهلاك العام إلى الناتج القومى لتصل إلى ١٧,١% عام ٨١/٨٢ وهو ما جرى تخفيضه بعد ذلك حتى بلغ ١٣,٨% عام ١٩٨٧/٨٦. وهو ما يعكس بحد ذاته الدور الوظيفى الجديد المطلوب أدائه من القطاع العام والقطاع الحكومى بخدمة وتقديم التسهيلات لطبقة رجال المال والأعمال الجدد - الرأسمالية الجديدة - حتى تتمكن من العمل وتحقيق الأرباح حتى لو كان ذلك على حساب تفاسم الدين المحلى أو الأجنبى على الدولة ومن ثم تحمل أعباءها على كامل المواطنين محدودى الدخل بسبب أعباء خدمة الديون وتخفيض مستوى الخدمات والمزايا المقدمة للمواطنين هؤلاء.

المبحث الثالث

أثر سياسة الانفتاح الاقتصادى على الصناعة

تتسم العلاقة بين التصنيع من جهة والبناء الاقتصادى والاجتماعى من جهة أخرى بدرجة من التعقيد والجدل الفريد. والحقيقة أنه نادرا ما أثر مثل هذا الكم الهائل من الجدل والنقاش فى الأدب الاقتصادى العالمى عموما والأدب التنموى خصوصا، بقدر ما أثر حول استراتيجيات التصنيع.

ولا غرو فى ذلك، فالصناعة هى فى التحليل الأخير مولود التطور الاقتصادى والاجتماعى فى أوروبا أبان عصر النهضة وبروز الطبقة البرجوازية على مسرح الفعل التاريخى تتجاوز كونها مجرد توليفة فنية أو إدارة اقتصادية لتصبح من منظور تاريخى عملية اجتماعية social process واقتصادية فى آن معا.

ولذا فمن الثابت تاريخيا أنه بقدر نمو حركة التصنيع واتساعها بقدر اختراقها للبناء الاجتماعى الما قبل رأسمالى وهدمه.

هذا علاوة على أن التصنيع بما يضيفه على المجتمع المتخلف من ديناميكية خاصة، وما يستتبعها من توسيع شبكة الصلات والعلاقات بين اقتصاديات هذا البلد وبقية بلدان المنظومة الدولية تستدعى درجة عالية من الدقة فى تناولها.

ويزيد الأمر صعوبة، ما تتميز به الهياكل الاقتصادية للبلدان الرأسمالية المتخلفة (أو ما تسمى أحيانا دول العالم الثالث) من اختلال أصيل وتشوه ملحوظ بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية وهو ما ينعكس سلبا على تعاملاتها الدولية، ومن ثم موازين مدفوعاتها.

كما تضيف العلاقات والتبادل غير المتكافئين بين الدول المتخلفة من ناحية والدول الرأسمالية الصناعية من ناحية أخرى بأعباء إضافية على حركة النمو الاقتصادى فى المجموعة الأولى وتزيد من القيود على هامش حركتها الدولية سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى.

فإذا جسدنا أحد أشكال التباين والتفاوت فى إطار تقسيم العمل الدولى الراهن (الصادرات مثلا) نجد أن نمو الطاقة الإنتاجية والتصديرية لبعض الدول المتخلفة خاصة فى المنتجات الصناعية - قد قابلة ازدياد أعداد الدول الرأسمالية الصناعية التى تتبع سياسات حمائية وتقييدية بصورها المختلفة.

وبالتالى استمر معدل التبادل الدولى Term Of Trade فى الانخفاض لغير صالحها.

ويهدف هذا المبحث إلى طرح بعض القضايا الجوهرية فى محاولة لتقدير مدى التأثير السلبى الذى أحدثته سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر منذ عام ١٩٧٤ بالصناعة المصرية التى اعتمدت بصورة أساسية على القطاع العام والتخطيط المركزى من جانب الدولة منذ عام ١٩٥٧ وهو ما مهد عمليا إلى تخلى الدولة عن هذا الدور وبدائية عصر الخصخصة وبيع الممتلكات العامة للرأسمالية المحلية المتحالفة مع رأس المال الأجنبى والشركات المتعددة الجنسية.

على أية حال فسنعالج موضوعنا هذا فى أربعة أقسام رئيسية :
القسم الأول : ويتناول استراتيجيات التصنيع فى ظل التقسيم الدولى الراهن للعمل.

القسم الثانى : ويركز على تطور الصناعة المصرية خلال الفترة ٥٢ - ١٩٨٢.

القسم الثالث : التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية ٥٢ - ١٩٨٢.

القسم الرابع : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية المتبادلة.

القسم الأول : استراتيجيات التصنيع فى ظل التقسيم الدولى الراهن للعمل :

ساهمت عوامل عدة فى نمو حركة التصنيع فى الدول المستقلة حديثا، وترادفت كل مرحلة مع مستوى محدد من التطور الاقتصادى فى الدول الرأسمالية المركزية (أوروبا وأمريكا الشمالية) وهو ما يعنى إعادة تقسيم الأدوار فى عملية طويلة وتاريخية يطلق عليها فى الأدبيات الاقتصادية التخصص الدولى specificatfon وتقسيم العمل قائما على أسس المبادلة السلعية الاستهلاكية (مواد أولية وزراعية بمواد مصنعة)^(١١) بيد أن تغيرا قد طرأ على التركيب السلعي للتجارة الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتطور المذهل فى التقنية^(١٢) فبدأ من الضروري تصنيع محدود لبعض دول العالم الثالث لتتمكن من استيراد الآلات والمعدات العالية التكنولوجيا، أى أنه بدأ من الضروري أن يحدث التكامل فى دوره الإنتاجية وليس فى الدورة الاستهلاكية فحسب^(١٣).

وهكذا ظهرت كتابات مفكرى الغرب الرأسمالى تحاول أن تقدم صورة لإمكانية أحداث نمو صناعى واقتصادى على الطراز الأوروبى والأمريكى^(١٤).

تعطينا أرقام التجارة الدولية خلال العقدين الماضيين صورة واضحة للتغيرات الطفيفة التى طرأت على مركز مجموعة الدول الرأسمالية المتخلفة فى النظام الاقتصادى الدولى، فبينما لم تكن صادراتها الاجمالية عام ١٩٦٠ تتجاوز ١٤%

من إجمالي الصادرات الدولية فأنها قد أخذت في الزيادة التدريجية حتى قاربت الثلث تقريبا بحلول عام ١٩٨٢^(٦٥) بيد أن نصيبها من الصادرات الصناعية يظل دون مستوى ١٠% من إجمالي الصادرات الصناعية للعالم.

أن نظرة متعمقة في أوضاع الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ذلك الحين، تكشف سبب هذا النمو، فإلى جانب ما حققته بعض دول العالم الثالث من تغيرات في التوجهات الاجتماعية والاقتصادية لصالح عمليات تصنيع ملموس فإن معدل النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المركزية (٥,٥%) خلال عقد الستينات قد سمح بتوسع ملموس في التجارة الدولية ومن ثم في زيادة الطلب على المنتجات المختلفة للدول المختلفة هذا بعكس أوضاع السبعينات التي انعكس فيها حالات الركود التضخمي STAGFLATION التي اتسمت بها اقتصاديات الدول المركزية منذ منتصف عقد السبعينات على تدهور نسب التجارة الدولية وضعف الأداء الاقتصادي في الدول المختلفة^(٦٦). وذلك على الرغم من الزيادة المطلقة في حجم صادراتها الدولية (من ٥٦ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٠ إلى ٤٣٤ مليار دولار عام ١٩٨٠)^(٦٧) بيد أن ذلك لم يغير من صورة عقد الستينات كثيرا فقد ظلت الصادرات الصناعية للدول المختلفة لا تشكل أكثر من ٣,٤% من الاستهلاك الصناعي للدول الرأسمالية المركزية وفي حين زادت قيمة التجارة الدولية من نحو ٣١٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٧٠ إلى ٣٦٨٩ مليار دولار عام ١٩٨٣ فإن الدول الرأسمالية قد ظلت تمثل بتجارتها (التي تتجه معظمها إلى بعضها البعض) نحو ٦٩,٢% عام ١٩٧٠ انخفضت قليلا عام ١٩٨٠ إلى ٦١,٩% لصالح ازدياد نصيب دول النفط التي ازداد نصيبها في التجارة الدولية من ٥,٨% إلى ١٤,٨% خلال نفس الفترة هذا في الوقت الذي ظلت فيه بقية الدول المختلفة عند نفس المستوى تقريبا (١٢,٤%).

أما مجموعة الدول الاشتراكية فقد انخفض نصيبها في التجارة الدولية من ١٠,٦% إلى ٨,٩% وبينما نلاحظ أن درجة اندماج المجموعة الاشتراكية في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل أقل ما يكون وبالتالي تتضاءل لديها الآثار السلبية الضارة لمضاعف التجارة الخارجية في حالات الركود التي تنتاب عادة الدول الرأسمالية المركزية^(٦٨) وبالمقابل فإن ٧٥% من التجارة الخارجية للدول المختلفة تتم مع الرأسماليات المركزية ومن ثم تزداد حساسية اقتصادياتها للتقلبات الدورية التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية فيها. ولعل في ذلك السبب الذي دفع منظمات دولية عديدة، وأهمها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الانكتاد" للتأكيد والتوصية أكثر من مره إلى ضرورة توطيد شبكة التعاون والتعامل التجاري الإقليمي فيما بين البلدان المختلفة^(٦٩).

وتزداد الصورة سوءا حينما نكتشف أن ٤٥% من الصادرات الصناعية للدول النامية تأتي من أربعة دول فحسب هي الدول المصنعة الحديثة كوريا الجنوبية وفرنموزا وهونج كونج وسنغافورا وإذا أضفنا إلى هؤلاء ثمانى دول أخرى هي البرازيل وأسبانيا وإسرائيل واليونان والبرتغال والمكسيك والهند وبيوغسلافيا فإن النسبة تصل إلى ٨٠% (٧٠).

وتشير الإحصاءات المتاحة إلى حقيقة على درجة عالية من الأهمية فأكثر من ٤٠% من الصادرات الصناعية للدول المتخلفة عبارة عن ملابس جاهزة ومنسوجات وتتنوع النسبة المتبقية (٦٠%) على مختلف المنتجات الصناعية وشبه الصناعية الأخرى (٧٢).

وبالقطع لا يمكن معالجة هذا النوع من التخصص الدولى دون دراسة نمط التصنيع فى الدول المتخلفة خلال الفترة التى امتدت منذ بداية الحرب العظمى الأولى وحتى أواخر العقد الماضى. فنمط إحلال الواردات Import-Substitution كان يقضى بداية باستبدال الواردات من السلع الاستهلاكية أساسا - الواردة من الخارج بسلع يتم إنتاجها محليا ومن ثم زاد التركيز على هذه الفروع (المنسوجات - السلع المعمرة وغير المعمرة ... الخ) وأهملت أو تكاد الصناعات الثقيلة وبناء المعدات Build Machines; وهكذا فبدلا من تخفيض العجز فى ميزان المدفوعات للدول المتخلفة ارتفع العجز ارتفاعا ملحوظا بسبب زيادة الواردات من الآلات والمعدات اللازمة لإتمام عملية الإنتاج القائمة على استراتيجية إحلال الواردات.

وهنا تصدق مقولة البروفسير جوزيف بوجنار التى سبق وأعلنها منذ مطلع الستينات من أن "القوى الاقتصادية الضخمة فى العالم الرأسمالى قد تطورت خلال العقود القليلة الماضية بحيث أصبح فى مقدورها أن تكيف عملية التبادل والعمليات الاقتصادية المرتبطة بها بما يتمشى مع مصالحها الخاصة" (٧٢) فالشركات الاحتكارية دولية النشاط Multinational قد أعادت رسم خريطة تقسيم العمل الدولى فى ضوء التطورات التكنولوجية المذهلة التى أتم بها عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بل أنها قد حددت أدوارا جديدة للتخصص الدولى بعد أن استنفذت استراتيجية إحلال الواردات إمكانيات الدفع الذاتى، فشاركته هذه الشركات العملاقة فى صياغة جديدة لتقسيم العمل الدولى قائم على ما أطلق عليه التصنيع وتنمية الصادرات Export- promotion وفى أحدث تقرير لمنظمة العمل الدولية تبين أن هذه المشروعات توظف نحو ٢-٤ مليون مشغل فى مختلف التخصصات بالدول المتخلفة منذ مطلع الستينات وحتى منتصف السبعينات (٧٣) مستفيدة بذلك من توافر الموارد الطبيعية والبشرية الرخيصة والمتاحة، وبالتركيز على الصناعات الاستهلاكية باعتبارها القطاعات القائدة Leading Sectors. وهو ما أدى فى

النهاية لزيادة اعتماد هذه البلدان على القروض الأجنبية وبالتالي تفاقم أزمة الديون الخارجية واقتراب بعض من أهم هذه الدول (الأرجنتين - البرازيل - المكسيك) من حافة الإفلاس !!

وقد أخذت الدعوة لهذا النمط الجديد عدد من المنظمات الدولية المتخصصة مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD منذ عام ١٩٦٤.

ومن ثم طرحت على بساط البحث قضايا نقل الصناعات وإعادة التوطن الصناعي وقضية تلوث البيئة^(٧٤) وأثار البعض قضية إعادة تقسيم الأدوار من أجل تخلص الدول الرأسمالية المركزية من الصناعات الملوثة للبيئة أو التي يطلق عليها Derity industries مثل البتروكيماويات والمنسوجات الخ.

يبقى هنا أن نشير إلى موقع الصناعة العربية في هذه الخريطة وباستبعاد عمليات استخراج النفط فإن الإنتاج الصناعي العربي لا يتجاوز ٠,٧% من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي ولا يتعد ٥% من إجمالي الإنتاج الصناعي لدول العالم الثالث^(٧٥).

وبرغم البوادر المشاهدة حالياً حول اتجاهات لإعادة تقسيم العمل الدولي بحيث يتخصص الدول الرأسمالية المركزية في الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية العالية، والاستخدام المتزايد لرأس المال البشري Human capital مقابل تخصص الدول الرأسمالية المتخلفة بالصناعات الملوثة للبيئة فإن هذه العملية مازالت في بدايتها الأولى^(٧٦).

وكذلك فإن اعتبارات اجتماعية لدى الدول المركزية تحول دون استكمالها سريعاً وهو ما يفسر اتجاه الدول الأخيرة لاتباع سياسات حمائية Protectionism متشددة^(٧٧) لصادرات الدول المتخلفة والدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية لهذا الغرض .. ومن ثم فإن استشراف أفق المستقبل يقتضى البحث عن صياغة علمية لاستراتيجية التصنيع والتنمية قائمة على أساس تلبية الحاجات الأساسية للسكان وتدعيم التعاون الإقليمي والتخلص التدريجي من شروط الاندماج في التقسيم الدولي الراهن للعمل.

القسم الثاني: الصناعة المصرية في ظل الانفتاح الاقتصادي ٧٤ - ١٩٨٢:

بانتهاء الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي تعرضت الأوزان النسبية لهياكل الاقتصاد المصرى إلى تبدلات عميقة سواء من حيث الأسعار أو الأجور^(٧٨) أو بالنسبة للعلاقة بين القطاعين الحكومى والخاص أو فيما يتعلق بالتوزيع الإقليمى (الجغرافى / السياسى) لتجارة مصر الخارجية، هذا ناهيك عن ارتفاع مؤشر المديونية الخارجية بدرجة كبيرة وطبيعة التركيب الاقتصادى والاجتماعى الذى طرأ على المجتمع المصرى منذ عام ١٩٧٤ فصاعداً بيد أنه سيكون من المناسب

قبل عرض التطور الكمي أو القيمي لنواتج الصناعة المصرية أن نقدم لمحة موجزة عن هيكل الصناعة المصرية خلال هذه الفترة.
ففي دراسة أعدتها الهيئة العامة للتصنيع يتبين موقف المشروعات العامة والخاصة والمشاركة خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ يبدو على النحو التالي (٧٩) :

جدول رقم (١٧)
موقف المشروعات العامة والخاصة والمشاركة في مصر حتى عام ١٩٨١

قطاع عام	قطاع خاص	قطاع مشترك	الإجمالي
٣٣٥	٥٥٧٩	٥٠٦	٦٤٢٠
٤٠٥٠	١٢٦٩	٤٣٤٣	٩٦٦٢
- عدد المشروعات			
- إجمالي الاستثمارات (بالمليون جنيه)			

Source : General Organization for Industrialization, Op. Cit, P. 10.

وباستبعاد نحو ثلاثة آلاف مليون جنيه لمشروعات مازالت تحت التنفيذ فإن متوسط الاستثمار السنوي في مصر قد بلغ ٧٥٠ مليون جنيه كان نصيب القطاع الحكومي (العام) نحو ٥٠٠ مليون جنيه بينما كان نصيب القطاع الرأسمالي الفردي نحو ٢٥٠ مليون جنيه سنوياً^(٨٠) ويلاحظ على استثمارات القطاع الرأسمالي الخاص أن متوسط الاستثمار لكل مشروع لا يتجاوز كثيراً ١/٤ مليون جنيه مما يعني أنها في معظمها مشروعات خدمية وتوزيعية أكثر من كونها مشروعات صناعية وإنتاجية.

كما تشير الإحصاءات المتاحة فقد ازداد الوزن النسبي للإنتاج الصناعي للقطاع الخاص من أقل من ٢٥% عام ١٩٧٩ إلى أكثر قليلاً من ٣٠% عام ٨١/١٩٨٢ وذلك بالأسعار الجارية^(٨١) ويرجع البعض سبب هذه الزيادة إلى ما تتميز به المرونة السعرية لإنتاج القطاع الخاص وقدرته على زيادة أسعار منتجاته بشكل مستمر بعكس الحال في القطاع الحكومي الذي لم يتمكن من رفع أسعار منتجاته بشكل كبير التزاماً بتعليمات الحكومة^(٨٢) كما يلاحظ أن ثلاثة فروع لصناعاته يتركز بها نحو ٧٢% من إجمالي إنتاج القطاع الخاص وهذه الفروع هي الصناعات الجلدية والغزل والنسيج والصناعات الغذائية على التوالي^(٨٣) فهل هذا يتناسب مع حجم المزايا والتيسيرات الممنوحة للقطاع الرأسمالي الفردي في البلاد منذ عام ١٩٧٤ ؟ يكفي أن نذكر أن التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع من البنوك التجارية فحسب قد ازدادت من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بنسبة ٣,٧%

من إجمالي تسهيلات الائتمانية) إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفزت إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (بنسبة ١٥% من إجمالي تسهيلات الممنوحة) ^(٨٤). وبالتوازي زادت التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة من ١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (من إجمالي مبلغ ٨٨٣ مليون جنيه) إلى ١١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (من إجمالي ٤٤٠٨ مليون جنيه) أى تضاعف تقريبا ^(٨٥). هذا بخلاف القروض التي حصل عليها القطاع الخاص من بنوك الاستثمار والأعمال وفروع البنوك الأجنبية والمتخصصة.

ولعل السبب الكامن وراء هذا التناقض يتأتى من التركيبة الهيكلية والتحيز الاجتماعي لهذا القطاع ففي دراستين إحداهما للبنك الدولي والأخرى للهيئة العامة للاستثمار نتبين فى الأولى أن القطاع الحرفى (أى الذى يعمل به أقل من خمسة عمال) يساهم بنحو ١٦% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الخاص ^(٨٦) وأظهرت الثانية أن معظم استثمارات القطاع الخاص تتجه إلى المشروعات التمويلية (٣٠%) ثم الخدمات (٢٥%) بينما لا يتجاوز نصيب الصناعة (٢٧%) بعكس الحال فى القطاع الحكومى (العام) الذى بلغت نسبة استثماراته فى المشروعات الصناعية نحو ٥٩% من استثماراته الإجمالية يليها المشروعات التمويلية بواقع ٢٣% ^(٨٧).

وإذا انتقلنا إلى المشروعات الاستثمارية داخل البلاد التى بدأت الإنتاج حتى نهاية ١٩٨٢ مستفيدة بكل المزايا التى منحها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (وتعديله بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧) والتى تشتمل على الإعفاءات الضريبية والجمركية والتحرر من اللوائح الإدارية والوظيفية إمكانية تحويل الأرباح للخارج ... الخ نجد أن رؤوس أموال المشروعات الصناعية منها لم تتجاوز ١٩,٦% من إجمالي توظيفتها المالية والاستثمارية بواقع ٣١٠,٥ مليون جنيه والباقي ونسبته ٨٠,٤% (بواقع ١٢٧٢ مليون جنيه) اتجهت فى أنشطة غير صناعية مثل المقاولات وتوظيف الأموال والبنوك والمستشفيات السياحية الخ ^(٨٨).

والبيان التالى يبين تطور قيمة الإنتاج الصناعى فى مصر خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من عهد الرئيس السادات :

جدول رقم (١٨)
تطور قيمة الإنتاج الصناعي (قطاع عام وخاص)
خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢

بالمليون جنيه والأسعار الجارية

قيمة الصادرات			قيمة الإنتاج			
/٨٢ ١٩٨٣	/٨١ ١٩٨٢	/٨٠ ١٩٨١	/٨٢ ١٩٨٣	/٨١ ١٩٨٢	/٨٠ ١٩٨١	
١٧٨,٨	٢٠٢,٤	٢١٤,٢	١٣١٧,٠	١٢٦٢,٢	١١٧٠,٤	- الغزل والنسيج والملابس
٣٣,١	٣٣,٦	٤٢,٤	١٦٦٤,٢	١٣٦٧,٩	١٢٣٥,٧	- المواد الغذائية
٥,٠	٤,٤	٣,٥	٦٠٠,٤	٥٤٨,٧	٤٨٠,٩	- الصناعات الكيماوية
٢٠١,٩	١٨٣,٨	١٥٨,٥	١٤٢٣,٠	١١٩٤,٥	١٠٤٤,٢	- المعدنية الأساسية ومنتجاتها
٤,٧	٤,٣	٤,٣	٧٤,٤	٦٥,٤	٥٥,٥	- التعدين والحراريات
٤٢٣,٥	٤٢٩,٠	٤٢٢,٩	٥٠٧٩,٠	٤٤٣٨,٧	٣٩٨٦,٧	إجمالي القطاع العام
٥٠,١	٥٥,٩	٦٣,١	٢٢٤٤,٧	١٩٧٧,٩	١٨٤٧,٤	القطاع الخاص
٤٧٣,٦	٤٨٤,٩	٤٨٦	٧٣٢٣,٧	٦٤١٦,٦	٥٨٣٤,١	قيمة الإنتاج الصناعي المحلي

المصدر : البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ والمجلد (٣٦) العدد الرابع ١٩٨٣.

وبرغم أن متوسط معدل الزيادة السنوية في الإنتاج الصناعي للقطاع العام يصل إلى ١٢% (بالأسعار الجارية) وأن إنتاج القطاع الخاص يتراوح بين ٧,١% و ١٣,٥% في عامي ١٩٨٢/٨١ و ١٩٨٣/٨٢ على الترتيب فإنه قد يكون من المناسب التوقف هنا لإبداء مجموعة من الملاحظات :

الأولى : برغم اتجاه القيمة النقدية للإنتاج الصناعي للزيادة إلا أن هذه الزيادة لا تتناسب مع الزيادة الكمية في الإنتاج (خاصة قطاع الغزل والنسيج) هكذا نستخلص أن الجزء الأعظم من هذه الزيادة يعود إلى الرفع المستمر لأسعار منتجات القطاعين الحكومي والخاص لتتلائم مع الارتفاع الكبير في الأسعار الذي اجتاحت الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٧٤ والذي يقدره البعض بنحو ٣٠% سنوياً^(٨٩) حيث نجد أن قيمة الإنتاج الصناعي المصري قد ازداد من أقل من ٢ مليار جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٥,٨ مليار جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ثم إلى ٧,٣% عام ٨٢/٨١ ١٩٨٣ أي ازداد في العامين الأخيرين فحسب بمعدل ٢٦% تقريباً أي بمتوسط ١٣% في العام !! مما يؤكد أن جزء كبير من هذه الزيادة سعرية ونقدية وليست زيادة في كميات الإنتاج.

الثانية : أنه برغم الزيادة المطلقة فى قيمة الناتج الصناعى فإن حجم الصادرات الصناعية ظل يتجه نحو الانخفاض التدريجى سواء للقطاع العام أو القطاع الخاص وهذه الظاهرة يكمن خلفها سببين أساسيين :

(١) زيادة الاستهلاك المحلى حيث شهد الاقتصاد المصرى زيادة كبيرة فى الاستهلاك العائلى بفعل تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

(٢) زيادة المخزون من السلع التامة الصنع بفعل المنافسة غير المتكافئة للمنتجات الأجنبية المستوردة (خاصة الملابس الجاهزة) حيث بلغ المخزون من الغزل والنسيج عام ١٩٧٩ نحو ١١٧,٧ مليون جنيه بنسبة ١٤% من قيمة الإنتاج لهذا القطاع فى ذلك العام واستمرت الظاهرة منذ عام ١٩٨٢ وحتى يومنا، كما ساهمت السياسات الحمائية والتقييدية التى تتبعها معظم الدول الرأسمالية المركزية (أوروبا وأمريكا) إلى تضاعف فرص التسويق الخارجى.

كما يلاحظ أن صادرات القطاع الخاص قد اتسمت بالتقلب من عام لآخر فبينما بلغت صادراته الصناعية عام ١٩٧٤ نحو ٥٤,٣ مليون جنيه عادت لتتخفص عام ١٩٧٨ إلى ٤٤,١ مليون جنيه^(٩٠) ثم عادت لترتفع عام ١٩٨١/٨٠ لتبلغ ٦٣,١ مليون جنيه ثم أخذت فى الانحدار مرة أخرى لتصل إلى ٥٠,١ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢. وهذه الظاهرة تحتاج إلى دراسة متعمقة للجوانب الإدارية والتسويقية والاقتصادية .

الثالثة : بالرجوع إلى البيانات الواردة بالتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى (٨٣/٨٢) وبالمجلة الاقتصادية (١٩٨٠) تبين أن هناك تبايناً واضحاً فى حصيلة الصادرات الصناعية المصرية عن الأرقام الواردة فى الجدول السابق. وربما يعزى ذلك إلى تفاوت الأسعار الخاصة بالصرف الأجنبى الذى تحسب على أساسه قيمة الصادرات المصرية.

وعلى أية حال نستخلص من هذا العرض أن صادرات القطاع الخاص ظلت دون المستوى المنشود فلم تكن تتجاوز ١٦,٩% من صادرات القطاع العام عام ١٩٨١/٨٠ وأقل من ١٢% عام ١٩٨٣/٨٢ برغم كل الامتيازات والتسهيلات التى حصل عليها القطاع الخاص طوال السنوات العشر من الانفتاح. وبعد مرور أكثر من ربع قرن على الانفتاح لم يتحسن الوضع الصناعى والتموى العام فى البلاد، ربما حدثت بعض التطورات الكمية لكنها من المنظور التتموى، لا تشكل تطوراً جوهرياً فحتى يونيو ١٩٩٤ بلغ عدد المشروعات المنشئة حديثاً نحو ٢٤١٨

مشروعاً برأس مال ٤٤ مليار جنيه (مساهمة المصريين فيها ٥٩% من اجمالي رؤوس اموالها و ٢٠% مساهمة عربية و ٢١% مساهمة اجنبية) وبالنظر إلى هذه المشروعات نجد ان منها ١٩٨٤ مشروعاً داخل البلاد برأس مال ٣٩ مليار جنيه موزعة بين ٩٣٣ مشروعاً صناعياً (برأس مال ١٨ مليار جنيه) و ١٣٢ مشروع زراعي (بتكلفة ١,٣ مليار جنيه) و ١٧٣ مشروعاً في مجال البناء والتشييد (برأس مال ١,٩ مليار جنيه) بينما بلغ عدد المشروعات التمويلية مثل البنوك والمصارف وغيرها نحو ٢٦٩ مشروعاً (برأس مال ٦ مليار جنيه) وبلغ عدد المشروعات الخدمية ٤٠٧ مشروع بتكلفة ١٣ مليار جنيه. أما اذا نظرنا إلى المشروعات داخل المناطق الحرة فإن عددها قد بلغ ٤٤٤ مشروعاً باستثمارات قدرت بنحو ٥ مليار جنيه^(١١).

وبطول عام ١٩٩٧ كان كل ما تم استثماره من جانب القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي في مجال الصناعة داخل المدن الجديدة لا يزيد عن ١١,٨ مليار جنيه موزعة على النحو التالي :

جدول رقم (١٩)

المدينة	عدد المصانع التي تم تسليم الأراضي إليها	عدد المصانع الجاري تنفيذها	المصانع المنتجة			
			حتى ٣٠ / ٩٦/٦	رأس المال المستثمر	قيمة الإنتاج السنوي	فرص العمل
١- لعشر من رمضان	١٢٤٢	٣٠٨	٧٢٥	٧٢٢٦	١٠٣٥	١٠٥٧٨
٢- السادات	٢٥٦	١٠٩	١٣١	٧٤٧	١١٧٧	٧٩٤٣
٣- ٦ أكتوبر	١٤٢٠	٣٢٣	٤٨٥	٢٧٤٧,٧	٥٨٠١,٠	٦٥٩٠,٢
٤- الصالحية الجديدة	٨٧	٣٤	٢٦	---	٤٤٦,٢	١٥٢١
٥- برج العرب الجديدة	٥٢١	١٢٤	٢٤٣	٧٩٠	٧٦	١٥٤٩٦
٦- دمياط الجديدة	٢٧٥	٨٠	٦٠	٩١,٦	٧٠,٠	٢٥٦٧
٧- بنى سويف الجديدة	٤٥	١٤	٦	٠,٣	٤,٦	٨١,٠
٨- بدر	٢٠٨	١١٧	٢١	١١٢,٥	٥٤,٥	١٦٤٣
٩- النوبارية الجديدة	٢٨	١٧	٥	٢,٣	٩,٥	١٤٩,٠
١٠- العبور	٧٩	١٩	---	٧٠,٦	٢,٠	٥٧٠,٠
١١- المنيا الجديدة	٤	١	---	---	---	---
الإجمالي	٤٣٥٦	١١٤٦	١٧٠٢	١١٨٦٨	١٨٨٥٦,٩	٢٠١٦٥٥

المصدر : هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، إدارة الحاسب الآلى، ١٩٩٧.

وهذا التطور الكمي لم يحقق نقله نوعية فى مستوى النمو الاقتصادى وتوفير فرص التوظيف كما سوف نعرض بعد قليل .

القسم الثالث : التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية^(٩)
لعل من أصدق المؤشرات والمقاييس لوضع بلد ما فى التقسيم الدولى للعمل هو ميزان المدفوعات، ودراسة الاقتصاد المصرى خلال حقبتين تاريخيتين (الستينات والسبعينات حتى التسعينات) سوف تتكف فى المنشور البلورى الذى هو هنا الميزان التجارى المصرى^(٩٢).
يقدم البيان التالى صورة واضحة على تطور التجارة الخارجية لمصر .

جدول رقم (٢٠)
تطور تجارة مصر الخارجية ونسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى
خلال الفترة ٧٢ - ١٩٨٢

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

السنوات	الناتج القومى الإجمالى	حجم التجارة الخارجية	% للتجارة الخارجية إلى الناتج القومى الإجمالى
١٩٧٢	٣٤٠٣	٧٥٠	٢٢%
١٩٧٣	٣٦٣٤	٨٠٥	٢٢,٢%
١٩٧٤	٤٠٨٥	١٥١٤	٣٧,١%
١٩٧٥	٤٧١٣	٢٠٨٨	٤٤,٣%
١٩٧٦	٦١١٨	٢٠٨٥	٣٤,١%
١٩٧٧	٧١٣٩	٢٥٥٣	٣٥,٧%
١٩٧٨	١٠٧٦٥	٣٣١٢	٣٠,٨%
١٩٧٩	١٢٥١٥	٣٩٧٤	٣١,٨%
١٩٨٠	١٣٢٥٩	٥٥٣٤	٤١,٧%
١٩٨٢	٢١١٠٤	٨٥٣٨,٦	٤٠,١%

المصدر : اتحاد الصناعات المصرية. الكتب السنوية لعام ٧٩، ١٩٨١ وتقرير البنك المركزى السنوى لعام ١٩٨٣/٨٢ (ص ٩) وكذلك البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية أعداد متفرقة.

(٩) فيما نرى، وفى ضوء التجربة التاريخية لحركة التجارة والمدفوعات الدولية فإن مصطلح التوزيع الإقليمى لتجارة دولة ما - خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث - لا يعبر بدقة عن طبيعة العلاقة بين التوجهات السياسية للصفوة الحاكمة وحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة (تجربة مصر فى الستينات والسبعينات) ولذا نفضل استخدام مصطلح التوزيع الجغرافى / السياسى للتجارة الخارجية عن مصطلح التوزيع الإقليمى.

ويبدو واضحاً مدى ازدياد الارتباط بين الاقتصاد المصري من جهة والاقتصاد الدولي من جهة أخرى وإذا أضفنا إلى هذه الصورة التغيرات الحادة التي طرأت على التوزيع الجيوبولتيكي لتجارة مصر الخارجية، أمكننا القول بأن الارتباط بين الاقتصاد المصري والسوق الرأسمالي الدولي قد ازداد عن ذي قبل وهو ما يجعل الاقتصاد المصري والقرار السياسي المصري عرضة لضغوط خارجية مؤثرة. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار كذلك إجمالي التعاملات الجارية مع العالم الخارجي (التحويلات المالية ونظم الاقتراض ... الخ) ويكفي أن نذكر أن حجم المعاملات الجارية لمصر مع العالم الخارجي (معظمه مع الكتلة الرأسمالية المركزية) قد ازداد من ١٢,٢ مليار جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٦,٢ مليار جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ وكان من جراء ذلك أن زاد العجز في ميزان المدفوعات من أقل من ٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٩٦٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ وبالمقابل ارتفع العجز في الميزان التجاري من ٥٩٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٠٧٨,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٥ (٩٣).

وباستقراء قائمة الصادرات السلعية المصرية - بما فيها النفط - بالواردات السلعية خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٨٣ يبدو واضحاً إلى أي مدى انعكست الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري محلياً على تعاملاته الدولية.

فصادرات الوقود وحدها تمثل ٧٠% من إجمالي الصادرات المصرية السلعية وبالتالي فإن أي اهتزاز في سوق النفط الدولي سيؤثر حتماً على حصيلة الصادرات المصرية ويقلص من مشروعات الحكومة الاستثمارية.

ويدفعنا هذا الواقع للبحث عن معطيات وأسباب هذا التزايد في فجوة الصادرات والواردات المصرية في ارتباطها ليس فحسب بالتغيرات الداخلية وإنما أيضاً في مركز مصر في التقسيم الدولي للعمل وسنجد أن توزيعاً إقليمياً جديداً (جيوپولوتيكيًا) لتجارة مصر الخارجية قد طرأ منذ عام ١٩٧٤ أساسه زيادة التعامل التجاري مع دول السوق الرأسمالي الدولي مقابل تقلص دور المجموعات الدولية الأهم وهي مجموعة بلدان العالم الثالث والمجموعة العربية ومجموعة دول التخطيط المركزي.

وبالنظر لطبيعة الآلية الاجتماعية للإنتاج في دول السوق الرأسمالي وتباينه واختلافه عن دول التخطيط المركزي فقد ازدادت الواردات من دول الأولى (وبخاصة السلعية والغذائية) زيادة هائلة وبالتالي زادت الفجوة في الميزان التجاري المصري خاصة وأن الصادرات السلعية المصرية تفقد للمرونة اللازمة لمنافسة السلع والصناعات في هذه الأسواق والبيان التالي يوضح الصورة.

جدول رقم (٢١)

التوزيع الجغرافى / السياسى لتجارة مصر الخارجية خلال الفترة ١٩٨١-٥٦ %

الفترة	الدول النامية		دول التخطيط المركزى		الدول الرأسمالية		المجموع	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٥٨-٥٦	٢٢	٣٧,٥	٢٢,٠	٣٤,٠	٥٦,٠	٢٨,٥	١٠٠	١٠٠
١٩٦٥-٦٠	١٩,٤	٢٢,٦	١٩,١	٣٩,٨	٦١,٥	٣٧,٦	١٠٠	١٠٠
١٩٧٠-٦٦	٢١,٦	٢٥,٤	٣٠,٧	٤٨,٩	٤٧,٥	٢٥,٧	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣-٧١	٢٥,٤	١٩,٥	٣١,٦	٥٨,٢	٤٣	٢٢,٣	١٠٠	١٠٠
١٩٧٨-٧٤	١٩,١	١٦,٢	١٧,٥	٥٥,٨	٦٣,٤	٢٨,٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١-٧٩	٢٣,٠	٢٢,٤	١٩,٣	١٣,٣	٦٣,٧	٥٧,٨	١٠٠	١٠٠

المصدر : د. جودة عبد الخالق "الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التطور اللامتكافى" ص ١٧٩.

وهكذا يمكن القول أن الصادرات المصرية تتميز بدرجة عالية من التركيز سواء من الناحية الجغرافية (الكتلة الرأسمالية في مجال الواردات) ومن الناحية النوعية (القطن قبل عام ١٩٧٨ ثم النفط بعد ذلك)^(٩٤).

وبالقطع يمكن ملاحظة أنه خلال عقد الستينات والنصف الأول من السبعينات ظلت صادراتنا تتجه في معظمها إلى دول الكتلة الاشتراكية سواء لتسديد الديون أو كشكل من أشكال المعونة الضمنية حيث تشير بعض الدراسات إلى أن متوسطات أسعار صادراتنا إلى هذه المجموعة من البلدان كانت أعلى من نظيرتها المصدرة للدول الرأسمالية الغربية بنحو ١٠% إلى ٣٠%^(٩٥) وذلك خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٣) وقد ظلت هذه الدول تمثل أكبر مستورد للغزل المصرى حتى عام ١٩٧٨ (٦٤% تقريبا مقابل ٢٠% لدول السوق الأوروبية المشتركة)^(٩٦).

أما بالنسبة للصادرات النسيجية فتأتى المجموعة العربية في المقدمة حتى عام ١٩٧٨ حيث بلغ نصيبها ٤٤% تقريبا يليها الدول الاشتراكية بواقع ٣٨% من إجمالى الصادرات^(٩٧).

ومن الأمور المثيرة للدهشة انخفاض نصيب المجموعة العربية من تجارتنا الخارجية فى أعقاب اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى فقبل عام ١٩٧٤ كان نصيب هذه المجموعة من صادراتنا ٤,٥% أنخفض عام ١٩٧٧ إلى ٣,٨% وكذلك انخفضت وارداتنا منها من ٤,٣% إلى ١,٨% تقريبا^(٩٨).

وحتى عام ١٩٧٣ كانت نسبة تغطية الصادرات للواردات تصل إلى ٧٩% ثم أخذت فى التدهور بعد ذلك حتى قاربت ٤٢% عام ١٩٨٣/٨٢.

ومما لاشك فيه أن هذا الموقع فى النظام الاقتصادى الدولى يمثل خطرا حقيقيا على توجهات مصر الاقتصادية والسياسية سواء فى الحاضر أو المستقبل فبينما

كانت صادرات مصر إلى الدول الرأسمالية المركزية لا تزيد عن ٢١% من جملة صادراتها عام ١٩٧٣ أصبحت هذه النسبة عام ١٩٨٢/٨١ تصل إلى ٥٢,٢% وذلك بسبب ارتفاع نسبة المكون النفطى فى حصيلة الصادرات المصرية مقابل انخفاض الصادرات الصناعية الأخرى وكذلك ازدادت نسبة وارداتنا من هذه المجموعة من ٤٨,٥% إلى ٧٠% خلال نفس الفترة. أى أن هناك عجز متواصل فى تعاملاتنا التجارية مع هذه الدول.

وعلى العكس من ذلك انخفضت صادراتنا إلى مجموعة الدول الاشتراكية من ٦٠% إلى ١٨% كما تدهورت وارداتنا منها من ٣٢% إلى ١٣%.

لعل هذه هى السمات الأساسية لتعاملات مصر الدولية - فى مجال التجارة والدفع - خلال السنوات العشر الأولى للانفتاح، وهى بلا شك تعكس توجهها وخيارا سياسيا واجتماعيا متسقا إلى أقصى مدى مع التغيرات الشاملة التى شهدتها المجتمع المصرى سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وبكلمة حضاريا.

ولذا فإن الخطوة الأولى نحو بناء استراتيجية فعالة للتنمية الصناعة والصادرات المصرية تنبع من رصد مسار السنوات الماضية وتحديد نقاط الضعف فى الهيكل الاقتصادى العام ومن ثم تعديل الاختلال الحادث فى ميزان المعاملات الدولية.

القسم الرابع : نحو استراتيجية للتنمية الصناعية فى مصر

مما لا شك فيه أن أية محاولة لتناول قضايا التنمية والتصنيع فى دول العالم الثالث بشكل عام أو فى مصر بشكل خاص دون ربطها بالسياق الاقتصادى والاجتماعى الشامل ستكون محاولة مبتورة وغير مضمونة النتائج.

فعلاوة على أن عملية التصنيع لا تتم فى معزل عن بقية القطاعات الاقتصادية و(القطاع الزراعى بشكل خاص) فإنها كذلك ليست مقطوعة الصلة بنمط الاستهلاك المحلى وكيفية اتخاذ القرارات لتوظيف الموارد المتاحة والمحدودة انسجاما مع تجسيدات الواقع الاجتماعى الذى هو هنا قوى العرض والطلب (السوق) ^(٩٩).

كما وأن طبيعة التشابكات والعلاقات بين الاقتصاد المحلى من جهة ونمط تقسيم العمل الدولى من جهة أخرى تعكس نفسها بوضوح فى طريقة توظيف الموارد. ومن ثم الهيكل الاقتصادى.

فالمسألة هنا أولا وقبل كل شئ فى كيفية اختيار استراتيجية شاملة للتنمية وفى المركز منها التنمية الصناعية.

ويبقى بعد أن استعرضنا فى الأجزاء السابقة من هذا المبحث موقع الاقتصاد المصرى فى التقسيم الدولى للراهن للعمل أن نقدم عناصر بناء استراتيجية بديلة لاستراتيجيات النمو التقليدية (للإحلال محل الواردات أو التصنيع للتصدير) تمكن الاقتصاد المصرى ليس فحسب من تنمية صادراته للعالم الخارجى وإنما - وهذا

هو الأساس - من تحقيق تنمية مجتمعية شاملة بالمعنى الحضارى للكلمة (اقتصاديا - اجتماعيا - سياسيا - ثقافيا).

تحدد عناصر بناء استراتيجية التنمية الشاملة فى ضوء الرؤية الواضحة تجاه العناصر الأربعة الآتية :

أولاً : أن يكون الهدف الأساسى لعملية التنمية والتصنيع هو تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

ثانياً : وذلك عن طريق ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى مخطط حى وملموس.

ثالثاً : بالاستناد أصلاً على تكامل إقليمي عربى وأفرو آسيوى سواء فى مجال الإنتاج أو التسويق.

رابعاً : إجراء تعديل مؤسسى وتنظيمى يساهم فى تنمية الصناعة والتصدير. فلنتناول كل واحدة بشئ من التفصيل :

أولاً : إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان :

طوال العقود الثلاث الماضية لم تتحقق لتجارب النمو الاقتصادى فى دول العالم الثالث نجاحاً كبيراً، فالفجوة بين مجموعة الدول الرأسمالية المركزية من جهة، ودول العالم الثالث أخذت فى الاتساع بدلاً من أن تضيق، ويؤكد بعض المفكرين الاقتصاديين الذين شاركوا فى صنع هذه التجارب بأن مرد ذلك هو نمط الاختيارات السياسية والاجتماعية الذى عكس تفضيلات الصفوة والأقلية الاجتماعية^(١٠٠).

ولذا بات من المناسب اختيار استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد أساساً على تلبية المطالب المشروعة للأغلبية الساحقة فى مجتمعات العالم الثالث^(١٠١) وهذه الحقائق تعنى :

(١) تحديد نمط الاستهلاك القائم فعلاً وكذلك نمط الاستهلاك المأمول مستقبلاً والتخلص من الاستهلاك الترفى وغير الضرورى لتعبئة الفائض الاقتصادى الاحتمالى والكامن فى المجتمع ويكفى أن نذكر أن حجم الاستهلاك العائلى فى مصر قد بلغ ١٢,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٢/٨١ وهو ما يمثل أكثر من ٦٥% من الدخل القومى الإجمالى لذلك العام^(١٠٢) كما ارتفعت الواردات الاستهلاكية من إجمالى السلع المستوردة من ١٧,٣ % عام ١٩٧٠ إلى ٢٦% عام ١٩٨١^(١٠٣) وإذا أضفنا إلى ذلك جزء لا يستهان به من الواردات من السلع الوسيطة والتي تدخل بدورها فى إنتاج سلع استهلاكية تبين لنا حجم الاستهلاك الكبير الذى يهدد أى خطط جادة وطموحة للتنمية الاقتصادية فى البلاد.

- (٢) دراسة نمط الزراعة المصرية فى ضوء الاختيار الجديد وتنويع الحاصلات الزراعية بالتركيز على المحاصيل الغذائية والعمل على تصنيع هذه المحاصيل قدر الإمكان^(١٠٤).
- (٣) يكون التصنيع متجها للداخل أساسا بالاعتماد على الصناعات المتكاملة (النمو المتوازن) أفقيا فى ضوء التكامل الرأسى (غير المتوازن).
- (٤) يمثل تفاوت متوسط الدخل الفردى فى البلاد الرأسمالية المركزية من ناحية، ودول العالم الثالث من ناحية أخرى عقبة إضافية أمام قدرة الأخيرة على تلبية أذواق المستهلكين فى المجموعة الأولى دون التضحية بهيكل التكاليف المحلية لتتناسب مع مستوى الأسعار العالمية والتي ستتطلبها عمليات الاستيراد الواسعة لتشكيله عريضة من مستلزمات الإنتاج^(١٠٥) ولذا يبدو من الملائم أن تتجه الصناعة المحلية لتلبية مطالب السكان المحليين والسوق الخارجية المماثلة فى هيكل الدخول والأذواق وخاصة الشعوب العربية والأفرو آسيوية.

ثانيا : ترجمة شعار الاعتماد على الذات إلى مخطط حى ملموس :

سنحاول هنا تجسيد هذا الشعار إلى سياسات عملية فى ضوء الممارسات التجارية التقليدية Restrictive Business Practical التى تتخذها معظم الدول الرأسمالية المركزية (أوروبا والولايات المتحدة) نظرا لأنها حتى الآن تشكل أهم الأسواق لصادرات دول العالم الثالث وتتخذ هذه السياسات البديلة أهميتها كذلك فى ضوء التقلبات الواسعة التى تشهدها اقتصاديات هذه الدول سواء من حيث الركود الواسع أحيانا أو التضخم المفرط أحيانا أخرى أو كليهما معا كما هو حادث منذ منتصف السبعينات وهو ما يؤثر سلبا على صادرات دول العالم الثالث^(١٠٦) وبالإستناد كذلك إلى إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية لغالبية السكان ونجمل هذه الإجراءات فى :

- (١) دراسة الموارد الطبيعية المتاحة محليا وعربيا بحيث تتكامل دورة الإنتاج العربية فى بعض الصناعات لتلبية مطالب السوق المحلى والإقليمى.
- (٢) إتباع سياسات ضرائبية وجمركية تمكن من تعبئة الفائض الاقتصادى الكامن فى الاقتصاد المصرى والذي يقدره البعض بنحو ٣٠% من الناتج القومى سنويا^(١٠٧) وتدلل على أهمية هذا الإجراء بما أورده وزير المالية المصرى من أن حجم الواردات المعفاة من الجمارك والرسوم عام ١٩٨٢ وحده قد بلغت ٢٩٢٣ مليون جنيه بواقع ٤٠,٥% من إجمالى الواردات لذلك العام والبالغة ٧٢٢١ مليون جنيه^(١٠٨).

(٣) ضرورة إعادة النظر فى نمط توزيع الدخل فى مصر بحيث تستجيب للاستراتيجية الجديدة باتباع سياسات ضرائبية أكثر فاعلية.

(٤) فيما يتعلق بتسويق الإنتاج المصرى ينبغى بداية التركيز على السوق الإقليمى (العربى والأفرو آسيوى) نظرا لتشابه الأذواق وأنماط الدخل. ذلك مع تحسين الإنتاج المحلى وتطوير خطوط الإنتاج لتساير التطور فى مستوى معيشة هذه الشعوب خاصة فى صناعات النسيج والصناعات الغذائية والكيمياوية .. الخ.

ثالثا : التكامل الإقليمى العربى والأفرو آسيوى فى مجالى الإنتاج والتسويق :
يستلزم نجاح الإجراءات السابق الإشارة فيها درجة مناسبة من التنسيق كحد أدنى أو تكامل صناعى كحد أقصى بين مصر وبقية البلاد العربية للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير Mass Production من ناحية ومن تنوع الموارد والإمكانيات العربية من ناحية أخرى (فوسفات - منجنيز - بوتاسيوم - نفط - غاز طبيعى - أرض زراعية - موارد مالية هائلة ... الخ) فحتى الآن لا نستطيع أن نقول أن مصانع الحديد والصلب فى "الحجار" بالجزائر تتكامل أو تتسق مع مصانع الحديد والصلب بطلوان أو مصانع "منزل بورجيه" فى تونس.
فتحقيق درجة ما من تكامل دورة الإنتاج سوف يدفع بعملية الاعتماد الجماعى المتبادل إلى أقصى درجة ويمكننا أن نشير إلى بعض الصناعات التى تتوافر لها على الخريطة العربية مقومات مثل هذا التكامل والتنسيق وأهم هذه الصناعات هى:
- صناعة الحديد والصلب والصناعات المرتبطة بها (سيارات جرارات ... الخ).

- صناعة النفط والبتروكيمياويات والبلاستيك ... الخ.
- صناعة التشييد ومواد البناء.
- صناعات غذائية وأسمدة ... الخ.
- صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة (مصر - سوريا - تونس - السودان - المغرب)

وبالنظر لتوافر القدرة المالية العربية ومع نمو الجهاز المصرفى العربى فإن الحاجة إلى الاقتراض الخارجى ستتجه للتضاؤل.

رابعا : إجراءات تعديلات مؤسسية وتنظيمية :

تشير بعض الوقائع اليومية إلى أن هناك جملة من المشاكل والمعوقات ذات الطابع الإدارى والتنظيمى الذى ينبغى أن تحظى بالاهتمام الكافى لتوفير السيولة المناسبة لتجارة مصر الخارجية وأهم هذه المشكلات :

- تكسب الموانئ وعدم توافر الإمكانيات الآلية للشحن والتفريغ بالصورة المناسبة.

- تعقد إجراءات الجمارك وعدم توافر أماكن للتخزين.

- تضارب القوانين وكثرتها مما يسبب اضطراباً في مركز التبادل التجاري ولا شك أن سرعة مواجهة مثل هذه العقبات ستوفر شروطاً مثلى لحركة التصدير المصرية مستقبلاً.

ينبغي في ختام هذا الجزء أن نؤكد على أنه سيطر للمعاملات الجزئية والنظرة ذات البعد الواحد التي قد تجرى بين الفينة والأخرى بهدف تطوير الصناعة المصرية أو زيادة حجم صادراتها، نتائج محدودة طالما أن الأساس الجوهري، لمشكلتي التوظيفات الاجتماعية للموارد الاقتصادية المتاحة في الداخل من ناحية وواقع التخصص وتقسيم العمل الدولي على ما هما عليه.

وتعطينا التجربة للثلاثي (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين) دروساً لا غنى عنها في فهم طبيعة النمو الهش والتحديث على الطراز الغربي **Westernization** والذي هو بالأساس نتاج الاندماج الكامل في التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل والانصياع لشروطه القاسية التي دائماً ما كانت محصولتها النهائية تراكم التقدم والنمو في جانب المركز الرأسمالي ونمو التخلف والفقر في الجانب الآخر دول العالم الثالث.

ولذا فإن التسوقف عند السؤال الثلاثي المصاعد تنمية لمن؟ بماذا؟ كيف؟ ستكون بداية ملائمة تماماً.

وهنا يمكننا الحديث حول استراتيجية للتصنيع تدفع بالتعاملات التجارية الدولية (استيراداً وتصديراً) على أرضية نظام اقتصادي عالمي جديد يتسم بالعدالة والإنسانية.

هوامش الفصل الأول

- ١- كثير من الاقتصاديين المصريين كتبوا حول هذه المشكلات الإحصائية انظر مثلا :-
 - د. محمد رضا العدل "مؤشرات النمو والتنمية ... دراسة تنمية الهيكل الاقتصاد المصرى ٥٢ - ١٩٧٥" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، جمعية الاقتصاد والتشريع والإحصاء، القاهرة - مارس ١٩٧٨.
- د. على الجريتلى خمسة وعشرون عام ... دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢-١٩٧٧ القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧ ص ٥ وما بعدها.
- ٢- نذكر منهم :-
 - د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عاما .. دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر" المرجع السابق.
- د. على الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة ٥٢ - ١٩٦٦" دار المعارف بمصر - ١٩٧٤.
- باتريك اوبريان "ثورة النظام الاقتصادى فى مصر من المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية تعريب خيرى حماد، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر ١٩٦٨.
- روبرت مابرو "الاقتصاد المصرى" ٥٢-١٩٧٢ ترجمة د. صليب بطرس - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- د. طه عبد العليم وآخرون "مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية" القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ديسمبر ١٩٩٢.
- د. محمود عبد الفضيل "التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ٥٢-١٩٧٠" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥.
- J. Waterpuny "The Egypt Of Naser and Sadat" The Political Economy Of Two Regimes", Princeton, Princeton University Press, 1983,
- ٣- د. محمد محمود الإمام "التخطيط الجزئى ودوره فى التنمية" معهد التخطيط القومى - مذكرة رقم (٩٣٥) ديسمبر ١٩٦٩ ص ٧٨ وما بعدها.
- ٤- د. على الجريتلى "التاريخ الاقتصادى للثورة - مرجع سابق ص ٦٥.
- د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عام ... مرجع سابق ص ١٩ وما بعدها.
- ٥- د. جلال احمد أمين "بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - مارس ١٩٧٨.
- ٦- لمزيد من التفاصيل حول سياسات الاستثمار الدولى خلال هذه المرحلة انظر :
 "Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing countries, I.L.O, Geneva, copyright 1981.
- ٧- د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ١٣٢، ص ١٣٦.
- ٨- د. على الجريتلى المرجع السابق ص ٦٤.
- ٩- د. على الجريتلى المرجع السابق ص ١٣٢.
- ١٠- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم" ص ١٤٠.

- ١١- د. جلال أمين، المرجع السابق.
- 12- Khalid Ikram, "Egypt- Economic Management in a period of transition", A world bank Country Economic Report, the Johns Hopkins University press, Baltimore, London, 1976. P. 46.
- ١٣- د. جودة عبد الخالق "الاقتصاد الدولي .. من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢، الطبعة الثانية ص ١٧٩.
- ١٤- د. رمزي زكي "مشكلة التضخم في مصر .. مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ٤٣٧.
- ١٥- عادل حسين "الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية" بيروت دار الكلمة ١٩٨٠ - ص
- 16- Bent Hansen, "Long-and Short - term planning in underdeveloped countries", North Holland publishing company, Amsterdam - 1967, P. 36.

وكذلك

- Mourice Dobb, "An Essay on Economic Growth and planning", Routledge & Kegan London 1960, p. 7.
- ١٧- د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادي" القاهرة - دار الثقافة الجديدة مارس ١٩٧٦ ص ٢٢٥ وما بعدها.
- ١٨- د. على الجريزلي "التاريخ الاقتصادي للثورة ١٩٦٦-٥٢" القاهرة، دار المعارف بمصر ١٩٧٤ - ص
- ١٩- سوق الأوراق المالية في مصر - التجربة والمستقبل - البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٨) العدد الثاني ١٩٨٨/٨٧ ص ٢٥١ وما بعدها وكذلك
- د. على الجريزلي "التاريخ الاقتصادي للثورة" القاهرة ص ١٧٧.
- ٢٠- د. سعيد إسماعيل على - محنة التعليم في مصر - كتاب الأهالي رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ وكذلك بيانات الإدارة العامة للميزانية - وزارة التعليم.
- ٢١- نذكر على سبيل المثال دون تكرار نتائجها
- Ibrahim El-essay "enterconnections between Income distribution and economic growth in the context of Egypt's Economic development" in : Gouda Abdel Khlik and Robert tignor (editors); "the political economy of Income distribution in Egypt", Halmes mier publisher, Jin new Yourk, London 1982, pp 22-89.
- وكذلك :

- Robert Tignor, "Equity in egypt's recent past 1945-1952, op. cit
- د. رمزي زكي "مشكلة التضخم في مصر" مرجع سابق.
- عادل حسين "الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية" مرجع سابق.
- ٢٢- د. إبراهيم العيسوي، د. محمد علي نصار، "محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي ألحقتها الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧" القاهرة؛ ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٨.
- ٢٣- البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ ص ٣٨٢.

- ٢٤- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية - المجلد (٢٩) العدد الرابع ١٩٨٩/٨٨ ص.
- ٢٥- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية المجلد (٣٥) مرجع سابق ص ٢٩٢ وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى، المجلد (٣٣) العدد الثانى ١٩٨٠ ص ١٨٥ وما بعدها.
- ٢٦- د. عبد المنعم راضى - دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤-٦٠ مجلة مصر المعاصرة - القاهرة - العدد ٣٦٧ يناير ١٩٧٧ ص ١٠٢.
- ٢٧- د. رمزى زكى - مشكلة التضخم فى مصر - مرجع سابق ص ٧٦٠.
- ٢٨- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٢) العدد الأول ١٩٧٩ ص ٨٨ والنشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢ ص ٣١١
- ٢٩- دينا جلال "المعونة الأمريكية لمن مصر أم أمريكا" كتاب الأهرام الاقتصادى، ديسمبر ١٩٨٨.
- ٣٠- د. صلاح حامد - وزير المالية - البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٦/٨٥، المطابع الأميرية ص ٨.
- ٣١- د. صلاح حامد - وزير المالية - البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ١٩٨٥/٨٤، القاهرة هيئة المطابع الأميرية ١٩٨٤ ص ٣٣.
- ٣٢- النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ مرجع سابق.
- ٣٣- تطور الدعم العربى لمصر، النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد ٤٠ العدد الثالث ١٩٨٧ ص ٢٠٤.
- ٣٤- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، مرجع سابق.
- ٣٥- د. إبراهيم العيسوى "التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم (١٩٨٣) بتاريخ.
- ٣٦- د. جودة عبد الخالق "الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافئ" القاهرة، دار النهضة العربية؛ الطبعة الثانية ١٩٨٣، ص ١٧٥.
- ٣٧- د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ٢٦١.
- ٣٨- تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظم التصدير والاستيراد السائدة خلال الفترة (٧٠-١٩٧٧) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٣٢) العدد الأول ١٩٧٩ ص ٣٢ وما بعدها.
- ٣٩- د. جودة عبد الخالق "أهم دلالات لسياسة الانفتاح الاقتصادى، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٨.
- ٤٠- د. محرم الحداد وآخرون "الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى وسبل تحسينها" معهد التخطيط القومى، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، سلسلة رقم ٦٦ أكتوبر ١٩٩١ الجزء الأول ص ٥٧ وما بعدها.
- ٤١- يتماثل هذا الوضع مع معظم الدول العربية والدول النامية انظر UNCTAD, "Supplement 1977, Handbook of international trade and development, statistics, Annex A, P. 330.
- ٤٢- د. إبراهيم العيسوى "التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى" مرجع سابق.
- أنظر فى ذلك النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٠ ص ١٠.

٤٣- د. فؤاد سلطان "اقتصاديات الاستثمار في جمهورية مصر العربية ومدى تأثيرها بالأزمة الاقتصادية الدولية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين نوفمبر ١٩٨٤.

٤٤- د. محمود عبد الفضيل "النفط والوحدة العربية .. تأثير النفط العربى على مستقبل الوحدة الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية العربية" القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، دار المستقبل العربى، الطبعة الرابعة ١٩٨٢ ص ٥٦.

٤٥- د. رمزى زكى، مشكلة التضخم، مرجع سابق ص ٤٣٧ وكذلك د. على الجريتلى "خمسة وعشرون عاما، مرجع سابق ص ١٥٦.

٤٦- د. فؤاد مرسى "هذا الانفتاح الاقتصادى" مرجع سابق ص ٢١٩.

٤٧- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٠.

٤٨- المرجع السابق وكذلك :

- د. رمزى زكى "مشكلة التضخم فى مصر" مرجع سابق ص ٤٤٥.

49- Status report, united states, economic Assistance to Egypt, November 1989.

٥٠- دينا جلال "المعونة الأمريكية لـ من مصر أو أمريكا" كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ ص ١٨ وما بعدها.

٥١- د. جلال أمين، بعض قضايا الانفتاح، مرجع سابق.

٥٢- د. الفونس عزيز "حول الخطة الخمسية الجديدة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦" مجلة مصر المعاصرة لسنة ٧٤ العددان (٣٩٣، ٣٩٤) يوليه أكتوبر ١٩٨٣ ص ١١٣.

٥٣- مجلس الشعب، الفصل التشريعى السادس، دور الانعقاد العادى الأول، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامى للدولة لعام ١٩٨٩/٨٨ الجلسة (٦٣) بتاريخ ١٩/٥/١٩٩١ ص ٥٠، ص ٥٣ وكذلك التقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٧، ص ٨٩.

٥٤- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد ٣٣ العدد الثانى ١٩٩٢/١٩٩٣ ص ٨١ وما بعدها.

٥٥- النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٣١ وما بعدها.

٥٦- مركز معلومات القطاع العام "إنجازات القطاع العام فى عشر سنوات ٧٥-١٩٨٥" صادر فى أكتوبر ١٩٨٦ ولمزيد من التفاصيل راجع :-

- عبد الخالق فاروق "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات فى الإدارة والاقتصاد" القاهرة، مكتبة الكلمة، ٢٠٠٣، خاصة الفصل الثالث.

57- Document of the world Bank "Arab Repuplic of Egypt, country economic memorandum - economic readjustment with growth, report No 7447, vol, I feb. 1991.

وكذلك :

- دينا جلال "المعونة الأمريكية .. لمصر أم أمريكا" القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى ١٩٨٨.

٥٨- الهيئة العامة للاستثمار "التقرير السنوى لعام ١٩٨٤/٨٣" القاهرة، سبتمبر ١٩٨٤، ص ١٠٨.

- ٥٩- المرجع السابق؛ ص ٩٩.
- ٦٠- وزارة التخطيط "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام الخامس من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦".
- ٦١- وفقا لتقرير البنك الدولي العام ١٩٧٨ عن التصنيف التجارى القياسى الدولى فإن المقصود بالسلع الأولية :- الأغذية - الحيوانات - المشروبات والتبغ - المواد الخام غير القابلة للأكل - الوقود بما فيها الفحم والنفط - المنتجات النفطية والغاز الطبيعى والصناعى والتيار الكهربائى - الزيوت الحيوانية والنباتية والشحوم والشموع - المعادن غير الحديدية.
- أما السلع المصنعة فيقصد بها :- الكيماويات والمنتجات المرتبطة بها مثل المنسوجات والجلود - المطاط - الخشب - الحديد والصلب - المنتجات المعدنية والآلات - معدات النقل وتجهيزات المباني الأثاث - الملابس والأحذية - الأدوات المهنية والعلمية - السلع الفوتوغرافية والبصرية والساعات.
- ٦٢- د. محمد عبد الشفيق عيسى "مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة" مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث، السنة العاشرة، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٢ ص ١١٠. وكذلك د. محمد دويدار "الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتة" الاسكندرية، منشأة المعارف ١٩٨١.
- ٦٣- د. خالد محمد "موقع الوطن العربى ضمن هرم التقسيم الدولى" مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص، ربيع ١٩٨٣ ص ١٧.
- ٦٤- من أبرز هذه المحاولات : جيرالد مايور، روبرت بولدوين، التنمية الاقتصادية نظريتها، تاريخها، سياستها. ترجمة د. يوسف عبد الله صائغ، مراجعة : برهان دجانى وكذلك : W.W Rostow "the stages of Economic growth- Anon communist manifesto" Cambridge 1960.
- ٦٥- محمد عبد الشفيق، مرجع سابق ص ١٠٨، ص ١١٠.
- 66- World Developmmt Report 1981, P. 8.
- ٦٧- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣ "الركود الاقتصادى العالمى وأفاق الانتعاش" البنك الدولى للإنشاء والتعمير طبعة الأهرام، أغسطس ١٩٨٣ ص ٢٢.
- ٦٨- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : د. فؤاد هاشم عوض "التجارة الخارجية والدخل القومى" دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٥.
- د. زكى شافعى "التنمية الاقتصادية" جزءان، المطبعة العالمية - معهد البحوث والدراسات العربية سبتمبر ١٩٦٦.
- د. سمير أمين "التطور اللامتكافئ .. دراسة فى التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة" ترجمة برهان غليوم دار الطليعة - بيروت، الطبعة الأولى مارس ١٩٧٤ د. سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمى .. نقد نظرية التخلف" ترجمة حسن قبیس، دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٨.
- 69- UNCTAD "supplemen 1977, Handbook of international trade and Development statistics "Annex A,P 330.
- ٧٠- د. محمد عبد الشفيق، مرجع سابق نقلا عن world Development Report 1978.
- 71- O.P. CIT P. 29.

٧٢- جوزيف يوجنار "الدول النامية ومستقبل دورها في الاقتصاد العالمي" ورد في كتاب اجناس زاكس "التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية" ترجمة محمد صبحى الأتربى دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ص ١٧٩.

73- Employment Effects of Multinational Enterprises in Developing countries (I.L.O) Geneva cobyright 1981. And See also : World labor. Report 1 "employment. Incomes, social prot Ection, New informationt tecknollogy" I.L.O, Genavo, Cobyright. 1981, PP 20-33.

٧٤- انظر على سبيل المثال تقرير نادى روما الذى أعده مجموعة من الخبراء الدوليين دونيليا. هـ ميدوز، دنيس. ل ميدوز، يورجين ريندوز، ولیم وبيرنز" حدود النمو ترجمة محمد مصطفى غنيم، دار المعارف بمصر ص ١٠٧ وما بعدها.
وكذلك د. محمد دويدار "استراتيجية التطوير العربى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد" دار الثقافة الجديدة بالقاهرة، ١٩٧٨.

٧٥- مجلة التنمية الصناعية العربية، يصدرها مركز التنمية الصناعية للدول العربية، العدد (٢٩) يناير ١٩٧٧. ولمزيد من التفاصيل يراجع : د. محمد دويدار "الاقتصاد الرأسمالى الدولى فى أزمتة" الإسكندرية منشأة المعارف ١٩٨١.

٧٦- عالجت بعض الأوراق المقدمة للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين المنعقد فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٤ هذه الظاهرة انظر على سبيل المثال : د. نادية الشيشينى "الأزمة الاقتصادية والخريطة الصناعية للعالم مع دراسة لموقف الدول العربية، وعن دراسات أعمق انظر : د. سمير امين "التراكم على الصعيد العالمى" مرجع سابق ولنفس المؤلف. "التطور اللامتكافى" مرجع سابق.

٧٧- نزيهة الأفندى "السلاح الاقتصادى فى تحرك بون السياسى - مجلة السياسة الدولية - لعدد (٤٨) إبريل ١٩٧٧.

٧٨- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر الدراسة الهامة : د. أحمد صقر عاشور "قياس عدالة الأجور فى مصر" الجهاز المركزى للتتظيم والإدارة - دراسة غير منشورة ١٩٨٣. الإدارة المركزية للبحوث.

79- General Organization for Industrialization, Sept; 1982. Industrial Opportunities P. 10.

80- IBID P.11

٨١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٣٥) العدد الثالث ١٩٨٢.
٨٢- د. رأفت شفيق "دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى. ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠.

٨٣- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٩ ص ١٠٥ وكذلك مجلة "مصر الصناعية" يصدرها اتحاد الصناعات المصرية، السنة ٥٨ العدد الثانى يوليو / ديسمبر ١٩٨٢.

٨٤- دراسة عن بنوك القطاع العام، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وحدة الدراسات الاقتصادية ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٠.

٨٥- المرجع السابق ص ٣٧.

- ٨٦- المرجع السابق ص ٨٢.
- ٨٧- وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، التقرير السنوى ١٩٨٣/٨٢ سبتمبر ١٩٨٣ ص ٤٢، ص ٧١.
- ٨٨- موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء رقم المرجع (٧٢ - ١٤١٥٤١ - ٨٣) نوفمبر ١٩٨٣ ص ٧٥.
- ٨٩- د. رمزى زكى : مشكلة التضخم فى مصر .. مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ١٠٨ ص ١٣١.
- ٩٠- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى ١٩٧٩.
- ٩١- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٤٧) العدد الرابع، ١٩٩٤، ص ٤٠٠.
- ٩٢- تتضارب البيانات المتوفرة من الأجهزة الرسمية فيما يتعلق بعامل التجارة الخارجية وكذلك بالنسبة لحساب الناتج القومى الاجمالى انظر على سبيل المثال :
- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٧٩ ص ٩١.
- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى لعام ١٩٨١ ص ٨٢، ٨٣.
- البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد (٣٦) العدد الأول ٨٣ ص ٩٣.
- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٧٧ ص ٥٤، ٥٥.
- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨١/٨٠ ص ٣٦.
- ٩٣- د. جلال احمد أمين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - القاهرة مارس ١٩٧٨ وكذلك البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية المجلد (١٦) العدد الأول والثانى ٧٦ ص ٣٦.
- ٩٤- د. جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا الشبيهة إلى التطور اللامتكافى دار النهضة العربية، ١٩٨ ص ٧٨.
- ٩٥- د. محيا زيتون "دراسة تطبيقية لبعض جوانب علاقات مصر الخارجية مع الكتلة الاشتراكية وبقية العالم" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى الأول للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٦.
- ٩٦- "صناعة غزل ونسج القطن فى مصر ٦٦ - ١٩٧٨" البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٠) العدد الثانى ١٩٨٠ ص ١١٤.
- ٩٧- المرجع السابق.
- ٩٨- تطور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظم التصدير والاستيراد السائدة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ البنك الاهلى المصرى، النشرة الاقتصادية المجلد ٣٢ العدد (١) ١٩٧٩ ص ٢٦.
- ٩٩- هكذا يشير أحد الباحثين إلى أن السياسات الاقتصادية فى مصر طوال السبعينات كانت تعمل على تشجيع الاستهلاك والاستيراد من ناحية وعلى تشييط الاستثمار والإنتاج والتصدير من ناحية أخرى أنظر : فواد سلطان "اقتصاديات الاستثمار فى جمهورية مصر العربية ومدى تأثيرها بالأزمة الاقتصادية الدولية" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين نوفمبر ١٩٨٤، ص ٧.
- ١٠٠- لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر :-

- د. محبوب الحق "ستار الفقر .. خيارات أمام العالم الثالث" ترجمة د. احمد فؤاد بليغ، الهيئة المصرية العام للكتاب ١٩٧٧ وكذلك.
- عادل حسين "الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية" دار الوحدة بيروت ١٩٨٠.
- 101- Paul streeten "The Distinctive features of A Basic Needs Approach to Development – World Bank 1980.
- ١٠٢- اتحاد الصناعات المصرية، الكتاب السنوى العام ١٩٨١ ص ٣١.
- ١٠٣- د. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولى، مرجع سابق ص ١٧٥.
- ١٠٤- د. محمد دويدار "استراتيجية التطور العربى والنظام الاقتصادى الجديد" دار الثقافة الجديدة ١٩٧٨.
- ١٠٥- متوسط الدخل الفردى سنويا فى المجموعة الأولى تتجاوز عشرة آلاف دولار بينما هى لا تتجاوز فى دول العالم الثالث ١٥٨٠ دولار انظر :
World Development Report 1981, Op. cit p.6
- ١٠٦- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٣، مرجع سابق ص ١٣.
- ١٠٧- د. محمد دويدار، مرجع سابق.
- ١٠٨- د. صلاح حامد "البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدول للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة - ص ٣٤.

الفصل الثانى

التغير الهيكلى فى الاقتصاد المصرى

١٩٨٢ - ٢٠٠٣

بدا واضحا فى الفصل الأول؛ طبيعة الاختلالات الهيكلية التى سيطرت على الموقف الاقتصادى العام فى ختام المرحلة الأولى من الانفتاح الاقتصادى (٧٤-١٩٨١) والتى عكست حالة من الفوضى والتخبط وعدم الوضوح فى السياسات التنفيذية والاقتصادية.

وكان هذا الوضع المتأزم والمسكون بالمخاطر على أكثر من صعيد وراء الدعوة التى وجهها رئيس الجمهورية الجديد لعقد مؤتمر اقتصادى قومى تشارك فيه رموز من كافة التيارات السياسية والمدارس الاقتصادية فى فبراير عام ١٩٨٢ لتحديد ملامح السياسات المطلوبة لوقف حالة التدهور وإخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والسياسية العاصفة.

وقد استقر الخط السياسى والاقتصادى الرسمى الذى عكسته الخطط الخمسية اللاحقة على ثوابت محددة فى طبيعتها استمرار سياسة الانفتاح الاقتصادى كاستراتيجية مع إدخال تعديلات بشأنها واتباع سياسات تخطيطية وفقا لأسلوب الأهداف المحددة والموازنات التخطيطية^(١) والحقيقة أن المحلل الاقتصادى لما تم إنجازه خلال الخمسة عشر عاما الممتدة منذ عام ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٧ يمكنه التمييز بين مرحلتين من مراحل الأداء الاقتصادى والاجتماعى :

الأولى : التى بدأت بالخطة الخمسية الأولى (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) واستكملتها الخطة الخمسية الثانية (٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢) واستهدفنا وقف حالة التدهور فى الأداء الاقتصادى وإجراء تعديلات مؤسسية تعيد بعض التوازن وإجراء إصلاحات مالية ونقدية مع الحفاظ على جوهر استراتيجية الانفتاح من حيث العمل على جذب رؤوس الأموال الخاصة والأجنبية للاستثمار فى البلاد وتوسيع مساحة مساهمة القطاع الخاص فى قيادة عملية النمو الاقتصادى والانتقال بدور الدولة من رسم وتنفيذ المشروعات إلى رسم وتصميم السياسات واستكمال التحديث الشامل للبنية الأساسية (طرق - كبارى - اتصالات - صرف صحى - مرافق مياه ... الخ).

الثانية : وهى الفترة التى أعقبت حرب الخليج الثانية وصياغة الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧) وخلال هذه الفترة؛ تخلص الاقتصاد المصرى من عبء نصف ديونه الخارجية التى كانت قد تجاوزت ٥٠ مليار دولار وفقا لاتفاق مع أعضاء نادى باريس فى مايو ١٩٩١؛ علاوة على كامل ديونه العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

وصاحب ذلك اتفاقية جديدة للتعديل الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى تجرى على ثلاث مراحل وبدء الخطوات العملية الجادة لبيع الشركات العامة وأصولها الإنتاجية والعينية للقطاع الخاص المصرى أو العربى أو الأجنبى وفقا لبرنامج زمنى، كما شهدت هذه الفترة توقيع مصر وغيرها من الدول على اتفاقية منظمة

التجارة العالمية بديلا لاتفاقية الجات وذلك عام ١٩٩٤ والبدء فى تطبيق أحكامها خاصة فى مجال الرفع التدريجى للحوافز الجمركية. ولاشك أن نجاحات قد تحققت فى هذه المرحلة فى إطار إعادة بعض التوازن فى الهيكل المالى والنقدى العام. بيد أننا لا نستطيع أن نتجاهل بعض الصعاب التى مازالت تواجه مسيرة الاقتصاد المصرى فمازالت هناك مصادر للخطر ومازالت هناك مجالات للخلل تلوح فى الأفق.

المبحث الأول

من تثبيت الوضع إلى محاولات إصلاحه

(١٩٨٢ - ١٩٩٢)

لم يكن من الصعب على راسمى السياسة الاقتصادية بعد عام ١٩٨٢ تحديد نقاط الضعف والاختلالات الهيكلية فى بنىان الاقتصاد المصرى؛ بيد أن الصعوبة الحقيقية تمثلت فى تنفيذ الإجراءات الكفيلة بالخروج من النفق المظلم؛ خاصة وأن هذه الإجراءات قد تؤدى إلى عدم استقرار سياسى بسبب ضخامة الأعباء التى ستحملها فئات اجتماعية تمثل النسيج الوطنى العام.

وبالتبع فإن اللجوء إلى خفض المزايا الضريبية أو الجمركية أو حتى الانتمائية والنقدية الممنوحة منذ سنوات لرجال المال والأعمال وأصحاب المشروعات؛ برغم أهميته فى تعظيم الإيرادات العامة والموارد السيادية قد يؤدى إلى عكس ما تمثله الاستراتيجية المتبناة من جانب الدولة وأجهزتها المختلفة والمستندة إلى فلسفة الانفتاح الاقتصادى وجذب رؤوس الأموال ومدخرات المصريين العاملين بالخارج.

وسوف نعرض هنا النتائج التى أسفرت عنها السياسات الجديدة خلال هذه المرحلة لتصحيح أخطر هذه الاختلالات :

١ - عجز الموازنة العامة للدولة :

كان من أولى مهام وأهداف المرحلة الجديدة وقف حالة الاستنزاف المستمرة فى الاقتصاد المصرى عبر عجز الموازنة العامة للدولة واتبعت فى ذلك مجموعة من الإجراءات المتكاملة استهدف بعضها خفض الإنفاق الحكومى وترشيد بعض النفقات مع محاولة تعظيم الإيرادات العامة وتحسين سبل الجباية الضريبية وتوسيع قاعدة المجتمع الضريبى.

كما جرت مجموعة من الإجراءات والتعديلات الفنية والمحاسبية بشأن فصل الاستخدامات الاستثمارية لهيئات وشركات القطاع العام عن الموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٩/٨٨ وقصرها على موازنات هذه الهيئات وقطاع الأعمال العام نظرا لما تمثله الاستخدامات الاستثمارية فى الموازنة العامة من ثقل أساسى فى العجز.

وبالمثل فقد تبنت الحكومة المصرية منهجا جديدا - وغير تضخمى - فى تمويل عجز الموازنة العامة يقوم على الاستفادة بالمدخرات الهائلة المتاحة لدى

البنوك والأفراد والهيئات والشركات العامة والخاصة وذلك عبر أسلوب الأوراق المالية وإلزام الشركات والهيئات الاقتصادية العامة بتخصيص نسب من محافظها المالية في شراء أذون الخزانة والسندات الحكومية.

لقد استهدفت هذه المرحلة النزول بنسبة عجز الموازنة العامة من ١٧,٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٨٢/٨١ إلى ٧,١% عام ٩٢/٩١ ثم إلى ما دون ٢% بنهاية الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٧) والحقيقة أن الحكومة المصرية قد نجحت في المرحلة الأولى من خفض نسب الاستهلاك العام إلى الناتج المحلى الإجمالى من ١٧,١% عام ٨٢/٨١ إلى ١٣,٨% عام ٨٧/٨٦ مقابل زيادة نسب الاستهلاك الخاص من ٦٣% إلى ٧٤,٩% خلال نفس الفترة، كما تمكنت من خفض نسبة العجز القومى الجارى للناتج القومى من ١٠% إلى ٥,٨%^(١) ونظرا للفتاوت الشديد بين ما تستهدفه الموازنة العامة للدولة في مشروع الربط وبين الحسابات الختامية للدولة والتي تظهر حقيقة العجز النهائي في ختام السنة المالية فقد فضلنا الرجوع إلى هذه الحسابات الختامية في التعرف على ما وصل إليه عجز الموازنة العامة وطرق تمويله وهو ما يظهره البيان رقم (٢٢) :

١- لعل أبرز ما يظهره البيان رقم (٢٢) أن الأرقام الواردة في الحساب الختامى تختلف بصورة كبيرة عن الواردة في تقديرات الموازنة أو تعديلاتها وهي أحد نقاط الضعف الجوهرية في أدائنا المالى وقد تشكل في المستقبل احتمالا للخطر لانفلات معايير الضبط المالى من جانب الحكومة ومن الأجهزة الرقابية كالبرلمان الذى يفترض فيه إلزام الحكومة بما ورد في مشروع موازاناتها السنوية وأن تكون التعديلات بالخفض أو الزيادة في حدود لا تتعدى (+ ٥% أو + ١٠%) على أكثر تقدير أما أن تسفر الحسابات الختامية عن صورة تكاد تكون مختلفة جذريا عن صورة مشروع الموازنة المقدم إلى البرلمان والحائز على موافقته المسبقة فإنها مسألة تتعدى حدود الشكل والإجراء لتمس في الصميم جوهر أدائنا الحكومى في مجال من أخطر هذه المجالات وأدقها في المستقبل وهو النشاط المالى.

جدول رقم (٢٢)
إجمالي الموازنة العامة بالأرقام الفعلية للسنوات ١٩٩٦/٩٥ - ٩٢/٩١

القيمة بالمليار جنيه

٩١/٩٥		٩٥/٩٤		٩٤/٩٣		٩٣/٩٢		٩٢/٩١		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
-	٢٨.٢	١٥.٨	%٢٧.٢	١٣.١	%٢٥	١١.٧	%٢٤	٢٥.٤	٨.٤	أولا : الاستخدمات الجارية: بيب أول لعدم مرتبت
-	٧١.٨	٤٠.٠	%٣٣.٨	٣٦.٥	%٧٥	٣٥.٠	%٦٦	٧٤.٦	٢٤.٦	بيب ثان : نفقات وتحويلات جارية
١.٠٠	٥٥.٨	١.٠٠	٥٠.١	١.٠٠	٤٦.٧	١.٠٠	٤١.٧	١.٠٠	٣٣	جمله الاستخدمات الجارية (١)
%١٤.٢	١٦.٥	%١٤.٧	١٣.١	%١٤.٤	١١.١	%٤٠.٩	٧.٣	%٢٦.٤	٦.٠	بيب ثالث : استخدمات استثمارية
%٣٥.٨	٩.٢	%٢٥.٣	٧.٣	%٥٥.٦	١٣.٩	%٥٩.١	١٠.٤	%٧٣.٦	١٦.٨	بيب رابع : التحويلات الرأسمالية
١.٠٠	٢٥.٧	١.٠٠	٢٠.٣	١.٠٠	٢٥.٠	١.٠٠	١٧.٧	١.٠٠	٢٢.٨	جمله الاستخدمات الرأسمالية (٢)
-	٨١.٥	-	٧٠.٤	-	٧١.٧	-	٥٩.٤	-	٥٥.٨	إجمالي الاستخدمات = ٢+١
%١٨.٥	٣٨.٦	%١٧.٩	٣٥.٢	%٢٥.٦	٣٢.٥	%٦٤.١	٢٨.٥	%٦.٤	٢٤.٨	ثانيا : الإيرادات الجارية
٣١.٥	١٧.٧	%٣٢.١	١٦.٧	%٢٤.٤	١٧.٠	%٣٥.٩	١٥.٩	%٣٤.٦	١٣.١	بيب أول : إيرادات سيادية
١.٠٠	٦٥.٣	١.٠٠	٥١.٩	١.٠٠	٤٩.٥	١.٠٠	٤٤.٤	١.٠٠	٣٧.٩	بيب ثان : إيرادات وتحويلات جارية
-	٤.٨	-	٤٦.٠	-	١٢.٨	-	-	-	-	جمله الإيرادات الجارية (٤)
-	٦١.١	%٢٧.٩	٥٦.٥	-	٦٢.٣	-	٥١.٤	-	٤٤.٩	بيب ثالث : إيرادات رأسمالية متنوعة (٥)
-	٢٠.٤	١٣.٩	-	٩.٤	-	٨.٠	-	-	-	إجمالي الإيرادات = ٤+٥
-	١٤.٣	-	١٠.٩	-	٨.٤	-	٦.٣	-	٥.١	ثالثا : العجز الكلي وتمويله
-	٦.١	-	٣	-	١.٠	-	١.٧	-	٥.٨	- مصادر تمويلية مختلفة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	- ممول تمويل مصر في بانود خزينة

المصدر : مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة، الحساب الختامي للدولة لعام ١٩٩٦/٩٥، الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العاشر
الثالث، ١٧ مارس ١٩٩٨.

٢- كما أن الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم الجمركية) تشكل في المتوسط ما يزيد عن ٦٥% من الإيرادات الجارية ومن المنتظر بعد تطبيق نصوص وأحكام اتفاقية التجارة العالمية الجديدة خلال السنوات القادمة أن تؤدي إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية بصورة كبيرة وما لم تعوض الحصيلة الضريبية هذا النقص فإن المستقبل يحمل مشكلات جديدة في هذا الشأن.

٣- جرى خلال بداية كل خطة خمسية جديدة إعادة تقييم عناصر الناتج المحلي الإجمالي بأسعار جديدة ووفقا للتعديلات التي طرأت على أسعار صرف الجنيه المصري بالنسبة للعملة الرئيسية (الدولار) وهو ما أدى إلى تضخم قيمة هذا الناتج وعناصره (٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١) لاحتسابها بأسعار الصرف الجديدة كإيرادات القناة أو البترول أو تحويلات العمالة المصرية للخارج أو إيرادات الصادرات السلعية وغير السلعية ... الخ. فإذا ما استخدمنا الرقم القياسي الضمني للناتج المحلي بتكلفة العناصر Deflator لإعادة تقييم معدلات النمو الحقيقية لهذا الناتج ومكوناته فإن الصورة قد تختلف إلى حد كبير عما تظهره البيانات الحكومية والأجهزة الرسمية^(٣).

٤- برغم استمرار العجز الكلي في التزايد خلال السنوات المشار إليها؛ فإن هناك تغير جوهري في طريقة تمويله من ناحية وفي طبيعته من ناحية أخرى؛ فمن حيث الطبيعة نجد أنه يرتبط بصورة مباشرة وطرديّة بحجم الاستخدامات الاستثمارية بالموازنة التي تميزت خلال هذه المرحلة باستكمال البنية الأساسية والمشروعات تحت التنفيذ أما طريقة التمويل فأنها اعتمدت أكثر من ذي قبل على وسائل غير تضخمية وهو ما أدى لزيادة الدين العام المحلي - كما سوف نتعرض - بصورة ملحوظة كما أن ما جرى تمويله بوسائل تضخمية (الجهاز المصرفي) تضاعلت أهميته النسبية والمطلقة عما كان سائد في أواخر السبعينات وحتى منتصف الثمانينات.

جدول رقم (٢٣)
عجز الموازنة العامة للدولة وتمويله خلال الفترة
١٩٩٧/٩٦ - ١٩٨٨/٨٧

القيمة بالمليون جنيه

٩٧/٩٦	٩٦/٩٥	٩٥/٩٤	٩٤/٩٣	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	إجمالي النفقات
١١٨٢٦	١٢٨٨٩	٥٨٢٥٦	٥٦٦٤٤	٥١٩٥٨	٤٧٥٦٣	٤٥٥١٠	٣٦٢٩٣	٣٠١٥٥	٢٦٨٢٢	١- النفقات الجارية
...	٥١٩٦٧	٤٧١٣٢	٤٦٠٩٧	٤٠٨٨٦	٣٦١٩٨	٢٩٦٧٩	٢٢٤٤٦	١٨٥٨٩	١٥٨٢٠	٢- النفقات الرأسمالية
٦٤٤٩٨	٦٠٨٩٣	٥٥٧١٩	٥٢٥٦٧	٤٦٠٧٢	١١٣٦٥	١٥٨٢١	١٣٩٤٧	١١٥٦٦	١١٠١٢	الإيرادات
...	٥٧٧٠٨	٥٢٩٢٥	٤٩٤١٨	٤٢٥٠٣	٤١٤٠٦	٢٨٥٥٩	٢١٨٧٦	١٨٣٠٨	١٥٩٨٣	الإيرادات الجارية
...	٣١٨٥	٢٧٩٤	٣١٤٩	٢٩٨٠	٣٧٨٢٤	٢٥٦٠٨	١٧٠٤٧	١٤٧٩٢	١٢٤١١	الإيرادات الرأسمالية
٢٣٢٨	٢٩٩٦	٢٥٣٧	٣٦٩٧	٥٤٧٥	٦١٥٧	٦٦٩٥١	٤٨٢٩	٣٥١٥	٣٥٧٢	عجز الموازنة العامة
...	...	...	...	...	...	...	١٤٦٥٧	١١٨٤٧	١٠٨٤٩	مصادر تمويل العجز :-
١٥٧٥	١٣٤٠	٢٧٨	٥٢٤	٢٢٧	١٧٨٣	١٣٥١٢	٣٢٤٨	٢٩٦٣	٢٤٩٩	١- تمويل خارجي
٣٩٠٣	٤٣٣٦	٢٨١٥	٣١٧٣	٥٢٤٨	٤٣٧٤	٣٤٣٩	١١٢٦٩	٨٨٨٤	٨٣٥٠	٢- تمويل محلي
١٢٥٥	١٤٨٦	٥٦١٣	٤٤٠	٥٨٧٠	٤٠٨٤	٣٠٦٦	٢٨٧٩	٢٢٢٨	٢٦٣٠	٣- الأوعية الأخرية
١٤٦٩	...	٢٣٨٦	٧٦٥	٢٥٨٠	٣٥٩٤	٨٩٠	...	...	...	٤- أدوات الخزينة
...	...	...	...	...	١٥٢	٢١٥٢	٦٩٤	٦٦٢	٢٠٧	٥- أخرى
٣٤٠٢	٤٥٦٥	١١١٧	٢٧٥	٣٢٠٢	٣٤٥٦	١٦٣٥	٧٦٩١	٤٩٨٤	٣٦٨٧	٦- الجهاز المصرفي
%١	%٢	%٢.٩	%٢.٦	%٤.١	%٥.٢	%١٧.٢	%١٨.٤	%١١.٥	%١٧.٨	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المصدر : المجلة الاقتصادية لبنك المركزي المصري؛ المجلد (٣٤) العدد الأول/٩٣/١٩٩٤ ص ٩٢، والتقارير السنوي لبنك المركزي لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١١٢، وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد (٥٠) العدد الأول، ١٩٩٧، ص ١٠٤ ص ١٠٥.
وكذلك النشرة الشهرية لوزارة الاقتصاد، سبتمبر ٢٠٠١.

وبرغم اختلاف بيانات الجدول السابق عن الحساب الختامى بدرجة ملحوظة إلا أننا فضلنا أن نقدم بعض صور التناقض حول الظاهرة محل الدراسة حتى يتبين مقدار الصعوبات التى تواجهها فى تحديد الملامح الدقيقة للمستقبل. وإن كان من الواضح أن هناك تعديلا وتصحيحا فى هيكل الموازنة العامة للدولة بدأ منذ عام ١٩٨٧/٨٦ بصورة جدية.

لقد أنخفض العجز فى الموازنة العامة بحلول عام ١٩٩٧/٩٦ إلى مستوى ١% من الناتج المحلى الإجمالى ثم أخذت فى الارتفاع مرة أخرى ليزيد عن ٥% بحلول عام ٢٠٠١/٢٠٠٠.

٥- وقد تحمل عبء تحسن الإيرادات الجارية والسيادية خلال هذه المرحلة الفئات محدودة الدخل حيث شهدت هذه الفترة فرض رسوم إضافية على المستخرجات الرسمية بكافة أنواعها ورسوم تنمية الموارد المالية للدولة وفرض ضريبة المبيعات اعتبارا من أوائل عام ١٩٩١ وتخفيض قيمة الدعم السلقى واستبداله تريجيا بنظام للتعويض النقدى فى صورة علاوة سنوية للعاملين بالدولة وهم يشكلون نحو ١/٣ القوة العاملة فى المجتمع.

جدول رقم (٢٤)

هيكل الضرائب خلال الفترة ٨٧ - ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٩١/٩٠	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	
٢٧٣٠.٢	٢٦٤٤٣	١٧٢٣٦	١٣١٤٧	١١١١٦	٩٠٨١	أ- حصيله الضرائب
١١١٢٠	١٠٠٠١	٦٤٠٨	٤٢٤٧	٣٤١٥	٢٨٠٦	الضرائب المباشرة (١)
١٦١٨٢	١٦٤٤٢	١٠٨٢٨	٨٩٠٠	٧٧٠١	٦٢٧٥	الضرائب غير المباشرة (٢)
						ب- هيكل الضرائب
%٤٠,٧	%٣٧,٨	%٣٧,٢	%٣٢,٣	%٣٠,٧	%٣٠,٩	الضرائب المباشرة إلى حصيله الضرائب %
%٥٩,٣	%٦٢,٣	%٦٢,٨	%٦٧,٧	%٦٩,٣	%٦٩,١	الضرائب غير المباشرة إلى حصيله الضرائب %

المصدر : وزارة المالية :

- ١- وتشمل الضرائب على الدخل والأرباح والملكية.
- ٢- وتتضمن الضرائب المحلية على السلع والخدمات. ضرائب التجارة الدولية، ضرائب الدمغة، ورسوم متنوعة.

وتشير المصادر الرسمية إلى التحسن فى الوزن النسبى للضرائب المباشرة من ٣٠,٩% من إجمالى الضرائب عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ٤٠,٧% عام ١٩٩٣/٩٢ باعتباراه مؤشرا ذو دلالة اجتماعية ومالية.

بيد أن تحليلا أكثر عمقا لمضمون ممولى الضرائب المباشرة نكتشف إن معظمها (٥٠% إلى ٧٠%) من حصيلتها يقوم بتسديدها شركات قطاع الأعمال العام (الحكومية) والهيئات الاقتصادية الرابحة كهيئة قناة السويس وهيئة البترول والبنوك الحكومية ... الخ^(٤).

ونخلص من ذلك أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأ فعليا منذ الخطة الخمسية الأولى (٨٣/٨٢) قد نجح فى التخلص من العجز الكلى فى الموازنة الذى تجاوز ١٧,٨% من الناتج المحلى الإجمالى بحيث أنخفض إلى ٤,١% من الناتج المحلى عام ٩٣/٩٢ ثم إلى ١% عام ١٩٩٨/٩٧ وتغير أسلوب تمويل العجز من الاقتراض من الجهاز المصرفى بما يعكسه على مجمل الحياة الاجتماعية والاقتصادية المصرية من تضخم وارتفاع أسعار إلى التمويل المحلى من أوعية ادخارية، وأن كان ذلك قد أسس لخلق مشكلة كبرى أخذت فى التقاوم عاما بعد آخر فى مصر؛ بما يهدد بتقجير كامل الأوضاع الاقتصادية والمالية إلا وهى مشكلة الدين العام المحلى وتزايد ما يخصص من أموال لخدمته فى الموازنة العامة للدولة حتى بلغت فى موازنة عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ نحو ٣٣% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة.

٢- عجز ميزان المدفوعات :

كان ولازال العجز فى ميزان المدفوعات وخاصة الميزان التجارى المصرى بمثابة "ثغرة إيليس" أو "ثغرة أدم" فى بناءنا الاقتصاد كله. فغيره تتسرب مواردنا المحدودة من النقد الأجنبى ومن خلاله هيمن الدائنون على قراراتنا السياسية والاقتصادية منذ عصر إسماعيل باشا وحتى يومنا هذا.

وبرغم المحاولات المحمومة التى بذلت منذ عام ١٩٨٢ لإعادة التوازن إلى معاملتنا التجارية الدولية فمزال الاختلال قائما ومزال العجز مستمرا.

ويكشف الجدول رقم (٢٥) موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٣ وحتى عام ١٩٩٥ وفيه يظهر بوضوح ازدياد الفجوة بين صادراتنا إلى الخارج ووارداتنا من الخارج بحيث تجاوزت عام ١٩٩٥ نحو ٢٧,٩ مليار جنيه (ما يعادل ٨,٥ مليار أمريكي) ثم زاد في عام ١٩٩٨/٩٧ إلى أكثر من ٣٦ مليار جنيه (أي نحو ١٢,٢ مليار دولار) وهو مقدار من العجز لم تستطع حصيلة مواردنا من التحويلات الرسمية وغير الرسمية أو معاملاتنا غير المنظورة من تغطيتها.

والحقيقة أن تحليلا دقيقا لموقف الميزان التجارى المصرى يجعلنا نستخلص مجموعة من الحقائق هى :

موقف تجارة مصر الخارجية خلال الفترة من ١٩٨٣ - ١٩٩٥
جدول رقم (٢٥)

"القيمة بالمليون جنيه"

نسبة نظمية الصادرات ٢ : ١ للواردات	% التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي ٥ : ٤	% للمعز إلى الناتج المحلي ٥ : ٣ الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي (٥)	حجم تجارة مصر الخارجية ٢+١ = ٤	عجز الميزان التجاري ٢-١=٣	الواردات (٢)	الصادرات (١)	السنوات
%٣١,٣	%٣٦,٩	%١٩,٣	٢٥٥٥٧	٩٤٤٣	(٤٩٤٢)	٧١٩٣	٢٢٥٠	١٩٨٣
%٢٩,٢	%٣٤,١	%١٨,٧	٢٨٥١٢	٩٧٢٤	(٥٣٢٨)	٧٥٣٦	٢١٨٨	١٩٨٤
%٣٧,٣	%٢٨,٠	%١٢,٨	٣٤١٤٧	٩٥٧٣	(٤٣٧٣)	٦٩٧٣	٢٦٠٠	١٩٨٥
%٢٥,٥	%٢٦,٦	%١٥,٨	٣٧٩٣٨	١٠١٠٥	(٥٩٩٧)	٨٠٥١	٢٠٥٤	١٩٨٦
%٢٦,٨	%٣٢,٩	%١٩,٠	٤٣٧٣١	١٤٤٠٤	(٨٢١٢)	١١٣٥٨	٣٠٤٦	١٩٨٧
%٢٤,٥	%٣٠,٢	%١٨,٣	٦٧٥٢٤	٢٠٣٠٢	(١٢٣١٥)	١٦٣٠٩	٣٩٩٤	١٩٨٨
%٢٨,٠	%٢٧,٥	%١٣,٤	٨١٣٤١	٢٢٣٥٧	(١٠٨٩٠)	١٦١٢٤	٥٧٢٤	١٩٨٩
%٤٦,٧	%٣٤,٧	%١٩,٥	٩١٥٧٥	٣١٧٧٦	(١٧٨٧٠)	٢٤٨٧٣	٦٩٥٣	١٩٩٠
%٣٧,٥	%٢٩,٠	%١٢,٤	١٠٨٧٤٠	٣٦٩٨٠	(١٣٤٥٢)	٢٥٢١٦	١١٧٦٤	١٩٩١
%٣٨,٥	%٢٦,١	%١١,٦	١٣٠٠٥٧	٣٨٠٢٩	(١٧٢٨٣)	٢٧١٥٦	١٠٣٧٣	١٩٩٢
%٣٦,٧	%٢٧,٢	%١٢,٦	١٤١١٠٠	٣٨١٤٥	(١٦٩٥٥)	٢٧٥٥٠	١٠٥٩٥	١٩٩٣
%٣٠,٠	%٢٧,١	%١٤,٦	١٦٢٩٦٧	٤٤٣٨٤	(٢٠٥٣١)	٣٢٤٦١	١١٩٢٤	١٩٩٤
			١٩١٠٠	٥١٨٤٣	(٢٧٩٣٧)	٣٩٨٩١	١١٩٥٣	١٩٩٥

المصماتر : الكتاب الإحصائي السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٥٢ - ١٩٩٣ يونية ١٩٩٤ ص ٣٣٤ وكتاب ٩٠ - ١٩٩٥ يونية ١٩٩٦ ص ٣٤٢ وكتاب ٥٢ - ١٩٨٧ يونية ١٩٨٨ ص ٢٨٨ أما الناتج المحلي فمصدره المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ٢٧.

الأولى : أن الهيكل السلعي للصادرات المصرية أكثر حساسية وتأثراً بأوضاع الأسواق الدولية؛ بعكس الحال بالنسبة لهيكل الواردات المصرية؛ فمزال منتجات النفط تشكل النسبة الكبرى من الصادرات السلعية المصرية صحيح أن وزنها إلى إجمالي الصادرات السلعية المصرية قد انخفض من ٦٢,٨% عام ٨٤/٨٣ إلى ٥٢,٨% عام ٩٣/٩٢ ثم إلى ٤٨,٢% عام ٩٧/٩٦ إلا أنها بالتقلبات التي يشهدها سوق البترول العالمى منذ عام ١٩٨١ والانهيال المستمر فى سعر برميل النفط يؤدى إلى التأثير سلبيا على حصيلة الصادرات المصرية؛ حدث هذا عام ١٩٨٦ وفى عام ١٩٨٩/٨٨ وحده انخفض سعر برميل النفط بنحو ١٩% وانخفض الطلب على البترول المصرى بنسبة ٢٣,٦% وزاد الموقف سوءا بانخفاض صادرات القطن المصرى الذى يعد المحصول النقدى الأول وبرغم التحسن فى الوزن النسبى للصادرات الصناعية المصرية حيث زادت من ١٥,٦% من إجمالى الصادرات عام ٨٤/٨٣ إلى ٢٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ إلا أنها مازالت دون المستوى المأمول من ناحية وتواجه منافسات دولية قوية من ناحية أخرى.

الثانية : برغم الانخفاض المستمر فى نسبة تغطية الصادرات المصرية للواردات بما يشبه الفترة الأولى من الانفتاح (٧٥ - ١٩٨١) إلا أن مراجعة الهيكل السلعي للواردات المصرية خلال الفترة الأخيرة (٨٣ - ١٩٩٧) تظهر تغيرا أساسيا حيث أصبحت الواردات من السلع الاستهلاكية (الزراعية والمعمرة وغير المعمرة) تشكل نحو ٣٥% من إجمالى هذه الواردات مقارنة بالفترة الأولى من الانفتاح التى ظلت هذه الأنواع الاستهلاكية من الواردات تشكل ما بين ٥٥% إلى ٦٠% خاصة إذا أعدنا النظر فى محتويات التصنيف الخاص بالسلع الوسيطة التى كانت تتضمن عادة سيارات الركوب المستوردة.

الثالثة : تمثل الفجوة فى نسب الاكتفاء الذاتى من أهم السلع - سواء الزراعية أو الصناعية - أحد أهم مصادر زيادة الواردات المصرية؛ وبرغم المحاولات المبذولة طوال الخمسة عشر عاما الماضية لتحسين نسب الاكتفاء الذاتى من القمح (من ٣٥% عام ٨٢/٨١، إلى ٥٥,٣% عام ٩٦/٩٥) وغيرها من السلع فمازالت الفجوة القائمة تشكل الأساس الذى يتغذى منه ويتعزز به النشاط الاستيرادى فى مصر؛ خاصة وأن القطاع الخاص المصرى مازال يغلب عليه الطابع الاستيرادى ومازالت صادراته دون مستوى ٢١% من إجمالى الصادرات المصرية (٥).

الرابعة : يظهر موقف ميزان المدفوعات خاصة بالنسبة لميزان الخدمات والتحويلات أن فوائد القروض والالتزامات الخاصة بها كانت تمثل عبء على ميزان المدفوعات حيث تجاوزت ١٦٨٨,٥ مليون جنيه عام ٩٠/٨٩ وإذا أضفنا إليها المدفوعات الأخرى والبالغة ١٤٨٣ مليون جنيه فإن الرقم يصل إلى ثلاثة

آلاف مليون جنيه وذلك عشية حرب الخليج الثانية التى شهدت بعدها اتفاق مايو ١٩٩١ الذى خفف عبء هذه الالتزامات والمدفوعات وإعادة جدولة النصف الآخر، وبالمقابل فقد شهدت التحويلات الخاصة بالعاملين بالخارج زيادة مستمرة خاصة فى أعقاب حرب الخليج الثانية حيث بلغت أقصى مستوى لها منذ عام ١٩٧٤ وقدره ٧٢٦٠ مليون دولار (أى ما يعادل ٢٤,٣ مليار جنيه مصرى بسعر الصرف الخاص بالسوق الحرة الذى بدأ العمل به فى أكتوبر ١٩٩١)^(١). وإن عادت إلى مستواها بعد ذلك (فى حدود ثلاثة آلاف مليون دولار فى المتوسط سنوياً).

والحقيقة أن استمرار المعدل الحالى للتوسع فى الواردات - خاصة الاستهلاكية وغير الضرورى منها - مع احتمالات النقلب المستمر فى أهم صادراتنا السلعية (البترول والمحاصيل الزراعية والقطن) وعدم الاستقرار فى تدفقات تحويلات العمال المصريين بالخارج واحتمالات انخفاضها لأسباب عديدة كلها تجعل من ميزان المدفوعات المصرى بؤرة من بؤر الخطر فى المستقبل.

وبالمثل فإن استمرار هذا العجز سيشكل ضغوطاً مستمرة على حصيلة النقد الأجنبى المتاحة سواء لدى البنوك المصرية أو من مدخرات المصريين العاملين بالخارج أو على الاحتياطي النقدى من العملات الأجنبية الذى نجحت الإدارة المصرية فى تحقيقه خلال السنوات الخمس الأخيرة (٩٢ - ١٩٩٦) بحيث زاد من ٩٩٣ مليون دولار فى يونيو ١٩٨٧^(٢) بما لا يغطى سوى احتياجات شهر واحد من الواردات إلى أن تجاوز ٢٠ مليار دولار (ما يعادل ١١ شهر واردات) فى عام ١٩٩٧.

ولعل من أكثر القضايا ارتباطاً بميزان المدفوعات وهيكليته ما جرى من إجراءات نقدية ومالية لتحقيق سعر تعادل توازنى جديد بين قيمة الجنية المصرى والعملات الأجنبية وخاصة الدولار الذى يمثل وسيلة التعامل الدولية الأساسية للتجارة المصرية والتحويلات.

لقد استندت دعوات المؤسسات التمويلية الدولية (كالصندوق والبنك) منذ عام ١٩٧٧ وبرامج التثبيت Stabilization وإعادة التكيف Re-Adjustment فى أحد متركزاتها على إنهاء الرقابة على سعر الصرف وتوحيده بعد تخفيض واقعى للجنيه المصرى.

وكان التصور - الذى ثبت أنه يفتقر إلى أساس معقول - هو أن تخفيض سعر الجنيه المصرى بالنسبة للدولار من شأنه أن يحقق مجموعة من النتائج أولها يتمثل فى اكتساب ميزة تنافسية أكبر للصادرات المصرية فى الأسواق الدولية بما يؤدى إلى تعظيم الصادرات؛ وثانيها أنه سيؤدى إلى منح ميزة إضافية لأصحاب المدخرات المصريين بالخارج وهو ما سيساهم فى جذب هذه المدخرات الهائلة فى

شرايين الاقتصاد المصرى وثالثها أن من شأن هذه الخطوة أن تجتذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر؛ والحقيقة أن أيا من هذه الأهداف لم يتحقق بتخفيض العملة المصرية فى أوائل عام ١٩٧٩ بنحو ٣٥% ثم ما تلى ذلك من خطوات نحو هذا الهدف باستثناء نجاح هذه السياسة فى جذب متزايد من إيداعات ومدخرات المصريين العاملين بالخارج.

فإذا تأملنا فى البيان التالى نجد أن المرحلة الأولى (٧٤ - ١٩٨١) لم تزد فيها إجمالى تحويلات العاملين المصريين بالخارج (نقدية وعينية) عن ١٠,١ مليار دولار وفى المرحلة الثانية (٨٢ - ١٩٨٧) زادت هذه إلى ٣٣,٢ مليار دولار وبعد تعديل سعر الصرف فى فبراير ١٩٩١ وحتى عام ١٩٩٨ بلغت هذه التحويلات عن ٣٠,٠ مليار دولار كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٢٦)

تطور تحويلات المصريين العاملين بالخارج المسجلة بالإحصاءات الرسمية
القيمة بالمليون

السنوات	التحويلات النقدية بالدولار	التحويلات العينية بالدولار	إجمالي التحويلات بالدولار (عينية + نقدية)	سعر صرف / قرش / دولار	إجمالي التحويلات بالجنيه المصري (٢٠)	الناتج القومي (١) الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة إجمالي التحويلات بالجنيه إلى الناتج القومي
١٩٧٤	٢٥١,٩	٧٢,١	٣٢٤,٠	٧,٠٠	٢٢٦,٨	٤٤١٢	%٥,١
١٩٧٥	٣١٩,٤	١٨٥,٩	٥٠٥,٢	٧,٠	٣٥٣,٧	٥٥٧٤	%٦,٣
١٩٧٦	٤٥٥,١	٢٠٩,١	٧٦٤,٢	٧,٠	٥٣٥,٠	٧٥٢٦	%٧,١
١٩٧٧	٧٤١,٦	٦٠٨,٩	١٣٥٠,٥	٧,٠	٩٤٥,٤	٩٧٠,٤	%٩,٧
١٩٧٨	٩٣٧,٠	١,٣٧,٨	١٩٧٤,٨	٧,٠	١٣٨٢,٤	١٢٠,٨	%١١,٤
١٩٧٩	١,٥٩,٥	١٤٩٩,٧	٢٥٥٩,٢	٧,٠	١٧٩١,٤	١٦٦٧,٠	%١٠,٧
٨١/٨٠	١١٢,٠٢	١٥٠,٤,٤	٢٦٢٤,٦	٧,٠	١٨٣٧,٢	١٨٤٦٢	%١٠,٠
إجمالي لفترة الأولى	٤٨٤,٧	٥٢١٧,٩	١٠,١٠٢,٦	٧,٠	٧٠٧١,٩	٧٤٤٢٨	%٩,٥
٨٢/٨١	٦٨٦,٣	١٣٩٥,٦	٢٠,٨٠,٩	٨٣,٢	١٧٢٢,١	٢١٣٢٧	%٨,١
٨٣/٨٢	١١١٩,٧	٢٠,٤٥,٧	٣١٦٥,٤	٨٣,٢	٢٦٣٣,٦	٢٦,٥١	%١٠,١
٨٤/٨٣	١٢٧١,٣	٢٦٥٩,٢	٣٩٣٠,٥	٨٣,٢	٣٢٧٠,٢	٣٠,٦٠٥	%١٠,٧
٨٥/٨٤	٨٦٩,٦	٢٦٢٦,٦	٢٤٩٦,٢	٨٣,٢	٢٩٠,٨,٨	٣٥٨٩٢	%٨,١
٨٦/٨٥	٣٧٤,٨	٢٥٩٨,٠	٢٩٧٢,٨	١٣٢,٩	٣٩٥٠,٩	٣٩٣٩٧	%١٠,٠
٨٧/٨٦	٤٦٤,٦	٢٥٤٧,٣	٣٠,٧٧,٩	١٣٦,٥	٤١١١,٢	٤٠,٦٧٦	%٨,٩
٨٨/٨٧	١٤٤٦,٣	١٩٢٩,٣	٣٣٨٥,٦	٢٢٢,٩	٧٥٤٦,٦	٥٧٥٩٥	%١٣,١
٨٩/٨٨	٣٧٢,١	٢٤٠,٨,٥	٣٧٨٠,٦	٢٢٢,٩	٨٤٢٦,٩		
٩٠/٨٩	١٢٩٨,٦	٢٣,٠,٤,٢	٣٦٠,٢,٨	٢٧١	٩٧٦٣,٧		
٩١/٩٠	١٥٤٣,٤	٢٢٣١,٩	٣٧٧٥,٣	٢٧١	١٠,٢٣,٨		
إجمالي لفترة الثانية	١٠,٤٦,٧	٢٢٧٥٦,٣	٣٣٢,٠,٠	--	٥٤٥٧٤,٨		
٩٢/٩١	٤٤٤٧,٦	١٠,٢,٠,٢	٥٤٧٧,٩	٣٣٢,٣	١٨٢,٣		
٩٣/٩٢	٥٠٧٠,٦	٢١٨٩,٧	٧٢٦٠,٣	٣٣٢,٣	٢٤١٢٥,٩		
٩٤/٩٣	غير متاح	غير متاح	٣٨٣٥,١	٣٣٥,٣	١٢٨٥٩,١		
٩٥/٩٤	غير متاح	غير متاح	٣٤٥٥,٨	٣٣٨,٩	١١٧١١,٧		
٩٦/٩٥	غير متاح	غير متاح	٢٩٩٠,٧	٣٣٨,٨	١٠,١٢٢,٥		
٩٧/٩٦	غير متاح	غير متاح	٣٣٥٤,٩	٣٤١,٠	١١٤٤٠,٢		
٩٨/٩٧	غير متاح	غير متاح	٣٦٦٠,٢	٣٤١,٠	١٢٤٨١,٣		
إجمالي لفترة الثالثة	غير متاح	غير متاح	٣٠,٣٤,٩	٣٣٧	٨٨٠,٩٤		
			متوسط				

المصادر : حتى عام ٨٨/٨٧ مصدره المجلة الاقتصادية للبنك المركزي، المجلد (٢٩) العدد الأول ٨٩/٨٨ ص ٨٥ وما بعدها أما السنوات بعد ذلك فمصدرها التقارير السنوية للبنك المركزي سنوات ٨٩/٨٨، ٢٩ ص ٣٩، ٨٩/٩٠ ص ٤١، ٩١/٩٠ ص ٤١، ٩٢/٩٠ ص ١٠٥، ٩٦/٩٥ ص ٧٤، ٩٧/٩٧ ص ٦١.

(٢) الناتج القومي = الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل + الضرائب غير المباشرة + صافي عوائد الدخل من الخارج.
(٣) تشمل تحويلات المصريين خمسة روافد هي : المبالغ التي يتنازل عنها الأفراد إلى البنوك العاملة في مصر وكذا التفسير في رصيد ودائع الأفراد بالعملة الأجنبية ثم قيمة الواردات بدون تحويل عملة يضاف إليهم قيمة السلع التي تسرد بصحبة المصريين العاملين بالخارج وأخيراً قيمة السلع التي يتم استيرادها باسم المناطق الحرة والتي لا يعاد تصديرها :

وتكشف بيانات الجدول السابق عن حقيقة الأداء الاقتصادى المصرى وبعض اختلالاته الهيكلية التى حاولت السياسات التصحيحية بعد عام ١٩٨٧/٨٦ تعديلها فبرغم ضخامة الموارد المالية التى ضخت فى الاقتصاد المصرى خلال هذه المرحلة من تحويلات العمالة المصرية بالخارج وحدها - دون السياحة وقناة السويس وعائدات البترول - فإن معظم هذه الموارد قد اتجه إلى تمويل الاستيراد بسبب التفاوت الكبير بين سعر الصرف المحول به هذه الأموال رسميا أو عبر القنوات الرسمية وسعر الصرف السائد فى السوق السوداء القائمة وقتئذٍ والتى تجاوز فيها التفاوت فى كثير من الأحيان ٤٠ قرشا للدولار الواحد ^(٨) وقد ارتبطت الإجراءات المالية والنقدية التى اتخذت منذ مطلع التسعينات سواء المتعلق منها بتحرير سعر الفائدة فى يناير ١٩٩١ أو توحيد سعر الصرف للجنيه فى أكتوبر ١٩٩١ وإنشاء سوق حرة واحدة للصرف وتحديد سعر صرف توازنى جديد (٣٣٢,٣ قرشا للدولار) بمحاولات جذب هذه المدخرات الهائلة والهائلة للمصريين بالخارج والتى قدرتها ب عض المصادر الرسمية بأنها تتجاوز ٣٢,٢ مليار دولار ^(٩)؛ وقدرتها مصادر غير رسمية بأنها تتجاوز ٨٠ مليار دولار ^(١٠) هذا بخلاف الأموال المهربة التى قدرتها مصادر أخرى بأنها تزيد عن ١٠٠ مليار دولار أخرى ^(١١).

والحقيقة أن سياسة تغير سعر الصرف قد نجحت نسبيا فى جذب كثير من مدخرات المصريين فققت ودائع المصريين (القطاع العائلى) لدى البنوك المصرية العاملة فى الداخل بصورة كبيرة؛ كما كان لسياسة أسعار الفائدة وزيادتها بالنسبة للودائع بالجنيه المصرى لدى البنوك بالقياس بسعر الفائدة المحددة للودائع بالعملات الأجنبية دورا كبيرا فى تخلى كثير من المودعين عن ودائعهم بالدولار والتحول إلى الجنيه المصرى؛ وهو ما مكن البنك المركزى المصرى كما سبق واشرنا من شراء كميات كبيرة من هذه الودائع بالدولار وإعادة بناء الإحتياطى النقدى بالعملات الأجنبية خلال هذه المرحلة.

٣- المديونية الخارجية والمحلية :

المديونية هى التكتيف المركز للعجز المتفاقم فى الموازنة العامة للدولة والميزان التجارى أو ميزان المدفوعات وتزداد وطأة الإحساس بالدين العام الداخلى والخارجى حينما لا تكون هذه المديونية نتيجة للاستثمار الداخلى أو تنمية قوى الإنتاج المادى فى المجتمع أو من أجل تنمية هذه الأصول الإنتاجية. والحالة المصرية فى جوهرها؛ خاصة منذ منتصف السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كانت نموذجا فريدا لهذا الوضع.

وخلال المرحلة الجديدة (٨٢ - ١٩٩٧) تميز وضع المديونية للاقتصاد المصري بسمات جديدة هي :

أولاً : استمر معدل الاقتراض الخارجى على معدله المرتفع حيث زاد الدين الأجنبى من ٢٥ مليار دولار فى نهاية عام ١٩٨١ (بخلاف الديون العسكرية) إلى أن بلغ ٥٠ مليار دولار بحلول عام ١٩٩١ بيد أن أهم ما اتسم به الاقتراض فى هذه المرحلة، الحرص على استكمال مشروعات البنية الأساسية والمشروعات المعطلة التى ظلت لسنوات تحت التنفيذ مع استمرار الاقتراض لتمويل العجز فى ميزان المدفوعات بسبب تزايد العجز فى الميزان التجارى.

ويظهر تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عام ١٩٨٩/٨٨ تطور الاقتراض من الخارج خلال هذه المرحلة كالتالى:

جدول رقم (٢٧)

تطور الاقتراض الخارجى خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٩

بالمليون جنيه

السنوات	الاقتراض الخارجى
١٩٨٢	٤٦٦١
١٩٨٣	٥٣٣٤
١٩٨٤	٥٥٧٠
١٩٨٥	٥٩١٦
١٩٨٦	٦١٩٢
١٩٨٧	٦٩٠٢
١٩٨٨	٧٠٧٨
١٩٨٩	٧٢٢٠

المصدر : تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لعام ١٩٨٩/٨٨ .
هذا بخلاف ٨,٧ مليار دولار تم الاتفاق على إعادة جدولتها مع أعضاء نادى باريس فى عام ١٩٨٧^(١٢).

إذن الاقتراض الخارجى ظل مستمرا - لأن مصدر العجز ظل قائما فى الموازنة وفى الميزان التجارى - مع محاولات لترشيد هذا الاقتراض وسداد مستحقاته فى مواعيدها.

ثانياً : أبرز ما اتسمت به المرحلة الجديدة هو إعادة هيكلة الدين العام؛ فقد تزايد الاعتماد خلالها على مصادر محلية وأوعية ادخارية محلية متاحة لتمويل

العجز فى الموازنة العامة وتمويل الاستثمارات العامة وهكذا زاد الدين العام المحلى من ١٥,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى أن بلغ ١٣٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (١٣).
والحقيقة أن الأرقام الرسمية المقدمة بشأن الدين العام المحلى تعتمد على المفهوم أو التعريف الضيق للدين من حيث هو التعاملات الحكومية فقط مع قطاعات الاقتصاد القومى أى تقصره على أربعة مصادر فحسب هى إصدار الحكومة للأوراق المالية وأذن الخزانة والاقتراض من الجهاز المصرفى واقتراض الحكومة من بنك الاستثمار القومى.

أما إذا أخذنا بالمفهوم الأوسع للدين المحلى والذى يتضمن إضافة إلى ما سبق صافى مديونية الهيئات الاقتصادية وشركات القطاع الاعمال العام من موارد بنك الاستثمار القومى وما يستحق على بنك الاستثمار القومى فإن رقم الدين المحلى يزداد ليصل إلى ١٨٧,٨ مليار جنيه فى يونيو ١٩٩٨ (١٤).

ووفقا للمفهوم الأول فإن هذا الدين يعادل ٤٩,٦% من الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٩٨. أما إذا أخذنا بالمفهوم الثانى فإن النسبة ترتفع لتصل إلى ٦٨,٢% من الناتج المحلى الإجمالى لذلك العام وقد أخذ فى التزايد حتى قارب ٧٥% من الناتج المحلى وهو معدل خطر ويتجاوز حدود الأمان لأى اقتصاد وأى مجتمع.

جدول رقم (٢٨)

تطور رصيد الدين المحلى خلال الفترة ١٩٨٧ - ٢٠٠١

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	الدين المحلى وفقا للمفهوم الضيق (١)	الدين المحلى وفقا للمفهوم الأوسع (٢)	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية (٣)	٣ : ١	٣ : ٢
يونيو ١٩٨٧	٣٢١٣٨	٤٢٣٧٩	٥١٥٠٠	%٦٢,٤	%٨٢,٣
١٩٨٨	٣٨٥٣٤	٤٩٦٠٧	٦١٧١٤	%٦٢,٤	%٨٠,٥
١٩٨٩	٤٥٠٠٥	٥٨٩٥٢	٧٨٨٩٦	%٥٧	%٧٤,٧
١٩٩٣	٧٨٣٢٨	١١٣٦٨٨	١٥٧٠٨٣	%٥٥,٦	%٧٢,٤
١٩٩٤	٩٥٩٣٥	١٢٣٩٦٤	١٧٣١١٧	%٥٥,٤	%٧١,٦
١٩٩٦	١١٤٠٩٨	١٥٠٤٣٦	٢٢٥٣٠٠	%٥٠,٦	%٦٦,٨
١٩٩٧	١٢٥٤٩٣	١٧٠٨٤٤	٢٥١١٤٥	%٥٠	%٦٨
١٩٩٨	١٣٦٧١٣	١٨٧٧٧٣	٢٧٥٦٠٠	%٤٩,٦	%٦٨,٢
١٩٩٩	١٤٧١٠٠	١٨٢٠٠٠	٢٨٧٠٠٠	%٥١,٣	%٦٣,٤
٢٠٠٠	١٦٤٤٠٠	٢٠١٩٠٠	٣٠١٠٠٠	%٥٤,٦	%٦٧,١
٢٠٠١	١٩٤٨٠٠	٢٣٦٤٠٠	٣١٦٤٠٠	%٦١,٦	%٧٤,٧

المصدر : وفقا للمفهوم الضيق مصدره، التقارير السنوية للبنك المركزى وخاصة عام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٧، وأعوام ١٩٩٩ وما بعدها مصدرها تقارير البنك المركزى، لعام ٢٠٠٠/٩٩، ص ٢٣، و ٢٠٠١/٢٠٠٠، ص ٢٦، مع ملاحظة أنها لا تتضمن ديون شركات قطاع الأعمال العام، أما المفهوم الواسع والناتج المحلى فمصدره عبد الفتاح الجبالى، مرجع سابق.

فمن ناحية زادت أعباء خدمة الدين المحلى حتى ابتلعت نحو ٢١% من استخدامات الموازنة العام لعام ١٩٩٩/٩٨؛ وفي موازنة ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ زاد عن ٢٨% ثم أنه باستمراره يودى إلى حلقة حلزونية من التضخم وزيادة العجز فى الموازنة العامة للدولة مرة أخرى.

ويظهر البيان التالى تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى والتي تجاوزت عام ١٩٩٦/٩٥ نحو ١٥,٣ مليار جنيه.

جدول رقم (٢٩)
تطور أعباء خدمة الدين العام المحلى
خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦

القيمة بالمليون جنيه

السنوات	خدمة الدين المحلى			العجز الصافى فى الموازنة العامة	العجز الكلى للموازنة (فعلى)
	الأقساط	الفوائد	الاجمالى		
١٩٨٧/٨٦	٦٥٣	١٦٠٩	٢٢٦٢	٢٤١٨,٧	٩٠٨١
١٩٨٨/٨٧	٧٥٤	١٩٢٢	٢٧١٦	٥٠٦١,٤	١٠٨٤٩
١٩٨٩/٨٨	٨٠٠	٢٣٦٦	٣١٦٦	٤٧٥٨,٤	١١٨٤٧
١٩٩٠/٨٩	٩٥٦	٢٨٥٢	٣٨٠٨	٥٥٣٧,٤	١٤٥١٧
١٩٩١/٩٠	١٠٦٢	٤٠٦٩	٥١٣١	١٦٨٤,٤	١٦٩٥١
١٩٩٢/٩١	١١٦١	٥٢٨٤	٦٤٤٥	٥٧٩٨,٧	٦١٥٧
١٩٩٣/٩٢	٣١٣٩	٩٢٩٥	١٢٤٣٤	١٦٨٢,٤	٥٥٢٠
١٩٩٤/٩٣	٦٦٨٩	١٢١٧٦	١٨٨٥٦	١٠٧٢,٥	٣٦٩٧
١٩٩٥/٩٤	١٩٢١	١١١٥١	١٣٠٧٢	٢٩٩٠,٥	٢٥٣٧
١٩٩٦/٩٥	٣١٦٨	١٢٢٣١	١٥٣٩٩	٦٠١٨,٣	٢٩٩٦

المصدر : عبد الفتاح الجبالي؛ مرجع سابق، فضلا عن البنك المركزى ولجنة الخطة والموازنة والتقارير السنوى للبنك المركزى للأعوام (٩٣/٩٢) ص ٢٠٩ ، ٩٨/٩٧ ص ١١٢ وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى، المجلد (٤٢) العدد الأول والثانى، ١٩٨٩، ص ١٢٢

وهكذا فإن ازدياد الدين المحلى وما يترتب عليه من زيادة أعباء خدمة الدين يمثل عبء فى المدى المتوسط والطويل على الموازنة العامة وعلى الاقتصاد المصرى فى مجموعة.

ثالثا : ذكرنا أن الدين الأجنبى استمر فى الزيادة من حوالى ٢٥ مليار دولار عام ١٩٨١ حتى بلغ عشية حرب تدمير العراق الأولى (١٩٩١) نحو ٥٠ مليار دولار (بخلاف الديون العسكرية التي تجاوزت ١١ مليار دولار أخرى منها حوالى ٧ مليار للولايات المتحدة الأمريكية)؛ وفى مايو ١٩٩١ عقدت الحكومة المصرية اتفاقا جديدا مع أعضاء نادى باريس تم بمقتضاه إلغاء ٥٠% من الديون على مصر علاوة على الديون العسكرية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وصاحب هذا عقد

اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج للتغيير الاقتصادى يتكون من ثلاث مجموعات من السياسات هي :

الأولى : برنامج تثبيت يتضمن تحرير سعر الفائدة وإلغاء التخصيص الإدارى للائتمان والاعتماد على أذون الخزانة لإدارة السيولة المحلية وإنهاء الرقابة على سعر الصرف الأجنبى وتوحيد وتخفيض سعر الجنيه فى المرحلة الأولى هذه بنحو ٣٠%.

الثانية : برنامج للتعديلات الهيكلية تشتمل على تعديل أسعار المنتجات الزراعية والصناعية وتحرير التجارة وإزالة الحواجز والبدء الجدى فيما سمي هيكله القطاع العام وعمليات الخصخصة مع إجراء إصلاحات تشريعية تناسب الأوضاع الجديدة.

الثالثة : برنامج تعويض للسياسات الاجتماعية وفى طلبعتها إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية لتعويض وتكثيف ضحايا هذه السياسات الجديدة (من عمال وخريجين ... الخ) وإتاحة الفرصة لتمويل المشروعات الصغيرة المناسبة لقدراتهم (١٠).

وارتبطت كل شريحة من شرائح إلغاء الدين بتنفيذ جزء متفق عليه من البرنامج المشار إليه؛ فأسقطت الشريحة الأولى وقدرها ١٥% من الدين الأجنبى على مصر فى يولييه ١٩٩١؛ وتأجل إسقاط الشريحة الثانية وقدرها ١٥% أخرى من ديسمبر ١٩٩٢ حتى تنفيذ المتفق عليه من البرنامج فى أكتوبر ١٩٩٣ وأسقطت الشريحة الثالثة والأخيرة وقدرها ٢٠% فى أكتوبر ١٩٩٦ وكان مقدرا لها يولييه ١٩٩٤ (١١).

وبعد إسقاط هذه الشرائح الثلاث وقدرها (٥٠%) بلغ حجم الدين الخارجى على مصر فى أواخر عام ١٩٩٦ نحو ٣١,٠ مليار دولار أمريكى (١٢) وفى أواخر ١٩٩٨ أنخفض الدين الخارجى إلى ٢٨,١ مليار دولار وكان من ضمن أسباب هذا الانخفاض ما حدث من انخفاض أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات أمام الدولار الأمريكى وهى عملة التقييم الرئيسية لرصيد الدين الخارجى؛ والصحيح أنه برغم انخفاض الالتزامات الخارجية المتعلقة بخدمة الدين الأجنبى؛ فإن استمرار الالتجاء إلى الاقتراض الخارجى والداخلى يمثل خطرا مستقبليا مازال يحتاج إلى تضافر الجهود لوقفه وتقليص أثره.

٤- مسار التوازنات بين قطاعات الناتج المحلى :

ظهر من تحليل البنين الاقتصادى خلال الفترة الأولى من الانفتاح (٧٤-١٩٨٢) أن ثمة اختلالا هيكليا قد حدث فى الأوزان النسبية للناتج المحلى الإجمالى لصالح القطاعات الخدمية خاصة التجارة والمال والإسكان على حساب القطاعات السلعية والخدمات الاجتماعية المرتبطة بقطاعات الصحة والتعليم والتأمينات.

وهكذا انخفض نصيب الناتج للقطاعات السلعية من ٥٣,٣% عام ١٩٧٣ إلى ٤٤,٦% عام ١٩٨٢/٨١ كما ازداد نصيب قطاع الخدمات الإنتاجية من ٢٠% إلى ٣٥% خلال نفس الفترة وتضاعل الوزن النسبي لقطاعات الخدمات الاجتماعية من ٢٦,٧% إلى ٢٠,٤% برغم تمدد الناتج من قطاع الإسكان بما يشير بوضوح إلى تدهور النصيب النسبي لبقية قطاعات الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتأمينات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإذا كان الدخل القومي أو الناتج القومي بتكلفة عناصر الإنتاج هو مجموع الدخل المتولدة في القطاعات الرئيسية للاقتصاد وهي القطاعات الخمسة^(١٨).

- ١- قطاع الأعمال (الفردية - الخاصة كالشركات - المشروعات العامة)
- ٢- القطاع العائلي (أفراد - مؤسسات غير هادفة للربح - وحدات أسرية)
- ٣- القطاع الحكومي (وحدات الدولة وأجهزة الحكومة).
- ٤- الوسطاء الماليين (كالبנק وشركات التأمين والخزائن العامة).
- ٥- العالم الخارجى.

فقد أدى التغير الذى طرأ على بنى الاقتصاد المصرى منذ منتصف عقد السبعينات وتعاطم شأن الموارد الخارجية أو الدخول المولدة فى الخارج (كتحويلات المصريين بالخارج) إلى وجود فروق كبيرة بين مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى^(١٩) وهو ما أضفى على البيانات الإحصائية الرسمية مزيداً من الالتباس وعدم الوضوح بفعل تضارب استخداماتها للمفاهيم المختلفة للناتج وأسعار قياسية متقلبة من فترة إلى أخرى.

فأحياناً يتم استخدام مفهوم الناتج المحلى الاجمالى والتي تشمل بدورها على الناتج بتكلفة عوامل الإنتاج مضافاً إليها الضرائب المباشرة على الأعمال والضرائب النوعية الأخرى مطروحاً منها إعانات الإنتاج^(٢٠).

وأحياناً أخرى يتم اتخاذ مفهوم الناتج القومى أو الدخل القومى. ويؤدى التغير المستمر فى سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار؛ إلى إعادة تقييم بعض عناصر الناتج المحلى والأسعار الجديدة للصرف بما يسفر عن قفزة غير مبررة بالمفهوم الاقتصادى للناتج ويصعب على المحلل الاقتصادى مراجعة وتحليل حقيقة معدلات النمو الحقيقية التى حدثت خلال سنة معينة فى هذا الناتج. فعلى سبيل المثال أوردت المصادر الرسمية الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج عام ١٩٨٧/٨٦ بنحو ٢٧٩٥٧ مليون جنيه وذلك بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ وعندما أعيد تقييمه بأسعار عام ١٩٨٧/٨٦ فإن الرقم قفز إلى ٤٠٨٣٢ مليون جنيه.

وباحتساب الرقم القياسى الضمنى للناتج المحلى الاجمالى نجد أنه يعادل (١٤٦,١) وقد تكون هذه الزيادة بسبب ارتفاع فى أسعار بعض مكونات الناتج المحلى أو بسبب ازدياد الأهمية النسبية لأحد أو بعض مكونات الناتج المحلى أو القومى^(٢١) وباستخدام الرقم القياسى الضمنى هذا أو ما يسمى المكش Deflator بقسمته على الناتج المحلى للسنوات الممتدة من عام ١٩٨٨/٨٧ حتى عام ٩٠/٩٠

١٩٩١ يمكن إيجاد سلسلة زمنية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ وبالتالي التعرف بوضوح أكثر على نسب الزيادة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.

فإذا تأملنا في التطور الذي طرأ على الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج نجد أن القطاعات السلعية التي كانت تمثل ٥٢% من هذا الناتج عام ٨٣/١٩٨٤ عادت وانخفضت عام ٩٢/١٩٩٣ إلى أقل من ٥٠% لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية (الإسكان والمال والتجارة) التي زادت من ٣٠,٥% إلى ٣٣,٤% خلال نفس الفترة أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد ظل تقريبا على حاله من ١٧,٥% إلى ١٧,١% في نفس الفترة. وفي السنة الأخيرة للخطة الخمسية الثالثة بدا الوضع كالتالي :-

جدول رقم (٣٠)

الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل %

١٩٩٧/٩٦	١٩٩٢/٩١	١٩٨٧/٨٦	١٩٨٧/٨٦	٨٤/٨٣	
%٤٩,٥	%٤٩,٩	%٤٨,٤	%٥٠,٥٦	%٥٢	القطاعات السلعية
%٣٢,٤	%٣٣,٣	%٣٣,٨	%٣٠,٤	%٣٠	قطاعات الخدمات الإنتاجية
%١٨,١	%١٦,٨	%١٧,٨	١٩,٠	%١٧,٥	قطاعات الخدمات الاجتماعية
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الجملة

إن إعادة تقييم الناتج المحلي الإجمالي أو بعض عناصره ومكوناته بالأسعار الجديدة يؤدي غالبا إلى التحيز لصالح قطاعات الخدمات الإنتاجية خاصة القطاع التجاري لما يتميز به من مرونة سعرية وارتفاع مستمر في الأسعار.

فإذا اقتربنا أكثر بالتحليل إلى مكونات قطاعات الخدمات الاجتماعية الذي يتكون من أربعة قطاعات فرعية هي الإسكان (الملكية العقارية) والمرافق العامة والتأمينات الاجتماعية والخدمات الحكومية ثم أخيرا الخدمات الشخصية والاجتماعية. فنجد أن القطاع الخاص يكاد يقتصر مساهمته في الناتج على قطاعي الإسكان والخدمات الشخصية والاجتماعية بما يعادل ٥٥% من إجمالي قطاعات الخدمات الاجتماعية.

ويظهر البيان التالي تطور الناتج المحلي الإجمالي موزعا على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الخمسة عشرة عاما الأخيرة :-

جدول رقم (٣١)
النتائج المحلى الإجمالى موزعا وفقا للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ٨٣ - ١٩٩٧

"بالمليون جنيه"

البيان	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الزراعة	٤٥٨	٤٩٤	٤٥٠	٤٧٠	٨٩٠	٩٢٥	٩٥٥	٩٨٠	٩١٨	٩٣٠
الصناعة والتعدين	٣٢٠	٣٨٤	٣٨٩	٤١٩	٧٣٥	٧٩٩	٨٥٧	٩٠٤	٩٣٠	٩٣٨
التجارة والتجارة	٣٥٣	٣٩١	٣٩٩	٣٨٦	١٢٥	١٢٨	١٢٥	١٢٩	١٢٨	١٢٨
الخدمات	١٦٣	١٧٨	١٧٩	٢٤١	٥٥٩	٦١٢	٦٣١	٦٤١	٦٤٠	٦٤٠
التشديد	١١٧	١٢٤	١٢٣	١٢٤	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
مجموع القطاعات السبعة	١٢٣٩	١٣٤١	١٣٤٠	١٤١٨	١٩٧٠	٢٠٨٢	٢١٨٢	٢٢٨٢	٢٣٨٢	٢٤٨٢
وقاية السويين والمرافق	٢٤٨	٢٥٤	٢٧٠	٢٨٤	٢٩٦	٣١٨	٣٢٨	٣٣٨	٣٤٨	٣٥٨
التجارة والتأمين	٤٥٣	٤٩٩	٥٠٨	٥٢٨	١٠٥٠	١٠٦٨	١١١٦	١١٥٤	١٢٥٤	١٢٥٤
السياحة	٢٥٧	٢٧٧	٢٥٨	٢٩٩	٥١٣	٦٤٤	٦٩٤	٧٤٤	٧٤٤	٧٤٤
مجموع قطاعات الخدمات الإثناوية	٧٢٧	٧٧٥	٨٠٦	٨٨٧	١٤٦٩	١٥٦٠	١٦٠٧	١٦٥٤	١٧٥٤	١٧٥٤
الإيمان والمرافق العامة	٥٢٤	٥٧٧	٦٣١	٦٩٢	٨٢٠	٨٦٨	٩١٦	٩٥٨	٩٥٨	٩٥٨
خدمات اجتماعية وشخصية	٩٤٢	١٠١٨	١١٠٧	١١٩٠	١٢٣	١٢٨	١٢٥	١٢٥	١٢٥	١٢٥
الخدمات الحكومية والتأمينات	٢٧١٥	٢٩٦٧	٣٢٠٠	٣٤٣٩	٤٥٩٩	٤٨٧٤	٥١٧٠	٥٢٥٨	٥٢٥٨	٥٢٥٨
مجموع قطاعات الخدمات	٤١٨١	٤٥٦٢	٤٩٣٨	٥٣٢٢	٧٢٦١	٨١٩٥	٨٧١٩	٩٢٠٢	٩٢٠٢	٩٢٠٢
الإجمالي	١٣٨٤٨	١٥٦١٠	١٦٨٢٩	١٧٩٥٧	٢٠٨٢٢	٢١٨٢٢	٢٢٨٢٢	٢٣٨٢٢	٢٤٨٢٢	٢٥٨٢٢

المصدر : المجلات السنوية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - المتابعة - وزارة التخطيط.

• بأسعار عام ١٩٨٢/٨١ للفترة ١٩٨٤/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦ وبأسعار ١٩٨٧/٨٦ (للفترة ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩١/٩٠) وبأسعار ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٢/٩١ للفترة من ٩٢/٩١ حتى ١٩٩٧/٩٦.

• التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩١/٩٠ والتقرير السنوى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١٠٩.

وأهم ما يلفت النظر في البيان السابق هو أن هذا التطور في الناتج المحلي الإجمالي لم يعكس تحسنا ملحوظا في الوزن النسبي للقطاعات السلعية - وهي منطاط أى تنمية جادة - فمزال وزنها النسبى أقل من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي؛ بما يجعل الاقتصاد المصرى عرضة لتقلبات خطيرة بالنسبة لعوائد وإيرادات القطاعات الخدمية المختلفة (كقناة السويس أو التجارة والخدمات غير المنظورة) هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن التعرف على المشاركة الإنتاجية بين القطاعين العام (بما فى ذلك الحكومى وهيئاتها الاقتصادية) والقطاع الخاص يعطى مؤشرات ذات دلالة بشأن أوضاع المستقبل واحتمالاته.

لقد تطورت نسبة مساهمة القطاع الرأسمالى الخاص فى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,٤% عام ١٩٧٩ إلى أن بلغت عام ١٩٩٣/٩٢ نحو ٦١,٢% ثم إلى ٧٠% عام ١٩٩٨/٩٧ موزعة على النحو التالى :

جدول رقم (٣٢)

نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل (%)

٩٨/٩٧	٩٧/٩٦	٩٣/٩٢	٩٢/٩١	٨٦/٨٧	
%٧٤,٢	%٧٢,٥	%٦٢,٦	%٦٢,٨	%٧٠	- القطاعات السلعية
%٧٢,٧	%٧١,٦	%٦٢,٣	%٦٢,١	%٦١	- قطاعات الخدمات الإنتاجية
%٥٣,٥	%٥٣,٦	%٥٤,٨	%٥٤,٩	%٥٤	- قطاعات الخدمات الاجتماعية
%٧٠	%٦٨,٧	%٦١,٢	%٦١,٢	%٦٤	الإجمالي

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزى المصرى للسنوات (٩٣/٩٢ ص ١٣٥

١٩٩٨/٩٧ ص ١٠٩)

والسؤال يبقى هل هذه الأرقام تعبر عن تحول إيجابى فى أداء ونشاط القطاع الخاص المصرى ؟

على قمة جبل الجليد يبدو أن هناك تحسنا فى الأداء وتوجها إيجابيا للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر للمساهمة فى مشروعات التنمية. بيد أن المسألة تحتاج إلى تحليل أعمق من حيث :

أولاً : أن هناك تحولا كبيرا فى طبيعة القطاع الرأسمالى الخاص فى مصر فوفقا لدراسة جادة أجراها أحد كبار الاقتصاديين المصريين فإن القطاع الخاص المصرى التقليدى قد تقلص حجمه من ٤٤,٨% عام ١٩٧٤ إلى ٢٢,٩% عام ١٩٧٩ مقابل تزايد حجم ودور القطاع الخاص المشترك (مصرى - أجنبى) من

٨,١% إلى ٣٤,٦% خلال نفس الفترة أما القطاع الخاص البترولي فقد ظل محافظا على وزنه ودوره في حدود ٤٠% في المتوسط خلال نفس الفترة (٢٢).
والجديد أن عقدي الثمانيات والتسعينات قد شهدا تمردا وتوسعا هائلا في حجم القطاع الخاص المشترك (مصرى - أجنبى) في ظل دعاوى متنامية حول العولمة GLOBLIZATOPN وضرورة الاندماج في السوق الرأسمالى الدولى باعتباره الخيار الوحيد أمام اقتصادات عالم اليوم.

ثانيا : فإذا كانت إحدى الاختلالات الهامة التى سادت منذ أواخر الستينات وحتى منتصف الثمانينات تمثلت فى الفجوة بين الادخار القومى والاستثمار القومى والاختلال فى معدلات النمو القطاعية (٢٣) فإن النصف الثانى من الثمانينات وحتى منتصف التسعينات قد شهد ظاهرة جديدة تمثلت فى زيادة الادخار بسبب زيادة تحويلات العاملين المصريين بالخارج بمعدلات تفوق معدلات تزايد الاستثمار مما قلص من العجز القائم منذ نهاية ١٩٨١.

جدول رقم (٣٣)

تطور الاستثمارات القومية فى الخطة الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧)

بالمليون جنية

البيان	السنوات	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	الاجمالى
إجمالى الاستثمارات	٦٤٩٩	٦٨٢١	٧٤٠٨	٧٨٥٠	٧٨٣٥	٣٦٤١٢	
الناتج المجلى الاجمالى	٢٣٦١١	٢٧٦٠٧	٣٢١٨٧	٣٦٤٥٤	٤١٢٣٧	١٦١٠٩٦	
% الاستثمار إلى الناتج المجلى	%٢٧,٥	%٢٤,٧	%٢٣	%٢١	%١٩	%٢٢,٦	

المصدر : وزارة التخطيط، فى المجلة الاقتصادية للبنك المركزى، المجلد (٢٧) مرجع سابق ص ١٥.

وفى الوقت الذى ركزت فيه الاستثمارات الحكومية على بناء المرافق العامة والبنية الأساسية وأن شاب ذلك فى بعض الأحيان اللجوء إلى الحلول السريعة ذات التأثير المؤقت كما تشير بعض المصادر الرسمية (٢٤) فإن القطاع الخاص قد ركز استثماراته فى مجالات الإسكان والسياحة والبترول وقطاع التجارة والمال والتأمين (٢٥) لقد زادت استثمارات القطاع الخاص من ١٠% من إجمالى الاستثمارات القومية عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ٢٣% عام ١٩٧٩ (٢٦) ثم زادت إلى ٣٩% عام ١٩٨٧/٨٦ وبلغت بحلول عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٤٦% وبحلول عام ٩٧/٩٨ كانت نسبة الاستثمارات المنفذة للقطاع الرأسمالى الخاص فى مصر قد تجاوزت ٦٢,٩% (٢٧) وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٣٤)
توزيع الاستثمارات المنفذة من القطاع الخاص في مصر
خلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٧

"بالمليون جنيه"

خطة ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦		خطة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١		خطة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧-٨٦		القطاعات الاقتصادية
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
%٩,٥	٨٢٣١	%٩,٩	٥٣٦٢	%٤,٤	٩٦٠	- الزراعة والرى والاستصلاح
%٢٦,٤	٢٢٩٥٠	%٢٤,٤	١٣١٩٠	%٢٣,٢	٥١٠٠	- الصناعة والتعدين
%١٦,٨	١٤٦٣١	%٢٠,٣	١٠٩٦٧	%٢٥,٧	٥٦٣٧	- البترول ومنتجاته
%٠,٣	٢٧٥	--	--	%٠,٢	٤١	- الكهرباء
%٥٣,١	٤٦٠٨٧	%٥٤,٧	٢٩٥١٩	%٥٣,٥	١١٧٣٨	جملة القطاعات السلعية (١)
%٨,٥	٧٣٩٣	%٦,٧	٣٦٠٠	%٧,٤	١٦١٩	- السياحة
%٧,٣	٦٣١٨	%٨,٧	٤٦٨٤	%٧,٩	١٧٣٧	- النقل والمواصلات والتخزين
%٤,١	٣٥٩٤	%٣,٢	١٧٤٦	%٣,٥	٧٦٤	- التجارة والمال والتأمين
%٢٤,٧	٢١٤٢٢	%٢٥,٢	١٣٥٨٩	%٢٥,٧	٥٦٣٤	- الإسكان والمقاولات
--	--	--	--	--	--	- المرافق العامة
%٤٤,٦	٣٨٧٢٧	%٤٣,٧	٢٣٦١٩	%٤٤,٤	٩٧٥٤	جملة قطاعات البنية الأساسية (٢)
%٠,٩	٧٩٠	%٠,٣	١٨٢	%٠,٥	١١٦	- الخدمات التعليمية
%٠,٨	٦٧٢	%٠,٥	٢٨٧	%٠,٦	١٤٢	- الخدمات الصحية
%٠,٦	٥٣٤	%٠,٧	٤٠٠	%٠,٥	٩٦	- الخدمات الأخرى
%٢,٣	١٩٩٦	%١,٦	٨٧٠	%١,٦	٣٥٤	جملة الخدمات الاجتماعية (٣)
--	--	--	--	%٠,٥	١٠٩	الإتفاق الاستثمارى (٤)
%١٠٠	٨٦٨١٠	%١٠٠	٥٤٠٠٨	%١٠٠	٢١٩٥٥	الإجمالي ١ + ٢ + ٣ + ٤

المصدر : مجلس الشورى؛ تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن "مشروع قانون باعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨" القاهرة، دور الانعقاد العادى الثامن عشر، ١٩٩٨، ص ١٠٣ وما بعدها.

وبرغم التطور الملحوظ الذى طرأ على حجم استثمارات القطاع الرأسمالى الخاص والمشارك فى البلاد فإن هذه الاستثمارات ستؤدى إلى تعميق التشوهات فى البنيان الاقتصادى المصرى ما لم يجر تصحيح مساراتها فهى حتى الآن :-
أ - من حيث التوطن Allocation مازالت معظم هذه المشروعات تتركز فى المناطق الحضرية والسياحية دون الولوج إلى تنمية الأقاليم المحرومة من ثمار النمو (كالصعيد - سيناء .. الخ) فقد أصدرت الحكومة المصرية عدة تشريعات

تمنح مزايا هائلة للمستثمرين فى هذه المناطق (قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٤ وقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقوانين الضرائب ١٥٧ لسنة ١٩٨١ وقوانين التصدير والاستيراد ثم عادت فأصدرت قانون الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ... الخ).

ب- وهى من حيث الأنشطة مازال التركيز على أنشطة الإسكان والتجارة والمال وتدنى استثماراتها فى مجالات التعليم والخدمات الصحية دون ١% ومن إجمالى استثماراتها. أما القطاعات السلعية فتركز استثماراتها فى الزراعة وصناعة البترول.

ج- أما بالنسبة لقطاعات الخدمات الاجتماعية فبرغم تدنى مستوى استثمارات القطاع الرأسمالى الخاص فيها إلى ٢٠,١% من إجمالى الاستثمارات القومية خلال الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) إلا أن الملاحظ أن معظم هذه الاستثمارات (٧٦,٤%) من استثمارات القطاع الخاص فى هذا المجال) اتجهت إلى الأنشطة السياحية وبناء القرى السياحية.

ويتبين مقدار التركيز الاستثمارى للقطاع الخاص خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٨ فى مجالات الإسكان (متضمنا فيها إقامة القرى السياحية) يليها الصناعة والقطاع الزراعى وتدنى نسبة مساهمة القطاع الخاص فى القطاعات التعليمية والصحية.

ثالثا : من يمول هذه الاستثمارات ؟ يظهر تحليل أرصدة الودائع لدى البنوك التجارية والاستثمار والمتخصصة العاملة فى البلاد من جهة والائتمان الممنوح من هذه البنوك للقطاعات المختلفة طبيعة التمويل السائد للاستثمارات خلال العشرين عاما ال.أخيرة.

جدول رقم (٣٥)
أرصدة الودائع والائتمان الممنوح للقطاعات ومن البنوك في مصر
خلال ١٩٨٥ - ١٩٩٨

بالمليون جنيه

السنوات		١٩٨٥		١٩٩١		١٩٩٨	
		قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
أولا : الودائع من:							
- القطاع الحكومي		٢٤٢٠	١٠,٧	١٠٣٧٣	١١,٤	٣١٧٤١	١٤,٧
- شركات القطاع العام		٣٩٩٢	١٧,٧	١٠٧١٧	١١,٧	١٧٣٢	٨,٠
- الأعمال الخاصة		٣١٨٤	١٤,١	١٣٩٩٨	١٥,٣	٣٥٨٦٠	١٦,٦
- القطاع العائلي		١٢٠٧٢	٥٣,٥	٥٣٧٤٥	٥٨,٣	١٢٧٠٨٢	٥٨,٧
- عالم خارجي		٢٦١	١,١	٢٤٨٨	٢,٧	٢٤٦٢	١,١
جملة الودائع		٢٢٥٢٧	١٠٠	٩١٣٢١	١٠٠	٢١٦٤٦٦	١٠٠
ثانيا : الائتمان إلى:							
- القطاع الحكومي		٥٧٠٢	٢٧,٦	١١٢٣٠	٢١,٠	١٢٥٤٣	٧,٣
- شركات لقطاع علم		٤٢٢٣	٢٠,٤	١٤٩١١	٢٧,٨	٢٩١٣٠	١٦,٩
- القطاع الخاص		٩٥٤٧	٤٦,٢	٢٢٩٩٨	٤٢,٩	١٠٥٣٤٨	٦١,١
- القطاع العائلي		١٤١٩	٦,٩	١٤٨٧	٢,٨	٢٢٨٣٦	١٣,٢
- عالم خارجي		٥٤١	٢,٦	٢٩٤٥	٥,٥	٢٥٢٢	١,٤
جملة الائتمان لممنوح		٢٠٦٧٢	١٠٠	٥٣٥٧١	١٠٠	١٧٢٣٧٩	١٠٠

المصدر : التقارير السنوية للبنك المركزي المصري للسنوات المشار إليها / ص ٨٤ / ١٩٨٥
(٩١/٩٠ ص ٢٠٧) ١٩٩٨/٩٧ ص

وكما هو واضح فإن القطاع العائلي الذي تزيد ودائعه عن ٥٥% في المتوسط خلال هذه الفترة قد مول غالبا الائتمان والقروض الممنوحة لقطاع الأعمال الرأسمالي الخاص في البلاد حيث لم تزد ودائعه عن ١٥% في المتوسط بينما بلغت قروضه من البنوك ٥٠% في المتوسط.

وبالمقابل فإن القطاع الحكومي والقطاع العام (الأعمال العام) ظل يعاني من فجوة ما بين ودائعهما (حوالي ٢٥% في المتوسط) والقروض الممنوحة لهما (حوالي ٤٣,٧%) لدى هذه البنوك عام ١٩٨٥ ثم أخذت في الانخفاض لتصل إلى نحو ٢٤% من إجمالي الائتمان الممنوح عام ١٩٩٨.

ومن ناحية ثانية، يتبين من قراءة توزيع القروض (الائتمان) حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة أن قطاع التجارة يستحوذ على ٣٣% في المتوسط من هذه القروض يليه قطاع الصناعة (٢٦% في المتوسط) ثم قطاع الخدمات (بنسبة ٢٢%) وأخيرا تأتي القطاعات غير الموزعة ومعظمها في مجال التجارة والخدمات

(بنسبة ١٠%) وبمعنى آخر فإن قطاع الخدمات والتجارة يستحوذان وحدهما على حوالى ٦٥% من إجمالي القروض الممنوحة من البنوك.

وعلى العكس من ذلك فإن معظم الودائع لدى البنوك فى مصر تأتى من القطاعات غير الموزعة (بنسبة ٦٤%) يليها قطاع الصناعة (بنسبة ١٣%) أما قطاع التجارة فإن ودائعه لا تزيد عن ٩% فى المتوسط طوال هذه الفترة (٨٥ - ١٩٩٨) وتصل نسبة ودائع قطاع الخدمات ١٠% فقط.

وقد كان لإيقاف العمل بالسقوف الائتمانية للقطاع الخاص فى أكتوبر ١٩٩٢ دورة فى زيادة النشاط الائتمانى للبنوك والتوسع فى تمويل احتياجات ومطالب القطاع الرأسمالى الخاص.

إذن الذى يمول الاستثمارات فى مصر هو القطاع العائلى ومعظمها ودائع جاءت من تحويلات العاملين المصريين بالخارج. وهذه الودائع هى أيضا التى تمول عمليات الخصخصة وبيع الأصول العامة للقطاع الخاص بحيث سمحت البنوك للمستثمرين الأفراد الراغبين فى شراء أسهم الشركات العامة بقروض تصل إلى ٦٠% من قيمة هذه الأسهم^(٢٨) التى كان تقييمها وتقديرها محل انتقاد شديد حتى من جانب أنصار الخصخصة أنفسهم^(٢٩) وفى نفس المرحلة جرى تنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية بهدف توسيع الأطر المتاحة لتمويل الاستثمارات العامة وتوجيه المدخرات المتاحة لتمويل المشروعات الجديدة واستبدال التمويل بالعجز والاقتراض من الجهاز المصرفى لتغطية عجز الموازنة العامة للدولة بأسلوب أقل ضررا عبر طرح الأوراق المالية الحكومية. وهكذا زادت قيمة الأوراق المالية المتداولة فى نهاية ١٩٨٧ إلى ٢٤,٣ مليار جنيه منها ما يزيد عن ٢٠,٦ مليار جنيه أوراق حكومية^(٣٠).

أما رؤوس أموال الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة فلم تزد عن ٣,٦ مليار جنيه عام ١٩٨٧.

وقد زاد قيمة التداول السنوى للأوراق المالية فى البورصة من ٦٢,٩ مليون جنيه عام ١٩٨٥ إلى ما يزيد عن ٣٢٣٦ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وساهم قطاع التأمين المصرى فى تنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية من جهة وتمويل بعض الاستثمارات العامة من جهة أخرى فزادت استثماراته من ٢٦,٥ مليار جنيه عام ١٩٨٩/٨٨ إلى ٩٦,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧^(٣١) معظمها تمثل فى إيداعات من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى لدى بنك الاستثمار القومى (بنسبة ٨٢,٢% من الإجمالى)، والباقى توزع بين الأوراق المالية بواقع ١٠,٤ مليار جنيه (أى بنسبة ١٠,٨%) وودائع لدى البنوك بواقع ٥٦٤٥ مليون جنيه (بنسبة ٥,٨% من الإجمالى) أما الأراضى والعقارات فهى لم تتجاوز (٠,٧%) والقروض لم تشكل سوى (٠,٣%)^(٣٢).

وبرغم المحاولات الحديثة من جانب الحكومة المصرية؛ لتوسيع نطاق عمليات سوق المال ونشاط البورصة المصرية؛ كوسيلة من وسائل تعبئة الموارد القومية

وإضافة مزيد من الضمانات للمستثمرين فيها ومنحهم إعفاءات ضريبية متعددة فمازال سوق الأموال فى مصر دون المستوى المأمول؛ كما أن تجربة دول جنوب شرق آسيا والكارثة العاصفة التى حلت باقتصادياتها طوال عامى ١٩٩٨، ١٩٩٧ تضع محاذير عديدة حول مخاطر تنشيط دور أجنبى وأموال أجنبية فى هذا السوق (٣٢).

ويزيد من دقة الموقف؛ أن الانغماس الواسع باستخدام رصيد أموال واشتراكات هيئة التأمينات الاجتماعية فى هذا السوق بدعوى استثمارها بشكل أفضل وتحقيق عائد أعلى قد يمثل مخاطر حقيقية على البنية المالية لنظام التأمينات الاجتماعية كله إذا ما تعرضت هذه الأسواق إلى تقلبات غير مرغوبة خاصة مع مشاركة متزايدة من جانب المستثمرين والمغامرين الأجانب الذين يمتلكون من الخبرة والتجربة ما يتجاوز حتى الآن الطابع البيروقراطى والمكتبى للإدارة المصرية لسوق المال والبورصة المصرية.

المبحث الثانى الانعكاسات الاجتماعية للتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

كان للسياسات التى اتبعت خلال الفترة الأولى من الانفتاح (١٩٧٤-١٩٨١) آثار بعيدة المدى وعميقة التأثير.

وبرغم ما وفرته الحقبة النفطية خلالها من إمكانيات وموارد هائلة لم يشهدها الاقتصاد المصرى فى تاريخه الحديث؛ إلا أن السياسات الاقتصادية التى اتسمت بالفوضى خلال هذه المرحلة قد أفقدت الدولة والمجتمع المصرى كله فرصة نادرة لتجاوز أزمة الحرب والانطلاق إلى آفاق التنمية المتوازنة والممتدة.

والصحيح أن الحجم الكبير للاستثمارات التى نفذت خلال هذه الفترة والبالغة ١٦,٣ مليار جنيه بمتوسط سنوى قدره ٢ مليار جنيه كانت فى معظمها انعكاسا لاستئدانة داخلية وخارجية أسقطت القرار السياسى والاقتصاد المصرى بعدها فى هاوية لا نهاية لها.

كما كانت فى معظمها موجهة إلى القطاعات الخدمية والتوزيعية مما شكل بداية لتحول هيكلى متحيز لهذه القطاعات مما خلق أولى نقاط عدم التوازن فى الاقتصاد المصرى بين القطاعات السلعية وغير السلعية. وهو ما شكل عنصرا مغذيا للتضخم وتزايدا فى المعروض النقدى زاد عن ٣٠% فى المتوسط سنويا (مقابل ١٢,٥% خلال العشر سنوات السابقة (٦٢ - ١٩٧٣) (٣٤).

وما يهمنا هنا انعكاسات هذه السياسة على التركيب الاجتماعى والفئات الاجتماعية المختلفة ولعل الإجماع بين جمهرة الخبراء والمتخصصين الاقتصاديين فى مصر بشأن التأثيرات السلبية لهذه الفترة على معدلات التضخم وارتفاع الأسعار مما أثر تأثيرا سلبيا كبيرا على مجمل العلاقات الاجتماعية والسلوكية فى المجتمع (٣٥).

وبالقدر نفسه أدت هذه السياسة إلى انكشاف الاقتصاد المصرى بصورة خطيرة على الخارج وضعف الثقة الدولية فيه عاما بعد آخر فوضعت القرار السياسى والاقتصادى المصرى فى موقف لا يحسد عليه.

وبالمثل أدت هذه السياسة إلى عدم الاستقرار المالى والنقدى ولم تفلح الجهود الجزئية حتى نهاية السبعينات فى وقف حالة التدهور.

أضف إلى ذلك أن الانخفاض المستمر فى نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية والشخصية فى الناتج المحلى الإجمالى خلالها (من ٢٦,٧% عام ١٩٧٣ إلى ١٨% عام ١٩٨٢/٨١) واستحواذ قطاع الإسكان على نصيب الأسد من هذه النسبة قد أدى عمليا لتدهور قطاعات هامة كالتعليم والصحة اللذين شهدا خلال هذه الفترة العصبية ما هو أكثر من انخفاض النصيب النسبى لمخصصاتهما

المالية أو كفاءة وفعالية الأداء؛ وبرغم زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم من ١٩٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى أن بلغت ١١٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ فإن نصيبها النسبي قد تدهور إلى ما دون ١٠% من إجمالي ميزانية الخدمات كما أن نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض إلى ما دون ٤,٥% (٣١).

لقد انهار خلال هذه المرحلة ما هو أكثر أهمية، أنه المضمون الأخلاقي للعملية التعليمية والرعاية الصحية وهما العمليتين الأساسيتين القائمتين على معايير وقيم إنسانية وأخلاقية بأكثر من كونهما أنشطة اقتصادية أو مهنية فانتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية انتشار النار في الهشيم وتأسست لها مشروعية جديدة استندت إلى مفهوم طاع في المجتمع والدولة يعلى من شأن المال ويلج عبر ممارسات عديدة ويومية في طلبها بصرف النظر عن تأثيرها الضار على مفهوم المواطنة والانتماء للوطن وقضاياها كالدعوة إلى إلغاء مجانية التعليم أو قصرها على المتفوقين وحدهم أو التبرعات الإجبارية للمدارس تحت لافتة وهمية تسمى "التمويل الذاتي" أو أسبقية حجز بعض الخدمات لمن يدفع بالدولار أو يدفع فوراً ... الخ هذه الممارسات الاغترابية التي حفرت في الضمير مجرى سلبى وفي الوجدان معنى مفارق ومغترب (٣٢).

وفي المرحلة الثانية (٨٢ - ١٩٩٧) أظهر عرضنا تواضع النجاح الذي تحقق في إعادة بعض التوازن في البنيان المالي والنقدي. سواء بتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة في حدود ١% من الناتج المحلي عام ١٩٩٨ أو بإعادة هيكلة وسائل تمويل العجز من التمويل بالاقتراض من الجهاز المصرفي إلى استخدام أوعية ادخارية حقيقية وإن ظل الدين المحلي مشكلة قد تنفجر في البنيان المالي المصري خلال السنوات الخمس القادمة ما لم ترسم سياسات مالية واقتصادية كفيلة بلجم هذا الخلل الجديد.

كما بذلت جهود لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري - وبرغم كثافة هذه الجهود فأنها مازالت دون المستوى المطلوب والملاحظ أن الجهود نتجة في خطة (٩٨/٩٧ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) إلى تعظيم فرص الاستثمار والاندفاع بشكل يتسم بالجرأة في إقامة مشروعات عملاقة في جنوب الوادي (توشكى) وسيناء وشرق تقريرة بورسعيد وشمال غرب السويس وهي كلها جهود جادة لتوفير فرص حقيقية لإعادة التوازن في التنمية الإقليمية من جهة وإتاحة مجالات للتصنيع المتنوع للتصدير من جهة أخرى.

بيد أن هذه السياسات بقدر ما نجحت في إصلاح بعض الاختلالات، كما أشرنا فأنها أيضاً قد أبقت على معطيات اجتماعية غير إيجابية يمكن إبرازها في الآتى:-
أولاً : أن الاندفاع أكثر في أفعال آليات العرض والطلب وميزان الثمن في توجيه وتخصيص الموارد والاستثمارات قد أدى إلى تقلص الاستثمارات الموجهة للخدمات الاجتماعية الحيوية سواء من ناحية الكم أو الكيف مثل الخدمات الصحية

التي تدهور مستوى أدائها خلال العشرين عاما الماضية وتغلب فيها اعتبارات الثمن والأجر مما أفقدها طابعها الاجتماعي والإنساني وفي ظل زيادة معدلات الفقر في المجتمع (٥٧% من الأسر تعيش تحت خط الفقر) فأوجد ثغرة نفسية واجتماعية على درجة عالية من الخطورة.

كما أن النظام التعليمي وبرغم الطفرة الكبيرة في المخصصات المالية لهذا القطاع بعد كارثة الزلزال في أكتوبر ١٩٩٢ من نحو ١,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ٥,٤ مليار عام ١٩٩١ ثم قفزت إلى ١٤,٨ مليار عام ١٩٩٩ ووضعت خطة عاجلة لإنشاء أكثر من ٧٥٠٠ مدرسة جديدة خلال خمس سنوات (٩٣-١٩٩٧) فإن التدهور في الأداء التعليمي والقيمي داخل بنية النظام التعليمي الرسمي قد استمرت وتوطدت علاقات غير أخلاقية ومدمرة على الصعيد المجتمعي والمستقبلي مثل الدروس الخصوصية وما يصاحبها عادة من سلوك ابتزازي من جانب المدرسين والإدارة المدرسية مما أفقد مفهوم القدوة والأسنادية كامل معناه وتأثيره^(٣٨).

ثانياً : كان لتوسع دور القطاع الرأسمالي الخاص في الإنتاج والاستثمار أن تقلص حجم الاستثمارات المنفذة في قطاعات الخدمات الاجتماعية وبخاصة قطاعي الصحة والتعليم؛ فقد اقتصر دور الاستثمارات الخاصة في هذا المجال على الإسكان والقرى السياحية والخدمات الشخصية كما عرضنا من قبل. وهو مؤشر في استمراره مستقبلا سيشكل مخاطر جادة على التوازن الاجتماعي الهش في المجتمع المصري.

ثالثاً : كما أدى الانكماش في الإنفاق العام - وهي مسألة مطلوبة أحيانا - طوال عقد التسعينات لوقف العجز في الموازنة العامة؛ وتزامن هذا مع أزمات إقليمية أدت بكثير من المصريين العاملين بالخارج للعودة إلى وطنهم ومع عجز القطاع الرأسمالي الخاص عن تعويض النقص في الإنفاق العام مما أدى إلى تفشي البطالة في المجتمع المصري التي سنعالجها في فصل مستقل من هذا الكتاب.

وبرغم محاولات الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ كأداة تعويضية لضحايا برامج الإصلاح الاقتصادي فمازال سوق العمل يعج بالعاطلين وغالبيتهم من الشباب وهي قضية اجتماعية ذات أبعاد سياسية وثقافية على درجة عالية من الخطورة.

رابعاً : وقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه الأوضاع على أكثر الفئات الاجتماعية ضعفا وتهميشا في المجتمع المصري وخاصة الأطفال والإناث وفي الريف أكثر منها في الحضر وفي المناطق العشوائية وحواري المدن أكثر منها في الأحياء الراقية والأغنياء.

فإذا كان أطفال مصر عام ١٩٩٦ قد بلغ عددهم حوالي ٢٥ مليون طفل (أي بواقع ٤٠% من إجمالي السكان) فإن الكثيرون منهم يعانون من مشكلات صحية وتعليمية وغذائية متعددة أفردت لها بتفصيل أكثر وثيقة استراتيجية تنمية الطفولة

والأمومة فى مصر التى أعدها نخبة من الخبراء بالمجلس القومى للأمومة والطفولة.

كما أن ما يزيد عن ١٠% من قوة العمل فى البلاد عبارة عن أطفال دون سن الخمسة عشر عاما علاوة على المشردين وأطفال الشوارع. وتعد خطة التنمية الاقتصادية الراهنة مسئولة إلى حد كبير عن التفاوت بين الأقاليم من حذووظ وثمار النمو الاقتصادى وما ينتج عنه من تداعيات.

وقد يكون للاهتمام الجديد (١٩٩٦ تصاعدا) بتركيز التنمية على المناطق الجديدة والنائية المحرومة تاريخيا من مشروعات التنمية والتصنيع والاستصلاح الزراعى دورة فى التخفيض من حدة الاختلال الاجتماعى الراهن وخاصة بين الأطفال والإناث.

خامسا : وكان من نتيجة خط النمو الذى جرى منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن والمعتمد على أحد مصادر الدخل الأساسية للمجتمع والدولة وهو تحويلات العاملين المصريين بالخارج التى زادت من ٨٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى أكثر من ١١ مليار جنيه عام ١٩٩٧ (٣,٦ مليار دولار) وتشجيع الدولة لمئات الآلاف من أصحاب المهن والحرف للسفر والعمل بالخارج بحيث زاد عددهم وفقا لأكثر التقديرات تحفظا عن ٣,٥ مليون مصرى، أن تأثرت الأوضاع الأسرية عموما وأوضاع الأطفال والأمهات خصوصا اجتماعيا ونفسيا وسلوكيا؛ فقد سقط أمام الأبناء عاصم من عواصم الجنوح ومع انهيار قيم أخرى كقيمة الأستاذية والقوة فى المدارس والنظام التعليمى وانتشار ممارسات العنف والتدخين .. الخ. أن تعرضت أجيال كاملة للانكشاف فى وقت كانت مظلة القضية الوطنية والتحدى الخارجى قد توارت وانفتح الباب على مصراعيه أمام تيارات عاصفة من الأفكار والمعتقدات والسلوكيات كانت فى معظمها رياح سامة وطاردة فأضفت على المجتمع مزيدا من الغربة وعلى الأطفال كثيرا من التمرد والعنف^(٣٩).

سادسا : وبالطبع فان أعمال آليات العرض والطلب والإلحاح الإعلامى اليومى على قدسية جهاز الثمن كأساس وفلسفة للعمل الوطنى لم يقتصر على مجالاته الاقتصادية فحسب بل امتد بقوة الدفع الذاتى للأشياء إلى كامل منظومة القيم الأخلاقية والسلوكية فرسخ من النزوع البراجماتى والنفعى وأخلى بينه وبين أية انتماءات قومية أو وطنية قائمة على التضحية بالذات من أجل قيمة عليا أو عامة وتبرز دراسات امبيريقية عديدة فى هذا المجال طبيعة القيم السائدة فى ذلك العصر (عصر الانفتاح والتسوية) وكان من الطبيعى أن تأتى الصور المعكوسة لهذا السلوك والممارسة النفعية سلوك نقيض تمثل وتجسد فى أكثر أشكال التدنيس تطرفا التى نزعت شيئا فشيئا لتحقيق حلمها بالدولة الفاضلة (الإسلامية بمفهومهم) عبر العمل العسكرى والانقلابى العنيف والمسلح .

سابعا : وعندما تتحالف ثلاثة الشر؛ الممثلة فى غياب عواصم الجنوح لدى الأطفال والنشئ وهم رعاية الأب وتفكك الأسرة من ناحية وانهيار قيمة القوة

والأستاذية فى نظامنا التعليمى كله من ناحية أخرى وأخيرا الفقر الشديد أو الثراء المفاجئ وغير المبرر اجتماعيا من جراء انتشار أنشطة طفيلية فى المجتمع تحقق طفرة فى ثروات فئات اجتماعية معينة أو بالعمل بالخارج فإن النتيجة المنطقية لكل ذلك إما انتشار الجريمة بين الأطفال والشباب أو انتشار عادة تدخين وتعاطى المخدرات وتكشف دراسات د. مصطفى سويف عن أن عدد مدمنى المخدرات بجميع أنواعها قد زاد حتى تجاوز مليون إنسان وإن ٥٨% من هؤلاء تتراوح أعمارهم بين سن ١٦ سنة و ٢٢ سنة وأن هناك نحو ١٤% آخرون دون سن ١٦ سنة أى أننا بصدد ما يزيد عن ٧٢٠ ألف شاب وطفل دون سن ٢٢ عاما مدمنون للمخدرات بجميع أنواعها^(٤٠).

ثامنا : وبالقدر الذى أسهم اتساع الفجوة بين أصحاب عوائد التملك الذين زاد نصيبهم فى الناتج المحلى الاجمالى من ٥١,٥% عام ١٩٨٩/٨٨ إلى ٧١,٤% عام ١٩٩٦ مقابل تدهور نصيب أصحاب الأجور والرواتب والمعاشات من ٤٨,٥% من الناتج المحلى إلى ٢٨,٦% خلال نفس الفترة^(٤١). مما أدى لتهميش مزيد من السكان وأبنائهم؛ فإن انتشار حالات الفساد فى المجتمع وفى قمة المسئولية السياسية والتنفيذية والمؤسسة التشريعية ومع استمرار جمود الحياة السياسية المصرية وافتقارها للحبوية والتجديد فإن ذلك كله من شأنه ترك انطباع غير إيجابى - أن لم يكن مدمرا - على عقلية النشئ والشباب. من شيوع للتهرب الاجتماعى. وما يترتب عليهما جميعا من ظواهر للعنف وعمالة الأطفال والتسرب من التعليم وإدمان المخدرات .. الخ^(٤٢).

تاسعا : وقد انعكس نمط النمو السائد والتهميش وتزايد الفقر لدى قطاعات واسعة من السكان بالريف والمدن إلى استمرار ظاهرة تشغيل الأطفال دون سن ١٥ عاما الذين بلغ عددهم وفقا لبعض المصادر الإحصائية إلى ١,٥ مليون طفل برغم الإهمال الإحصائى لهذه الظاهرة^(٤٣). وهؤلاء يشكلون عام ١٩٨٨ نحو ١٢% من إجمالى الأطفال فى مصر ذلك العام فى فئة العمر (٦ - ١٤ عاما) بينما تشير مصادر المجلس القومى للسكان أن هذا العدد يزيد عن ٣ مليون طفل وهؤلاء يشكلون نحو ٢٩% من تلك الفئة العمرية^(٤٤).

عاشرا : ونتيجة لنمط التنمية المتبع منذ ما يزيد عن خمسة وعشرين عاما وتبوأ القطاع الرأسمالى الخاص لمركز القيادة والسيطرة فى البنيان الاقتصادى سواء فى مجال الإنتاج أو الاستثمارات؛ ومع محاولات التدليل المستمرة من جانب الدولة وأجهزتها لهذا القطاع الرأسمالى والإعفاءات المتعددة الممنوحة لمشروعاته ضريبيا وجمركيا فقد ترتب على ذلك خروج هذا القطاع الخاص عن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية فمعظم العمالة بالمشروعات الخاصة لا يتم التأمين عليها والنسبة البسيطة المؤمن عليهم (حوالى ٢٥% إلى ٣٠%) لا يجرى التأمين بكامل الأجر أو المرتب؛ وقد ابتكرت المشروعات الرأسمالية الخاصة الجديدة أسلوبا جديدا قائما على توقيع العامل بامضائه على عقد العمل وعلى طلب الاستقالة فى

وقت واحد وإضافة إلى ذلك فإن كثير من هذه المشروعات الخاصة يستخدم عمالة الأطفال لأنهم الأرخص أجرا والأسهل قيادا^(٤٥).

حادى عشر : وبرغم أن المحاولات المصرية للاندماج فى السوق الرأسمالى قد تعززت منذ إعلان تبني الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ إلا أن انهيار دول الكتلة الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ قد أعطى زخما هائلا لعملية تاريخية جديدة وهى العولمة أو الكونية Globalization ومن ثم تشكلت عملية اختيار قسرى لاندماج اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر فى سوق عالمية محكومة بضوابط صارمة من جانب المراكز الرأسمالية الدولية الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى واليابان) وتزامن مع هذا اتجاه لعولمة مفاهيم مثل حقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق المرأة؛ وهكذا جرى توقيع وتصديق معظم دول العالم عام ١٩٨٩ على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل بعد أكثر من عشر سنوات من الجدل والنقاش؛ ولاشك أن عولمة المفاهيم الحقوقية الدولية فيما يتعلق بفئات اجتماعية مهمشة أو ضعيفة كالمرأة والطفل سيكون له آثار بعيدة المدى فى الممارسات المصرية تجاه هذه الفئات وعبر وجود آليات ومؤسسات للرقابة الدولية فإن إشكاليات تطبيق هذه الحقوق قد أصبحت مطلبا دوليا معززا بسلطة رأى عام ومنظمات غير حكومية لها من التأثير والفاعلية ما يجعل لرأيها وتقاريرها ما ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار فالطفولة أو المرأة لم تعد سوى حقول للعلاقات الدولية والمفاهيم الدولية فى عصر العولمة^(٤٦).

هوامش الفصل الثانى

- ١- حول أساليب التخطيط رجعنا إلى :
د. سعد حافظ : "التعريف بأساليب التخطيط وأدواتها" معهد التخطيط القومى، مذكرة داخلية رقم ٧٨٨ إعادة طبع فى ديسمبر ١٩٨٣ وكذلك
- د. إبراهيم العسيوى : التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى "مرجع سابق".
- ٢- المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى؛ المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٦.
- ٣- لمزيد التفاصيل حول تلك رجعنا إلى :-
- د. عبد الفتاح قنديل، د. سلوى سليمان "الدخل القومى" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٧.
- د. محمود عبد الفضيل "مقدمة فى المحاسبة القومية" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢.
- ٤- لمزيد من التفاصيل أنظر مؤلفنا "أزمة الانتماء فى مصر" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨، وكذلك الفصل الخامس من هذا الكتاب.
- ٥- البنك الأهلى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨.
- ٦- دور "القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر" المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١١٣.
- ٧- تقرير البنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٣/٩٢ ص ١٠٥.
- ٨- التقرير السنوى للبنك الأهلى المصرى لعام ١٩٨٧/٨٦.
- ٩- النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٣٢.
- ١٠- المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلد (٢٩) العدد الأول ١٩٨٩/٨٨ ص ٩٠ وما بعدها.
- 11- Myrvin L. Anthony & Andres J. Hughes Hollet, "How successfly do we Measure Capital flight ?" The empirical from five Developing countries, "The Journal of Development studies, vol. 28-no. 3, April 1992, pp. 538 - 556.
- ١٢- مجلس الشعب، تقرير لجنة الخطة والموازنة عن الحسابات الختامية للدولة للعام المالى ١٩٨٩/٨٨ الفصل التشريعى السادس، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة ٦٣ بتاريخ ١٩٩١/٥/١٩ ص ٥٠، ص ٥٣.
- ١٣- التقارير السنوية للبنك المركزى للسنوات المشار إليها خاصة تقرير عام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٩، ص ٨٧.
- ١٤- عبد الفتاح الجبالي "الدين العام المحلى فى مصر .. الأسباب والحلول" ورقة بحثية، مارس ١٩٩٩.
- ١٥- تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة ص ٢٢ وما بعدها.
- ١٦- المرجع السابق.
- ١٧- التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ٨٩، ص ٨٧.
- ١٨- د. محمود عبد الفضيل "مقدمة فى المحاسبة القومية" مرجع سابق ص ٣٨.
- ١٩- المرجع السابق - ص ٢٣.
- ٢٠- د. عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، مرجع سابق.

- ٢١- لمزيد من التفاصيل المرجع السابق وكذلك د. رمزي زكي "مشكلة التضخم" مرجع سابق ص ١٣٠.
- ٢٢- د. إبراهيم العيسوي "التخطيط والمتابعة في الواقع الجديد للاقتصاد المصري" معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم () بتاريخ ١٩٨٣ ص ١٢ وما بعدها.
- ٢٣- د. محرم الحداد وآخرون "الإنتاجية في الاقتصاد المصري وسبل تحسينها" معهد التخطيط القومي، قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٦٦) أكتوبر ١٩٩١، الجزء الأول ص ٥٧ وما بعدها.
- ٢٤- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧ ص ١٢.
- ٢٥- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ١٠٥.
- ٢٦- د. إبراهيم العيسوي "عشر ملاحظات على الخطة الخمسية" ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧، مجلة مصر المعاصرة، السنة ٧٤ العددان ٣٩٣ - ٣٩٤ يوليه - أكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٥٥ وما بعدها.
- ٢٧- تقرير البنك المركزي المصري للسنوات ١٩٩٦/٩٥ ص ٧، ١٩٩٨/٩٧ ص .
- ٢٨- د. منى قاسم "الإصلاح الاقتصادي في مصر - دور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية" القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٨ ص ١٢٩.
- ٢٩- المرجع السابق ص ١١١، ص ١١٨.
- ٣٠- د. منى قاسم، مرجع سابق ص ١٢٦.
- ٣١- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد (٢٨) العدد الثاني ١٩٨٨/٨٧ وكذلك التقارير السنوية للبنك المركزي للسنوات من ١٩٩١/٩٠ حتى ١٩٩٨/٩٧.
- ٣٢- تقرير البنك المركزي المصري لعام ١٩٩٨/٩٧ ص ١٢١.
- ٣٣- لمزيد من التفاصيل حول كارثة الانهيار المالي في دول جنوب شرق آسيا في صيف عام ١٩٩٧ يمكن الرجوع إلى :
- د. محمود عبد الفضيل : "مصر ورياح العولمة" القاهرة - كتاب الهلال ١٩٩٩.
 - د. عمرو محي الدين : أزمة النمو الآسيوية .. الجذور والآليات والدروس المستفادة، القاهرة، دار الشروق، الطباعة الأولى ٢٠٠٠
- ٣٤- التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة ٧٣ - ٨٦/٨٧ "المجلة الاقتصادية للبنك المركزي المصري" المجلد (٢٧) العدد الأول ١٩٨٧.
- 35- Ibrahim EL-Assauy, interconnection Between Income Distribution..." Op, Cit.
- وكذلك :-
- د. إبراهيم العيسوي "تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء في مصر" محاضرة أقيمت بجمعية الاقتصاد السياسي والتشريع والإحصاء، ٢١ يناير ١٩٨١. وكذل
 - د. رمزي زكي "مشكلة التضخم في مصر" مرجع سابق.
 - د. أحمد صقر عاشور وآخرون "قياس عدالة الأجور في مصر" دراسة غير منشورة، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للبحوث ١٩٨٣.
 - عبد الخالق فاروق ومحمد فرج "أزمة الانتماء في مصر .. الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسياسة الانفتاح" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.
- ٣٦- لمزيد من التفاصيل راجع :

- عبد الخالق فاروق "الموازنة العامة للدولة وحقوق الإنسان" القاهرة - جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢ :
- ٣٧- عبد الخالق فاروق "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" - القاهرة - مركز الحضارة العربية - ١٩٩٤.
- ٣٨- لمزيد من التفاصيل راجع :
- مغاورى عبد الحميد عيسى مرزوق الحاجة للانتماء والحاجة للإنجاز وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية، رسالة دكتوراه - غير منشورة - جامعة قناة السويس - كلية التربية، قسم علم النفس ١٩٨٤. وكذلك :
- عبد الخالق ومحمد فرج "أزمة الانتماء فى مصر" مرجع سابق.
- ٣٩- عبد الخالق فاروق "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" مرجع سابق.
- ٤٠- د. مصطفى يوسف وآخرون "تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين الطلاب، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، واردة بكتاب مصطفى يوسف "المخدرات والمجتمع"، دراسات ميدانية فى الواقع المصرى، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٠٥ يناير ١٩٩٦. وكذلك :
- د. صلاح منسى "الانفتاح الاقتصادى والجريمة فى مصر" القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٩. وكذلك :
- عبد الخالق فاروق ومحمد فرج "أزمة الانتماء فى مصر" مرجع سابق خاصة الفصل الثالث ص ١٦٠ وما بعدها.
- ٤١- التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٨.
- ٤٢- لمزيد من التفاصيل انظر :
- د. محمد سيد سعيد "منظور مؤسسى لتحسين أوضاع حقوق الطفل فى مصر.
- د. أحمد عبد الله "عمالة الأطفال فى مصر الظاهرة والمعالجة" ورقتان واردتان فى كتاب حقوق الطفل فى الواقع المصرى "القاهرة امديست، ١٩٩٩ ص ١٢١، ص ١٥٧.
- ٤٣- د. أحمد عبد الله "الأطفال الكادحون .. ظاهرة عمل الأطفال فى مصر" مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ١٩٩٥.
- ٤٤- د. أحمد عبد الله "عمالة الأطفال فى مصر" مرجع سابق ص ١٤٤.
- ٤٥- د. أحمد عبد الله المرجع السابق ص ١٤٨.
- ٤٦- تناول السيد يسين هذا التطور فى عولمة المفاهيم فى أكثر من عمل انظر السيد يسين "الوعى التاريخى والثورة الكونية" القاهرة، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ١٩٩٦ وكذلك انظر :
- نبيل عبد الفتاح "العولمة والدولة القومية .. المجتمع المدنى ميلاد كائنات جديدة" ورقة متضمنة فى كتاب حقوق الطفل فى الواقع المصرى "القاهرة الامديست ١٩٩٩ ص ٨٣ وما بعدها.

الفصل الثالث

مخاطر نظام الامتيازات *BOOT*

على الاقتصاد المصرى

برز في السنوات الخمس الأخيرة، مصطلح جديد في حياتنا الاقتصادية والمالية ألا وهو نظام الامتياز أو الـ BOOT .

ولم يقتصر تأثيره في نطاق العمل الاقتصادي والمالي وحده، بل أنه رتب علاقات قانونية ودفع بصيغ تشريعية جديدة، ومن المقدر أنه سيؤسس أوضاعا اقتصادية داخلية وعلاقات اقتصادية دولية لمصر خلال العقود الثلاثة القادمة.

فنظام الـ BOOT يعنى البناء والتملك والتشغيل من جانب المستثمر المحلى أو الأجنبى ثم إعادة الملكية مرة أخرى إلى الدولة بانتهاء فترة الامتياز - Build Own - Operate and Transfer .

أما نظام Bot فهو يقتصر على البناء والتشغيل لفترة الامتياز دون التملك من جانب المستثمر ثم إعادة المشروع بكامل مشتملاته إلى الدولة المصرية بنهاية فترة الامتياز Build Operate & Trensfer .

والحقيقة أن العقل القانوني والاقتصادي الغربى قد صاغ أشكالا جديدة لعلاقات اقتصادية وقانونية قديمة فهناك على سبيل المثال نظام B.B.O الذى يعنى البناء والبيع والتشغيل ثم هناك شكل آخر هو (BLO) الذى يعبر عن صيغة البناء والإيجار والتشغيل Build - Lease - Operate وكذلك نظام (CBO) الذى يعبر عن نظام التعاقد والبناء والتشغيل Contract - Build & Operate (1).

وهناك نظام التصميم والبناء وإعادة الملكية والتشغيل (DBFO) ونظام البناء والنحويل والتشغيل (BTO) وكذلك نظام البناء والتأجير ونقل الملكية (BLT) ونظام التجديد والتملك والتشغيل (ROO) وأخيرا نظام التحديث والتملك والتشغيل وإعادة الملكية (MOOT).

ولعل من أكثر النظم جاذبية للمستثمرين (المحليين أو الأجانب) نظام Boot لما يتيح للمستثمر من تملك للمشروع لسنوات طويلة والحصول بمقتضى عقد الامتياز على إئتمان مصرفى أو قروض من المؤسسات المصرفية المحلية أو الدولية.

وإذا كانت مصر قد أخذت جديا فى استخدام هذا النظام بعد عام ١٩٩٤ وبداية برنامج الخصخصة ودعم مشاركة القطاع الخاص المصرى والأجنبى فى النشاط الاقتصادى، فإن دول أخرى عديدة قد سبقتنا فى هذا المضمار لعل فى مقدمتها دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا - سنغافورة - تايلاند - الفلبين الخ) وفى منطقتنا كانت دولة الإمارات سباقة فى مشروع ميناء دبی الشهير منذ عام ١٩٩١.

لذا فإن تناولنا للموضوع سوف يتحدد على النحو التالى :-

أولاً : الموقف الاقتصادى العام فى مصر وشرح لأهم الدوافع الاقتصادية التى أملت على صانع القرار الاقتصادى والسياسى فى البلاد الأخذ بنظام (BOOT).

ثانياً : نظام الـ BOOT كوسيلة للاندماج فى الاقتصاد الدولى.

ثالثاً : الإطار القانونى لنظام الامتياز (BOOT) ودوره فى جذب الاستثمار.

رابعاً : حجم ومستقبل المشروعات بنظام BOOT فى مصر فى مجالات :

١- قطاع الكهرباء.

- ٢ قطاع الموانئ.
 - ٣ المطارات.
 - ٤ محطات مياه الشرب والصرف الصحي.
 - ٥ مشروعات المحافظات (المجمعات التجارية).
- خامساً : المخاطر المحتملة لهذا النظام.

المبحث الأول

الدوافع الاقتصادية للأخذ بنظام الـ BOOT

مر الاقتصاد المصرى بمراحل مختلفة تعرض خلالها لأختلالات هيكلية عميقة أفقدت صانع القرار القدرة على التحرك بفاعلية فى البيئة الإقليمية والدولية. وبرغم الإنجازات التى تحققت قبل عام ١٩٦٧، فإن العدوان الذى تعرضت له مصر فى صيف هذا العام قد ترك جراحا غائرة فى النفوس واختلالا هيكليا فى الاقتصاد.

وبانتصار أكتوبر ١٩٧٣ بدأ ان الاقتصاد المصرى يعانى من ثغرات جادة فى هيكله العام لعل أبرزها :-

أ - وجود عجز فى الميزان التجارى أخذ يتزايد منذ عام ١٩٥٣ وانتهاج سياسات التصنيع والتحديث بحيث بلغ هذا العجز المتراكم عام ١٩٧٣ نحو ١٢٠٠ مليون جنيه (ما يعادل ٣٠٠٠ مليون دولار بأسعار الصرف السائدة وقتئذ).
ب - عجز متراكم فى الموازنة العامة للدولة قدر بنحو ٦٥٠ مليون جنيه خلال نفس الفترة.

ج - وترتب على ذلك ديون خارجية لتغطية هذا العجز المزدوج قدرته بعض المصادر الرسمية بنحو ٢٠٠٠ مليون جنيه مصرى (يعادل ٥٠٠٠ مليون دولار أمريكى) بخلاف الديون العسكرية (٢).

بالإضافة إلى هذا الخلل فى الهيكل التوازنى العام للاقتصاد المصرى، فإن إختلالات قطاعية أخرى قد بدت واضحة فى الأداء الإنتاجى لقطاعات الإنتاج السلى (الزراعة - الصناعة - التشييد - الكهرباء .. الخ) وتدهور مستوى البنية الأساسية (المياه والصرف الصحى - المواصلات - والاتصالات .. الخ) وخسارة قدرها بعض أبرز الخبراء الاقتصاديين المصريين نتيجة لعدوان ٥ يونيه ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٧ بنحو ١٧ مليار جنيه بأسعار عام ١٩٧٥ (أى ما يعادل ٣٥ مليار دولار أمريكى) (٣).

ومع إعلان الدولة عام ١٩٧٤ انتهاء سياسة جديدة أطلق عليها، "الانفتاح الاقتصادى"، وما تزامن معها من وفرة وثروة نفطية، تدفق على الاقتصاد المصرى قدر هائل من الإيرادات من مصادرها الأربعة الرئيسية قدرت بنحو ١٧,٣ مليار جنيه خلال خمس سنوات فحسب (٧٥-١٩٨١) موزعة كالتالى: (٤)

- تحويلات العمالة المصرية بالخارج	٧٠٩٨ مليون جنيه
- صادرات البترول	٥٦٥٢ مليون جنيه
- إيرادات قناة السويس	٢٢٧٩ مليون جنيه
- عوائد السياحة	٢٢٣٠ مليون جنيه

ولسوء الحظ - أو سوء الإدارة - فإنه بدلا من توجيه هذه الموارد إلى إعادة التوازن فى الهيكل العام للاقتصاد المصرى وجهت لتلبية متطلبات حى استهلاكية واستيرادية وسعت من عوامل الخلل فى الاقتصاد الكلى وبحلول عام ١٩٨٢ كان الاقتصاد المصرى قد أنهك بدرجة تفوق القدرة على الاحتمال وتتجاوز القدرة على الاستمرار وبدأت الصورة على النحو التالى :-

أ - تفاقم العجز فى الموازنة العامة للدولة حيث زادت فجأة من ٢٥٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ٦٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ثم إلى ٨٧٠ مليون جنيه عام ١٩٧٥ واستمر الخط البيانى فى الصعود إلى ١٣٣٧ مليون جنيه و ١٤٨١ مليون جنيه و ٢٠٩٨ مليون جنيه و ٢٧٢٤ مليون جنيه أعوام ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩ وبحلول عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ كان عجز الموازنة العامة للدولة قد تجاوز ٣٥٢٦ مليون جنيه وبالإجمال فقد بلغ هذا العجز المتراكم منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٢ نحو ١٥ ألف مليون جنيه جرى تمويلها إما بالاستدانة من الخارج أو عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى (التمويل بالعجز) مما فاقم من الضغوط التضخمية التى أطاحت بالاستقرار السياسى والاجتماعى فى عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات.

ب - وزاد الأمر سوءا أن حالة العجز فى الموازنة العامة للدولة التى تجاوزت فى سنوات عديدة منذ منتصف السبعينات وحتى أوائل الثمانينات ٣٠% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة واتساع فجوة الموارد المحلية بين الادخار القومى والاستثمار القومى قد صاحبها حى استيرادية واستهلاكية غير مسبوقة فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث فقفز العجز فى الميزان التجارى من ٣٢٧ مليون جنيه ١٩٧٤ إلى ٩٩١ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى ٨٩٥ مليون جنيه عام ١٩٧٦ واستمر فى التزايد عاما بعد آخر إلى ١٢١٦ مليون جنيه ثم ١٩٥٢ مليون جنيه، ١٣٩٨ مليون جنيه، ١٢٧٠ مليون جنيه ثم إلى ٣٧٣٢ مليون جنيه أعوام ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠ / ١٩٨١ وبحلول عام ١٩٨٣ / ٨٢ كان العجز قد تجاوز ٣٧٠٠ مليون جنيه.

ج - ومع تعديل أسعار صرف الجنيه بالنسبة للعملة الأخرى وخاصة الدولار انفلتت مؤشرات المديونية المصرية لتصل إلى ٢٨ مليار دولار عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ هذا بخلاف الديون العسكرية التى قدرت بنحو ١٢ مليار دولار أخرى (الاتحاد السوفيتى - فرنسا - الولايات المتحدة - ... الخ) وعجزت حصيلة صادراتنا عن تغطية هذا العجز المتراكم وعن خدمة الديون الأجنبية فكان اللجوء إلى نادى الدائنين (نادى باريس) للمطالبة بالجدولة المستمرة إيدانا بمخاطر حقيقية على قدرتنا على رسم وصياغة واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية باستقلال.

وخلال هذه الفترة لم يكن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI كافيه لإصلاح البنية الأساسية المتهاكلة أو الاستثمار الصناعى والإنتاجى فكان اللجوء إلى الاقتراض هى الوسيلة السهلة والخطرة فى آن واحد. ويشير تقرير هيئة المعونة الأمريكية عن القروض التى قدمتها الولايات المتحدة إلى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٩) قد تجاوزت ١٥ مليار دولار خص منها البنية الأساسية نحو ٦٢٨٢ مليون دولار بنسبة ٤٢% من الإجمالى موزعة على النحو التالى (٥):

جدول رقم (٣٦)

توزيع قروض المعونة الأمريكية لمصر خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٩ وفقاً للمشروعات

المشروعات	القيمة بالمليون دولار	%
- إمدادات المياه	١٥٢٦	٢٤%
- الطاقة	١١٠٦	١٨%
- المحليات أو المحافظات	٧٩١	١٣%
- الزراعة	٧٧٢	١٢%
- الموارد البشرية	٦٦٤	١٠%
- الصناعة	٥٢٦	٨%
- العلوم والتكنولوجيا	٢٨٩	٥%
- أخرى	٦٠٨	٩%
المجموع	٦٢٨٢	١٠٠%

Source : status Report, "united states Economic Assistance to Egypt", op. cit .

وبدعوة من رئيس الجمهورية عقد فى فبراير عام ١٩٨٢ المؤتمر الاقتصادى القومى الذى جمع رموز كافة التيارات السياسية والاقتصادية فى البلاد ودارت مناقشات حيوية على مدار ثلاثة أيام لتحديد سبل الخروج من الأزمة العاصفة وصياغة استراتيجية جادة للعمل الاقتصادى الوطنى يعيد للاقتصاد توازنه ويحفظ للبلاد عافيتها.

وعبر ثلاث خطط خمسية (٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦)، (٨٧/٨٦ - ٩٢/٩١) ثم (٩٢/٩١ - ٩٣/٩٢) جرى تثبيت الوضع الاقتصادى ووقف حالة التدهور، كما نجحت هذه الخطط فى إصلاح جوهرى أعاد للاقتصاد النقدى والمالى توازنه وشهد عام

١٩٩١ توقيع اتفاق صارم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (مايو ونوفمبر) للإصلاح الاقتصادي في أعقاب اتفاق مصر مع نادي باريس بتخفيض وإسقاط نصف ديون مصر المدنية وكل ديونها العسكرية لصالح الولايات المتحدة والتي كانت قد تجاوزت حد الخطر (٥٠ مليار دولار ديون مدنية و٧,٥ مليار دولار ديون عسكرية للولايات المتحدة) كضمن مباشر لموقف مصر السياسي والعسكري في حرب الخليج الثانية.

وقد طبق برنامج الإصلاح الاقتصادي على ثلاث مراحل (١) :

المرحلة الأولى : استغرقت ثمانية عشر شهرا (مايو ١٩٩١ - فبراير ١٩٩٣) وتم فيها التحكم في عجز الموازنة العامة للدولة وتخفيضه حيث انخفض من ٢٥% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي GDP في أوائل عقد الثمانينات إلى أقل من ١٨% عام ١٩٩٠ / ١٩٩١ ثم إلى ٥,٢% عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ وبحلول عام ١٩٩٧ كان هذا العجز قد انخفض إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي. كما جرى تحرير الأسواق المالية والسياسات المالية والنقدية وأهمها توحيد أسعار الصرف وخفض سعر تبادل الجنيه المصري بالنسبة للعملة الأجنبية وتعديل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة الخ.

المرحلة الثانية : والتي استغرقت أكثر من الوقت المحدد لها (١٨ شهرا) حيث استمرت أكثر من ثلاث سنوات (١٩٩٣ / ١٩٩٦) وفيها جرى تحرير أسواق السلع، ودعم القطاع الخاص وبداية تنفيذ برنامج فعلى واسع النطاق لنقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص (الخصخصة).

المرحلة الثالثة : وهي الخاصة بتنمية الموارد البشرية (١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩) وبتخلص مصر من نصف ديونها (أى نحو ٣٢ مليار دولار) تخفف الاقتصاد والمجتمع المصري من عبء ثقل على مجمل التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وانخفض كذلك حجم الموارد المخصصة لخدمة الديون الأجنبية والتي بلغت عشية غزو العراق للكويت ٣,٥ مليار دولار.

وبالمقابل تنامي في الاقتصاد المصري عاما بعد آخر ظاهرتين جديدتين هما:
الأولى : تفاقم الحمى الاستيرادية بما أدى لزيادة العجز في الميزان التجارى بصورة مثيرة للقلق حتى بلغ عام ١٩٩٨ نحو ٢٨ مليار جنيه في وقت لم تعد مصادر النقد الأجنبى الأساسية (تحويلات المصريين - قناة السويس - السياحة - البترول) قادرة على تلبية أو تغطية هذا الضغط الهائل على مواردنا من العملات الأجنبية، وأخذت في التصاعد حتى تجاوز عام ٢٠٠٠ نحو ٣٧ مليار جنيه.

الثانية : القفزة التي شهدتها الدين المحلي الذي زاد من ١٩,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ١٣٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (ووفقا للمفهوم الواسع يصل إلى ١٨٧ مليار جنيه)، حتى قارب عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ نحو ٢٤١ مليار جنيه. وهو ما يشكل عبئا هائلا على الموازنة العامة للدولة حيث بلغ المخصص منها لخدمة الدين المحلي (أقساط + فوائد) عام ١٩٩٧ / ١٩٩٨ نحو ١٧ مليار جنيه ثم قفزت مخصصات خدمة الدين المحلي والأجنبي في موازنة ٩٩ / ٢٠٠٠ إلى نحو ٢٥ مليار جنيه بما يشكل ربع استخدامات الموازنة العامة للدولة ككل.

وهو ما يهدد كامل السياسة النقدية والمالية وتوازنها في السنوات القادمة ومن هنا جاء تبني الدولة لسياسة جديدة في تمويل البنية الأساسية الضرورية لخدمة المشروعات الكبرى عبر تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وفقا لنظام BOOT في تصور أنه من شأنه التخفيف عن كاهل الدولة ومشاركة للقطاع الرأسمالي الخاص وجذبا للتدفقات الاستثمارية المباشرة من الخارج وعلى أمل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI. فهل تحقق هذا ؟

المبحث الثانى نظام الامتياز (BOOT) وآليات الاندماج الاقتصادى المزيج

بانسقال الدولة من دور تخطيط المشروعات إلى تصميم ورسم السياسات ومع ظرف دولى وإقليمى جديد بانتهاء الحرب الباردة وبداية عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٩١، جرى تفعيل آليات لعمليتين اقتصاديتين تاريخيتين :

الأولى : نقل الملكية العامة لمشروعات القطاع العام إلى القطاع الرأسمالى الخاص المحلى والأجنبى وفقا لبرنامج متفق عليه مع المؤسسات التمويلية الدولية وهو ما يعرف ببرنامج الخصخصة Privatization مع دعم منظم من جانب الدولة وبرعاية دولية غربية لمشاركة القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى^(٧) ولقد قدرت حجم المبيعات من جراء عملية الخصخصة خلال السنوات الخمس (٨٨ - ١٩٩٢) على المستوى الدولى بنحو ١٨٥ مليار دولار منها نحو ٤٩ مليار حصيلة مبيعات ٤٠٠ مشروع مملوك للدولة فى الدول النامية خلال نفس الفترة^(٨).

الثانية : الاندماج المكثف والمتسارع فى الاقتصاد الدولى سواء فى مجال التجارة الدولية (اتفاقية الجات) أو فى إطار المشروعات المشتركة وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والشركات الدولية المتعددة الجنسيات للعمل فى مصر أو بفتح الأسواق وإنهاء السياسات الحمائية وهو ما عرف فى الأدب الاقتصادى والسياسى الدولى بعملية العولمة Globalization باعتبارها عملية تاريخية Historical خاصة بعد انهيار تجارب التخطيط المركزى والنظم الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية.

ويبقى التساؤل قائما وحافزا للفكر والبحث هل يعتبر نظام الامتيازات الجديد أو ما يسمى الـ BOOT هو أفضل الصيغ والأشكال لجذب رؤوس الأموال الأجنبية أو المحلية وما هو المدى الذى ينبغى أن نتوقف عنده تعظيما للمكاسب وتلافيا للمخاطر والأضرار ؟

والمحل المدقق لتطور الاستثمارات المنفذة فى مصر ومساهمة القطاع الخاص المحلى فيها طوال الخمس عشرة سنة الماضية يخرج بنتيجة مؤكدة هو أنه برغم المزايا والإغفاءات والضمانات التى منحت للمستثمرين وفقا لتعديلات قوانين الاستثمار (بدءا من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ انتهاء بالقانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ثم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧) فمازال المستثمر المصرى حريصا فى استخدام أمواله ويحتاج إلى مساندة أجنبية ومشاركة دولية للدخول فى مجالات أكثر حيوية لعملية الاستثمار والنمو.

صحيح أن حجم ونسبة الاستثمارات الخاصة إلى إجمالى الاستثمار المنفذ طوال هذه الفترة قد تزيد من ٢٧,٥% عام ١٩٨٨/٨٧ إلى ما يقارب ٦٣% عام ١٩٩٨/٩٧ إلا أن النمط الغالب على هذه الاستثمارات الخاصة هو المجالات العقارية والإسكان والمنتجعات السياحية^(٩).

ومن هنا صاغ النظام والحكم رؤيته الجديدة منذ عام ١٩٩٤ فى ضوء مجموعة من المبادئ والقيود أهمها :-

١- إن ما أنفق على إعادة تأهيل وبناء وصيانة البنية الأساسية المصرية منذ عام ١٩٧٥ وحتى الآن قد تجاوز ٢٤٠ مليار جنيه (مطارات - موانئ - محطات مياه وصرف صحى - اتصالات - محطات كهرباء ... الخ) جاء معظمه بالاستدانة وهو مالا يمكن تكراره أو الاستمرار فيه.

٢- أن دخول مصر عصر المشروعات العملاقة (توشكى - سيناء - شرق التفريعة - شمال غرب السويس - العين السخنة .. الخ) يحتاج إلى استثمارات ضخمة تتجاوز قدرات الدولة برغم حيويتها لمصير المجتمع ومستقبله وهى بطبيعتها تحتاج إلى بنية أساسية جديدة (محطات كهرباء - موانئ - اتصالات - طرق .. الخ) وبالتالي فإن مشاركة جادة وفعالة للاستثمار الخاص والأجنبى وبفكر جديد هى مسألة مراهنه على المستقبل كله.

٣- إن مصر - وفقا لتقديرات دولية عديدة - مجتمع غنى وتشير كل المصادر الموثوقة أن حجم المدخرات المصرية بالخارج تتجاوز مائة مليار دولار - وفقا لأكثر التقديرات تحفظا - وهى تزيد فى بعض التقديرات عن ١٦٠ مليار دولار وبإضافة حجم ودائع ومدخرات القطاع العائلى المصرى فى البنوك والأوعية الادخارية المختلفة بالداخل التى تتجاوز ١٠٠ مليار دولار قادرة إذا أحسن جذب أصحابها وتوفير مناخ من الثقة والاطمئنان أن توظف لخدمة نهضة تنمية حقيقية.

٤- إن التقدم فى عملية الخصخصة بقدر ما سيكون رسالة عملية للمستثمرين المحليين والأجانب عن جدية عملية التحول فإنها أيضا ستحصل على زخم إضافى بمشاركة رأس المال المحلى والأجنبى فى المشروعات العملاقة ومن هنا تأتى أهمية البحث عن الصيغة القانونية والمالية والاقتصادية التى توفر هذا المناخ وكان نظام الـ BOOT هو أحد هذه الخيارات الجديدة.

لقد قدرت الخطة الخمسية (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) حجم الاستثمارات المطلوبة لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحى على مستوى الجمهورية بنحو ١٦ مليار جنيه، وإذا أخذنا بالتقديرات المخططة حتى عام ٢٠١٢ فإن هذه القيمة ستتراوح بين ١٢٠ مليار إلى ١٦٠ مليار جنيه^(١٠).

أما فى قطاع الكهرباء فقد حددت الخطة الخمسية المشار إليها الاستثمارات المطلوبة بنحو ٢٨ مليار جنيه وإذا أخذنا بالمقدر حتى عام ٢٠١٧ فإن الرقم يرتفع ليصل من ١٦٠ مليار إلى ٢١٠ مليار جنيه.

هذا بخلاف الاستثمارات المطلوبة لإقامة الموانئ المحورية الجديدة (شرق التفريعة - العين السخنة) والطرق والمواصلات والاتصالات المختلفة (تليفونات - أقمار صناعية ... الخ) والمطارات فى المناطق الصناعية الجديدة.

نحن أذن إزاء وضع اقتصادى واجتماعى طموح، سيرتب لاشك علاقات اقتصادية ومراكز قانونية جديدة لأطراف عديدة محلية وإقليمية ودولية وهو ما يستدعى درجة من التمهيد لتداعيات المستقبل وأطرافه وفاعلياته حتى لا نفاجئ بأوضاع على الأرض تشكل قيذا جديدا على الإرادة المصرية والقرار السياسى والاقتصادى المصرى المستقل.

والخطر والخطأ أن تترك عملية تاريخية بمثل هذا العمق والتشابك فى أيدي التكنوقراط وحدهم أو الخبراء القنيين فى مجالات الكهرباء والمياه أو غيرها دون وجود عناصر ذات رؤية سياسية واستراتيجية فى مجالات الإدارة والاقتصاد والأمن القومى بأبعاده المختلفة.

المبحث الثالث

الإطار القانونى لنظام الامتياز (BOOT)

ومخاطره المستقبلية

تطلب القبول بالنظام الجديد للبناء والتمويل والإدارة والتملك أو BOOT تغييرا فوريا وعاجلا للأطر القانونية لمشاركة رأس المال المحلى أو الأجنبى فى تملك وإدارة المرافق العامة صحيح أن القوانين القائمة لم يكن قد مضى عليها سبع سنوات إلا أن المرونة ومتطلبات المرحلة تستدعى سرعة التحرك استجابة للشركاء الجدد وتوفيرا للسلامة والأطمئنان هكذا لم يعد القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الخاص بالاستثمار والذى سمح للمستثمر الأجنبى والعربى بالمشاركة فى كافة المشروعات والقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الخاص بنقل الملكية فى شركات قطاع الأعمال العام إلى الملكية الخاصة (الخصخصة) الذى نص فى مواده على عدم التمييز ضد المستثمرين الأجانب حين تقدمهم لمشروعات البنية الأساسية بل وتفضيلهم إذا ما قدموا تكنولوجيا جديدة لم يعد كل هذا كافيا فبدأت سلسلة من التنازلات والإصدارات التشريعية الجديدة.

ونظرا لأن قطاع الكهرباء هو البادئ فى مجال تطبيق نظام الـ BOOT فقد كان من الضرورى تعديل القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة الكهرباء بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٦ الذى استبدل المادتين (٢)، (٧) بما يسمح لهيئة كهرباء مصر بالتعاقد مع الهيئات المحلية والأجنبية والشركات والمصارف لإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن منح الامتيازات المتعلقة باستثمار موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة وتعديل شروط الامتياز وجعل من الممكن أن تصل مدة الامتياز والالتزام ٩٩ عاما معلقا إياها على شرطين هما توافر المنافسة والعلانية فى اختيار الملتزم من ناحية وأن يصدر بذلك قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الكهرباء.

وفى مجال الإسكان صدر القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وتم بمقتضى القانون الجديد إلغاء القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء وجاء القانون الجديد بأحكام تسمح للأجانب بتملك الأراضى بما فى ذلك محطات المياه.

كما صدر القانون رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٩٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٨ بشأن الطرق العامة وأضاف القانون الجديد المادة ١٢ مكرر التى نصت على أنه (استثناء من أحكام المواد ١، ٣، ٩ مكرر من هذا القانون يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المحليين والأجانب أشخاصا طبيعيين أو

معنويين وذلك لإنشاء طرق حرة وسريعة ورئيسية وإدارتها واستغلالها وصيانتها وتحصيل مقابل المرور عليها دون التقيد بأحكام القانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٤٧ بالتزامات المرافق العامة والقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٥٨ كما سمح القانون الجديد فى الفقرة (د) من المادة المذكورة على أن يكون الملترزم فى خصوص ما أنشأه من طرق الحق فى استغلال مساحات واقعة على جانبي الطريق وفى بدايته ونهايته بإقامة الفنادق والاستراحات والمطاعم ونقاط الإسعاف ومحطات الخدمة وورش الصيانة السريعة للسيارات وغير ذلك من المنشآت والأنشطة الزراعية والصناعية والسياحية التى تخدم الطريق والمارة) ونحن نرى أن هذه المادة بهذه الصيغة تفتح بابا واسعا لأوضاع غير متوازنة بين أصحاب الطريق بالمعنى الوارد فى القانون وبين المواطنين المستخدمين لهذا الطريق مستقبلا.

ثم صدر القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ فى شأن منح التزام المرافق العامة لإنشاء وإدارة واستغلال المطارات وأراضى النزول ونص فى مادته الأولى على أنه (يجوز منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين وغيرهم أشخاصا طبيعيين واعتباريين فى الداخل والخارج لإنشاء وإعداد وتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال المطارات وأراضى النزول أو أجزاء منها أو لتشغيل وإدارة وصيانة واستغلال ما هو قائم من المطارات وأراضى النزول).

وتكرر النص على شرط العلانية فى اختيار الملترزم وصدر قرار من مجلس الوزراء وأن لا تزيد مدة الالتزام عن ٩٩ عاما.

وأضافت المادة الأولى مزايا جديدة للمستثمرين فى هذا المجال وذلك بإعفائهم من بعض مواد قانون رسوم الطيران المدنى (رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٩١) وترك للمستثمر أمر تحديد تحصيل مقابل الخدمات والدخول والتراخيص والانتفاع والأشغال والاستغلال وقيمة استهلاك المياه والكهرباء الفئات التى تحدد فى وثيقة الالتزام (عقد الالتزام) كما أعفى القانون المستثمر من التقيد بأحكام القانونين ١٢٩ لسنة ١٩٤٧، ٦١ لسنة ١٩٥٨ وأضاف المدة الثالثة من القانون المذكور ميزة جديدة للمستثمر بالنص على (عدم جواز الحجز أو اتخاذ أى إجراءات تنفيذية على المطارات وأراضى النزول محل الالتزام وما عليها من مبان ومنشآت وأسلاك وأجهزة ومعدات) .. الخ.

مما يعنى تضيق نطاق تطبيق القواعد القانونية فى القانون المدنى المصرى على هذا النوع من المشروعات.

وألزمت المادة الثالثة الملترزم بالمحافظة على المطارات وأراضى النزول محل الالتزام وما عليها من مبان ومنشآت وأجهزة ومعدات مخصصة للاستعمال وجعلها صالحة للاستخدام طوال مدة الالتزام وتؤول جميعها إلى الدولة فى نهاية مدة الالتزام دون مقابل وبحالة جيدة صالحة للاستعمال.

ثم أخيرا نصت المادة الخامسة والأخيرة من القانون على أن تحدد حصة الحكومة وشروط وأحكام الالتزام بقرار من مجلس الوزراء وبناء على اقتراح الوزير المختص.

- كما صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ فى مجال النقل البحرى الذى سمح كذلك للمستثمرين مصريين كانوا أو أجانب بإنشاء وإدارة وتشغيل وتملك الموانئ البحرية والخدمات البحرية فى هذه الموانئ.

- ولم يكن كل ذلك كافيا فصدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار الذى ألغى العمل بقانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وجاء فى مواده ٨، ٩، ١٢، ١٣ الكثير من الحصانات والضمانات للمشروعات الخاصة (حظر التأميم أو المصادرة أو فرض الحراسة ... الخ).

والأهم والأخطر فى نظرنا هو ما جاءت به المادة العاشرة من هذا القانون حيث تنص على (لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل فى تسعير منتجات الشركات والمنشآت أو تحديد ربحها).

ووفقا لحكم المادة الأولى من هذا القانون فإن كل المنشآت والشركات التى تعمل فى مجالات البنية الأساسية والكهرباء وغيرها من المشروعات بنظام BOOT تندرج تحت أحكامها وهو ما سيؤسس سنداً قانونياً فى المفاوضات الدورية أو السنوية التى ستجريها هذه الشركات مع الجهات الإدارية لتحديد أسعار منتجاتها أو خدماتها (الكهرباء - المياه ... الخ) وتضيف لها قوة تزيد على قوة أى قرار إدارى حتى لو كان من رئاسة مجلس الوزراء.

هذا الإطار القانونى الجديد الذى ألحت عليه قوى مالية محلية ودولية يسمح بترتيب علاقات ومراكز قانونية جديدة لصالح هذه القوى ولا ينشئ ضمانات مقابلة على الملتزم Promoter فيما يتعلق بعناصر عديدة كالتسعير والتكنولوجيا المستخدمة ونمط الإدارة ومشاركة العمالة المصرية بنسب معينة ووضع سقف للحصول على الائتمان المصرفى من البنوك المحلية بل أن هذا النوع من العقود تلتزم بمقتضاه الحكومة بعدم إنهائه أو إلغائه بشكل منفرد.

كما تتضمن صياغة الاتفاقية وضع شروط تسوية المنازعات ولجوء الأطراف إلى وسائل تسوية المنازعات بالطرق السلمية دون اللجوء إلى القضاء الوطنى أو القضاء الدولى وذلك فى ضوء ما يحدث من منازعات أو خلافات بين الأطراف فيما يتعلق بتنفيذ العقد أو مراحل تنفيذ المشروع أو حقوق والتزامات الأفراد أو التمويل أو التنفيذ طبقا للمواصفات والضمانات والتأمينات وتتم تسوية المنازعات من خلال الوساطة Mediation والتوفيق Conciliation والتحكيم Arbitration.

المبحث الرابع

حجم ومستقبل المشروعات بنظام الامتياز Boot

لاشك أن النشاط الاقتصادي الذي تشهده مصر منذ منتصف عقد التسعينات والتخطيط للمشروعات العملاقة في أكثر من محور جغرافى واقتصادى (الشمال الشرقى فى سيناء والسويس وبورسعيد والجنوب الغربى بتوشكى) واستهداف التوسع العمرانى والديموجرافى بحيث تزداد النسبة المأهولة من مساحة مصر من ٥٥% حاليا إلى ٢٧% بحلول عام ٢٠٢٠، كل هذا الطموح يستدعى توسع مواز فى خدمات البنية الأساسية خاصة فى القطاعات التالية :-

مشروعات توليد الكهرباء والطاقة.

مشروعات مياه الشرب والصرف الصحى.

مشروعات الطرق.

مشروعات الموانئ.

مشروعات المطارات.

الاتصالات بمختلف وسائلها (تليفونات - أقمار - كابلات بحرية ... الخ)

ويقدر حجم الاستثمارات المطلوبة للتوسع فى هذه الخدمات من الآن وحتى عام ٢٠١٧ بأكثر من ٦٠٠ مليار جنيه. فإذا قدرنا أن الدولة ستتحمل نحو ٢٥% من هذه التكاليف (أى ١٥٠ مليار جنيه) من الآن وحتى عام ٢٠١٧ فإن القطاع الخاص المحلى والأجنبى سوف يتولى استثمار ما يزيد عن ٤٥٠ مليار جنيه حتى عام ٢٠١٧ بمتوسط سنوى ٣٠ إلى ٣٢ مليار جنيه (أى من ٨ إلى ٩ مليار دولار سنويا) وهنا يثور التساؤل هل الخبرة التاريخية لعلاقة الاقتصاد المصرى بالمراكز الاستثمارية الدولية تعزز من فرص تحقيق هذا الهدف الذى يتركز فى هذه القطاعات ؟

١- قطاع الكهرباء :

بدأ قطاع الكهرباء تنظيم أول تعاقد لإنشاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بسيدي كريب وطرحها للمناقصة العالمية فى إبريل ١٩٩٦ بنظام Boot (بطاقة ميجاوات وبتكلفة تقدر بنحو ٤٢٠ مليون دولار أى ما يعادل ١٥٠٠ مليون جنيه).

كما جرى طرح مناقصة لعشر محطات أخرى بنظام Boot فى عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ وهى:

٦ - محطات بخارية بمناطق شرم الشيخ والعريش وسفاجا وخليج السويس والضبعة وتوشكى، ومحطة بطاقة الرياح فى الزعفرانة، ومحطتان غازيتان بالنوبارية وشمال القاهرة، محطة بجبل الجلالة بالسويس. ويخطط قطاع الكهرباء لإنشاء ١٥ محطة لتوليد الكهرباء بنظام Boot من الآن وحتى ٢٠١٧. وذلك بهدف زيادة قدرات التوليد من مصادر الطاقة المختلفة حتى عام ٢٠٠٧ بنحو ٢٩٧٣ ميجاوات ثم إلى ٩٠٠٠ ميجاوات بحلول عام ٢٠١٧ (١١).

جدول رقم (٣٧)

أهداف قطاع الكهرباء حتى عام ٢٠١٧

(الطاقة بالمليار ك. و. س)

معدل الزيادة السنوى	٢٠١٧/٢٠١٦	١٩٩٧/٩٦	
%٩,٨	٢٥٧	٨٧	- الطاقة المتاحة
%٦,٩	٢٢٠	٥٨	- الطاقة المولدة
%٥,٧	١٤٧,٥	٤٨,٩	- الطاقة المستخدمة
%١٢٨	٤٠	١,٥	- الصادرات
	٥٥	٤٠	- عدد محطات توليد الكهرباء

فإذا عرفنا أن حجم الطاقة المولدة عام ١٩٦٨ كان نحو ٢٩٥٠ مليون كيلو وات ساعة زادت إلى ١٨ ألف مليون كيلو وات ساعة عام ١٩٨٢ ثم إلى ٨٧ مليار كيلو وات ساعة عام ١٩٩٧، نستطيع أن نحدد حجم التطور الذى طرأ على هذا القطاع وهو فى كنف وملكية الدولة المصرية. بيد أن تأمل نمط استهلاك الكهرباء فى مصر وفقاً للحالة عام ١٩٩٦ (١٢). يفيد فى تصور شكل العلاقة المستقبلية والتأثيرات المحتملة للمحطات الجديدة بنظام BOOT والهيكل الصناعى والاجتماعى فى البلاد.

جدول رقم (٣٨)

نمط استهلاك الكهرباء فى مصر عام ١٩٩٦

القطاع	نسبة استهلاك
القطاع الصناعى	%٥٠
القطاع التجارى والسكنى	%٣٥
الحكومى والخدمى	%٨
- الزراعة واستصلاح الاراضى	%٧
المجموع	%١٠٠

المصدر : وزارة الكهرباء "صناعة الكهرباء فى مصر" مرجع سابق.

إن، النقل الأساسي لاستهلاك الطاقة الكهربائية في مصر هو القطاع الصناعي سواء كان في القطاع الخاص أو شركات قطاع الأعمال العام. فإذا تصورنا التطور الذي سيشهده السنوات العشر القادمة، من حيث خصخصة عدد كبير من شركات قطاع الأعمال العام وتحويلها إلى الملكية الخاصة أو بدء نشاط المنشآت الصناعية والخدمية والزراعية بمناطق المشروعات العملاقة فأنا نستطيع أن نحدد بوضوح أن "المستهلك الرئيسي" لمحطات توليد الطاقة الكهربائية بنظام BOOT سيكون هو المشروعات الصناعية والزراعية المملوكة للمستثمرين الأفراد وليس القطاع الحكومي أو سكان العاصمة والمدن القديمة.

ويظهر معدل زيادة الاستهلاك السنوي للأفراد في مصر من الكهرباء طبيعة التطورات المستقبلية في مجال استهلاك الكهرباء حيث زاد هذا المعدل من ٦٤٠ كيلو وات ساعة عام ١٩٨١ إلى ٩٥٠ كيلو وات عام ١٩٩٦ ومن المقرر أن يصل إلى ١٥٠٠ ك. و. س. بحلول عام ٢٠١٧ كما زاد عدد المشتركين من ٦ مليون مشترك عام ١٩٨١ إلى ١٣,٦ مليون عام ١٩٩٧ منهم ٩٥% للاستهلاك المنزلي. وقد عانى قطاع الكهرباء وشركاته من بعض المصاعب الاقتصادية والمالية خلال العقدين الماضيين لأسباب أربعة :-

الأول : ارتفاع نسب الفاقد بين الطاقة المولدة والطاقة المستخدمة سواء في عمليات النقل أو توزيع القوى الكهربائية والتي تجاوزت ضعف المعدل المقبول عالمياً حيث بلغت في أواخر السبعينات ٢٥% بينما أن المعدل الفاقد ينبغي ألا يزيد عن ٨% وفقاً للمعدلات العالمية وقد بذلت جهود حثيثة لتخفيض معدل الفاقد حتى بلغت ١٩% عام ١٩٨١ ثم إلى ١٣% عام ١٩٩٥ ومن المقرر أن تنخفض بحلول عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ١٢% (١٦).

وهو ما يجعل كلفة الطاقة المولدة أعلى من مثيلاتها على المستوى الدولي.

الثاني : أن التغيير الذي طرأ على التركيب الهيكلي لمصادر توليد الطاقة الكهربائية قد أدى بدوره لارتفاع تكاليف إنتاجه فحتى عام ١٩٨٢ كانت الطاقة المولدة من المصادر الهيدروكهربية (أي المصادر المائية وعلى رأسها السد العالي) تصل إلى ٣٧% انخفضت إلى ١٧% عام ١٩٨٩ لصالح محطات الطاقة الحرارية التي تزيد فيها تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار النفط والوقود المستخدم وبحلول عام ١٩٩٧ كان التركيب الهيكلي لمصادر توليد الطاقة الكهربائية قد أصبح كالتالي:-

٨% المحطات الهيدروكهربية

٨٧% المحطات الحرارية (بالوقود أو الغاز الطبيعي)

٥% الطاقة الجديدة والمتجددة (حرارة شمسية - طاقة الرياح - الوقود

العضوى ... الخ)

وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الطاقة ومع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية فإن سعر بيع الطاقة الكهربائية في مصر كان أقل بكثير من النصف من

مثيله فى الأسواق الدولية وذلك حتى عام ١٩٨٦ وأن أخذت الصورة فى التغير بعد ذلك التاريخ بتحريك سعر بيع الكهرباء.

الثالثة : اختلال التوازن المالى فى شركات توزيع الكهرباء الثمانية، فإذا كانت التكاليف الاستثمارية الكلية فى قطاع الكهرباء تتوزع بين ثلاثة أنشطة هى (١٤) :
٤٠% للتوليد الكهربى ذاته.

٣٠% للتوزيع الكهربى.

٣٠% للنقل الكهربى من خطوط هوائية وأبراج وموصلات وعوازل ومهمات

ربط وتعليق ومحطات المحولات ... الخ.

فإن تعرض الشركات الثمانية للتوزيع لإعادة التنظيم عدة مرات وانتقال التبعية من قطاع الكهرباء إلى قطاع الأعمال العام وبالعكس خلال العشر سنوات الأخيرة قد أدى لارتفاع الفاقد هذا علاوة على ارتفاع فاتورة الأجور والمزايا المالية للعاملين فيها بصورة مبالغ فيها ودون مبرر من ربحية حقيقية.

ووفقا لتحليل الموقف المالى لهذه الشركات عام ١٩٩٦/٩٥ تبين الآتى :

أن معدل العائد على الاستثمار فى هذه الشركات انخفض من ٣,٥% عام ٩٤/٩٤ إلى ٢,٧% عام ٩٥/٩٦.

انخفض معدل الربحية إلى إجمالى المبيعات من ٥,٣% عام ٩٤/٩٥ إلى ٤,٥% فى العام التالى بينما الحد الأدنى المقبول اقتصاديا هو ٨% ويجدر الإشارة هنا أن ٣٠٠ مليون جنيه من الخسائر المتراكمة لشركات الكهرباء لسنوات عديدة كان بسبب بيع الكهرباء بسعر مخفض لقطاع الزراعة وللمواطنين الذين يستهلكون أقل من ١٠٠ كيلو وات شهريا ومن ثم فإن هذا البعد الاجتماعى سيظل قائما حتى بعد خصخصة شركات قطاع الكهرباء وسينتقل من بند ديون معدومة لدى الشركات إلى باب التحويلات بالموازنة العامة للدولة فى صورة دعم جديد. انخفاض معدل دوران الأصول عموما والمتداولة خصوصا إلى أقل من النسب المقبولة اقتصاديا.

الرابعة : التدنى فى نسب السيولة فى تلك الشركات مما يترتب عليه عسر مالى ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها طول فترة تحصيل المبيعات الآجلة إلى ما يقارب من عام خاصة المبيعات للحكومة ومصالحها وشركات قطاع الأعمال العام.

كما تبين ارتفاع نسب المديونية إلى إجمالى الأصول حيث بلغت ٧٢,٩% ويرجع ذلك إلى تضخم إجمالى مديونيات شركات التوزيع حتى بلغت ٦,٦ مليار جنيه عام ٩٥/٩٦ بينما تبلغ دائنية هذه الشركات لدى الغير ٥,٦ مليار جنيه معظمها لدى الحكومة وشركات قطاع الأعمال العام وقطاع الزراعة أى أن صافى المديونية ١,٠ مليار جنيه (١٥).

والحقيقة أن بعض أوجه الخلل فى الأداء المالى لهذه الشركات يرجع إلى أسباب أبعد من الاعتبارات الفنية وحدها؛ فغالبا ما تحمل هذه الشركات بتكاليف

ليست لها ضرورة اقتصادية أو فنية (كالحملات الإعلانية الضخمة عن إنجازات القطاع) دون مبرر نظرا لاحتكار وزارة الكهرباء وشركاتها هذا النشاط وليس هناك إطار تنافسي يبرر مثل هذه التكاليف. وبعضها الآخر يعود إلى عدم الاستعانة بصورة كافية بالتصنيع المحلي للمعدات الكهربائية لتخفيض فاتورة المستورد من هذه المعدات ولقد تم حصر قائمة بالشركات المصرية التي يمكن أن تصنع معدات الكهرباء ومحطاتها عام ١٩٩٦ وتبين أن عددها ٢٦ شركة مصرية عامة أو مشتركة (١١).

وقد أظهرت عملية تنفيذ أول محطة بنظام BOOT في سيدى كرير أن نسبة التصنيع المحلي للمحطة بلغت ٤٠% من معداتها ترتفع في محطة عيون موسى (تحت الإنشاء) إلى ٥٠%.

أما في مشروع محطة شرق تفرية بورسعيد فقد تم التوقيع مع هيئة كهرباء فرنسا لإنشاء المحطة بنظام BOOT. كما بدأ العمل في إنشاء محطة المحولات الخاصة بالميناء وتبلغ طاقته ٦٥٠ ميجاوات تزداد إلى ٢٠٠٠ ميجاوات في مرحلة لاحقة من المشروع ويكشف تحليل سلوك كل من هيئة كهرباء فرنسا صاحبة التعاقد على محطة كهرباء شرق التفرية من ناحية وشركة Interengineering Bectel الأمريكية التي تتولى تنفيذ محطة سيدى كرير عن نمطين في شكل تمويل هذه المشروعات.

فبينما لجأت هيئة كهرباء فرنسا إلى تمويل المشروع من خلال مواردها الذاتية وبالتعاون مع هيئات تمويلية فرنسية ومصرية لجأت الشركة الأمريكية في تمويل محطة سيدى كرير (نحو ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى أو ٤٢٠ مليون دولار) إلى البنوك المصرية والمشاركة في كونسرتيوم تتولى هي إدارته بما سيشكل في المستقبل ضغطا على المناخ من الائتمان المصرفى المصرى لتمويل أنشطة أخرى.

وعلى أية حال .. فإن الشواهد الأولى لتجربة المشروعات بنظام BOOT تشير مجموعة من الملاحظات الضرورية بهدف تقليص أثارها الضارة وهي :-

لجأت وزارة الكهرباء في مايو ١٩٩٦ إلى اختيار استشارى من خلال عطاء عالمى لمساعدة هيئة كهرباء مصر فى إعداد المستندات الأولية للمشروع ومراجعتة للجوانب القانونية ودراسات الجدوى البيئية ودراسة التعريف والنموذج المالى للمشروعات الكهربائية واختيار حزمة المخاطر والأمان وإعداد مستندات العطاءات لدعوة المستثمرين والمشاركة فى تقييم هذه العطاءات ومفاوضات التعاقد (١٧).

ونحن وأن كنا نرى أن هذه الخبرة الجديدة تحتاج إلى وجود خبراء استشاريين دوليين أو بيت خبرة عالمى إلا أن الضرورات الاستراتيجية خصوصا فى مثل هذه المشروعات الحيوية للمجتمع والدولة تستدعى التجهيز الفورى عبر خطة عمل دقيقة على أعلى مستوى من الوزارات المعنية (العدل والكهرباء - الإسكان -

الخارجية .. الخ) لأعداد بيوت خبرة وطنية وتدريب كوادر وطنية مصرية وتنظيم برامج علمية وزيارات دولية لمواقع مشابهة في الدول المختلفة التي سبقتنا في هذا المجال (دول جنوب شرق آسيا) للتعرف عن قرب على نتائج هذه التجارب وأثارها السلبية لتلافيتها في تجاربنا خصوصا أننا مازلنا في بداية الطريق.

٢- تكشف حصيلة المناقصة العالمية بشأن إنشاء محطة سيدى كرير التي تقدم لها ٥٣ شركة محلية وعالمية وكذا مشروع محطتي خليج السويس وشرق بورسعيد الذى تقدم إليه ٤٥ شركة عالمية (يابانية - أمريكية - فرنسية وغيرها) بعروضها وسابقة أعمالها Pre - Qualification إننا بحاجة إلى إجراء حصر دقيق ودراسة متأنية لحجم وطبيعة السوق الدولى والشركات العاملة فيه بنظام BOOT سواء في مجال الكهرباء أو محطات المياه والصرف الصحى أو الموانئ والمطارات ... الخ فالتعرف على السوق الدولى وأهم الشركات العاملة فيه ووسائل التمويل الذى يختلف من شركة إلى أخرى أو من كونسرتيوم إلى آخر كل هذا من شأنه خلق كادر تقنى وتفاوضى مصرى على درجة عالية من المهارة والمعرفة بأحوال وأساليب ونتائج أعمال الشركات العاملة والقادمة إلينا.

يشير هذا النوع من العقود مسألة على درجة عالية من الأهمية بالنسبة لدول العالم الثالث وهى قضية نقل التكنولوجيا، فإذا كان النظام الذى ساد خلال عقد السبعينات وحتى منتصف عقد الثمانينات فى إقامة المشروعات فى مصر هو تسليم المفتاح فأننا الآن ووفقا لنظام الـ BOOT بصدد حالة جديدة هى أقرب إلى الانتظار خارج الباب دون الدخول إلى التكنولوجيا الجديدة، فصاحب الامتياز أو الملتزم Promoter سيتولى بنفسه ودون إلزام تعاقدى بمشاركة حجم معين من العمالة والكوادر المصرية إنشاء وتركيب معدات المشروع وهى ثغرة تعاقدية ينبغى من الآن الاهتمام بها من جانب المفاوض المصرى ومتخذى القرار الاقتصادى بالنص فى عقود الالتزام BOOT على مشاركة واستخدام العمالة المصرية والكوادر الفنية بنسب لا تقل عن ٧٥% من إجمالى العاملين بالمشروع.

ومن الجدير بالذكر أن العمر الافتراضى لمحطات توليد الكهرباء هى ٣٥ عاما وإن عقد الالتزام يصل إلى ٣٠ عاما، ومن ثم فإنه خلال هذه الفترة ستكون التكنولوجيا المستخدمة فى إنشاء وتشغيل وإدارة المحطة قد تخلفت كثيرا عن التطورات التكنولوجية المتلاحقة كما أنه بانتهاء فترة الامتياز ستكون المحطة من الناحية العملية والاقتصادية غير صالحة للاستخدام الكفاء حتى لو كانت شركة الامتياز تتولى التنفيذ الأمين والدقيق لنصوص العقد بشأن الصيانة الدورية للمحطة.

ينص عقد إنشاء محطة سيدى كرير على التزام الحكومة المصرية (ممثلة فى وزارة البترول) بتوفير الوقود الخاص بتشغيل المحطة بصورة منتظمة وبسعر البيع بالجنه المصرى بينما ينص العقد كذلك على أن سعر شراء هيئة كهرباء مصر للطاقة المولدة من المحطة سيكون بالدولار (٢,٥ سنت للكيلو / وات ساعة)

ومن شأن أى تغيير فى أسعار صرف الجنيه بالنسبة للدولار أو تخفيض قيمة الجنيه أن تحقق الشركة مكاسب إضافية من جراء الارتفاع التلقائى لسعر توريد الكهرباء مقابل الانخفاض التلقائى لسعر توريد الوقود وهو ما سيكون له تأثيرات بعيدة الأثر على سعر الطاقة الكهربائية للمستهلك (سواء كان منشآت صناعية أو أفراد) أو ستضطر الحكومة المصرية وقتئذ لتحمل فروق الأسعار مما يعود بنا مرة أخرى إلى سياسات دعم الأسعار لصالح الشركات الأجنبية صاحبة الامتياز.

نظرا لعدم وجود قيود تعاقدية Contract Constraints على المستثمر المحلى أو الأجنبى بنظام BOOT على التمويل من خلال الاقتراض من البنوك المحلية فإن ما حدث فعلا هو لجوء الكونسرتيوم القائم على إنشاء وتشغيل محطة سيدى كرير إلى الاقتراض والتمويل من البنوك المصرية (١٥٠٠ مليون جنيه) هو نفى حقيقى للحكمة من اتباع نظام BOOT الذى يتمثل أهم عناصره فى جذب التدفقات الاستثمارية الأجنبية إلى الاقتصاد المصرى والأثر المباشر لهذا الوضع هو السحب من فائض الودائع المتاحة لدى البنوك المصرية فى مشروعات ضخمة وطويلة الأجل مما سيخل بتوازناتها التمويلية من ناحية وسيقلل من الفرص التمويلية المتاحة لصغار ومتوسطي المستثمرين فى مشروعات أخرى فى البلاد.

والبديل المناسب هو العمل التسويقي والترويجى لمشروعات BOOT لاجتذاب مدخرات المصريين بالخارج والتي تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار إلى ١٦٠ مليار دولار مودعه فى أوعية ادخارية أجنبية وفى صورة ودائع بالبنوك الأجنبية. وقد نصت المادة العاشرة من قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ على عدم جواز فرض أية جهة حكومية لأسعار معينة على منتجات الشركات والمنشآت الخاضعة لهذا القانون أو تحديد أرباحها.

ومن ثم واستنادا إلى هذا النص القانونى - الذى يعلو أى نصوص تعاقدية أو لائحية - يصبح الموقف التفاوضى لأية شركة أو كونسرتيوم عاملة فى مجال BOOT أقوى تجاه الحكومة فى حال إثارة أى خلاف أو نزاع بشأن التسعير فى أى فترة من مراحل تنفيذ أو إدارة وتشغيل المشروع خاصة وأن نظام BOOT قد حدد وسائل تسوية هذه المنازعات بالوساطة Mediation والتوفيق Conciliation ثم أخيرا التحكم Arbitration دون اللجوء إلى القضاء المحلى أو الدولى.

وفقا للدراسة التى أعدها معهد أكسفورد لدراسات الطاقة عام ١٩٩٥ عن العلاقة بين شكل الملكية ومستوى الكفاءة فى تشغيل محطات توليد الكهرباء وتم إجراؤها على عينة من الشركات العاملة فى هذا المجال موزعه على ١٤ دولة متقدمة لم تؤكد النتائج أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة أو القطاع العام فى خفض التكاليف ولعل النموذج البارز دوليا فى هذا المجال هو هيئة كهرباء فرنسا وهى شركة حكومية (١٨).

لذا فإن إبقاء والحفاظ على الدور الحكومى فى مجال توليد ونقل وتوزيع الكهرباء مع وجود شركات خاصة منافسة ضرورة حيوية للمجتمع والدولة معا.

٢- قطاع الموانئ :

تميزت مصر - وما زالت - بما أسماه أستاذنا الدكتور جمال حمدان بالموقع والموضع وبرغم ثورة المعلومات والتطور المذهل في تقنية الاتصالات فما زال هذا الموقع شاغلا للبعض وأن لم يتمكن بعد من أن يكون فاعلا لأصحابه.

وبرغم التطور المحدود الذى طرأ على عدد الموانئ المصرية وطاقتها حيث زادت من أربعة موانئ بطاقة أرصفة بلغت ٢٠ مليون طن تقريبا عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧ موانئ بطاقة أرصفة بلغت ٥٠,٧ مليون طن عام ١٩٩٥ وزيادة عدد الأرصفة فى هذه الموانئ إلى ١٤٢ رصيفا بحريا فإنه يبقى برغم ذلك أن ما حققه قطاع النقل البحرى المصرى بعد متواضعا بالقياس بطبيعة موقعنا من ناحية ومقارنة بنجاحات الآخرين من ناحية أخرى.

ففى سنغافورة - على سبيل المثال - بلغ ناتج قطاع النقل البحرى عام ١٩٩٦ نحو ٦٠ مليار دولار أمريكى أى ما يعادل ٢١٠ مليار جنيه مصرى وهو يقارب الناتج المحلى الإجمالى لمصر كلها خلال ذلك العام^(١٩). وحتى نقترب أكثر من طبيعة السياسات المطلوبة فى المرحلة القادمة فعلينا أن نحدد بوضوح عناصر نشاط النقل البحرى الثلاثة وهى :-

الموانئ

الأسطول

الخدمات البحرية

وما تحقق لسنغافورة تولد عن نشاط هذه العناصر الثلاثة التى قدمت لبضائع بلغت كميتها ١٩٠ مليون طن، ٩٠% منها جاء فى حاويات بلغ عددها ١٢,٥ مليون حاوية مكافئة وبالمقابل فإن الموانئ المصرية تعاملت مع ٥٣ مليون طن بضائع عام ١٩٩٨ منها ٢٢ مليون طن بضائع عامة محواه فى ١,٥ مليون حاوية إضافة إلى ٦ مليون طن حبوب و٨ مليون طن أتربة وخامات ونحو ٩ مليون طن منتجات بترولية وزيت و٥ ملايين طن أخرى أسمدة وأخشاب وحديد.

ومن الموانئ التى نجحت فى سنوات قليلة إلى الارتقاء بمستوى أدائه وكفاءته وإيراداته إلى المستوى الدولى كما فى حالة سنغافورة ميناء دى الذى أنشئ عام ١٩٩١ بنظام BOOT.

وخلال سبع سنوات فقط أنضم بجدارة إلى نادى العشرة الكبار على مستوى موانئ العالم فهذا الميناء الذى يتكون من جزأين هما "ميناء راشد" و"المنطقة الحرة بجبل على" والذى يفصل بينهما نحو ٥٠ كيلو مترا ويستخدم هذا الميناء ١١ ونشا عملاقا لخدمة الحاويات التى بلغت نحو ٢,٦ مليون حاوية (بخلاف النفط) تضمن ٣٤ مليون طن بضائع عامه بلغ عائد الميناء منها عام ١٩٩٧ نحو ٤,٤ مليار دولار.

وتبلغ مساحة المنطقة الحرة (بجبل على) ١٠٠ كيلو متر مربع وتعمل بها نحو ١٣٢٠ شركة معفاة من كافة أنواع الضرائب حتى عام ٢٠١٠ قابلة للتجديد ولديها صلاحيات غير تقليدية وخبراء ومتخصصون.

وإذا كانت الحاويات المتداولة على مستوى موانئ العالم قد بلغت عام ١٩٩٧ نحو ١٤٥ مليون حاوية فإن نصيب الموانئ المصرية مجتمعة لم يزد عن ٠,٩ مليون حاوية موزعة على الموانئ التالية :-

ميناء الإسكندرية	تداول به	٣٨٩ ألف حاوية
ميناء بورسعيد	“ “	١٠٤ ألف حاوية
ميناء دمياط	“ “	٤٠٠ ألف حاوية

وبرغم أن قناة السويس - وهى شريان مائى دولى تمر عبره يوميا نحو ٤٠ سفينة تحمل نحو مليون طن بضائع ثلثاها داخل حاويات يزيد عددها شهريا عن مليون حاوية (أى ١٢ مليون حاوية سنويا) فإن الموانئ المصرية لم تحظ بقدر ملموس فى هذا النشاط البحرى كما لم تستطع ترساناتها البحرية من توفير الخدمة البحرية بصورة مناسبة.

فإذا كانت الخدمات البحرية تمثل عصب حساس فى قطاع النقل البحرى لأى دولة حيث يتسع ليشمل إصلاح السفن والحاويات والصيانة الدورية للسفن ومبيعات الوقود وتموين السفن وخدمات الترانزيت والتبريد والتخزين والتجزئة والتعبئة والتغليف والتوزيع وبيع قطع الغيار والأجهزة الملاحية ... الخ. وبرغم أن مصر تمتلك ثلاث ترسانات بحرية بها ٩ أحواض لإصلاح السفن وهى :-

الترسانة البحرية بالإسكندرية. والترسانة البحرية بالسويس (جرى تخصيصها عام ١٩٩٦ لشركاء مصريين ودينمركيين). والشركة المصرية لإصلاح السفن.

فإن هذه الترسانات الثلاث لم تقم سوى بإصلاح ١٨٦ سفينة عام ١٩٩٧/٩٦ فى ٥ أحواض وكان من المقدر أن تتولى إصلاح ٤٥٠ سفينة ولم تزد حصيلة الإصلاح عن ١٢,٣ مليون دولار بينما فى المقابل نجد أن ترسانة بحرية واحدة فى سنغافورة قد حققت ٣٠٧ مليون دولار عام ١٩٩٦ وأن ترسانة (أسرى بالبحرين) قد حققت عام ١٩٩٧ نحو ٩٠ مليون دولار.

وبالإجمال فإن صناعة السفن فى العالم التى تضم ٧٨٤ حوضا للإصلاح يحقق نحو ٣ مليار دولار سنويا نصيب مصر منها يكاد لا يذكر برغم موقعها المميز كنقطة اللقاء هامة فى خطوط التجارة والنقل البحرى العالمى.

ولعل هذا الواقع - علاوة طبعا على أحوال الأسطول المصرى غير الملائمة كانت وراء تفكير الدولة بالتعاون مع رجال أعمال مصريين فى استثمار خصائص الموقع المصرى من ناحية والتغيرات الجارية فى استراتيجيات النقل البحرى

العالمى من ناحية أخرى ثم مراعاة تحركات قوى إقليمية منافسة لصياغة منظومة جديدة ومتكاملة فى الموانئ المصرية والخدمات البحرية المصرية.

فمن أبرز هذه التغيرات الاستراتيجية فى مجال النقل البحرى (٢٠).

١- تزايد أسلوب النقل متعدد الوسائط Multi Model Transport باستخدام الوسائل البحرية والجوية والبرية والنهرية فى تكامل.

٢- ثورة فى استخدام الحاويات أو ما يطلق عليه Containerization مما ينشط صناعات مرتبطة بها وسفن الحاويات ومحطات الحاويات لشحن وتفريغ هذا النوع من السفن.

٣- اقتصاديات فى تشغيل هذه السفن يقوم على تخفيض عدد الموانئ التى تتعامل معها السفن على خط السير كما ينبغى أن تتميز هذه الموانئ بالعمق والغاطس الكبير وكذا ضرورة توافر خدمات حديثة ومتطورة وأخيرا وليس آخر توافر سفن شحن بضائع أو سفن روافد للموانئ الثانوية بعد التفريغ.

كما يرتبط مستقبل الموانئ البحرية خاصة فى نقاط التقاطع البحرية الرئيسية بكفاءة تنظيم الخدمات البحرية التى ستحدد فى ضوء :

أ - الاهتمام بنوعية البضائع التى تورد للسفن من حيث الجودة والصلاحية.

ب- عدم المغالاة فى أسعار الخدمة.

ج- توفير الخبرات التسويقية اللازمة فى هذا المجال.

د- الالتزام بمواعيد أداء الخدمة ومستواها الفنى.

هـ- قوة أنشطة وكفاءة إصلاح السفن والحاويات.

و- توفير العنصر البشرى الكفاء وتدريبه.

وقد استندت الرؤية المصرية الجديدة - التى بدأ التفكير فيها عمليا منذ عام ١٩٩٤ على محاور ثلاثة :-

المحور الأول : الانتقال من التخطيط الاستثمارى للمشروعات المحدودة والمتناثرة إلى التخطيط بمنظور المشروعات الكبرى فى إطار منظومة متكاملة وفى هذا الصدد تم التراجع عن مشروع إنشاء وتطوير ميناء الأدبية بنظام BOOT الذى خطط له منذ عام ١٩٩٢ وبعد أن تم الإنفاق على بعض أعماله واستبداله برؤية جديدة تراعى الأوضاع الدولية فى التجارة العالمية والصرعات والمنافسات الجارية فى الإقليم على قدم وساق (الخليج - إسرائيل - تركيا - موانئ البحر الأحمر العربية - عدن) وبهذا تم صياغة منظومة جديدة تقوم على : إقامة مشروع استراتيجى فى شمال شرق نهرىة بورسعيد (ملاحى - صناعى - سياحى) ليستكمل توسعات ميناء دمياط ويستقطب الحركة الملاحية بالحاويات فى شرق البحر المتوسط المدخل الشمالى الشرقى للممر الملاحى الدولى فى قناة السويس.

استكمال هذا المشروع الصناعى والبحرى فى شمال غرب خليج السويس والمنطقة الاقتصادية باعتباره عمق استراتيجى لما يجرى فى الشمال مع إنشاء ميناء العين السخنة الذى يفصله عن شمال غرب خليج السويس ٥٠ كيلو متر (أى ما يشبه ميناء دبی) وإقامة منطقة حرة فى شمال غرب خليج السويس وقد تكلفت أعمال البنية الأساسية لميناء العين السخنة نحو ٤٠٠ مليون جنيه تمثلت فى إقامة أرصفة بطول ٢ كيلو متر وتجهيز الميناء لاستيعاب ٦ سفن لخدمة المنطقة الصناعية والمنطقة الاقتصادية المجاورة مع إقامة المجرى الملاحي وحاجز الأمواج ويعتبر ميناء شرق تفریعة بورسعيد واسطة العقد فى منظومة الموانئ المصرية من حيث كونه ميناء محورى Hupt Port.

وصاحب ذلك عمليات التوسيع فى ميناء دمياط حيث جرى استثمار ما يزيد عن ٤٠٠ مليون جنيه فى توسيع مساحة تخزين الحاويات بمقدار ٢٥٠ ألف متر مربع جديدة لتصل مساحة تخزين الحاويات إلى نصف مليون متر مربع وإقامة صومعة أسمنت جديدة وشراء أوناش جديدة لشحن وتفريغ الحاويات (١٦٠ مليون جنيه) بحيث زادت عدد السفن المستخدمة لميناء دمياط إلى نحو ١٦٠٠ سفينة عام ١٩٩٨/٩٧ وبلغ عدد الحاويات الترانزيت بها ٤٠٠ ألف حاوية كما وصل حجم البضائع العامة ١٣ مليون طن (أى ما يعادل ربع طاقة الموانئ المصرية) ذلك العام.

المحور الثانى : الاتجاه نحو خصخصة الخدمات البحرية فى الموانئ المصرية فلم يعد من المقبول ومع تراجع عائدات قناة السويس منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٧ بمعدل ٢٠% خلال هذه الفترة استمرار الوضع المتمدنى وغير التنافسى للخدمات البحرية فى الموانئ المصرية سواء كان ذلك فى مجال إصلاح السفن (الترسانة البحرية) أو غيرها من الخدمات وقد بدأ العمل فعلا بخصخصة ترسانة السويس البحرية عام ١٩٩٦ بإدخال شريك أجنبى (دينماركى) ذو خبرة فى هذا المجال وهناك خطط لخصخصة الترسانتين الأخرتين وتستهدف خطط الخصخصة الارتفاع بدخل الخدمات البحرية المصرية ليصل إلى ٤٠٠ مليون دولار سنويا فى السنوات الخمس القادمة حيث لا يتجاوز عائد هذه الخدمات حاليا ٨٠ مليون دولار. (وهو ما لم يتحقق حتى نهاية عام ٢٠٠٢).

كما جرى الاتفاق والتعاقد بين وزارة النقل والمواصلات وإحدى الشركات المشتركة (مصرية - هولندية - دينماركية) لإدارة الميناء المحورى بتكلفة قدرها مليارى جنيه مصرى فى شرق بورسعيد حيث ستتولى الحكومة المصرية بناء الميناء والأرصفة وتتولى الشركة المشتركة (التي يترأسها رجل الأعمال المصرى إبراهيم كامل) التشغيل والإدارة بنظام Boot وذلك فى ١٠/٨/١٩٩٩. (أى أن تكاليف البنية الأساسية تقع على عاتق الحكومة المصرية) على أمل تحقيق عائد مناسب فى المستقبل.

وقد بلغ رأس مال الشركة المشتركة ٥٥ مليون دولار بينما يبلغ استثماراتها ١٥٥ مليون دولار. وقد خصص لمشروع شرق التفريعة مساحة قدرها ٢٢,٥ كم مربع للميناء و ٨٧,٥ كيلو متر مربع للمنطقة الصناعية والتجارية وتم تقسيم الميناء لأنشطة وتداول الحاويات الحديثة والبضائع العامة والبضائع السائبة والسائلة والصب. وسيبدأ الميناء أولى نشاطاته أواخر عام ٢٠٠١.

المحور الثالث : ربط هذه المشروعات البحرية بشبكة طرق بحرية وسكك حديدية إقليمية متكاملة سواء عبر الشبكة الدولية لطرق الشرق الأوسط (كوبرى الفردان للسكك الحديدية فوق قناة السويس - كوبرى القنطرة للسيارات ونفق السيارات بجنوب بورسعيد ... الخ) وهي كلها تستهدف جعل مصر نقطة ارتكاز هامة فى التجارة الدولية شرق البحر الأبيض المتوسط وجنوبه فى اتجاه القارة الأفريقية وأوروبا وغرب آسيا وجنوبها.

وبهنا أن نشير فى هذا الصدد إلى مجموعة من الملاحظات الأساسية :

الأولى : إن الأوضاع الجديدة ومستقبل النقل البحرى فى مصر يستدعى إعادة النظر فى نظم التعليم والتدريب فى هذا المجال ودعم التعليم الفنى (المتوسط والعالى) فى مجالات إصلاح السفن والحاويات وخدمات الميناء والأسطول التجارى بما يتناسب مع الأساليب الجديدة فى إدارة الموانئ.

الثانية : مازالت عقود إنشاء إدارة وتشغيل الموانئ بنظام BOOT خالية من إلزام تعاقدى - يستند إلى إدارة تفاوضية كفاء من جانب الحكومة - بشأن حجم ونسب العمالة المصرية العاملة فى هذه المرافق الاستراتيجية وكما هو الحال فى إنشاء وإدارة محطات الكهرباء فإن عملية بناء الموانئ الراهنة مازالت تعتمد على الخبرة الأجنبية والعمالة الأجنبية للشركات القائمة بالعمل.

الثالثة : الأبعاد الخاصة بالأمن القومى : فلاشك أن مصر تختلف فى تحركها نحو خصخصة الموانئ أو العمل بنظام BOOT عن دول أخرى مثل إمارة دبي أو سنغافورة، حيث تعد مصر بنقلها البشرى والسياسى فى المنطقة دولة مستهدفة من جهات عديدة (مافيا دولية - تجارة المخدرات العالمية - غسل الأموال - الإرهاب الدولى المنظم - قوى إقليمية معادية وأخرى منافسة ... الخ). لذا فإن عمليات الخصخصة لمنافذ مصر البحرية والجوية لا تعنى إهمال الأبعاد المعقدة للأمن القومى فرقابة الدولة على الموانئ Port State Control قضية تتجاوز حساسيات المستثمرين تجاه كل رقابة أو تدخل حكومى فهى تمس صميم وجود الدولة المصرية وسلامة شعبها وأمنهم.

٣- المطارات :

حظى قطاع الموانئ الجوية باهتمام ملحوظ فى السنوات العشر الأخيرة، سواء كان ذلك بدافع مجارة الحركة وتدفقات الأفواج السياحية أو بسبب توسع حركة العمران الاقتصادى والسكانى فى مناطق لم تكن مأهولة من قبل.

وبتخطيط الدولة لتوسيع الرقعة الجغرافية المأهولة من ٥,٢% من إجمالى مساحة مصر حالياً إلى ٢٧% بحلول عام ٢٠٢٠ والحركة الدائبة فى المشروعات العملاقة فى جنوب الوادى (توشكى - أسوان - شرق العوينات - الواحات ... الخ) أصبح من الضرورى إيجاد وسائل أكثر سرعة للمواصلات والاتصالات والنقل سواء للبشر أو للمنتجات.

وهكذا صيغ موقف جديد من المطارات، بحيث تقرر زيادة عدد هذه المطارات من ١٨ مطارا فى الوقت الراهن (منها ٩ دولية) إلى ٢٦ مطار بحلول عام ٢٠٠٧ وذلك عبر نظام منح الامتياز للمستثمرين المحليين أو الأجانب بنظام BOOT.

وبالفعل تم التعاقد بين هيئة الطيران المدنى التابعة لوزارة النقل والمواصلات فى عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨ على إقامة مطارين بنظام BOOT هما :

■ مطار مرسى علم، ومطار العلمين.

كما طرح عرض ستة مطارات بنفس النظام وهى :

■ مطار رأس سدر

■ مطار مطروح

■ مطار سوهاج

■ مطار الواحات البحرية (شركة ألمانية)

■ مطار الفرافرة (شركة ألمانية)

■ مطار شرق العوينات

وينظرا للتغير الحادث فى حركة النقل الجوى والسيطرة الجوية، من حيث عدم المعرفة المسبقة فى رحلات الطيران الشارتر وتغير أساليب العمل الجوى فقد أخذ بنظام العمل بالمطارات سريعة التجهيز.

كما أن التركيز قد صار أكبر على رادارات الاقتراب وقلل التركيز على رادارات السيطرة على المجال الجوى واتباع التحكم فى حركة الطائرات العابرة ونظام الملاحة بالأقمار الصناعية.

وتحتاج حركة التنمية الزراعية والعمرانية الواسعة ببعض المناطق خاصة جنوب الوادى من حيث العمل على سرعة تصدير منتجاتها الزراعية إلى أسواق أوروبا والعالم على ضرورة توافر حركة نقل جوى قادرة وسريعة وهو مالا يمكن تحقيقه إلا من خلال المطارات الجديدة التى تخدم هذا النشاط تحديداً بمناطق الإنتاج.

بيد أن ما أشرنا إليه من قبل بخصوص احتياجات وضرورات الأمن القومى والرقابة المشددة على النشاط فى هذه المطارات قد تتعارض مع منح هذه

المطارات لبعض المستثمرين المحليين أو الأجانب بنظام BOOT. وهو ما يحتاج إلى صياغة دقيقة لهذه العقود تختلف كثيرا عن عقود إقامة جراج أو محطة كهرباء.

٤- محطات مياه الشرب والصرف الصحي :

زاد عدد سكان مصر من ٣٠ مليون عام ١٩٦٥ إلى نحو ٦٥ مليون عام ١٩٩٨ وصاحب هذا التزايد بالضرورة توسع في مجال إقامة المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة التي بلغت ١٨ مجتمعا عمرانيا جديدا من الشمال إلى الجنوب، وكذا ازدادت الاستثمارات المخصصة للخدمات في هذه المجتمعات الجديدة وكذا للمدن القديمة.

وتظهر الإحصاءات المتاحة مقدار التطور في هذا المجال حيث زاد نصيب الفرد من المياه النقية من ١٤٧ لتر يوميا عام ١٩٨٢ إلى ٢٠٥ لترات يوميا عام ١٩٩٢ ثم إلى ٢٨٠ لترا يوميا عام ١٩٩٨. وبالمثل زادت طاقة إنتاج مياه الشرب من ٦,٥ مليون متر مكعب يوميا عام ١٩٨١ إلى ١٣,٣ مليون متر مكعب يوميا عام ١٩٩٧ (٢١).

وبالتوازي زادت طاقة الصرف الصحي من ٢,٢ مليون متر مكعب يوميا إلى ٥,٦ مليون متر مكعب يوميا خلال نفس الفترة.

لقد تكلف إقامة محطات لمياه الشرب والصرف الصحي خلال العشرين عاما الماضية ما يزيد عن ٢٤ مليار جنيه، كما قدر حجم الاستثمارات المطلوبة خلال الخطة الخمسية (١٩٩٧/٩٦ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) لتنفيذ مشروعات المياه والصرف الصحي على مستوى الجمهورية بنحو ١٦ مليار جنيه أخرى بينما قدرت وزارة التخطيط هذه الاستثمارات من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠١٧ بنحو ١٢٠ مليار جنيه إلى ١٦٠ مليار جنيه تشمل إقامة محطات جديدة بالمدن والمجتمعات الجديدة والتوسعات بالمحطات القائمة وامتداداتها (٢٢).

ومن هنا بدأت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة في وضع خطة تستهدف تحقيق هدفين :-

الأول : تخفيف عبء هذه الاستثمارات الهائلة عن الدولة.

الثاني : الوصول إلى سعر اقتصادي لمياه الشرب والصرف الصحي يحقق أرباحا للمشروعات التي تتولى إقامة هذه المحطات.

وذلك كله في إطار السياسة العامة للدولة التي اتبعت منذ أوائل التسعينات والخاصة بدعم المشروعات الخاصة ونقل الملكية (الخصخصة).

ولم يكن ذلك ممكنا في المدن القديمة المكتظة بالسكان طبقا لمستويات المعيشة السائدة فيها ومستوى الدخل، فكانت البداية بالتعاقد مع إحدى الشركات الأجنبية (كونسورتيوم محلي وأجنبي) لمد مياه الشرب لمنطقة شمال غرب خليج السويس بطاقة ٢٠٠ ألف متر مكعب يوميا وبتكلفة ٧٥٠ مليون جنيه عام ١٩٩٦ وقد تم

عرض المناقصة عالميا وتصنيف عروض ٢٠ شركة انتهت على خمس عشرة شركة قدمت عروضها الجدية وشكلت فيما بينها كونسرتيوم بين بنوك وشركات مقاولات كما تم طرح مشروع التغذية الدائمة لمنطقة شمال شرق تفريعة بورسعيد بالمياه (بطاقة قدرها ٦٠٠ ألف متر مكعب يوميا) ^(٢٣). ومن المقرر أن تتعاقد وزارة الإسكان من الآن وحتى عام ٢٠٠٧ على ١٠ محطات للمياه ومشروعات للإمداد بنظام BOOT.

وبرغم أن نظام التعاقد يتضمن ضمانات بشأن صلاحية المحطات للاستخدام بعد انتهاء فترة الامتياز، وأن العلاقة بين هذه المحطات وبين المستهلكين تتم عبر وسيط هو وزارة الإسكان والمرافق إلا أن حداثة هذا النشاط في مصر يستدعي إعادة هيكلة النظام الإدارى بوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية لتحديد وتوحيد جهات التعامل مع مشروعات الامتياز وتنظيم هذا المرفق الحيوى ذى التأثير المتعدد سواء على توطن المشروعات الصناعية أو تكاليف إنتاجها من ناحية أو على التوطن البشرى والسكانى فى مناطق المجمعات العمرانية الجديدة المستهلكين للمياه.

وبالقطع ... فإن تحريك أسعار المياه خلال السنوات اللاحقة لإنشاء هذه المحطات سيفرض نفسه على طرفى التعاقد خاصة أن نص المادة العاشرة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ يساند بوضوح المستثمرين وأصحاب الامتيازات الجديدة ومن ثم ينبغى من الآن تحديد الأثر التراكمى للزيادة فى الأسعار مستقبلا ومدى التأثيرات السلبية لهذه المعطيات الجديدة على مستوى المعيشة وتكاليف التشغيل لكثير من المشروعات التى تستخدم ناتج هذه المحطات كمدخلات إنتاج.

٥- مشروعات المحافظات (المجمعات التجارية) :

أخذ نظام الامتياز الجديد BOOT فى الاتساع رأسيا وافقيا، فامتد من المرافق الاستراتيجية الحيوية المطلوبة من المجتمع والدولة كمحطات الكهرباء ومحطات المياه إلى أنشطة خدمية لا نظن أن المجتمع فى حاجة ماسة إليها وخصوصا إذا قارناها بحجم العائد ودائرة المستفيدين منها وهو ما نراه يشكل ضغطا غير مبرر من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية على الدولة المصرية.

ففى محافظة القاهرة، سوف يتم إنشاء جراجات لتخفيف العبء على تكديس وازدحام الشوارع بسيارات الوقوف، تم التعاقد على إنشاء مجمعين تجاريين ضخمين إحداهما (بميدان التحرير - عمر مكرم) والثانى (بميدان الدارسة - الحسين) وبتكلفة تقارب ٤٥٠ مليون جنيه.

ووفقا للعقد الأول المبرم بين محافظة القاهرة وكونسرتيوم محلى مكون من مؤسسات مالية وعقارية وهى (البنك الأهلى - بنك القاهرة - المقاولون العرب - وخمس شركات عقارية أخرى) تحت اسم "الشركة المصرية العالمية للتنمية العمرانية" قدرت التكلفة الاستثمارية للمشروع بنحو ٢٢٠ مليون جنيه وفترة

الامتياز ٢٥ سنة والعائد السنوى لمحافظة القاهرة هو ١,٥٦ مليون جنيه (مليون وخمسمائة وستون ألف جنيه) تلتزم بمقتضاها المحافظة بتقديم الأرض والتراخيص وخريطة المرافق بالمنطقة مقابل أن تتولى هذه الشركة بناء مجمع تجارى من خمسة طوابق يشتمل على جراجات وثلاثة أدوار للعرض السينمائي ومحلات تجارية وصالة ترحلق على الجليد وصالة بلياردو وكافيتريات ... الخ (٢٤).

إننا بصدد مشروع تجارى متكامل يعتبر الجراج (بطاقة ٤٠٠ سيارة) مجرد نشاط فرعى للمشروع ويجرى تمويله من البنوك المشاركة فيه.

ولم يتضمن العقد أى إلزام من جانب المحافظة للمشروع بشأن تسعير خدماته وكل ما يتضمن العقد هو ضمان سلامة المبنى وصلاحيته للاستخدام فى نهاية فترة الامتياز وإيداع خطاب ضمان بنسبة ٥% سنويا (أى ١٨٠ ألف جنيه) لدى البنوك لصالح المحافظة ولمدة ٢٥ عاما (أى ما يعادل نحو ٢٠ مليون جنيه فى نهاية المدة) تصدر فى حالة الإخلال بشرط صلاحية المبنى للاستخدام. وهو مبلغ متواضع فى نهاية مدة خمسة وعشرين عاما كما أن حصة المحافظة من المشروع السنوية تعد مبلغا ضئيلا جداً فهو أقرب لرسم تقديم التسهيلات من جانب المحافظة للقائمين على المشروع ونفس الشروط جرى وضعها بالنسبة للمجمع التجارى الثانى بميدان (الدراسة - الحسين) والتعاقد بين محافظة القاهرة والشركة المصرية للاستثمار العمرانى والتشييد وهى كونسرتيوم آخر يشارك فيه عدة بنوك وشركات مقاولات ... الخ.

وتخطط محافظة القاهرة للتعاقد على مشروعات مماثلة خلال السنوات الخمس القادمة (حتى ٢٠٠٥) بنظام BOOT كالتالى :-

- ١- مجمع المواردى والترجمان.
 - ٢- مجمع أحمد حلمى وروكسى.
 - ٣- مجمع العباسية.
- وهناك مشروعات أخرى تحت الدراسة منها نوادى رياضية واجتماعية مثل:-
- نادى هليوبوليس.
 - نادى الشمس.
 - نادى الجزيرة الرياضى.
 - مركز شباب الجزيرة.
 - النادى الأهلى.
 - نادى القاهرة.

كما نشطت محافظة الجيزة فى التعاقد مع شركة المقاولون العرب لإنشاء مجمع تجارى خدمى يحتوى على جراج بميدان سفنكس بنظام BOOT تشارك فيه شركات أجنبية (فرنسية - ألمانية بالإضافة إلى المقاولون العرب) وبتكلفة ٨٠٠ مليون جنيه.

كما بدأ العمل في طرح مناقصات لإنشاء طرق بنظام BOOT اعتمادا على الحركة المكثفة على الطرق المصرية. إذن نحن إزاء خريطة أخذة في التشعب سوف تخلق في المستقبل القريب مراكز قانونية وأوضاعا اجتماعية واقتصادية جديدة ينبغي من الآن تصورها للتعرف على شكل هذه العلاقات وتأثيراتها البعيدة المدى. وبالختام فإن المخطط أن يجرى إقامة أكثر من ٦٠ مشروع بنظام BOOT حتى عام ٢٠١٧ على النحو التالي :

جدول رقم (٣٩)
تعاقبات وخطط القطاعات المختلفة لنظام BOOT
حتى عام ٢٠١٧

المخطط حتى ٢٠١٧	التعاقد حتى ١٩٩٩	القطاع
١٥	٢	- الكهرباء
٨	٤	- الموانئ
١٢	٤	- المطارات
١٥-١٢	٢	- محطات المياه
١٣	٣	- المجمعات التجارية (بالقاهرة والجيزة)
غير مبين	غير مبين	- الطرق
٦٠	١٥	الإجمالي

وهذه المشروعات التي سوف تتجاوز استثماراتها نحو ١٠٠ مليار جنيه بحلول عام ٢٠١٧ أو يزيد ستمول في جزء كبير منها من الاقتراض من البنوك المصرية، وهو ما سيشكل ضغطا على الموارد المتاحة لدى البنوك العاملة في البلاد من ناحية كما سيمثل مرتكزات اقتصادية لمصالح اجتماعية جديدة ينبغي أن يأخذ موقفها من الإجراءات والسياسات الاقتصادية والتشريعات الاقتصادية مستقبلا بعين الاعتبار.

المبحث الخامس

المخاطر المحتملة من نظام BOOT

لاشك أن حجم الجهود والاستثمارات من جانب الدولة على البنية الأساسية منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٩٧، والذي تجاوز ٢٤٠ مليار جنيه، قد أحدث تغييرا كبيرا في آليات العمل الاقتصادي ومدى جاذبية الاقتصاد المصري للمستثمرين. ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن جهد التنمية الاقتصادية مازال حتى الآن يتحمله بصورة أساسية المصريون سواء من جانب الدولة أو القطاع الخاص (٧٥ % من الاستثمار في مصر ومن العرب بنسبة ١٣ % والباقي بقية دول العالم).

وبخروج مصر من خناق الديون الخارجية عام ١٩٩٧ وإسقاط نصف هذه المديونية انفتح أفق جديد وفرص متنامية لدور أكثر اتساعا في التنمية الاقتصادية اعتمادا على موقع مصر ومركزها الإقليمي.

وهكذا طرح منذ عام ١٩٩٤ الدخول في عصر المشروعات العملاقة وخطت الدول خطوات عملية جديدة لجذب المستثمرين المحليين والعرب والأجانب سواء في تنمية جنوب الوادي (توشكى - جنوب أسوان) أو في شمال شرق بورسعيد أو خليج السويس أو سيناء ... الخ.

ولم يكن ذلك ممكنا بالعودة إلى نظم الاستدانة والاقتراض مرة أخرى من الخارج، كما أن تجربة تعثر دول العالم الثالث في سداد ديونها أو حتى خدمة هذه الديون وارتفاع الأصوات الدولية المطالبة بإسقاط هذه الديون قد حفز مؤسسات التمويل الدولية لوضع صياغة جديدة للمشاركة الدولية في التنمية. وبدءا من منتصف الثمانينات طرح البنك الدولي للتمير والتنمية صيغة نظام BOOT التي أخذت زخما جديدا بسقوط العالم ثنائي القطبية وانهيار تجارب التخطيط المركزي في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية.

وبقدر ما سارعت دول جنوب شرق آسيا في التعامل مع الصيغة الجديدة لتخفيف دور الدولة الهائل في تجارب النمو فيها طوال عقد الستينات والسبعينات (كوريا - تايوان - تايلاند - ماليزيا ... الخ) تمهلت بعض دول الشرق الأوسط وبقية دول العام الثالث في الأخذ بهذا النظام خوفا من تداعيات الامتيازات الأجنبية وانطلاقا من شعور بعدم الاطمئنان على قدرة الاقتصاديات المحلية فيها من تحمل تبعات التجربة.

وإذا كانت مزايا نظام الـ BOOT المفترضة والمتمثلة في جذب التدفقات الاستثمارية المحلية والأجنبية للمشاركة في إقامة مشروعات البنية الأساسية طويلة الأجل بطبيعتها والتخفيف بالتالي من هذا العبء عن الدولة وميزانياتها فإن هناك مجموعة من المحاذير ينبغي من الآن فصاعدا مراعاتها والتي بدت شواهداها في الأفق وتحتاج إلى انتباه صانع القرار السياسى والاقتصادى وصياغته لقواعد مرنة تراعى التوازن بين احتياجات ومصالح المجتمع والدولة من ناحية ومصالح المستثمرين مصريين كانوا أم أجانب.

وفيما يلي عرض ما نراه مناسباً لتقليل المخاطر فى نظام (BOOT) :

١- إذا كانت الحكمة من هذا النظام تقوم على تشجيع واجتذاب التدفقات الاستثمارية الأجنبية FDI والمحلية أو مدخرات المصريين وإيداعاتهم فى الخارج التى تتجاوز ١٠٠ مليار دولار، فإن ما بدا من تجارب المشروعات التى تمت بنظام BOOT فى مصر خلال السنوات الخمس الماضية هو إقامة كونسرتيوم من شركات أجنبية ومحلية وبنوك محلية تقوم بتمويل هذه المشروعات من خلال منح الائتمان والاقتراض من البنوك المحلية بدلا من اجتذاب المدخرات المصرية بالخارج أو تمويل المؤسسات والشركات الدولية لهذه المشروعات، وبصرف النظر عن الجدارة الائتمانية للمشروع وأصحابه فإن مشاركة البنوك بالإقراض فى مشروعات طويلة الأجل وبطبيعة العائد تمثل أضرارا لاشك فيها على سلامة محافظتها وملاءتها المالية نظرا لطبيعة أصول هذه البنوك والودائع التى تأتى أول مصادرها من القطاع العائلى المصرى، فالتوازن بين المدى الزمنى للإقراض والمدى الزمنى للودائع المصرفية خاصة فى سوق مالى ناشئ كالسوق المصرى مسألة ضرورية فأى هزة فى هذا السوق قد تؤدى إلى آثار عكسية غير مرغوبة خصوصا لو عرفنا أن حجم المشروعات المتوقعة بنظام BOOT فى مصر سوف يزيد تكاليفها الاستثمارية خلال العشر سنوات القادمة عن ٧٠ مليار جنيه، بما يزيد من حدة المخاطر على النشاط المصرفى المصرى، لذا فقد يكون من المناسب أن تتضمن عقود الالتزام سقفا إئتمانيا من البنوك المصرية لا يزيد عن ٢٥% إلى ٣٠% وأن يكون بقية التمويل من مصادر تمويل خارجية كوسيلة لضخ الأموال إلى الداخل وتوسيع فرص الائتمان لصغار ومتوسطى المستثمرين.

٢- يتميز الوضع الراهن بندرة الخبرات المصرية ذات الدراية بنظام Boot ونظرا لحداثة هذا النظام وتداعياته مستقبلا فإن الحاجة ماسة لإيجاد شكل تنظيمى ولتكن أمانة فنية تابعة لرئيس مجلس الوزراء تجمع الكوادر الفنية المتخصصة

ذات الدراية والمعرفة المالية والقانونية والاقتصادية والسياسية لهذا النظام (خبراء كهرباء - محطات مياه - مطارات - موانئ - خبراء قانونيين، اقتصاديين، ماليين ... الخ) لتنظيم الجهد المصرى ومتابعة وتقييم نتائج تنفيذ المشروعات بهذا النظام بدلا من الاعتماد حاليا على مكاتب استشارية أجنبية قد لا يكون عنصر المصلحة الوطنية المصرية حاضرا فى الرؤية والصياغة القانونية والمالية لعقود الالتزام.

٣- مسألة نقل الخبرة التكنولوجية من القضايا الحيوية التى ينبغى أن تحظى بالالتزامات واضحة فى مرحلة التعاقد وشروط التعاقد خاصة فى الاستخدام الحديث لتكنولوجيا محطات توليد الكهرباء، والمياه، والصرف الصحى، ولا يكفى أن تتضمن العقود شرط صلاحية الاستعمال بعد انتهاء فترة الامتياز بل ينبغى صياغة التزامات تعاقدية على الملزم بشأن تدريب العمالة المصرية واستخدامها بنسب مناسبة حيث إن جوهر وهدف النشاط الاستثمارى والتخطيطى للدولة المصرية ككل هو إتاحة فرص العمل لمئات الآلاف من الشباب والخريجين على أن تكون الأولوية للقوى العاملة للمناطق التى يقام فيها المشروع مع ضرورة ضمان التطوير التكنولوجى لهذه المشروعات خاصة محطات الكهرباء والمياه والصرف الصحى ونظم الرقابة الجوية (مطارات وإدارة الموانئ).

٤- تبدو مسألة تسعير منتجات هذه المشروعات من القضايا الحساسة التى ستشكل أحد المسائل الخلافية والتفاوضية بين هذه المشروعات والوزارات المختصة فالمتصور وفقا للمادة العاشرة من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار صعوبة فرض أسعار محددة على منتجات هذه المشروعات، كما أن التقلب والتغير المستمر فى مدخلات الإنتاج Input الذى ستحصل عليه هذه المشروعات غالبا سواء من الحكومة المصرية (كوقود محطات الكهرباء) أو من الخارج (كمواد التطهير والتتقية لمحطات المياه والصرف الصحى) سيرتب كله ضرورات لرفع الأسعار ربما تتجاوز قدرات المستهلك المصرى لهذه المنتجات (سواء كمصانع أو مجتمعات سكنية) مما سيضطر الحكومة المصرية إما إلى تحمل تكاليف هذه الفروق بين سعر البيع وسعر الشراء أو تكون مجرد وسيط لنقل المنتج بالسعر الذى يجرى الاتفاق عليه بين الأجهزة الحكومية وأصحاب هذه المشروعات وهى فى كل الأحوال سيناريوهات مستقبلية ينبغى من الآن وضع تصورات بشأن التعامل بشأنها.

٥- خروج بعض المشروعات من جوهر الفكرة والأهداف من اتباع نظام الامتياز BOOT مسألة تستدعى التأمل من الآن، فلا شك أن هذه المشروعات وفقا

لهذا النظام تستهدف تخفيف العبء عن الدولة فى مجال إقامة البنية الأساسية (كهرباء - مياه مطارات - موانئ - اتصالات) أما أن تتسحب إلى إقامة مجمعات تجارية تحت يافطة (إجراجات) بما يؤدى إلى خصم من موارد الدولة من ناحيتين :

الأولى : هو حرمان الدولة من الضرائب والرسوم المقررة من هذه المشروعات مع ضالة العائد من ورائها.

الثانية : هو ضغط هذه المشروعات على البنوك المصرية للحصول على ائتمان مصرفى لتغطية تكاليف الإنشاء وخصوصا أن هذه المشروعات تلبى مطالب فئات اجتماعية محدودة (نوادر رياضية أو أنشطة سياحية ... الخ) فلا بد من إعادة النظر فى التعاقدات التى تتم فى هذا المجال بما يحقق عائدا مجزيا للدولة ينقق والعائد الذى يعود من هذه المشروعات الترفيهية على القائمين عليها.

نحن إزاء خريطة اقتصادية ومصالح سياسية وعلاقات دولية ومراكز قانونية جديدة يتشابك فيها العامل المحلى والوطنى والعنصر الدولى والشركات دولية النشاط ومصالحها الكونية الضخمة.

ومن هنا فإن هذه العقود والاتفاقيات ينبغى أن تحظى برؤية Vision أكثر شمولاً وأعمق من مجرد البعد الفنى أو التقنى، فالبعد المالى والاقتصادى والقانونى لا يقل أهمية.

٦- ويرتب هذا الوضع اهتماما موازيا فى إعداد الكوادر المصرية للتعامل مع قضايا التحكيم الدولى من خلال تضمين مناهجنا التعليمية بكليات الحقوق والتجارة والاقتصاد هذه المعارف المختلفة وتنظيم دورات وندوات وورش عمل للعاملين بالوزارات والوحدات التى تتعامل مع هذا النظام وذلك من خلال الأجهزة المسؤولة عن إعداد وتنمية الموارد البشرية.

يستدعى الأمر ضرورة الاهتمام بالتسويق الترويجى لمشروعات BOOT لاجتذاب مدخرات المصريين بالخارج والتى تقدر بأكثر من ١٠٠ مليار دولار مودعة فى أوعية ادخارية أجنبية وفى صورة ودائع بالبنوك الأجنبية وذلك من خلال نشاط مكثف للبنوك المصرية الممولة لمشروعات الـ BOOT فى مصر.

هوامش الفصل الثالث

- ١- من الملاحظ وجود ندرة في الأدبيات التي تتناول هذا الموضوع وقد رجعنا إلى :-
Mustafa A.Swidan and others, "Privatization of Power Generation"
Paper presented to Seminar, Ministry of Electricity, 1996.
وكذلك النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد (٥١) العدد الأول ١٩٩٨.
وأن كان يلاحظ أنه بعد نشرنا لمخلص هذا الفصل في جريدة "العالم اليوم" بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠١ وأول مايو ٢٠٠١. اهتمام بعض الدوائر المسئولة وكذا نظمت عدة مؤتمرات
أكاديمية حول هذا الموضوع من أهمها :
اعمال المؤتمر الدولي السادس "عن مشروعات البنية الأساسية الممولة عن طريق القطاع
الخاص، مركز القاهرة للتحكيم التجاري الدولي، شرم الشيخ سبتمبر ٢٠٠١ وأن كان
معظم الأوراق قد ابدعت عن الأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لهذا النظام
وتأثيراته السلبية المستقبلية على المجتمع المصري
٢- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع رجعنا إلى تقريرنا المعنون "تأثير التغيرات
الهيكلية في الاقتصاد المصري على قطاعات الخدمات الاجتماعية بالتركيز على أوضاع
الطفولة والأمومة حتى عام ٢٠٢٠" القاهرة، تقرير مقدم إلى المجلس القومي للطفولة
والأمومة، إبريل ١٩٩٩م.
٣- د. إبراهيم العيسوي، د. علي نصار "محاولة لتقدير الخسائر الاقتصادية التي ألحقها
الحرب العربية الإسرائيلية بمصر منذ عدوان ١٩٦٧" القاهرة، ورقة مقدمة للمؤتمر
السنى الثالث للاقتصاديين المصريين، مارس ١٩٧٨.
٤- بنك مصر، النشرة الاقتصادية، العدد الأول ١٩٨٥ ص ٢٤.
٥- رجعنا في ذلك إلى :
Status Report, "U.S. Economic Assistance to Egypt, "November 1989.
٦- معهد التخطيط القومى "تقرير التنمية البشرية مصر ١٩٩٥" القاهرة، صادر عن
معهد التخطيط القومى ١٩٩٥.
٧- من أبرز وأهم التقارير الدولية التى حثت مبكرا على انتهاج هذه السياسة رجعنا إلى :
- Document of the World Bank, Report No. 7447 – E.G.T, "Arab
Republic of Egypt. Country Economic Memorandum, Economic
Readjustment with Feb – 2, 1990.
- Document of the World Bank, Report No. 10049 – E.G.T, "the
Private Sector Regulatory Environment" volume 1, Executive Report,
Jan. 23, 1992.
- Document of the World Bank, Report No. 10049 – E.G.T, "the
Private Sector Regulatory and incentive Environment Study", volume 1-
Main Report, October 28, 1991.

٨- تقارير البنك المركزى المصرى للسنوات من ١٩٩٨/٨٧ حتى ١٩٩٨/٩٧ خاصة التقرير السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨ و ١٩٩٦/٩٥ (ص ٧).

٩- المرجع السابق

١٠- وزارة التخطيط "الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الحادى والعشرين (١٩٩٨/٩٧ - ٢٠١٦/٢٠١٧) المجلد الأول، ابريل ١٩٩٧ (ص ٣٠٨ ص ٢٤٠ ص ٢٤٦).

١١- وزارة الكهرباء "صناعة الكهرباء فى مصر ... ومشروعات المستقبل"، القاهرة ١٩٩٧ ص ١٦ وما بعدها.

١٢- المرجع السابق، ص ٣٥.

١٣- المرجع السابق ص ٢٣ وما بعدها.

١٤- وزارة الكهرباء، المرجع السابق، ص ٢٥.

١٥- المرجع السابق، ص ٣٠، ص ٣١.

١٦- المرجع السابق، ص ٣١.

١٧- مناقشة مباشرة ورسمية مع المهندس ناجى نجيب الجويلى مدير عام التخطيط بهيئة كهرباء مصر والمشارك فى لجان التعاقد مع الشركات العالمية فى قطاع الكهرباء بنظام Boot، يوليو ١٩٩٩ وكذلك : وزارة الكهرباء، صناعة الكهرباء فى مصر، مرجع سابق، ص ٣٥ وما بعدها.

١٨- أحمد خليل الضبيع "قطاع الكهرباء والاتجاه نحو التخصيص" مجلة قضايا برلمانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام السنة الثانية العدد (١٣) بتاريخ ابريل ١٩٩٨، ص ٢١.

19- "Singapore 1991", published by publicity and promotion Division, Ministry of Information and Arts, 1992.

وكذلك مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد (١٥٦٨) بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٩٩م.

٢٠- مجلة الأهرام الاقتصادى، المرجع السابق.

٢١- وزارة التخطيط، مرجع سابق ص ٣٠٤.

٢٢- المرجع السابق ص ٣٠٨.

23- Ministry of Housing and Central Authority for Development (CAD)
"Invitation for Design, Build Own Operate and Transfer of an Intake, Transmission Main.

٢٤- بالإطلاع الرسمى على العقد المبرم بين محافظة القاهرة والشركة المصرية العالمية للتنمية العمرانية، يوليو ١٩٩٩.

الفصل الرابع

النظام المصرفي .. وكعب أخيل

المبحث الأول :

القطاع المصرفى

ودوره فى خلق الطبقة الرأسمالية الجديدة

يعانى بعض الدارسين للتاريخ الاقتصادى فى مصر، من حالة انفصام فى الذاكرة أحيانا أو تدفعهم طموحاتهم السياسية فى مرحلة معينة من حياتهم إلى الانقلاب الجذرى على ما سبق وقدموه فى أبحاثهم ودراساتهم أو حتى أطروحتهم الأكاديمية أحيانا أخرى.

هذه الحالة الانفصامية؛ تتكرر فى حياتنا المصرية؛ بصورة مثيرة للدهشة والحيرة، ليس لكونها تعبيراً عن حالة مرضية تنتاب بعض الأفراد أو الباحثين - حتى لو علا شأنهم - بل لأنها تفقد الأمة فى كل فترة تاريخية ذاكرتها الجماعية؛ وتحرمها من فرص التقييم والتقدير الصحيح لتجاربها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القريبة منها أو البعيدة.

وإذا انتقلنا من المجرد إلى الملموس؛ نجد على سبيل المثال وليس الحصر، أحد هذه الدراسات الجادة التى يشير فيها صاحبها إلى تضاعف التقدم الذى أحرزته الطبقة الرأسمالية المصرية طوال ثلاثين عاما قبل ثورة ١٩٥٢ فى مجال الصناعة والتصنيع، وانعدام رغبة البنوك التجارية المصرية وقتئذٍ والتى زاد عددها عن ٢٧ بنكاً عن تمويل الصناعة المصرية وتركز نشاطها تقريباً فى مجال تمويل محصول القطن المصرى برغم أنها كانت تمتلك ودائع تزيد عن ٢٥٩ مليون جنيه وزادت استثماراتها عن ٣١٠ مليون جنيه بأسعار ذلك الزمان^(١).

فالتطور المحجوز للرأسمالية الصناعية فى مصر؛ أحد ديناميات الوجود الاجتماعى للطبقة الرأسمالية المصرية ولم يكن ذلك وليد التجربة الناصرية واتجاهها للتخطيط وتأميم الملكيات الرأسمالية التى كانت غالباً فى مجال التجارة والمقاولات والخدمات. والتى تعامل معها المؤرخون الرأسماليون الجدد باعتبارها الشماعة لفشل هذه الطبقة الرأسمالية المصرية فى إنجاز دورها التاريخى فى الاستقلال بالسوق المصرى وبالسلطة السياسية.

ومن هنا جاءت الأهداف الرئيسية الثلاثة التى أعلنها الرئيس السابق أنور السادات فى إبريل عام ١٩٧٤ لسياسته الجديدة التى أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى" وتمثلت فى :

الهدف الأول : العمل على جذب رؤوس الأموال من الخارج للاستثمار في مصر.

الهدف الثاني : أحداث تطوير تكنولوجي واستقدام التكنولوجيا المتقدمة.

الهدف الثالث : توفير فرص العمل وزيادة الوظائف (٢).

وبعد مرور أكثر من ربع قرن على تطبيق هذه السياسة الجديدة؛ يمكن للدارس المتخصص والمواطن العادى أن يحكم على نتائجها وما أسفرت عنه فى المجالات المختلفة والأهداف المعلنة لها. سواء من زاوية نفشى البطالة بين الشباب بصورة غير مسبقة فى تاريخ مصر الحديث حيث تتراوح التقديرات للبطالة منذ خمس سنوات وحتى الآن (٢٠٠٣) ما بين خمسة ملايين ونصف المليون إلى ٦ ملايين عاطل (بما يعادل ٢٠% إلى ٢٥% من القوة العاملة) أو فى مجال اتساع الفجوة التكنولوجية والعلمية بيننا وبين نيس الدول الصناعية المتقدمة فحسب، بل حتى بيننا وبين بعض دول الجوار الإقليمى وإسرائيل وزيادة الاعتماد على استيراد التكنولوجيات المختلفة - أقل من المتقدمة - بنظام تسليم المفتاح Turn key مع تدهور قوى الإنتاج وعمليات البحوث والتطوير فى الشركات والمصانع بفعل الاتجاه إلى بيع الشركات العامة إلى القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى .

أما جذب رؤوس الأموال، فهى وأن كانت وظيفة البنوك والمصارف الموجودة فى الداخل أو البورصة وسوق الأوراق المالية؛ فإن التجربة قد أسفرت عن نتائج عكسية تماماً، حيث تزايدت عمليات نزوح الأموال إلى الخارج، بصور وأساليب شتى، إن بصورة قانونية عبر استثمار هذه البنوك لودائع عملاتها فى بنوك الخارج والمراسلين استفادة بالفروقات بين أسعار الفائدة فى الداخل والخارج أو بوسائل تهريب الأموال أو فيما عرف "بالهروب بالقروض" أو ما أطلقت عليه الأجهزة الإعلامية الحكومية "قضية المتعثرين" من المقترضين أو أخيراً فى صور التشكيلات العصابية الإجرامية التى شكلها عدد كبير من قيادات بعض البنوك ورجال الحكم والإدارة وأقربائهم وأبناءهم ولعل أشهرهم - وليس أقلهم - ما بات يعرف بقضية "نواب القروض" (٣) وقضية "بنك مصر - اكستريور" (٤) التى أظهرت وجود اتفاق جنائى بالمعنى القانونى للكلمة بين قيادات هذه البنوك ورجال المال والأعمال والحكم لاستنزاف أموال البنوك وإهدارها.

دعونا قبل أن نتجرف وراء غضب المشاعر - وهى حالة مطلوبة ومرغوبة وسط ركاب هذا الدمار الاقتصادى والأخلاقى والسياسى - أن نتوقف بالتحليل الموضوعى المجرد أمام ثلاث حقائق أساسية فى حالتنا :-

الحقيقة الأولى : مدى تأثير تغير الدور الاجتماعى والوظيفى للبنوك المصرية على إهدار الموارد والإمكانات.

الحقيقة الثانية : جوهر وطبيعة طبقة رجال المال والأعمال الجدد في مصر وفاعليتهم.

الحقيقة الثالثة : النتائج التي أسفرت عنها التجربة والمستقبل المتوقع لها.

فلنعالج كل واحدة بشئ من التفصيل :

أولاً : الدور المالي والوظيفي للجهاز المصرفي المصري :
بعد امتناع البنوك العاملة في مصر عام ١٩٥٦ وعددها وقتذاك سبعة وعشرون بنكاً عن تمويل محصول القطن المصري، اتخذت الحكومة الناصرية قرارها بتمصير البنوك الأجنبية العاملة في البلاد عام ١٩٥٧ (القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧) ثم جرى تأميمها عام ١٩٦١ وأعيد تنظيمها بدمج بعضها، واستقر الحال في مطلع السبعينات على وجود أربعة بنوك تجارية حكومية كبرى (الأهلى - مصر - القاهرة - الإسكندرية) بخلاف خمسة بنوك متخصصة (العقارى المصرى - العقارى العربى - بنك تنمية الصادرات - بنك الائتمان الزراعى - البنك الصناعى) ونظم العمل بالبنوك والائتمان خلال هذه المرحلة القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧.

وإذا كانت محاولات الطبقة الرأسمالية المصرية طوال النصف الأول من القرن العشرين لم تسفر عن نتائج جادة وقادرة في مجال التصنيع والتنمية حيث لم تزد المصانع التى يعمل بها ٥٠٠ عامل فأكثر عن ٧٥ مصنعا حتى عام ١٩٥١ وبرأسمال متواضع ولم يزد الناتج الصناعى المصرى عن ٥٤ مليون جنيه عام ١٩٤٥ بما يعادل ١١% من الناتج القومى المصرى حتى ذلك الحين؛ وضعف التمويل المصرفى للقطاع الصناعى^(٥) فإن عشرة أعوام فقط من التجربة الناصرية (١٩٥٧ - ١٩٦٧) قد شهدت بناء نحو ألف مصنع ضخم في مجالات الصناعات الثقيلة والتحويلية زاد فيها نصيب الإنتاج الصناعى ليشكل نحو ١٧% إلى ٢٠% من الناتج القومى وارتفع فيها عدد العاملين في المجال الصناعى لنحو ٨٥٠ ألفاً.

لقد تحدد دور الجهاز المصرفى المصرى فى ظل تجربة التخطيط فى تعبئة وتجميع المدخرات العامة والخاصة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحت الأشراف المباشر للدولة وفى عام ١٩٧٤؛ تغيرت البيئة السياسية والإقليمية، وتغيرت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للنظام والحكم؛ وانتهجت الدولة سياسة جديدة أطلق عليها "الانفتاح الاقتصادى" تقوم على منح مساحة أكبر فأكبر للقطاع الخاص والرأسمالى المحلى والعربى والأجنبى، والتخلى التدريجى عن استخدام أدوات التخطيط الاقتصادى والاكتفاء بما يسمى "التخطيط التأسيرى" أو المؤشرات

التخطيطية، ومن خلال حوافز ضرائبية أو جمركية أو نظم للإعفاءات والتغاضى عن تطبيق قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية التى نصت عليها الفترة الناصرية، وإعادة صياغة البيئة القانونية والتشريعية المصرية بما يتلائم مع هدف إعادة تخليق طبقة رجال المال والأعمال المصرية من جديد. وساهم فى كل ذلك وعود قوى دولية غربية (على رأسها الولايات المتحدة والمؤسسات التمويلية الدولية) وقوى إقليمية (خاصة السعودية ودول الخليج) فى بعث الروح من جديد فى هذه الطبقة التى أندثر دورها - أو يكاد - منذ عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧.

وهكذا أنيط إلى الجهاز المصرفى المصرى هذا الدور بعد تغيير هيكله بالكامل - إلى جانب أموال القروض والمساعدات الأمريكية والدولية ^(١). ويؤكد أحد المسؤولين السابقين على هذا الدور الجديد للجهاز المصرفى بقوله: "إن التحول إلى اقتصاديات السوق فى مصر كان يتطلب بالبحاح وجود أعداد متزايدة من رجال الأعمال ويصبحوا هم القاطرة الأساسية التى تحرك وتقود النشاط الاقتصادى وهو ما كان يحتاج إلى ممول" ^(٢).

وهكذا زادت التسهيلات الائتمانية من البنوك التجارية الأربعة - الحكومية - للقطاع الخاص فى مصر من ٣٢ مليون جنيه عام ١٩٧٠ - ونسبة ٣,٧% من إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة فى ذلك التاريخ إلى ١٤٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ثم قفزت إلى ٧٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (بما يعادل ١٥% من إجمالى الائتمان الممنوح حتى ذلك العام) ^(٣).

وبرغم ذلك؛ لم تعد البنية المصرفية القائمة تقى بالمطالب الملحة للقوى الداخلية الجديدة والقوى الدولية المساندة فى ظل تحكم وسيطرة البنوك الحكومية على كمية الائتمان الممنوح واتجاهاته؛ فجرى إجراء تعديل شامل فى البنية القانونية المنظمة للعمل المصرفى وعدل قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٨٤ والقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٩٣، كما جرى إصدار قانون جديد للبنك المركزى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بما يسمح بإنشاء بنوك خاصة وتوالت بعدها القوانين فصدر القانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠ الخاص بضمان سرية الحسابات بالبنوك والقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بشأن سوق رأس المال والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤ الخاص بحرية التعامل بالنقد الأجنبى وحق الأشخاص المعنوية والاعتبارية فى الاحتفاظ بحسابات بالنقد الأجنبى ثم القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ الخاص بتنظيم مساهمة الأفراد والقطاع الخاص فى رؤوس أموال بنوك القطاع العام. والقانون ٣٧ لسنة ١٩٩٢ وغيرها

ويفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص فى إنشاء بنوك؛ وكذا البنوك الأجنبية فى إنشاء فروع لها فى مصر أو المشاركة مع بنوك محلية فى إنشاء بنوك

مشاركة خرج العمل المصرفي والائتماني عن حدود السيطرة وجرى فيه ما جرى بدءاً من عمليات تهريب الأموال (بنوك الجمال ترست وهونج كونج وبنك الأهرام * وبنك الاعتماد والتجارة ... الخ) إلى عمليات التزوير في المستندات والوثائق البنكية ومنح خطابات ضمان مزورة (بنك النيل العائلي) وهو ما سنتعرض له بعد قليل.

لقد زاد عدد البنوك العاملة في مصر من ١٧ بنكاً عام ١٩٧٥ إلى ٩٩ بنكاً عام ١٩٩١. وتوزعت بين بنوك تجارية وبنوك استثمار وأعمال وبنوك متخصصة ثم انخفض عددها في ٣٠ يونيو ٢٠٠١ إلى ٦٢ بنكاً موزعة كالتالي **: ٢٨ بنكاً تجارية (٤ عامة و ٢٤ خاصة ومشاركة). ٣١ بنكاً استثمار وأعمال (١١ بنكاً مشاركة وخاصة و ٢٠ فروع بنوك أجنبية). ٣ بنوك المتخصصة.

وهكذا قفزت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص من أقل من ألف مليون جنيه عام ١٩٧٩ إلى ١٦٥ ألف مليون جنيه (منها نحو ٣٦,٤ مليار جنيه بالعملة الأجنبية) في يونيو ٢٠٠١ هذا بخلاف ما منح للقطاع العائلي من قروض وتسهيلات ائتمانية بلغت في ذلك التاريخ نحو ٣٠,٧ مليار جنيه (منها ٩٨٨ مليون جنيه بالعملة الأجنبية) (١).

وهكذا حصل قطاع الأعمال الخاص والقطاع العائلي على ما يعادل ٨١% من إجمالي التسهيلات التي منحت لكل قطاعات الاقتصاد في مصر حتى ذلك التاريخ. إلى هنا .. ينبغي التوقف لإجراء تحليل أكثر عمقا وتفصيلا، لمدى كفاءة القطاع المصرفي في مصر في تحقيق أهدافه في خلق الطبقة الرأسمالية الجديدة، ودرجة مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي أو على العكس مقدار الخلل الهيكلي في إدارته لموارد المجتمع المصري المالية طوال الربع قرن الماضي. وفي سبيلنا إلى هذا سوف نتوقف عند النقاط التالية :-

- ١- تحليل للهيكل الزمني للودائع لدى البنوك والائتمان الممنوح منها.
- ٢- تحليل نوعية الأنشطة الاقتصادية التي حازت على التسهيلات الائتمانية.
- ٣- تحليل مستوى التركيز في منح الائتمان ودوره في خلق الطبقة الطفيلية.

* القضية الشهيرة بقضية تهريب البنكنوت التي كان يديرها ويشرف عليها مدير عام هذين البنكين عبد الرحمن بركة عام ١٩٨٣ وهو يرتبط بصلة قرابة إلى وزير الاقتصاد وقتئذ د. مصطفى السعيد.

** هذا بخلاف بنكين غير مسجلين بالبنك المركزي هما المصرف العربي الدولي وبنك ناصر الاجتماعي.

٤- قضية الديون المتعثرة أو المعدومة وعلاقتها بمدى كفاءة الأداء.
فإذا توقفنا عند تحليل الهياكل الزمنية لكل من الودائع والتسهيلات الائتمانية للبنوك المصرية، والتي يتحدد في ضوئها نسبة ومستوى الاحتياطيات والمخصصات التي تجنبها البنوك لمواجهة احتمالات الأخطار ومعدلات السحب أو التعامل مع كل صنف من الحسابات حيث يتوزع الهيكل الزمني للودائع بين :

- ودائع تحت الطلب.
- ودائع لأجل وبأخطار مسبق.
- التوفير.
- شهادات ادخار وإيداع.
- أخرى.

وتختلف نسب الاحتياطي والمخصص المجنب لدى البنوك لكل نوع من هذه الأنواع حيث يرتفع هذا الاحتياطي بالنسبة للودائع تحت الطلب بينما ينخفض بالنسبة لبقية الأنواع الأخرى؛ ومن ثم تتحسن فرص إدارة البنك في منح الائتمان والتسهيلات المختلفة لعملائها طالما تعاضمت نسبة الودائع لأجل وشهادات الادخار والإيداع والتوفير في بنية المحفظة المالية للبنك بحيث يزداد الاستقرار المالي النسبي للبنك. مما يؤدي بالتالى إلى زيادة قدرته على استجلاب الأموال والودائع من الخارج * . ووفقا للتقارير السنوية التي يصدرها البنك المركزى المصرى، فقد تحسنت الهياكل الزمنية للودائع بالعملة المحلية لدى البنوك المصرية عاما بعد آخر حتى بلغت الودائع الادخارية ولأجل نحو ٨٥% من إجمالى الودائع بالعملة المحلية فى يونيو ٢٠٠١ وكذا نسبة الودائع الادخارية ولأجل بالعملات الأجنبية إلى نحو ٧٩,٩% من جملة الودائع بالعملات الأجنبية فى ذات التاريخ^(١٠) وهو ما يظهره البيان التفصيلى التالى :-

* يحسب معدل قدرة البنك على استجلاب ودائع من الخارج وفقا للمعادلة التالية = $\frac{\text{الودائع من الخارج}}{\text{إجمالى الودائع}}$
وكذا تقاس قدرة البنك على استجلاب الودائع من الداخل وفقا للمعادلة = $\frac{\text{الودائع من الداخل}}{\text{إجمالى الودائع}}$

جدول رقم (٤٠)
إجمالي الودائع وفقا للأجال والبنوك حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

الإجمالي	البنوك المتخصصة				بنوك الاستثمار والأعمال				البنوك التجارية			الآجال
	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	الجملة (٣)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	جملة (٢)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	الجملة (١)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	
٢٦٦٧٨	٨٣٢٤	١٨٣٥٤	٩٧٤	٣٨	٩٣٦	٣٩٧٧	١٥٥٥	٢٤٢٢	٢١٧٢٧	٦٧٣١	١٤٩٩٦	ودائع جارية
٢٤٤٨٥٨	٥٨٣١٣	١٨٦٥٤٥	١١٦٩٥	٣٣٦	١١٣٥٩	٢٧٢٦٠	١١٣٤١	١٥٩١٩	٢٠٥٩٠٣	٤٦٦٣٦	١٥٩٢٦٧	ودائع لأجل وحسابات توفير
١٩٦٨٨	٦٣٥٠	١٣٣٢٨	٢٧	٧	٢٥	٢٧٥٩	١٤٣٥	١٣٦٤	١٦٩٠٢	٤٩١٣	١١٩٨٩	ودائع مجمدة أو محتفزة
٢٩١٢٢٤	٧٢٩٨٧	٢١٨٢٣٧	١٢٦٩٦	٣٧٦	١٢٢٢٠	٣٢٩٩٦	١٤٣٣١	١٩٦٦٥	٢٤٤٥٣٢	٥٨٢٨٠	١٨٦٢٥٢	الإجمالي

المصدر : البنك المركزي المصري التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ١٠٤ ص ١١٥.

وكما هو واضح فإن نسبة الودائع لأجل وحسابات التوفير والودائع المجمدة أو المحتجزة تشكل نحو ٩٠,٨% من إجمالي الودائع لدى البنوك المصرية في يونيو ٢٠٠١، تركز معظمها لدى البنوك التجارية (الحكومية والخاصة والمشاركة). فمن أين تأتي هذه الأموال تحديداً ؟

يكشف تحليل هيكل الودائع لدى البنوك المصرية طبقاً للقطاعات أن النسبة الأكبر من هذه الودائع تأتي من القطاع العائلي (بنسبة ٦٣,٨%) أي من الأفراد والمواطنين العاديين في الداخل والخارج بينما لا تشكل الودائع المتوفرة من قطاع الأعمال الخاص - أي الرأسماليون الجدد - سوى ١٦% من إجمالي الودائع، بينما يقدم القطاع الحكومي ما نسبته ١٤,٥% من إجمالي الودائع أما قطاع الأعمال العام فقد وفر نحو ٥,٣% من الإجمالي في يونيو ٢٠٠١ وهو ما يظهره البيان التالي :

جدول رقم (٤١)

هيكل الودائع لدى البنوك المصرية وفقاً للقطاعات عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠١

"القيمة بمليون جنيه"

٢٠٠١		١٩٩٢		يونيو	القطاعات
%	المبلغ	%	المبلغ		أولاً : بالعملات المحلية
%١٠,٧	٣١٠٦٤	%٩,٨	١٠٧٦٧		- القطاع الحكومي
%٤,٤	١٢٨١٤	%٧,٠	٧٧٥٤		- قطاع الأعمال العام
%١٠,٠	٢٩٠٧٩	%٥,٧	٦٣٠٩		- قطاع الأعمال الخاص
%٤٩,٨	١٤٤٩٨٦	%٣٤,٤	٣٧٨٥٥		- القطاع العائلي
%٠,١	٢٩٤	%٠,٤	٤٤٢		- العالم الخارجي
%٧٤,٩	٢١٨٢٣٧	%٥٧,٣	٦٣١٢٧		جملة الودائع بالعملة المحلية (١)
					ثانياً : بالعملات الأجنبية :
%٣,٨	١٠٩٤٣	%٤,٦	٥١٠٤		- القطاع الحكومي
%٠,٩	٢٥٨٠	%٣,٣	٣٦٣١		- قطاع الأعمال العام
%٦,٠	١٧٥٦٥	%٦,٤	٧٠٨٠		- قطاع الأعمال الخاص
%١٤,٠	٤٠٧٨٢	%٢٦,٤	٢٩١٠٥		- القطاع العائلي
%٠,٤	١١١٧	%١,٩	٢١٢٤		- العالم الخارجي
%٢٥,١	٧٢٩٨٧	%٤٢,٧	٤٧٠٤٤		جملة الودائع بالعملات الأجنبية (٢)
%١٠٠	٢٩١٢٢٤	%١٠٠	١١٠١٧١		الإجمالي العام ٢+١

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٤٥ وعام ١٩٩٢ مصدره التقرير السنوي لعام ٩٣/٩٢ ص ٥٩ ص ٦٠.

وتتميز ودائع القطاع العائلى بأنها فى معظمها ودائع لأجل وحسابات توفير على عكس ودائع القطاع الحكومى والعام وقطاع الأعمال الخاص بأنها فى معظمها ودائع جارية تقيد يد البنوك فى التحرك بها ائتمانيا.

فإذا كان أهم عمليات الائتمان تتمثل بالترتيب فى الإقراض أو خصم الأوراق التجارية أو إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية فإن تحليل هيكل القروض والسلفيات سواء وفقا لأجلها الزمنية ومدى توافر ضمانات من عدمه أو وفقا لقطاعات النشاط التى حصلت على هذه القروض تقدم لنا قدرة أكبر على المقارنة بين الودائع ومصادرها والقروض واتجاهاتها ومن ثم تقييم جوهر الخلل فى الأداء المصرفى طوال الربع قرن الماضى.

جدول رقم (٤٢)

إجمالى القروض والسلفيات - عدا الخصم - لدى البنوك المصرية

وفقا للأجال ونوع الضمان حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

"القيمة بالمليون جنيه"

آجال القرض ونوعه	البنوك التجارية	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك المتخصصة	الإجمالى	
	القيمة	القيمة	القيمة	القيمة	%
١- قروض تستحق الدفع خلال سنة	٣٩٣٠٨	٨٤٠٥	غير مبين	٤٧٧١٣	٢٢,٤%
- بضمانات عينية	٧٧٥٨٦	١٥٦٥٧	غير مبين	٩٣٢٤٣	٤٣,٧%
- بدون ضمانات عينية	١١٦٨٩٤	٢٤٠٦٢	١٨٠١١	١٤٠٩٥٦	٦٦,١%
٢- قروض تستحق الدفع بعد سنة	٥٥٩٧	٦٤٤٦	غير مبين	١٢٠٤٣	٥,٦%
- بضمانات رهن عقارى	٥٨٩٥٥	١٣٩٢	غير مبين	٦٠٣٤٧	٢٨,٣%
- ضمانات أخرى	٦٤٥٥٢	٧٨٣٨	١٥٦٠٢		٣٣,٩%
إجمالى القروض والسلفيات ٢+١	١٨١٤٤٦	٣١٩٠٠	٢٦٤١٣	٢١٣٣٤٦	١٠٠%

المصدر : البنك المركزى المصرى؛ التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ١٠٧ : ص ١١٢
أما البيانات الخاصة بالبنوك المتخصصة فمصدرها المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى، المجلة (٤١) للعدد الرابع ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٥١.

وهكذا فإن إجمالي القروض والسلفيات لدى البنوك المصرية حتى يونيو ٢٠٠١ تمثل نحو ٧٥% إلى ٨٠% من إجمالي الودائع المتوفرة لديها حتى ذلك التاريخ، وتوزع بقية محافظها المالية في استثمارات متنوعة مثل الأوراق المالية بأنواعها المختلفة (أذن خزانة - سندات - واستثمارات في شركات أو بنوك أخرى ... الخ)، ويعتبر أحد الاقتصاديين المصريين الكبار هذه النسبة بمثابة إفراط من جانب البنوك في الإقراض دون توافر ضمانات كافية ودون التناسب مع قاعدة الودائع لديها^(١١) وهو ما سيؤدي في مرحلة لاحقة إلى انهيار كامل في أداء وعمل القطاع المصرفي المصري تحت يافطة "الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها".

وقد كشف الانهيار الذي لحق بالقطاع المصرفي طوال شهور عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ التي أطلقت عليها أجهزة الإعلام الحكومية، قضية المتعثرين، والهاربين بالقروض المصرفية، عن عدم دقة التقديرات الموضوعة من جانب هذه البنوك تجاه الضمانات سواء العينية أو العقارية أو غيرها بحيث نستطيع القول أن معظم المدينين الكبار لهذه البنوك وعددهم لا يتجاوز ١٤٤ عميلاً حازوا وحدهم على ما يزيد عن ٤٢% من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المصرية كانوا يتعاملون مع البنوك على المكشوف؛ بمعنى عدم توافر غطاء أو ضمانات حقيقية لمديونتهم تجاه البنوك بما يجعلنا نقدر نسبة القروض بدون ضمانات حقيقية - عينية أو عقارية أو غيرها - بما يزيد عن ٧٥% من إجمالي القروض الممنوحة حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١.

أما عن الهيكل الزمني لهذه القروض، فإنها تتوزع بين :

- قروض تزيد أجلها عن سنة وتعادل ٨٨ مليار جنيه بواقع ٣٦,٧% من إجمالي القروض والسلفيات.
- قروض قصيرة الأجل (أقل من سنة) بلغت ١٥١,٨ مليار جنيه بواقع ٦٣,٣% من إجمالي القروض والسلفيات^(١٢).

هكذا تبدو الصورة العامة للهيكل الزمني للودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المصرية؛ وهي وأن كانت تبدو متوازنة من حيث الشكل بين الودائع لأجل والتوفير وشهادات الادخار والإيداع من جهة وبين القروض والسلفيات إلا أنها وعبر التحيز المطلق للطبقة الرأسمالية الجديدة - الطفيلية الطابع كما سوف نرى - والانغماس في التركيز الشديد في منح الائتمان لصالح أفراد معينين لا يتجاوز عددهم العشرات وغياب الأولويات المصرفية للتمويل وغياب الإشراف الحقيقي للبنك المركزي^(١٣)، كل ذلك أدى للأزمة الراهنة التي يعانيها القطاع المصرفي والتي أدت كلياً إلى إهدار ملايين الجنيهات في صورة ديون معدومة كما سوف نعرض بعد قليل.

فأين اتجهت هذه القروض والسلفيات ؟ وأى الأنشطة الاقتصادية خدمت ؟
يكشف تحليل أرصدة الإقراض والخصم التى قدمتها البنوك المصرية للقطاعات
المختلفة مجموعة من الحقائق الهامة وذات الدلالة الاجتماعية والسياسية الخطيرة.

أولى هذه الحقائق :

أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة والبالغ عددها نحو ١٣٤٠ ألف منشأة
وفقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء لم يزد نصيبها من مجمل محفظة
الائتمان المصرفى عن ٦% طوال الربع قرن الماضى وأن ٧٨% من هذه
المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تحاول أصلا الحصول على قرض مصرفى بسبب
التعقيدات الإجرائية داخل البنوك وهكذا تعتمد هذه المنشآت التى تشكل الغالبية فى
التشغيل والتوظيف على التمويل الذاتى. وبهذا فإن المشروعات الصغيرة
والمتوسطة الممولة عن طريق الائتمان والقروض المصرفية لا تشكل سوى ٠,٧
% من إجمالى عددها فى مصر (١٤).

ثانى هذه الحقائق :

أن البنوك التجارية تمثل نحو ثلاثة أرباع التسهيلات المقدمة من كافة البنوك
(٧٥,٦% حتى يونيو ٢٠٠١) أما بنوك الاستثمار والأعمال فهى تشكل ١٣,٤%
وتأتى البنوك المتخصصة (الصناعى والعقارى والزراعى) ليشكلوا ١١% من
إجمالى التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعات النشاط المختلفة (١٥).

ثالث هذه الحقائق :

أن مراجعة التوزيع القطاعى للقروض والتسهيلات يكشف بذاته عن تحيز هائل
لصالح هذه الطبقة الرأسمالية الهجينة الجديدة، مقابل حبس الأموال عن شركات
القطاع العام من أجل خنقه تمهيدا لما جرى بعد ذلك من بيعه بدعوى خسارته
وسحبه على المكشوف؛ وكان الرأسماليون الجدد وقطاع الأعمال الخاص الذى
فتحت لهم خزائن هذه البنوك دون حسيب أو رقيب؛ فهرب منهم العشرات بعدة
آلاف الملايين من الدولارات إلى الخارج - كما سوف نعرض - وتهربوا من سداد
ديونهم لهذه البنوك حينما حان آوان السداد كما ثبت فى وقائع عديدة طوال عامى
فضائح البنوك (٢٠٠١ و ٢٠٠٢) حتى يومنا * كانوا يسحبون أموال البنوك
بضمانات كافية ؟!

* فى المؤتمر السنوى الذى نظمه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، يومى الأربعاء
والخميس ٢٤، ٢٥ أبريل ٢٠٠٣

جدول رقم (٤٣)
التوزيع القطاعي لأرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية
للبنوك العامة والخاصة حتى عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٣

"بالمليون جنية"

يونيو ١٩٨٣			يونيو ١٩٨٢			القطاعات
الإجمالي	البنوك التجارية الخاصة	بنوك القطاع العام	الإجمالي	البنوك التجارية الخاصة	بنوك القطاع العام	
١٧٢٥.٩	١١.٥	١٧١٤.٤	١٥٠٨.٦	١٢.٥	١٤٩٦.١	- القطاعات الحكومية
٢٧٦٠.٣	١٩٢.٨	٢٥٦٧.٥	٢٨٩٢.٤	١٧٠.٣	٢١٢٢.١	- شركات القطاع العام
٤٦١٣.٩	٢٢٨٤.١	٢٣٢٩.٨	٣٨٢٥.٣	١٨٨٦.٧	١٩٣٨.٦	- قطاع الأعمال الخاص
٤٠٦.١	١١٨.٨	٢٨٧.٣	٤٠٥.٤	١٦١.٦	٢٤٣.٨	- لقطاع العالي
٤٥.٣	١٥.٧	٢٩.٦	٣٧.٧	٨.٧	٢٩.٠	- آخرون وعالم خارجي
٩٥٥١.٥	٢٦٢٢.٩	٦٩٢٨.٦	٨٦٦٩.٤	٢٢٣٩.٨	٥٨٢٩.٦	الإجمالي

المصدر : التقرير السنوي للبنك المركزي المصري لعام ١٩٨٣/٨٢ ، ص ٤٠

فإذا كان نصيب قطاع الأعمال الخاص من التسهيلات الائتمانية للبنوك الحكومية عام ١٩٨٢ نحو ٣٣,٣% من إجمالي تسهيلاتهما (ونحو ٣٣,٦% من إجمالي تسهيلات عام ١٩٨٣) فإن هذا النمو البطيء في دفع الأموال للقطاع الخاص وتعبئة المدخرات لصالح هذه الطبقة الهجينة لم يكن يحظى برضاء القائمين على الدولة وحلفائها في الداخل والخارج فتم الدفع بالبنوك الخاصة والمشاركة الأجنبية من كل صوب وحذب بحيث بلغ نصيب قطاع الأعمال الخاص من إجمالي تسهيلات البنوك التجارية الخاصة الجديدة نحو ٨٤,٢% عام ١٩٨٢ ونحو ٨٧,١% عام ١٩٨٣.

وبحلول يونيو عام ٢٠٠١ كانت الصورة قد تبدلت بشكل جذري بحيث بدت كالتالي :

أعلن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بأن عدد القضايا المعروضة أمام النيابة بشأن المتعثرين من المقترضين بلغ عددها ١٦٣ قضية وأن حجم الأموال المهربة فيها لم تتجاوز ٨,٥ مليار جنيه !!

جدول رقم (٤٤)
أرصدة الإقراض والخصم فى البنوك المصرية وفقاً للقطاعات حتى يونيو ٢٠٠١
"القيمة بالمليون جنيه"

%	الإجمالى			البنوك المنفصلة			بنوك الاستثمار والأعمال			البنوك التجارية			أرصدة الإقراض والخصم
	الإجمالى ٣+٢+١	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	الجملة (٣)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	الجملة (٢)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	الجملة (١)	بالعملة الأجنبية	بالعملة المحلية	
%٥٠,٦	١٣٥٧٥	٤٠٥٣	٩٥٢٢	٢٠٧٢	-	٢٠٧٢	٢٧٠,٨	٢٠,١	٢٥٠,٧	٨٥٩٤	٣٦٥٦	٤٩٤٣	- القطاع الحكومى
%١٢,٠	٢٨٩٤١	٤١٩٩	٢٤٧٤٢	٣٥٢	-	٣٥٢	١٠٩٣	٤٧٨	٦١٥	٢٧٤٩٦	٣٧٢١	٢٣٧٧٥	- قطاع الأعمال العام
%٦٨,٣	١٦٥٠٠٥	٣٦٣٨٧	١٢٨٦١٨	١١٤٢٢	٥٦٥	١٠٨٥٧	٢٥٣٤٣	٧٠٢٨	١٨٣٦٥	١٢٨٢٤٠	٢٨٧٩٤	٩٩٤٤٦	- قطاع الأعمال الخاص
%١٢,٧	٣٠٧٦٥	٩٨٨	٢٩٧٧٧	١٢٥٦٧	-	١٢٥٦٧	٢٨٩٨٨	٢٩٠	٢٦٠,٨	١٥٣٠٠	٦٩٨	١٤٦٠,٢	- القطاع المائلى
%١,٤	٣٣٨٥	٢٠٢٢	١٣٢٣	-	-	-	٣٨٨	٢٣٢	١٥٦	٢٩٩٧	١٨٣٠	١١٦٧	- عالم خارجى
%١٠٠	٢٤١٦٧١	٤٧٦٨٩	١٩٣٩٨٢	٢٦٤١٣	٥٦٥	٢٥٨٤٨	٣٢٤٣٠	٨٢٢٩	٢٤٢٠,١	١٨٢٦٢٧	٣٨٦٩٤	١٤٣٩٣٣	الجملة

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ١٠٦ حتى ص ١١٦

وهكذا أصبح قطاع الأعمال الخاص يستحوذ على نصيب الأسد من الإقراض وائتمان البنوك في مصر سواء من البنوك التجارية أو بنوك الأعمال والاستثمار أو البنوك المتخصصة؛ وبالمقابل لم يحصل قطاع الأعمال العام سوى على أقل من ١٢% من إجمالي القروض والأهم والأخطر أنه وتحت إلحاح أصحاب المصالح؛ خرق النظام المصرفي المصري أحد أسس العمل المصرفي إرضاءاً لهؤلاء وذلك بالسماح لهم بالاقتراض بالعملة الأجنبية بزعم تسهيل تعاملاتهم الخارجية مما شكل ضغطاً من ناحية على الحصيلة المتاحة من النقد الأجنبي لدى البنوك المصرية وبالتالي التأثير سلباً على الاحتياطي النقدي المصري كما فتح باب للتلاعب والتهريب لهذه الأموال بحيث زادت هذه القروض بالنقد الأجنبي عن ٤٧,٧ مليار خص منها الرأسماليون الجدد ما يعادل ٧٦,٣% منها حتى أنه في عام ٢٠٠٢ حينما أصدر البنك المركزي قراراً لاثخياً بالعودة إلى نظام المستندات الاعتمادية كشرط لتمويل المعاملات التجارية الخارجية للقطاع الخاص؛ استجمعت القوى الاجتماعية الجديدة (الكمبرادور) قوتها فأرغمت الحكومة خلال ٤٨ ساعة عن العودة عن هذا النظام والاستمرار في نظام الاكتفاء بمستندات التحصيل بما فتح الباب واسعاً وعلى مصراعية للتهريب واستنزاف احتياطي النقد الأجنبي.

ورابع هذه الحقائق :

إذا كان ما حصلت عليه ١٣٤٠ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة لا يزيد عن ٦% من إجمالي الائتمان طوال ربع قرن وأن ما حصل عليه قطاع الأعمال الخاص يتجاوز ٨٥% من إجمالي الائتمان الممنوح طوال الربع قرن الماضي. فأين اتجهت هذه الأموال وما هي نتائجها ؟

بادئ ذي بدء ينبغي أن نشير إلى أن المعيار الذي تتخذه البنوك في تصنيف قروضها وتسهيلات الائتمانية خاصة بالنسبة لتعبير "الصناعة" يشوبه الكثير من الغموض والالتباس كما سوف نكشف. ووفقاً للبيانات الرسمية فإن التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة - الخاص أو العام - قد زادت من ١٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ (بنسبة ١٧,٤%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة حتى ذلك التاريخ والبالغة ٨٨٣ مليون جنيه) إلى ١١٢٨ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (وبنسبة ٢٥,٦%) من إجمالي التسهيلات الائتمانية حتى ذلك العام والبالغة ٤٤٠٨ مليون جنيه^(١١).

بيد أن هذه الدراسة تعود لتشير إلى أن بنك التنمية الصناعية* الذى يختص أصلاً بتمويل المشروعات الصناعية قد أولى اهتماماً كبيراً بصناعة الفنادق وتنمية السياحة وتطوير معدات المستشفيات والعيادات الخاصة^(١٧) فإذا كان بنك التنمية الصناعية المختص أصلاً بالصناعة وتنميتها يوجه اهتمامه فى عصر الانفتاح ويمنح قروضا وتسهيلات ائتمانية فى اتجاه السياحة والفندقة التى أدرجت بالطبع فى تعبير "الصناعة" فكيف ستكون الصورة فى بقية البنوك التجارية والخاصة والعائلية التى أنشئت فى هوجة الانفتاح سداح مداح.

جدول رقم (٤٥)

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من القطاع المصرفى
وفقاً للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠١

"القيمة بالمليون جنيه"

الرصيد فى يونية	١٩٩٢	١٩٩٦	٢٠٠١	% فى عام ٢٠٠١
أولاً : بالعملة المحلية :				
- الزراعة	٤٨١١	٢٤٤٥	٤٧٤٩	١,٩٧%
- الصناعة	١٥٩٤٢	٢٩٥٠٦	٦٤٩٥٠	٢٦,٩%
- التجارة	٨١٧٨	٢١٠٠٣	٤٢٧٩٧	١٧,٧%
- الخدمات	١١٩٥٩	٢٢١٣٧	٥٠٢٦٠	٢٠,٨%
- قطاعات غير موزعة	٣٠٧٩	٢٤٨١٦	٣١٢٢٦	١٢,٩%
جملة الائتمان بالعملة المحلية (١)	٤٣٩٦٩	٩٩٩٠٧	١٩٣٩٨٢	٨٠,٣%
ثانياً : بالعملة الأجنبية :				
- الزراعة	٢١٢	٣٧٤	٥٥٤	٠,٢%
- للصناعة	٤١١٥	١٠٩٠٣	١٩٧٧٢	٨,٢%
- التجارة	٣٦٩٥	٨١٠٤	٧٩٨٣	٣,٣%
- الخدمات	٣٠٢٣	٧١٣٠	١٦١٢٤	٦,٧%
- قطاعات غير موزعة	٣٢٣٥	٢٤٠٨	٣٠٥٥	١,٣%
جملة الائتمان بالعملات الأجنبية (٢)	١٤٢٨٠	٢٨٩١٩	٤٧٤٨٨	١٩,٧%
الإجمالى ١ + ٢	٥٨٢٤٩	١٢٨٨٢٦	٢٤١٤٧٠	١٠٠%

* أنشئ البنك الصناعى عام ١٩٤٧ وفقاً للقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ برأسمال قدره مليون ونصف المليون جنيه وبدأ نشاطه عام ١٩٤٩ وفى عام ١٩٧٩ عدل أسمه إلى بنك التنمية الصناعية وزيد رأسماله لأكثر من ١٥ مليون جنيه وأهم أغراضه تدعيم الصناعة للقطاعات الخاص والتعاونى.

فإذا كانت الصناعة قد نالت ما يزيد عن ٨٤٧٢٢ مليون جنيه (بنسبة ٣٥%) منها نحو ١٩٧٧٢ مليون جنيه بالعملة الأجنبية وبواقع ٨,٢% من إجمالي الائتمان الممنوح لكل القطاعات حتى ذلك التاريخ.

إذا أخذنا المصانع التي أنشئت بالمدن الجديدة فإن إجمالي هذه الاستثمارات بإحدى عشرة مدينة لم تزد عن ١١٨٦٨ مليون جنيه في ١٧٠٢ مصنع كما يظهرها الجدول رقم (١٩).

هذا عن المدن الجديدة فماذا عن بقية المصانع والمشروعات في غير المدن الجديدة هل حصلت على نحو ٧٣ مليار جنيه أخرى؟

نحن نشك في ذلك والأقرب إلى الصحيح أن كثير من القروض التي أدرجت تحت يافطة الصناعة قد ذهبت إلى أنشطة ومجالات أبعد ما تكون عن الصناعة وعلى العكس فإن ما حصل عليه قطاعي التجارة والخدمات معا حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ قد تجاوز ١١٧١٦٤ مليون جنيه (وبواقع ٤٨,٥% من إجمالي التسهيلات الائتمانية) منها نحو ٢٤١٠٧ مليون جنيه بالعملة الأجنبية (وبواقع نحو ١/٥ الائتمان الممنوح لهذين القطاعين ونحو ١٠% من إجمالي الائتمان الممنوح لكل القطاعات حتى ذلك التاريخ).

وإذا رجعنا إلى عدد الشركات التي أنشئت خلال السنوات السبع الأخيرة (٩٤ - ٢٠٠٠) وحجم رأس المال المصدر ونسبة المشاركة الأجنبية، نجد أن هناك فجوة واسعة بين ما حصل عليه هؤلاء الرأسماليون الجدد (قطاع الأعمال الخاص بالتعبير المصرفي) من قروض وسلفيات وبين ما قدموه في مجال التصنيع وبناء الشركات، وهو ما يقدم تفسيراً آخر لا يبدل عنه لاتجاه توظيف الجزء الأكبر من هذه القروض في مجال الاستيراد والتجارة الدولية والتهرب كما سوف نعرض بعد قليل.

جدول رقم (٤٦)

عدد الشركات وقيمة رأس المال المصدر والمشاركة الأجنبية خلال الفترة من ١٩٩٤ حتى يولييه ٢٠٠٠

السنوات	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
هيئة الاستثمار والمناطق الحرة							
- عدد المشروعات	٨٩١	١٢٥٣	١٦٧٤	١٥٥٢	٢١٨٧	٢١٧٦	١١٥٣
- رأس المال المصدر	٤٥٣٦	٧٧٧٩	٨٩٤٣	١٧٧٨٥	١٩٢٢٠	٢٠٥٨٣	٥٣١٩
- % للمشاركة الأجنبية	١٩%	٦%	١٤,٠%	١٣,٠%	١٧,٥%	١٩%	١٩,٥%
مصلحة الشركات							
- عدد المشروعات	٧٦١	١١٥٣	١٥١٨	١٩٨٢	١٩٦٩	١٧١٧	٧٨١
- رأس المال المصدر	٨٤٨	٢٢٣٩	٥١٣٢	٥٩٣٩	٦٥٣٩	٤٤٧٥	١٦٤٥
- % مساهمة رأس المال الأجنبي	١,١%	٤%	٠,٨%	٢,٤%	٧,٣%	١٢%	٦,٨%

Source : Investing in Egypt, Ministry of Economy & foreign Trade, June 2000, p. 47.

وبرغم أن رأس المال المدفوع عادة يقل بنحو ٧٥% عن رأس المال المصدر بحيث أن حجم رأس المال المدفوع فعلا فى تأسيس هذه الشركات يقل عن هذه القيمة الواردة فى البيان السابق بنحو ثلاثة أرباعها.

وهنا نأتى إلى ما نقدمه من تفسير لاتجاهات توظيف هذه القروض لرجال الأعمال الجدد فى مجال التجارة الخارجية والضغط باستمرار لتوسيع هامش الاستيراد بما أدى عمليا إلى استنزاف حصيلة النقد الأجنبى بسبب التزايد المستمر فى العجز فى الميزان التجارى المصرى.

وساهم فى هذا، القرارات الحكومية المنذفة تحت لواء شعار تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص تمثلت فى إيقاف العمل بالسقوف الائتمانية فى أول أكتوبر ١٩٩٢ التى كان معمولا بها ونقضى بأن لا تزيد القروض الممنوحة من البنوك عن ٦٠% من إجمالى ودائعها وعدم تجاوز معدل زيادة القروض للقطاع الخاص التجارى والعائلى عن ١٠% سنويا^(١٨).

وهكذا أدى وقف العمل بالسقوف الائتمانية ومع تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتعديل نسبة الاحتياطى وصدر قانون سرية الحسابات فى البنوك (رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠) وصاحب ذلك عام ١٩٩٤ تخفيض فئات التعريف على السلع الاستثمارية، وهو ما عرف بنظام التعريف الجمركية المنسقة واتباع نظام جديد لرد الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات ومنح دعم نقدي فى حدود ١٠% من قيمة التعاقدات التصديرية فور إتمام عملية التصدير وفى نطاق إعادة التصدير^(١٩).

بيد أن ذلك لم يحسن الصورة التصديرية المصرية كثيرا بل على العكس زاد الاتجاه للاستيراد السلعي خاصة بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ بهدف جنى الأرباح من الاستيراد بصرف النظر عن مخاطر ذلك على الاقتصاد والمجتمع المصرى فى الأجل المتوسط والطويل.

ويؤكد هذا النزوع الأناني لهذه الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة؛ ذات الطابع الكمبرادورى (العمل التجارى للمراكز الرأسمالية المتقدمة)، هجومها العنيف على محاولة قيادة البنك المركزى الجديدة فى أغسطس ٢٠٠٢ إصلاح النظام التمولي للاستيراد الخاص؛ عبر إلغاء نظم "التحصيل المستندي" واستبداله بنظام "الاعتماد المستندي"، والأخير يقوم على عدم فتح الاعتماد المستندي وتمويل الصفقات الإستيرادية للقطاع الخاص إلا بعد إيداع كامل قيمة الصفقة بالجنيه المصرى (بنسبة ١٠٠% من قيمتها) مع تقديم كافة المستندات الدالة على الصفقة ونوعها على أن يتولى البنك تدبير المقابل النقدي بالعملات الأجنبية للعميل؛ وهو ما كان من شأنه وقف والحد من عمليات تهريب الأموال الأجنبية عبر تقديم كثير من العملاء - بالاتفاق مع مورديهم فى الخارج - مجرد كمبيالة تحصيل نظير صفقات

غير معلومة وغير محددة تاريخ الوصول مما يؤدي فعليا للتلاعب وإلزام البنوك المصرية بتمويل صفقات - قد تكون كما ثبت في حالات كثيرة - وهمية مما يؤدي لاستنزاف الاحتياطي النقدي للبنك المركزي والسلطات النقدية.

جدول رقم (٤٧)

التجارة الخارجية للقطاع الخاص ٨٦/٨٧ - ٩٢/٩٣

"القيمة بالمليون جنيه"

السنين	إجمالي الصادرات المصرية	صادرات القطاع الخاص	% لصادرات القطاع الخاص	إجمالي الواردات المصرية	واردات القطاع الخاص	% لواردات القطاع الخاص	الفائض أو العجز للقطاع الخاص
١٩٨٧/٨٦	٢٧٠٢,١	٥٠٥,٣	١٨,٧%	١٣٧١٨,٥	٣٧١٧,٥	٢٧%	٠(٣٢١٢,٢)
١٩٨٨/٨٧	٣٦٧٧,٢	٦١٤,١	١٦,٧%	١٧٧١٤,٤	٥٥٤٤,٦	٣١,٣%	(٤٩٣٠,٥)
١٩٨٩/٨٨	٤٦٠٦,٦	٩٧٢,٠	٢١,١%	١٩٨٥٥,٥	٦٧٣١,٠	٣١,٨%	(٥٧٥٩,٠)
١٩٩٠/٨٩	٥٥٦٢,٠	١٤٧٩,٥	٢٦,٦%	٢٥٥٣٢,١	٧٩٦٦,٠	٣١,٢%	(٦٤٨٦,٥)
١٩٩١/٩٠	٩٤٣٧,٩	١٧١٧,٧	١٨,٢%	٣١٤٣٥,٤	٨٤٢٤,٧	٢٦,٨%	(٦٧٠٧,٠)
١٩٩٢/٩١	١١٥٥١,٦	٣١٦٦,٥	٢٧,٤%	٣٣١٠٥,٤	١٠٤٦١,٣	٣١,٦%	(٧٢٩٤,٨)
١٩٩٣/٩٢	١١٣٢٤,٤	٢٣٦٦,٨	٢٠,٩%	٣٥٦١٩,٠	١٣٢٨٥,٩	٣٧,٣%	(١٠٩١٩,١)

المصدر : البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مصر ٨٦/٨٧ - ٩٢/٩٣" المجلد (٣٣) العدد الرابع ٩٢/٩٣ ١٩٩٣ ص ١١٣.

* الأرقام بين الأقواس سالبة، أى عجز.

وتتمثل هذه الواردات للقطاع الخاص في حيوانات حية وألبان ومشروبات وصناعات غذائية (٢٧%) والآلات والمعدات (٢٤%) والخشب والورق ومواد النسيج والفلين (٢٠%) والمنتجات الكيماوية (١٣%) والصناعات المعدنية ٨% (٢٠).

والحقيقة أن تزايد نصيب القطاع الخاص المصري في إجمالي الواردات عاما بعد آخر هو نتيجة لمجموعة من السياسات الحكومية التي أدت إلى نتائج عكسية لما أعلنته أو رغبته الحكومة المصرية، فكما نلاحظ فإن نصيب القطاع الخاص الاستيرادي قد زادت من ٢٧% من إجمالي الواردات المصرية عام ٨٦/٨٧ إلى أن بلغت ٣٧,٣% عام ٩٢/٩٣ ثم أخذت في الزيادة بعد ذلك لتبلغ حوالي ٦٠% إلى ٦٥% بحلول عام ٢٠٠١ وكان ذلك بسبب اتجاه النظام الحاكم إلى خفض عدد السلع المحظور استيرادها على القطاع الخاص من ٥٧١ سلعة عام ١٩٨٩ إلى ١٠٥ سلعة عام ١٩٩٢ ثم إلى ٧٨ سلعة في أغسطس ١٩٩٢ ثم عادت وخفضتها إلى ٢٦ سلعة فحسب في يوليو ١٩٩٣ (٢١). ولم تكتفى بذلك بل أنها وتشجعا لهؤلاء للتمادي في هذه السياسة الاستيرادية - أو تحت ضغط قوى دولية

أو هما معا - قامت بتخفيض عدد الفئات المفروضة عليها جمارك من ٤٣ فئة إلى ١٠ فئات فقط ثم قامت بتخفيض التعريفة من ١٦٠% عام ١٩٨٩ إلى ١٣٠% عام ١٩٩١ ثم إلى ١٢٠% عام ١٩٩٢، ثم ٨٠% عام ١٩٩٣ وأوصلتها إلى ٥٠% عام ١٩٩٤ (٢٢). وما أن حل عام ١٩٩٨ حتى خفضت إلى ٣٥% تنفيذا لاتفاقية الجات هذه المرة.

وهكذا وخلال سبع سنوات فحسب (٨٧/٨٦ - ١٩٩٣/٩٢) بلغ ما تم استيراده من القطاع الخاص المصرى نحو ٥٦١٣١ مليون جنيه، بينما ما تم تصديره من جانبهم خلال نفس الفترة لم يزد عن ١٠٨٢٢ مليون جنيه احتفظ معظمهم - إن لم يكن كلهم - بحصيلة صادراتهم أما فى حساباتهم الخاصة فى الخارج أو فى حساباتهم فى الداخل دون أن يتنازلوا عنها لصالح السلطات النقدية المصرية بعد أن عدل قانون التعامل بالنقد الأجنبى عام ١٩٩٤ (قانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٤) بما سمح لهؤلاء بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من أجل تشجيعهم على المزيد من التصدير !!!

وبهذا فإن العجز فى معاملات القطاع الخاص التجارية الدولية خلال السنوات السبع المشار إليها فقط قد تجاوز ٤٥٣٠٩ مليون جنيه. ووفقا للبيانات الرسمية التى قدمها البنك المركزى المصرى عن حالة العجز فى الميزان التجارى المصرى فقد استمر هذا العجز يتزايد عاما بعد آخر على النحو التالى :

جدول رقم (٤٨)

تطور العجز فى الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ٩٤/٩٣ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنة	قيمة العجز بملايين الدولارات	قيمة العجز بما يعادلها بالمليون جنيه مصرى	ملاحظات
١٩٩٤/٩٣	٧٣٠٩,٨	٢٤٢٦٨,٥	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٥/٩٤	٧٨٥٣,٥	٢٦٠٧٣,٦	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٦/٩٥	٩٤٩٨,١	٣١٥٣٣,٧	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٧/٩٦	١٠٢١٩,٤	٣٣٩٢٨,٤	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٨/٩٧	١١٧٧٠,٦	٣٩٠٧٨,٤	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
١٩٩٩/٩٨	١٢٥٦٢,٥	٤١٧٠٧,٥	على أساس الدولار = ٣٣٢ قرشا
٢٠٠٠/٩٩	١١٤٧٢	٤٧٦٠٨,٨	على أساس الدولار = ٤١٥ قرشا
٢٠٠٢/٢٠٠٠	٩٣٥٤	٣٨٨١٩,١	على أساس الدولار = ٤١٥ قرشا
الإجمالى	٨٠٠٣٩,٩	٢٨٣٠١٨	

المصدر : البنك الأهلى المصرى، "واقع نظام سعر الصرف فى مصر" النشرة الاقتصادية، المجلد (٥٥) العدد الأول ٢٠٠٢ ص ٢٨

علينا أن نقدر مقدار ونسبة الواردات الضرورية ومستلزمات التشغيل والإنتاج؛ ومقدار ما يمكن الاستغناء عنه أو جرى تهريبه من هذه المبالغ الضخمة عبر الصفقات الوهمية ومستندات التحصيل غير الحقيقية أو من خلال استيراد سلع غير ضرورية سوى من جشع التجار والمستوردين وأبناء الطبقة الجديدة بما أهدر - إلى جانب صور أخرى للإهدار في المجالات كافة - فرصة تاريخية لاستثمار هذه الأموال التي توافرت لمصر خلال عقدي السبعينات والثمانينات سواء من تحويلات المصريين العاملين بالخارج أو من إيرادات قناة السويس أو عائدات البترول أو السياحة أو غيرهم.

وبقدر ما تزايدت الفجوة بين الصادرات والواردات ومن ثم زاد الطلب على العملات الأجنبية، بقدر ما جرى من مضاربة على سعر الجنية المصرى لصالح الدولار وغيره من العملات فأنهار سعر صرفه بالنسبة للعملات الأخرى ليخسر خلال أقل من أربعة أعوام (٩٩ أوائل ٢٠٠٣) نحو ٥٠% من قيمته (من ٣٣٢ قرشا للدولار إلى ٦١٥ قرشا للدولار) ومزال مرشحا للتدهور أكثر خلال الشهور القليلة القادمة، وهو أدى فعليا إلى العودة إلى حلزون التضخم وارتفاع الأسعار في كل مستلزمات الإنتاج وضروريات الحياة لملايين الفقراء في مصر.

وبرغم تزايد نصيب الطبقة الرأسمالية الجديدة في مصر من جملة الاستثمارات المحلية، من ٣٩% عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٤٦% عام ١٩٩٢/٩١ ثم إلى ما يقارب ٦٠% أواخر عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ فقد تركّز هذا الجهد الاستثمارى للقطاع الخاص فى مجالات أربعة أساسية هى الإسكان (خاصة الإسكان الفاخر وبنظام التمليك) والسياحة وبناء القرى السياحية ثم التجارة والمال والتأمين وأخيرا البترول (٢٣) والحقيقة أن معظم هذه الاستثمارات الخاصة قد جرى تمويلها من خلال البنوك وعبر ودائع القطاع العائلى ودون أن تحقق هذه الطبقة الجديدة نقلة نوعية فى الأداء الصناعى والإنتاجى المصرى خلال الربع قرن الماضى كله.

وإذا حاولنا أن نتعرف أكثر على بعض النماذج لتلك المشروعات "الصناعية" التى مولتها البنوك فى مصر للقطاع الخاص المصرى خلال الربع قرن الماضى، نقدم حالة بنك فيصل الإسلامى المصرى والبنك الأهلى المصرى؛ إحداهما بنك إسلامى مشترك والآخر بنك تجارى حكومى.

فالأول (بنك فيصل الإسلامى) زادت أصوله فى مصر من ٨٧ مليون جنيه عام ١٩٨٠ (عام بداية نشاطه) إلى أن بلغت ١١,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٢ فأين هذه الأصول ؟

لقد شارك البنك فى إنشاء ٥٥ شركة برؤوس أموال بلغت ٤١١١ مليون جنيه لم تزد حصة البنك فيها عن ٣٦٩ مليون جنيه (أى بنسبة تقل عن ٩% خلال اثنين

وعشرين عاما ١٩) وتوزعت هذه الشركات بين (٤ شركات زراعية و٥ شركات للأدوية والرعاية الطبية وشركتان استثماريتان وثلاثة للتجارة الخارجية وشركة سياحية وثلاثة شركات للاستثمار العقاري و٧ بنوك ومؤسسات مالية إسلامية وإحدى عشرة شركة في مجالات أخرى علاوة على ١٩ شركة صناعية ومن أبرز هذه الشركات الصناعية شركة مصر الكليوبك للبيانيوهات وشركة سيلتال للثلاجات والغسالات وشركة ايكويك واجيراب لإنتاج مواد التغليف وطباعتها وشركة أدوية (فاركو وراميدا) (٢٤).

هكذا إذن هي المساهمة في القطاع الصناعي في مصر ١٩ وبالمقابل قام البنك بنشاط واسع في مجال تمويل المهنيين (الأطباء - المحامين - الصيادلة - المهندسين - ... الخ) حيث خصص نحو ٦١٠ مليون جنيه لتمويل المهنيين بخلاف ٥٠٠ مليون جنيه أخرى لتمويل أنشطة أصحاب الأعمال الصغيرة والحرفيين في ١٣٠ حرفة.

أما نشاطه في التمويل العقاري فهو واسع المجال وكلها في الأنواع العقارية الفاخرة مثل مدينة بنك فيصل بالإسكندرية (٨٦ عمارة سكنية تحتوى ٨٣٠٠ وحدة) وأبراج النيل بأغاخان بالقاهرة (وعدها ٦٦٠ وحدة سكنية) ومدينة فيصل السكنية بشارع الملك فيصل بالهرم (وتتكون من ٥٥٧ وحدة سكنية). أما البنك الأهلي المصري وهو أكبر بنك تجارى في مصر تملك أسهمه وتديره الحكومة المصرية حيث يمتلك وحده ما يعادل ١/٤ الأصول المملوكة للبنوك العاملة في مصر كلها كما تمثل قروضه الممنوحة للعملاء نحو ١/٣ القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لعملاء البنوك في مصر.

فإذا توقفنا عند ميزانية البنك الأهلي المصري خلال السنوات العشر الماضية نستطيع أن نستنتج نمطا للأداء يقوم على نفس الفكرة غير التنمية في أداء النظام المصرفي المصري ككل.

جدول رقم (٤٩)
ميزانية البنك الأهلي المصري خلال عشر سنوات
"القيمة بالمليون جنيه"

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	الرصيد في يونيه	البيان
الأصول					
١٤٩٢٤	١١٦٧١	٨٦٥٣	٧١٣٤	-	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٧٧٢٩	٥٣٩٩	---	---	-	أذون خزانة (بالصافي)
٢٤١٣	١٨٩٦	٣٣٣٠	٢٥٥٠	-	استثمارات مالية بغرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)
٤٨٤٣٦	٤٣٠٧١	٨٦١٩	٦٧٤٢	-	قروض للعملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)
٨٥٨٦	٧٥٩٤	---	---	-	استثمارات مالية بغرض الاحتفاظ
٥١١٨	٣٩٠٨	---	---	-	أرصدة مدينة وأصول أخرى
٤٢٤	٤٠١	٢٥٨٩	١٨٧٤	-	أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
٨٧١٣٠	٧٣٩٤٠	٢٣١٩١	١٨٣٠١		إجمالي الأصول
الالتزامات					
٨٣٧٠	٦١٢٦	٤٣٦٤	٣٢٥١	-	أرصدة مستحقة للبنوك
٦٧١٨٢	٥٧٣٢٨	١٥٠٠٤	١١٧٦٣	-	ودائع العملاء
٤٦٤٥	٤٢٨٣	٢١٣٧	١٩٢٤	-	أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
٢٩٧٩	٢٥٠٥	١٤	١٥	-	قروض طويلة الأجل
٨٣١٧٦	٧٠٢٤٢	٢١٥١٩	١٦٩٥٣		إجمالي الالتزامات (١)
حقوق المساهمين (رأس المال والاحتياطيات والمخصصات)					
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	-	رأس المال المدفوع
٢٩٥٤	٢٦٩٨	١٥٧٢	١٢٤٨	-	احتياطيات ومخصصات
٣٩٥٤	٣٦٩٨	١٦٧٢	١٣٤٨		إجمالي حقوق المساهمين (٢)
٨٧١٣٠	٧٣٩٤٠	٢٣١٩١	١٨٣٠١		إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين (٢+١)
التزامات عر ضبة وارتباطات					
٦١١٣١	٥٦٧٦٣	٢٠٤٧١	١٧٨٨٨	-	التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية وارتباطات أخرى

المصدر : البنك الأهلي المصري، العام المالي ٢٠٠١/٢٠٠٠

فإذا حاولنا تحليل التوزيع النسبي (الهيكل) لأصول وخصوم أكبر بنك في مصر فإن الصورة تبدو كالتالي :-

جدول رقم (٥٠)

التوزيع الهيكلي لميزانية البنك الأهلي المصري خلال ٨٩ - ٢٠٠١

(%)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	الأصول
%١٧,١	%١٥,٨	%٣٧,٣	%٣٩	- نقدية وأرصدة لدى البنوك
%٨,٣	%٧,٣	---	---	- آتون خزائنة (صافي)
%٢,٧	%٢,٦	%١٤,٤	%١٣,٩	- استثمارات مالية بفرض المتاجرة (بعد خصم المخصص)
%٥٥,٦	%٥٨,٣	%٣٧,٢	%٣٦,٨	- قروض للملاء والبنوك (بعد خصم المخصص)
%٩,٩	%١٠,٣	---	---	- استثمارات مالية بفرض الاحتفاظ
%٥,٩	%٥,٣	---	---	- أرصدة مدينة وأصول أخرى
%٠,٥	%٠,٥	%١١,٢	%١٠,٢	- أصول ثابتة (بعد خصم مجمع الإهلاك)
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي الأصول
				الالتزامات وحقوق المساهمين
				* الالتزامات
%٩,٦	%٨,٣	%١٨,٨	%١٧,٨	- أرصدة مستحقة للبنوك
%٧٧,١	%٧٧,٥	%٦٤,٧	%٦٤,٣	- ودائع العملاء
%٥,٣	%٥,٨	%٩,٢	%١٠,٥	- أرصدة دائنة ومخصصات أخرى
%٣,٤	%٣,٤	%٠,٠٦	%٠,٠٨	- قروض طويلة الأجل
				* حقوق المساهمين
%١,٤	%١,٤	%٠,٤	%٠,٥	- رأس المال المدفوع
%٤,٥	%٣,٧	%٦,٨	%٦,٨	- احتياطات ومخصصات
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين
				التزامات عرضية وارتباطات
				- التزامات مقابل خطابات ضمان واعتمادات مستندية
				وارتباطات أخرى

المصدر : المرجع السابق .

وكما هو واضح فإن قروض العملاء والبنوك تشكل في المتوسط بين ٣٧% إلى ٥٨% في المتوسط من إجمالي أصول البنك الأهلي خلال الاثنى عشرة عاما مقابل انخفاض نسبة النقدية وأرصدة لدى البنوك الأخرى من ٣٩% إلى ١٧% خلال الفترة في المتوسط بما يعنى زيادة تحسين التوظيف المالى لأصول البنك وبالمقابل فإن زيادة المخاطر الائتمانية لم تؤد بالبنك إلى زيادة نسبة الاحتياطيات والمخصصات بل على العكس انخفضت من ٦,٨% فى عام ١٩٨٩ إلى ما دون ٤% خلال العامين الأولين من الألفية الجديدة وهى الفترة التى شهدت تزايد ظاهرة الديون المتعثرة والمشكوك فى تحصيلها كما أن ودائع العملاء زادت نسبتها من ٦٤% إلى ٧٧% خلال نفس الفترة بما يعنى زيادة العادة الادخارية خاصة لدى القطاع العائلى. كما تلاحظ زيادة هائلة فى الالتزامات العرضية للبنك الأهلي المصرى وكذلك بقية البنوك التجارية العاملة فى مصر خلال هذه الفترة - المتمثلة فى منح خطابات الضمان والاعتمادات المستندية لعملائها وكبارهم تحديداً وهى مسألة ترتبط بزيادة الاستيراد لطبقة المستوردين خلال الفترة التى أعقبت الأزمة

الأسبوية تحديدا (عام ١٩٩٧ وما بعدها) مما خلق التزامات على البنوك من ناحية والضغط على احتياطي النقد الأجنبي المصرى وزيادة فجوة الميزان التجارى المصرى. وهو دور سلبي للأداء المصرفي عموما.

وعلىنا أن نلاحظ أن هذا البند (الالتزامات العرضية) قد فتحت أبواب جهنم لتشكيل عصابات كاملة للحصول على هذه الضمانات البنكية والتحرك بها لشراء وبيع أصول وغيرها وأبرزها عصابة ما سمي "نواب القروض" حيث شكلوا تشكيل عصابي شارك فيها بعض قيادات العمل المصرفي في البنوك الخاصة والعائلية (بنك الدقهلية الوطني وبنك النيل وغيرها) ويزيد عددهم عن ٣٥ شخصا من كبار رجال المال والأعمال والمصارف (٢٥).

وإذا قارنا ذلك بهيكل الودائع حسب الأجل الزمنية وهي مسألة هامة جدا في البنك الأهلي - كنموذج فحسب - نجد الآتي :

جدول رقم (٥١)

الهيكل الزمني لودائع البنك الأهلي المصرى خلال ٨٩ - ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	يونيو
٦١٧٣	٥٢٢٠	٤٦٠٨	٣٤٩٣	- تحت الطلب
٣٧٤٢٢	٣٢٨٧١	٥٣١٣	٤٠٦٨	- لأجل وباخطار
١٨٤٣١	١٤٦٦٢	١٧٥٩	١٣٦٢	- التوفير
٢٧٨٧	٢٣٥٩	٢٠٠٦	١٢٨٦	- شهادات ادخار وإيداع
٢٣٦٩	٢٢١٦	١٣١٨	١٥٥٤	- أخرى
٦٧١٨٢	٥٧٣٢٨	١٥٠٠٤	١١٧٦٣	إجمالي الودائع

المصدر : البنك الأهلي المصرى، العام المالى ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٦ وكذلك ميزانية البنك الأهلي المصرى للعام المالى ١٩٩٠/٨٩

وبالتالى فإننا نلاحظ أن الهيكل الزمنى يتوزع نسبيا على النحو التالى :

جدول رقم (٥٢)

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	
%٩,٢	%٩,١	%٣٠,٧	%٢٩,٧	- تحت الطلب
%٥٥,٧	%٥٧,٣	%٣٥,٤	%٣٤,٦	- لأجل وباخطار
%٢٧,٤	%٢٥,٦	%١١,٧	%١١,٨	- التوفير
%٤,٢	%٤,١	%١٣,٤	%١٠,٩	- شهادات ادخار وإيداع
%٣,٥	%٣,٩	%٨,٨	%١٣,٢	- أخرى
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	إجمالي

إذن هناك تعاضم فى الودائع لأجل وباخطار حيث زادت من %٣٤,٦ إلى %٥٥,٧ فى نهاية الفترة مقابل انخفاض شهادات الادخار والإيداع والودائع تحت الطلب وكذلك شهادات الادخار والإيداع.

وتمثل الودائع لأجل وباخطار سابق قبل السحب ودفاتر التوفير وشهادات الادخار والإيداع (بما يعادل %٥٨ إلى %٨٨ خلال الفترة) قلب الدور التوظيفى للأموال لدى البنوك التجارية العاملة سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول، ذلك أن هذه الودائع التى توضع لفترات زمنية مختلفة هى التى تسمح للبنوك بالإقراض والاستثمار وإدارة محفظة مالية متوازنة، أما الاستثمارات والتى تتضمن :

- الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها

- المساهمة المباشرة فى المشروعات

ووفقا لبيانات البنك الأهلى : فهى كالتالى

جدول رقم (٥٣)

استثمارات البنك الأهلى خلال الفترة ٨٩ - ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٠	١٩٨٩	يوليو
٧٢٢٩	٥٣٩٩	٢٩٣٤	٢٣١٧	- الأوراق المالية الحكومية والمضمونة منها
١٠٩٩٩	٩٤٩٠	٣٩٦	٢٣٣	- المساهمات المباشرة فى المشروعات
١٨٢٢٨	١٤٨٨٩	٣٣٣٠	٢٥٥٠	الإجمالي

المصدر : ميزانية البنك الأهلى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠

وهكذا فإن استثمارات البنك سواء فى أذون خزانة وسندات حكومية أو من خلال المساهمة المباشرة فى المشروعات أخذت فى التزايد ولكن يلاحظ عليها :

- ١- أن المساهمة فى المشروعات غير المصرفية لا تزيد فى ٣٠ يونيو ٢٠٠١ عن ٢١١ مشروع بقيمة ٤١٩٨ مليون جنيه فقط وبالتالي
- ٢- فإن مساهمة البنك الأهلى فى بنوك أخرى تزيد فى ذلك التاريخ عن ٦٨٠١ مليون جنيه سواء فى الداخل أو الخارج.
- هذا نمط مالى وليس تنموى ذلك أن مراجعة المبلغ الضئيل للاستثمارات المباشرة للبنك الأهلى فى المشروعات نجدها كالتالى :

جدول رقم (٥٤)

الاستثمارات المباشرة للبنك الأهلى المصرى حتى يونيو ٢٠٠١

عدد المشروعات	مساهمة البنك بالمليون جنيه	%	
١٣	٦٢٨	١٥%	- البنوك
٢٨	٥٥٣	١٣,١%	- الشركات المالية
٥٥	١٩٥٢	٤٦,٥%	- الصناعة
٢٥	٣٠٥	٧,٣%	- السياحة
٢٦	٣٣٩	٨,١%	- الإسكان
٢٣	١٣٠	٣,١%	- الأمن الغذائى
٤١	٢١٩	٦,٩%	- أخرى
٢١١	٤١٩٨	١٠٠%	الإجمالى

ومن ثم نتشكك كثيرا فى أن الكثير من هذه المشروعات ذات طبيعة صناعية حقيقية فربما يندرج بعضها فى إطار المشروعات الخدمية أو التجارية.

هذا بخلاف القروض التى منحها البنك لعملائه وأدراجها فى خانة الصناعة ومن ضمن الحالات المثيرة للدهشة والحيرة؛ وتكشف جانبا من الفساد وتغليب المصلحة الخاصة على المصالح العامة للدولة ومؤسساتها ومستقبلها؛ لجؤ قيادات البنك الأهلى المصرى للمساهمة فى إنشاء البنك التجارى الدولى - مصر (CIB) حيث بلغت نسبة مساهمة البنك الأهلى فى رأس مال البنك الجديد (٩٩,٩%) ١؟

ويبدو أن الهدف من توظيف أموال البنك الحكومى فى إطار مشترك وزحزحة المال العام إلى حيازة أو شبة حيازة المال الخاص؛ هو رغبة قيادات البنك الأهلى فى شغل وظيفة رؤساء مجالس إدارة البنك الجديد بعد إحالتهم للتقاعد حدث هذا مع محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى السابق وغيره من قيادات هذا البنك قبل عزله من منصبه لمسئوليته الكبيرة عن ظاهرة المتعثرين أو الهاربين

بأموال البنوك المصرية ومنح قروض دون ضمانات بزعم العمل على خلق طبقة رجال الأعمال من الفراغ التاريخي أو الفراغ المالي!!؟
وهو ما عبر عنه أحد فلاسفة الطبقة الرأسمالية الطفيلية الجديدة في معرض شرحه لأهمية تمويل البنوك للقطاع الخاص لكي يشتري شركات القطاع العام السابق وخصخصتها قال بالحرف الواحد (وعلى البنوك وصناديق الاستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قد تصل إلى ٨٠% من أسعار البيع - أى بيع الشركات العامة - نظراً لأن القطاع الخاص المصرى لم يولد بعد تراكمات رأسمالية بالدرجة التى تتيح شراء أصول القطاع العام المعروضة)^(٢٦)!!

هكذا نحن إزاء أكبر عملية نصب فى التاريخ الاقتصادى للشعوب!!؟
وعلى الجانب الآخر؛ فإن اتجاهات الإقراض لدى البنوك المصرية لم تكن متحيزة بصورة مطلقة لرجال الأعمال والمال الجدد - ذوى الاتجاه الطفيلي - فحسب، بل كانوا أكثر تحيزاً لمصالح الأنشطة التجارية والخدمية على حساب تمويل صناعات حقيقية وتطوير تكنولوجيات جادة توائم أوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية؛ والأكثر خطورة هو مستوى التركيز العالى لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية؛ مما هدد فى وقت لاحق بانهيار النظام المصرفى المصرى ككل وتبديد حقوق المودعين وهم يعدون بالملايين.

وتكشف الدراسات المتخصصة عن جوهر هذا التركيز على النحو التالى :
- لقد حصل ٣٣٣ عميلاً للبنوك على ٤٢% من جملة التسهيلات الائتمانية التى منحتها البنوك المصرية لكل القطاع الخاص وذلك حتى يونيو ٢٠٠١.

- كما نال ٢٨ عميلاً فحسب على ٢٦,٧ مليار جنيه بما يقارب ٩٠٠ مليون جنيه للعميل الواحد، كما حصل ٨ عملاء من هؤلاء على ١٢,٤ مليار جنيه تمثل نحو ٦٠% من جملة حقوق المساهمين^(٢٧) فى جميع البنوك المصرية.

- وكذلك فقد نال قطاع البناء والتشييد والإسكان وحده ٢٠,٧ مليار جنيه حتى عام ٢٠٠٠ بواقع ١١,٥% من جملة القروض الممنوحة للقطاع الخاص^(٢٧).

- كما يتبين أن ٥٣% من القروض التى حصل عليها القطاع الخاص من البنوك بدون ضمان عيني ومعظم هذه القروض مركزة فى قطاعات الخدمات والمقاولات^(٢٨)

(٢) تتكون حقوق المساهمين من ثلاثة عناصر هى رأس مال البنك مضافاً إليها المخصصات والاحتياطيات التى تجنّبها البنوك لمواجهة المخاطر.

وإذا تأملنا حجم الالتزامات العرضية التي قدمها بنك تجارى مثل البنك الأهلى ممثلة فى منح عملائه الكبار خطابات ضمان وفتح اعتمادات مستندية وارتباطات أخرى خارج الميزانية نجدها تكاد تعادل ٨٠% من إجمالى ميزانية البنك فى يونيو عام ٢٠٠١ (٦١,١ مليار جنيه) مما يدل على الاتجاه المفرط من القيادات المصرفية لمنح التسهيلات الائتمانية وهو ما حدا بوزير الاقتصاد الأسبق (د. مصطفى السعيد) إلى إرجاع جانب من أزمة النظام المصرفى العاصفة إلى انحراف ومجاملة بعض قيادات البنوك وغياب الأولويات المصرفية للتمويل وغياب الإشراف الفعال للبنك المركزى على بقية البنوك وكذا عدم قدرة الجهاز المصرفى على التمييز بين رجال الأعمال الجادين من غير الجادين (٢٩).

لقد نجح القطاع المصرفى فى خلق طبقة رجال مال وأعمال جديدة ذات طابع تجارى وطفلى؛ ولم يستطيع أن يخلق طبقة رأسمالية جادة على الطراز الأوروبى واليابانى بل وحتى مثلما شهدت دول جنوب شرق آسيا المصنعة الحديثة؛ ويكفى أن نشير إلى أن الفترة الممتدة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٤ قد شهدت ميلاد ٢٠ ألف وكالة تجارية مسجلة تمارس معظمها عمليات الاستيراد (٣٠).

ويكشف تحليل إجمالى المراكز المالية للبنوك المصرية حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١، خاصة ما يتعلق منها بأصول وخصوم هذه البنوك وحجم ونسبة المخصصات والاحتياطيات عن عدم تناسبها على الإطلاق مع المخاطر التى تعرضت لها هذه البنوك من شبهة إتهار وزيادة حجم الديون الرديئة (المشكوك فى تحصيلها والمعدومة) بحيث تجاوزت الحدود المتعارف عليها دوليا وفقا لمقررات لجنة بازل عام ١٩٨٨ الخاصة بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال ووضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال من ناحية وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان من ناحية أخرى بحيث لا تقل عن ٨% (٣١).

لقد تجاوزت الديون الرديئة (المتعثرة بالتعبير الحكومى) ما نسبته ٢٠% من إجمالى الأصول بالبنوك المصرية ونسبة ٢٥% من أرصدة الإقراض والخصم حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

جدول رقم (٥٥)

إجمالي المراكز المالية للبنوك المصرية حتى يونيو ٢٠٠١

"بالمليون جنيه"

إجمالي البنوك فى يونيو ٢٠٠٠	إجمالي البنوك يونيو ٢٠٠١	البنوك المتخصصة	بنوك الاستثمار والأعمال	البنوك التجارية	الرصيد فى يونيو
٣٤٣١	٣٤٨٥	١٢٣	٤٦٨	٢٨٩٤	الأصول :
٦٠٨١٨	٧١١٤٢	٣٣٤	٥٥٠٥	٦٥٣٠٣	- نقدية
١٧٧٧٦	١٦٢٥٢	٨٢	٥٨٩٦	١٠٢٧٤	- أوراق مالية واستثمارات
٣٥٩٤٤	٤٨٧٤١	٤٣١	٦٣١٥	٤١٩٩٥	- أرصدة لدى البنوك فى الخارج
١٣٤٣٦	١٨٣٠٦	٣٢٧	٣٩٣٤	١٤٠٤٥	- أرصدة لدى البنك المركزى
٢٢٦٧٧٦	٢٤١٤٧٠	٢٦٤١٣	٣٢٤٣٠	١٨٢٦٢٧	- أرصدة لدى البنوك المحلية
٢٤١٣٧	٢٨٩٦٦	١٥٧٥	٦١٣٣	٢١٢٥٨	- أرصدة الإقراض والخصم
					- أصول أخرى
٣٨٢٣٣٨	٤٢٨٣٦٢	٢٩٢٨٥	٦٠٦٨١	٣٣٨٣٩٦	الأصول = الخصوم
					الخصوم :
١١٧٦٤	١٢٠٣٨	١٧٨٨	٢٩٢٨	٧٣٢٢	- رأس المال
٩٢٢٦	١٠١٥٦	٤٢٦	١٢٣٨	٨٤٩٢	- الإحتياطيات
٢٧٥٥٤	٣١٢٠٠	٢٥١٩	٤٤٢٦	٢٤٢٥٥	- المخصصات
١٠٥٧٩	١١٩٢٢	٢٢٢٢	٢١٩٣	٧٥٠٧	- سندات وقروض طويلة الأجل
٩٩٧٠	١١٤٨٦	٥٩	٢٦١٠	٨٨١٧	- التزامات قبل البنوك فى الخارج
١١٥٧١	١٠٦٣٧	٣٣٢٧	٣٣١٧	٣٩٩٣	- التزامات قبل البنك المركزى
١٢٦٣٩	١٧٥٢١	٣٥٧١	٣٣٨٤	١٠٥٦٦	- التزامات قبل البنوك المحلية
٢٦٠٤٢٩	٢٩١٢٢٤	١٢٦٩٦	٣٣٩٩٦	٢٤٤٥٣٢	- الودائع
٢٨٦٠٦	٢٩١	٢٦٧٧٥	٦٥٨٩	٢٢٩١٢	- خصوم أخرى

المصدر : البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ص ٤٢.

فإذا كانت الديون المتعثرة فى القطاع المصرفى المصرى قد تراوحت بين ٣٥ مليار جنيه و ٤٥ مليار جنيه وفقا للتصريحات المتداولة من كبار المسئولين وبعض القيادات المصرفية المصرية فإن هذه الديون تشكل ما بين ٢٥% إلى ٣٥% من أرصدة الإقراض والخصم كما أشرنا وما يعادل ١٠% إلى ١٢% من إجمالى الأصول بينما تصل هذه النسبة فى المؤسسات المالية اليابانية - والمعروف عنها انتشار حالات الفساد المصرفى - لم تزيد عن ٢,٢% إلى ٢,٧% من إجمالى الأصول بها كما يظهرها البيان التالى :-

جدول رقم (٥٦)
بيان بالقروض الرديئة التى تحتفظ بها المؤسسات المالية اليابانية
(التي تقبل الودائع فى سبتمبر ١٩٩٦)

(بليون ين)

بيان	تصنيف القروض الرديئة		اجمالى القروض الرديئة	اجمالى الأصول	نسبة القروض الرديئة الى الأصول (%)
	القروض التى تمت اعادة هيكلتها	القروض الناتجة عن الافلاس القانونى			
البنوك الرئيسية	١٣١٤٠	٤٢٧٣	١٧٤١٣	٨١٥٣٣٢	%٢,١٤
البنوك الاقليمية	٤٧٢٣	٨٥٩	٥٥٨٢	٢٧٠٠٤٣	%٢,٠٧
اجمالى البنوك	١٧٨٦٣	٥١٣٢	٢٢٩٩٥	١٠٨٥٣٥	%٢,١٢
البنوك المالية التعاونية	٥٩٨٩	٢٤٤	٦٢٣٣	٢٦٠٢٩١	%٢,٣٩
إجمالى المؤسسات المالية التى تقبل الودائع					
مارس ١٩٩٦	٢٣٨٥٢	٥٣٧٦	٢٩٢٢٨	١٣٤٥٦٦٦	%٢,١٧
سبتمبر ١٩٩٦	٢٣٤٤٤	١١٢١٩	٣٤٦٨٣	١٢٨٩٣٠٠	%٢,٦٩
نسبة التغير %	%١,٦٣	%١٠,٨,٦٩	%١٨,٦٧	(%)٤,١٩	%٠,٥٢

المصدر : مجلة البنوك، العدد ١٤ يوليو - أغسطس ١٩٩٨
• الدولار يعادل ١٢٠ إلى ١٢٥ ين فى المتوسط خلال هذه الفترة .

ويقدر ما تشغل مسألة التوازن بين الأصول والخصوم فى المراكز المالية لأى بنك أهمية حيوية فى تحقيق محفظة مالية جيدة ومنتجة للأرباح؛ بقدر ما تشغل قضية التوازن بين الأجل الزمنية للودائع من جهة والأجل الزمنية للإقراض ومنح الائتمان من جهة أخرى بال وفكر قادة أى بنك والجهاز المصرفى بمجموعة؛ بيد أن أحد أسباب تعثر وتدهور أداء القطاع المصرفى فى مصر هو غياب هذا التوازن تحت ضغط وإلحاح أصحاب المصالح سواء من رجال المال والأعمال أو حلفائهم فى قيادات المؤسسات التشريعية والتنفيذية، بحيث أهدرت فى أحيان كثيرة - كما ثبت فى قضايا نواب القروض. وبنك مصر اكستريور وغيرها - مبادئ وأسس العمل المصرفى السليم ومقررات لجنة بازل (*) السابق الإشارة إليها والتى

(*) تشكلت لجنة بازل عام ١٩٧٤ من رؤساء البنوك المركزية للدول العشرة الصناعية الكبرى وقامت عام ١٩٨٨ بوضع معدل موحد لكفاية رأس المال تلتزم بها البنوك فى معاملاتها ثم قامت عام ١٩٩٥ بإجراء بعض التعديلات لتطوير أسلوب حساب معدل كفاية رأس المال على أن تصبح سارية المفعول بحلول عام ١٩٩٨ ثم فى منتصف عام ١٩٩٩ تقدمت بمقترحات جديدة لتحسين سبل أداء النظام المصرفى.

راجع :

"الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال" النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، المجلد (٥٤) العدد الأول والثانى ٢٠٠١، ص ٢٣ ص ٤٤.

حددت رأس المال الذى تنسب إليه الأصول والالتزامات العرضية فى حدود ٨% على أنه :

١- رأس المال الأساسى ويتكون من رأس المال المدفوع بالكامل للأسهم العادية والاحتياطيات المعلنة والأرباح المحتجزة.

٢- رأس المال المساند ويتكون من الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة التقييم والمخصصات العامة والأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين والديون المساندة على أن لا يقل رأس المال الأساسى عن ٤%.

وجرى محاولات جديدة لتطوير وتعديل أسس حساب كفاية رأس المال عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٩ بهدف إدخال مخاطر جديدة مثل مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف وغيرها وتعديل أوزانها بما سيؤدى إلى تغيير متطلبات كفاية رأس المال.

ويجرنا هذا إلى التوقف عند ما بات يعرف فى الخطاب الرسمى الحكومى بقضية الديون المتعثرة أو المتعثرين" أو بمعنى آخر الممتنعون عن سداد ديونهم لدى البنوك المصرية أو الهاربون بهذه الديون إلى خارج البلاد. وخطورة هذه الظاهرة تكمن فى أنها امتدت بتأثيرها من كبار المدينين إلى معظم المدينين للبنوك المصرية؛ فتوقف الجميع عن سداد الديون بحجة التعثر وظروف السوق والركود وانتظاراً لما سيسفر عن صراع الإيرادات بين الحكومة وجهازها المصرفى من ناحية وبين طبقة رجال المال والأعمال الجدد من ناحية أخرى؛ فأى تنازلات من جانب الحكومة والبنوك تجاه هؤلاء "المتعثرين أو الهاربين أو اللصوص" سينعكس - فى تقدير بقية عملاء البنوك ويزيد عددهم عن ٣٦٠ ألف مقترض من مختلف المستويات - إيجاباً على موقف مديونياتهم سواء باستئزال جزء من الفوائد أو تخفيض جزء من أصل الدين أو عبر محاولات ما يسمى "تعويم العميل" ... الخ وهكذا تعرض الجهاز المصرفى كله للشلل تقريباً.

فلماذا لجأت البنوك - أو قبلت - هذا التركز الخطر فى منح ائتمانيها ؟

يشير كثير من المتخصصين إلى عدة أسباب وراء ذلك بعضها يعود إلى الضغوط السياسية التى مارسها بعض كبار المسؤولين فى الحكم - رئاسة الجمهورية ورئيس الوزراء وبعض الوزراء - على القيادات المصرفية للاستجابة لطلبات الاقتراض المتزايدة من جانب بعض كبار رجال المال والأعمال ذوى الصلات الوطيدة بالحكم وأبناء كبار المسؤولين وبعضها الآخر يعود إلى الانحراف أو المجاملة التى وقع فيها بعض كبار قيادات البنوك - الأهلى والقاهرة ومصر اكسبريور وبنك الدقهلية الوطنى وبنك النيل .. الخ - وبعضها الآخر يرجع إلى

الأساليب الاحتياطية التي اتبعتها بعض كبار رجال المال والأعمال أنفسهم ومن ضمن هذه الأساليب.

١- لجؤ بعض رجال المال والأعمال إلى فتح أكثر من حساب لدى أكثر من بنك دون أن يعرف كل بنك عن الموقف المالي والائتماني الحقيقي لعمله لدى البنوك الأخرى.

٢- لجؤ العميل لتأسيس عدد كبير من الشركات شبه العائلية أو حتى الوهمية يحصل بمقتضاها على قروض متعددة بعدد هذه الشركات المكونة لمجموعة شركاته.

٣- قد يفتح العميل أكثر من حساب في البنك الواحد، ويعتبر كل حساب في هذه الحالة حساباً مستقلاً عن الآخر له ذاتية خاصة به خروجاً عن مبدأ وحدة الذمة المالية للعميل ويتم هذا غالباً بالاتفاق والتواطؤ مع بعض قيادات هذا البنك أو ذاك.

٤- كما لجأ بعض العملاء إلى فتح ما يسمى "الحساب المشترك" وهو وإن كان حساب واحد لكنه باسم عدة عملاء ولكل منهم الحق في الإيداع أو السحب منه (كالزوجين أو الشركاء المتضامنين).

وهي كلها أساليب أدت إلى استحواد عدد قليل من العملاء على تسهيلات ائتمانية هائلة تفوق نشاطهم ومشروعاتهم وقدراتهم على السداد؛ مما يرجح فكرة أن الكثيرين منهم كانوا أصحاب "مشاريع إجرامية" بالمعنى القانوني للكلمة بحيث أجهزوا على البنوك التي يتعاملون معها وقاموا بتهريب هذه الأموال إلى الخارج سواء عبر "مستندات التحصيل" السابق الإشارة إليها أو من خلال حسابات المراسلين والتهريب للأموال تحت سمع وبصر السلطات النقدية والنظام المصرفي بل وبمشاركته المباشرة كما سوف نرى.

لقد استفاقت البنوك بعد هروب المقرضين وتوقف المئات منهم عن السداد فجاءة في أواخر عام ٢٠٠١ لتعلن عن الكارثة وتقدم الكثيرين منهم إلى القضاء، ووفقاً للبيانات المنشورة فإن البنوك المصرية قد قامت برفع ٨٥٣ قضية ضد الهاربين بأموال البنوك حتى نهاية شهر ديسمبر عام ٢٠٠١ موزعة بين (٢٢):

- بنك القاهرة ٢٦٠ قضية

- البنك الأهلي ١٨٣ قضية

- البنوك الأخرى ٤١٠ قضية

ووفقاً كذلك لبعض البيانات المنشورة - حيث يجري تعميم حكومي شبه كامل عن الموضوع - فإن هذه الديون المتعثرة تتوزع كالتالي :-

جدول رقم (٥٧)
أسماء بعض الشركات المتعثرة والمقترضين والحجم التقديرى لديونهم
حتى ٣٠ يونيو ٢٠٠١

م	اسم المقترض	حجم المديونية
١	شركة الإسكندرية لحديد التسليح الدخيلة	٣ مليار (و) ٦١٦ ألف جنيه و ٨٣٣٠ جنيهه
٢	شركة الشرق الأوسط لتكرير البترول (ميدور)	٢ مليار جنيه و ٥٨٢ ألف جنيه و ١٩٥ جنيهه
٣	شركة المقاولون العرب	١,٩ مليار جنيهه
٤	شركة كونترا استيل	٣٨٤ مليون جنيه و ٥٢٣ ألف جنيهه
٥	شركة العزيزية للمباني المصرية	١٨٥ مليون و ٦٧٠ ألف جنيهه
٦	الشركة المصرية للتجارة والتسويق	١٧٩ مليون و ٩٤٠ ألف جنيهه
٧	شركة السراج للبناء والتشييد	١٧٦ مليون جنيه و ٤٧٣ ألف جنيهه
٨	العربية الدولية للاستثمار	١٢٩ مليون جنيه و ١٨١ ألف جنيهه
٩	حاتم الهوارى (هارب)	١ مليار و ٤٦٠ مليون جنيه و ٧٨٤ ألف جنيهه
١٠	رامى وميشيل ريمون لكح (لكح جروب)	١ مليار و ٤٨٨ مليون جنيه و ٩٤٤ ألف جنيهه
١١	إبراهيم أبو العيون	١ مليار جنيه و ٤١٣ مليون جنيه و ١٤٩ ألف جنيهه
١٢	أحمد عز	١ مليار و ٢٥٠ مليون و ٧٨٤ ألف جنيهه
١٣	محمد نصير	١ مليار و ٢٢٢ مليون جنيه و ١٦٠ ألف جنيهه
١٤	المهندس حسن درة	١ مليار و ٢٣ مليون جنيه و ٢٧٤ ألف جنيهه
١٥	حسام أبو الفتوح	٨٣١ مليون جنيه و ٣٧٣ ألف جنيهه
١٦	شركة الدلتا للاستثمارات الصناعية	٨٢٦ مليون و ٨٠٨ ألف جنيهه
١٧	مجدى يعقوب نصيف	٧٧٣ مليون و ٤٩٨ ألف جنيهه
١٨	صلاح دياب	٦٢٠ مليون و ٦٠٩ ألف جنيهه
١٩	وليد توفيق (كيا موتورز)	٥٠٦ مليون جنيه و ٦٧ ألف جنيهه
٢٠	سعد الدين سلام	٤٩٩ مليون و ٢٧٤ ألف جنيهه
٢١	جوركا مصر جروب (مدوح قسطنطين)	٤٥٤ مليون و ٥٢٧ ألف جنيهه
٢٢	عادل طالب آغا	٤٣٨ مليون و ١٣٥ ألف جنيهه
٢٣	الشركة السعودية	٤١٥ مليون و ١٨١ ألف جنيهه
٢٤	يوسف عبد الهادى علام	٣٩٠ مليون و ٨٩٠ ألف جنيهه
٢٥	عبد الناصر عيد يوسف	٣٧٩ مليون و ٢٣١ ألف جنيهه
٢٦	شركة صلاح محمد محمود	٧٧٤ مليون و ٦٥ ألف جنيهه
٢٧	مختار على يوسف	٣٤٧ مليون و ٦٧٦ ألف جنيهه
٢٨	عبد الملك بكري	٣٣٣ مليون و ٤٨ ألف جنيهه
٢٩	محمد ثروت محمود اللهو	٢٠٦ مليون و ٢٢١ ألف جنيهه
٣٠	محمد مختار سالم المنشاوى	٢١١ مليون و ٢٠٩ ألف جنيهه
٣١	أولاد محمد محمود غراب	١٩٠ مليون و ٢٨٢ ألف جنيهه

المصدر : جريدة أخبار البرلمان، العدد (٢٦٣) بتاريخ ٢٧/٧/٢٠٠٢

بالإضافة إلى هؤلاء فقد نشرت بعض الصحف المصرية الحكومية؛ قائمة أولية لعدد من كبار محتالى البنوك - أو المتعثرين بالتعبير الحكومي - يظهرها البيان التالى :

جدول رقم (٥٨)
قائمة الهاربين حتى ٢٠٠٢/٨/١

م	الاسم	
١	رامى لكج مصرى - فرنسى	١,١ مليار لبنك القاهرة ونحو ٨٠٠ مليون أخرى لصالح ١٦ بنك آخر
٢	مارك عادل فهمى دوارف (مصرى - يونانى) ما أطلق عليه ملك التونة	٤٠٠ مليون جنيه
٣	مصطفى البلدى	١٥٣ مليون جنيه
٤	محمد أنور الجارحى (ميجا للاستشارات)	٤٥٦ مليون جنيه
٥	د. محمود وهبة (ملك القطن)	٣٥٠ مليون جنيه
٦	عائلة الهوارى	٢ مليار جنيه منها ١,٥ مليار على حاتم الهوارى وحده
٧	أحمد خفاجة	٣٥٠ مليون جنيه
٨	علية العيوطى	غير محدد
٩	محمود هيمى (ملك الأخشاب الإسكندرية)	٤٠ مليون جنيه
١٠	يازرجى وزوجته	٥٨ مليون
١١	ماهر قيصر	٢٥ مليون من بنك فيصل
١٢	عمرو النشرتى	٦٠٠ مليون جنيه
١٣	جنيدى	غير مبين

المصدر : أهرام ٢٠٠٢/٨/١٢.

وتكشف دراسة د. محمود عبد الفضيل مقدار المغالاة من جانب كثير من البنوك فى منح الائتمان حتى بما يتجاوز حجم الودائع المتاحة لديها بحيث وصل الحال فى نهاية عام ١٩٩٩ بأكثر من ١٠ بنوك إلى الإقراض بأكثر من ضعف قاعدة الودائع مما يعنى اللجوء إلى اقتراض هذه البنوك من بنوك أخرى وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٥٩)
نسبة إجمالى القروض إلى قاعدة الودائع فى بعض البنوك العاملة
فى مصر خلال السنوات ١٩٩٧ - ١٩٩٩

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	أولاً : البنوك التجارية			
	(١) بنوك القطاع العام :			
١	بنك مصر	%٥٠,١	%٤٨,٨	%٥٣,٣
٢	البنك الأهلى المصرى	%٦٨,٩	%٧٠,٣	%٨٠,٥
٣	بنك القاهرة	%٦٨,٠	%٧٠,٣	%٧٩,١
٤	بنك الإسكندرية	%٦٩,٣	%٧٥,٦	%٧٩,٥
	(٢) البنوك المشتركة والخاصة			
٥	بنك الإسكندرية التجارى والبحرى	%٨٩,١	%٩١,٥	...
٦	بنك الدلتا الدولى	%٨١,٦	%٩٩,٢	%١٠٠,١
٧	بنك القاهرة وباريس	%١٠٣,٥	%٩١,٧	%٧٨,٤
٨	بنك التمويل المصرى السعودى	%١٢٠	%١٠٠,٦	%٨٠,٣
٩	بنك مصر أمريكا الدولى	%٧٣,٤	%٧٦,٠	%٧٩,١
١٠	بنك المهندس	%٨٣,٤	%٩٠,٩	...
١١	البنك المصرى التجارى	%٧٨,٢	%٧٨,٦	%٧٦,٦
١٢	البنك الوطنى للتنمية	%٨٧,٥	%٨٣,٧	%٨٨,٨
١٣	بنك العمال المصرى	%٩٣,٢	%١١١,٢	...
١٤	بنك مصر إكستريور	%٦٠,٨	%٦٠,٧	...
١٥	البنك التجارى الدولى	%٩٥,٠	%١١٢,٣	...
١٦	البنك المصرى المتحد	%١٠٩,٧	%١١٢,٨	%١٢١,٥
١٧	بنك مصر الدولى	%٦٢,٧	%٧٣,٣	%٧٣,٤
١٨	البنك المصرى الأمريكى	%٧١	%٧٤,٧	%٧٦,٥
١٩	البنك الوطنى المصرى	%٩١,٣	%٩٤,٥	%٩٢,٠
٢٠	البنك المصرى الخليجى	%٧٨,٠	%٩١,٤	%٨٧,٣
٢١	البنك المصرى البريطانى	%٧٤,٠	%٩٦,٠	%٨٢,٥
٢٢	بنك مصر رومانيا	%١٠٢,٩	%١٣٣,٣	%١٤٩,٠
٢٣	بنك قناة السويس	%٨٤,١	%٨١,٦	%٨٧,٥
	ثانياً : بنوك الاستثمار والأعمال			
٢٤	البنك الأهلى سوسيتيه جنرال	%٩٦,٨	%٩٦,٩	%٨٨,٠
٢٥	بنك الائتمان الدولى - مصر	%١٢٢	%١١٦,٠	%١٤٠,٤
٢٦	بنك مصر إيران للتنمية	%١٣٩,٨	%١٢٩,٣	%١١٩,٢
٢٧	بنك التعمير والإسكان	%١٩٨,٦	%٢١٣,٦	%٢٣٥,٠
٢٨	بنك مصر العربى الأفريقى	%٩٩,٦	%١١٣,٢	...
٢٩	بنك كابرو باركليز	%٩٣,٢	%٩٨,٣	%٧٤,٧

تابع جدول رقم (٥٩)
نسبة إجمالي القروض إلى قاعدة الودائع في بعض البنوك العاملة
في مصر خلال السنوات ١٩٩٧ - ١٩٩٩

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	بنوك منشأة بقوانين خاصة :			
٣٠	بنك فيصل الإسلامي المصري	%١١٣,٧	%١١٠,٦	%١١٠,١
٣١	البنك المصري لتنمية الصادرات	%١٧٩,٢	%١٤٤,٥	%١٢٧,٤
٣٢	البنك العربي الأفريقي الدولي	%٨١,٨	%٨٧,٩	%٧٧,٤
	ثالثا : البنوك المتخصصة			
٣٣	بنك التنمية الصناعية المصري	%٩٨٢,٢	%٩٨١,٦	%٧٢٠,٦
٣٤	البنك الرئسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوكه في المحافظات	%١٩٤,٦	%١٩٩,٥	%١٩١,٠
٣٥	بنك بورسعيد الوطني للتنمية	%٩٠,٨	%١٠١,٥	%٨٥,٥
٣٦	البنك العقاري العربي	%٢١٠,٤	%١٩١,٤	...
٣٧	البنك العقاري المصري	%٨٩٧,٦	%٩٩٣,١	...

المصدر : د. محمود عبد الفضيل "نحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود في الاقتصاد المصري" ، مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد (٢٥) بتاريخ فبراير ٢٠٠١.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل أن مقارنة المخصصات والاحتياطيات المجنبة لمواجهة القروض الرديئة من إجمالي محفظة القروض تشير إلى تواضع هذه النسبة حيث تتراوح ما بين ٢,٥% إلى ٨% في المتوسط وإذا قارناها بحجم الأموال الكلية للبنوك فإن هذه النسبة سوف تنخفض إلى ما دون ٥% أو ٦% على أحسن تقدير.

ووفقاً لدراسة د. عبد الفضيل فإن نسبة هذا المخصص للقروض الرديئة إلى إجمالي محفظة القروض خلال السنوات الثلاثة (٩٧ - ١٩٩٩) كانت على النحو التالي :

جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالي محفظة
القروض في القطاع المصرفي (٩٧ - ١٩٩٩)

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	أولاً : البنوك التجارية			
	(١) بنوك القطاع العام :			
١	بنك مصر	%٦,٩	%٧,٤	%٧,٢
٢	البنك الأهلي المصري	%١١,٩	%١١,٤	%١٠,٢
٣	بنك القاهرة	%١٢,٥	%١٢,٦	%١٢,١

تابع جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالي محفظة
القروض في القطاع المصرفي (٩٧ - ١٩٩٩)

%

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
٤	بنك الإسكندرية	%١٣,٢	%١٣,٨	%١١,٩
	(٢) البنوك المشتركة والخاصة			
٥	بنك الإسكندرية التجاري والبحري	%١١,٤	%٩,٩	...
٦	بنك الدلتا الدولي	%١٢,١	%١٩,٠	%١٦,٩
٧	بنك القاهرة وباريس	%١٠,٠	%١٣,٤	%١٥,٧
٨	بنك التمويل المصري السعودي	%٣,٢	%٣,٨	%٥,١
٩	بنك مصر أمريكا الدولي	%١٦,٣	%١٥,١	%١٤,٣
١٠	بنك المهندس	%٩,٥	%١١,٢	%٧,٦
١١	البنك المصري التجاري	%٩,٨	%٨,٢	%١١,٥
١٢	البنك الوطني للتنمية	%١١,٩	%١٢,٢	...
١٣	بنك العمال المصري	%١٢,٥	%١١,٥	...
١٤	بنك مصر إكسپريور	%٣,٢	%٣,٧	...
١٥	البنك التجاري الدولي	%٣,٥	%٣,٥	...
١٦	البنك المصري المتحد	%٧,٤	%٩,٠	%٧,٥
١٧	بنك مصر الدولي	%٧,٠	%٥,٩	%٥,٧
١٨	البنك المصري الأمريكي	%١,٨	%١,٧	%٩,١
٢٠	البنك المصري الخليجي	%٥,٥	%٤,٨	%٤,٣
٢١	البنك المصري البريطاني	%٢,٥	%٣,٦	%٤,٤
٢٢	بنك مصر رومانيا	%١٠,٨	%١١,٤	%١١,٨
٢٣	بنك قناة السويس	%١٠,٤	%١٠,٠	%٩,٩
	ثانيا : بنوك الاستثمار والأعمال			
٢٤	البنك الأهلي سوستيه جنرال	%٥,٣	%٥,٤	%٤,٩
٢٥	بنك الائتمان الدولي - مصر	%٢,٤	%٤,٦	%٧,٣
٢٦	بنك مصر إيران للتنمية	%٢٣,٥	%٢١,٢	%٢٠,٥
٢٧	بنك التعمير والإسكان	%١,٩	%٢,٠	%٢,٥
٢٨	بنك مصر العربي الأفريقي	%١٤,٠	%١٤,٦	...
٢٩	بنك كايرو باركليز	%١١,٧	%١٢,٤	%١٠,٦
	بنوك منشأة بقوانين خاصة :			
٣٠	بنك فيصل الإسلامي المصري	%٧,٧	%٧,٧	%٧,٤
٣١	البنك المصري لتنمية الصادرات	%٨,٤	%٧,١	%٥,٤
٣٢	البنك العربي الأفريقي الدولي	%٨,١	%١٠,١	%١٠,٧

تابع جدول رقم (٦٠)
تطور نسبة مخصص القروض الرديئة إلى إجمالي محفظة
القروض في القطاع المصرفي (٩٧ - ١٩٩٩)

%

م	البنك	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
	ثالثا : البنوك المتخصصة			
٣٣	بنك التنمية الصناعية المصري	%١٨,٠	%١٨,١	%١٨,٠
٣٤	البنك الرئسي للتنمية والائتمان الزراعي وبنوكه في المحافظات	%٨,١	%٨,٩٢	%٨,٩٨
٣٥	بنك بور سعيد الوطني للتنمية	%٧,١	%٧,١	%٦,٩
٣٦	البنك العقاري العربي	%٣,٨	%٣,٨	...
٣٧	البنك العقاري المصري	%٧,١	%٧,١	...

المصدر : د. محمود عبد الفضيل، المرجع السابق.

هذا الموقف الضعيف والمنحرف للأداء المصرفي المصري؛ هو نتاج طبيعي لفساد البنية السياسية والاقتصادية والإخلاقية المصرية التي نتجت عن سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي. وهو ما أدى لاتساع حجم ونسبة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة أو ما يطلق عليه في الأدبيات الاقتصادية بالاقتصاد الخفي Hidden Economy، حيث قدرت دراسة للبروفسير النمساوي فردريك شنيدر Friedrich Sckneider نسبة الاقتصاد الخفي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر عام ١٩٩٧ بنحو ٦٥% من هذا الناتج أي أنه مقابل كل ١٠٠ دولار تتولد من الأنشطة في مصر هناك ٦٥ دولار لا تحسب في الناتج المحلي الإجمالي تأتي من الأنشطة الخاصة بالاقتصاد الخفي (٣٣).

وهذه الأنشطة التي تعرضت إليها دراسة جادة لجيهان دياب ود. محمود عبد الفضيل تتضمن العمولات والسمسرة ومقدمات الشقق والمضاربة في النقد الأجنبي وتجارة المخدرات وغيرها وكانت دراسة جيهان دياب قد قدرتها عام ١٩٨٠ بما يعادل ١٢,٥% من الناتج المحلي الإجمالي المصري (٣٤) ونحن من جانبنا نظن أن هذا التقدير متحفظ للغاية؛ ربما بسبب التعريف الإجرائي الذي اعتمدته جيهان دياب ود. محمود عبد الفضيل بحيث استبعدا منه العمولات التي تتم في الصفقات والمعاملات التجارية الخارجية لمصر وما جرى من أنشطة غير مشروعة في البنوك المصرية أو الرشاوى التي تمنح لموظفي الخدمة العامة وأقسام الشرطة ومكاتب الصحة والإدارات المحلية التي تمنح تراخيص البناء والمحلات ... الخ.

ويدفعنا ذلك إلى التعرض أخيرا إلى ما جرى من تهريب للأموال، سواء عبر القنوات المصرفية أو غيرها؛ وقد اهتمت المؤسسات الدولية بدراسة هذه الظاهرة

منذ أواسط الثمانينات بعد أن استفحل أمرها في عدد كبير من الدول المتخلفة ومنها مصر؛ بما أثر جدياً على فرص النمو الاقتصادي وتحسين أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع^(٢٥).

ووفقاً لدراسة ميرفين انتوني وأندرو هوجز حول هذه الظاهرة في خمس دول هي الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وفنزويلا والفلبين خلال الفترة (١٩٨٨ - ٧٦) تبين أن حجم الأموال المهربة في الأرجنتين والمكسيك وفنزويلا تنور حول ٣٠% إلى ٤٠% من إجمالي الأموال المقترضة من هذه الدول من العالم الخارجي خلال هذه الفترة^(٢٦).

ونظراً للخصائص المميزة للأموال المهربة Capital Flight من زاوية كونه غير مسجل عادة Unrecorded لأنه ناتج من معاملات غير قانونية illegal transactions وكونه عرضياً Episodic وليس مستمراً حيث يزداد في بعض سنوات ويقل في سنوات أخرى فقد اعتمدت دراسة ميرفين وأندرو هوجز على ثلاثة أساليب هي :

- الأولى : أسلوب البنك الدولي لعام ١٩٨٥
- الثانية : أسلوب Cuddington لعام ١٩٨٦.
- الثالثة : أسلوب Dooley لعام ١٩٨٨

ونظراً لاختلاف الأسس التي تعتمد عليها كل طريقة من هذه الطرق وفشل الأسلوبين الأولين (البنك الدولي و Cuddington) في التمييز بين تدفقات رأس المال الطبيعية عن رأس المال الهارب فإن أسلوب Dooley يعد أكثر دقة^(٢٧).

جدول رقم (٦١)

تقدير لحجم الأموال المهربة في بعض الدول خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٨
"بالمليون دولار"

الدولة	أسلوب Cvddington	أسلوب البنك الدولي	أسلوب Dooley
- الأرجنتين	١٦٦٥٧	٣٧٤٧٦	٣٠٣٧٤
- البرازيل	١٧٥٧	٤٦٨٢٢	٣٠٦٤٤
- المكسيك	٤٣٧٥٤	٦٩١٦٠	٢٦٥٨٦
- فنزويلا	١٧٩٣٤	٣٤٩٩٢	٢٧٧٥٥
- الفلبين	٤٤٥٧	١٠٨٦٣	٩٣١٩

Source: Ibid

أى أنه من بين كل دولار أمريكي اقترضته الأرجنتين هناك ما بين ٣٤ إلى ٧٦ سنتا يتم إعادته مرة أخرى خارج البلاد في صورة أموال مهربة. أما البرازيل فإن من كل دولار اقترضته البلاد خلال هذه الفترة فإن ما بين ٢٠ سنتا إلى ٤٧ سنتا عاد إلى المقرضين بصورة أموال مهربة. وكذلك فإن المكسيك من كل دولار اقترضته جرى تهريب ما بين ٣٢ سنتا إلى ٨٣ سنتا. وبالنسبة لفنزويلا فإن من كل دولار جرى اقترضه عاد منه للخارج ما بين ٢٠ سنتا إلى ٦٢ سنتا وكذا الفلبين التي من كل دولار اقترضته عاد منه ١٨ سنتا إلى ٤٤ سنتا إلى الخارج.

وأشار تقرير آخر عن التنمية في العالم صادر عن البنك الدولي عام ١٩٨٥ إلى تقديرات أخرى بشأن الأموال المهربة من عدة دول خلال الفترة ٧٩ - ١٩٨٢ منها المكسيك (٢٦,٥ مليار دولار) وفنزويلا (٢٢ مليار دولار) والأرجنتين (١٩,٢ مليار دولار) وهي كلها تتراوح بين ٤٨% إلى ٦٥% من جملة التدفقات المالية الواردة إلى هذه الدول^(٣٨).

أما مصر فقد قدرت بعض المصادر حجم الأموال الهاربة بنحو ٤٠ مليار دولار عام ١٩٨٨ وهو ما يقارب كل ديون مصر الأجنبية حتى ذلك التاريخ^(٣٩). وتعرف الدراسة هروب الأموال بأنها (كل تدفق لرأس المال الخاص من البلد إلى الخارج سواء في صورة تدفقات قصيرة الأجل أو طويلة الأجل أو كانت في صورة استثمارات في شراء موجودات وأصول مالية أجنبية مثل الودائع في البنوك أو السندات أو أدونات خزائنة أو أسهم أو عقارات أو على شكل استثمار مباشر في الخارج من قبل مواطنين هروبا لرأس المال).

كما تعرض مفهوما أضيق من السابق باعتبار هروب الأموال هي (التدفقات القصيرة الأجل إلى الخارج لأغراض المضاربة والذي يشمل على المال الساخن أو السريع Hot Money أو نتيجة لأوضاع سياسية أو اقتصادية غير مناسبة أو نتيجة لتشديد الرقابة على الصرف أو خوفا من تخفيض سعر صرف العملة)^(٤٠).

وبرغم المحاولات النظرية للتمييز بين الأموال الهاربة Capital Flight والأموال المهربة Capital هروب بحسب الأخيرة خروجها غير مشروع للأموال فإن المحصلة النهائية هي أن أموالا هائلة بالعملة الأجنبية - يجرى تهريبها إلى خارج الاقتصاد الوطنى وهى غالبا تتم بواسطة كبار رجال المال والأعمال وبالتعاون والتحالف مع بعض القيادات المصرفية بل والتنفيذية في قمة جهاز الحكم والإدارة.

وبرغم الصعوبات المصاحبة عادة لطرق قياس وحساب الأموال المهربة إلى الخارج كما سبق وعرضنا فإن تباينات تنشأ ليس بسبب الأسس الفنية وحدها وإنما لطبيعة الجهة المستقبلة لهذه الأموال أو المصدرة لها، فبالنسبة للدول المستقبلة لهذه

الأموال المهربة فهي تظهر في موازين مدفوعاتها باعتبارها تحركات لرؤوس أموال ساخنة بيد أن هذه الطريقة لا يمكن الارتكان إليها لأن هذه الأموال تتجه لأكثر من بلد وتظهر في حساباتها كتدفقات استثمارية بصورة أرقام إجمالية غير تفصيلية (٤١).

أما بالنسبة للدول المصدرة لهذه الأموال الهاربة فعادة ما تظهر في بند "السهو والخطأ" في موازين مدفوعاتها وهو ينتج عن أخطاء في التقدير وعدم تسجيل بعض العمليات ويفترض في الأحوال العادية أن لا يزيد عن ٣% من إجمالي البنود السالبة أو الموجبة إلا أنه مع تنامي عمليات تهريب الأموال تزيد قيمة هذا البند في بعض الأحيان عن ٢٠%.

ومن ثم يمكن تقدير هذه الأموال المهربة من خلال المعادلة التالية :
[قيمة عجز الحساب الجارى في ميزان المدفوعات - قيمة عجز تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل].

والأخيرة تشتمل على (القروض + الاستثمارات) في سنة معينة.
ووفقا لبيانات ميزان المدفوعات المصرى خلال العشر سنوات الماضية (٩١/ ١٩٩٢ - ٢٠٠٠/٢٠٠١) فقد بلغ مجموع بند "السهو والخطأ" ما يزيد عن ٧٢٠٢ مليون دولار كما يعرضها البيان التالى :

جدول رقم (٦٢)

قيمة بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة

٩٢/٩١ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

"القيمة بالمليون دولار"

السنوات	قيمة السهو والخطأ
١٩٩٢/٩١	(١٠٢٧,١)
١٩٩٣/٩٢	(١٧٥٢,٧)
١٩٩٤/٩٣	(٥٩٦,٠)
١٩٩٥/٩٤	(٣٩٧,٤)
١٩٩٦/٩٥	(١١٨,١)
١٩٩٧/٩٦	(٢٤٧,٠)
١٩٩٨/٩٧	(١١٢٨,٠)
١٩٩٩/٩٨	(١٣١١,٥)
٢٠٠٠/٩٩	(٦٦٤,٤)
٢٠٠١/٢٠٠٠	(٢٩٦,٣)
المجموع خلال الفترة	٧٢٠٢,٥

المصدر : تقارير البنك المركزى للسنوات ٩٢/٩١ (ص ٩٢) ٩٦/٩٥ (ص ٩٧)، ٩٤/٩٣ (ص ٦٥) و ٩٥/٩٤ (ص ٧٥)، ٢٠٠٠/٩٩ (ص ٦٠) (١١٨) ٢٠٠١/٢٠٠٠ (ص ٦٧) والتقارير السنوى لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ (ص ٨٣)

أما الفترة السابقة على ذلك فوفقا للدراسة التى نشرها البنك الأهلى المصرى
فإن مصر تعد من الدول البارزة فى مجال تهريب الأموال كما يظهرها البيان
التالى :

جدول رقم (٦٣)
تقديرات هروب رؤوس الأموال فى عدد مختار من البلدان المدينة
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢

(مليون دولار)

القارة والدولة	الزيادة فى المديونية الخارجية (١)	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (٢)	تقدير للجزء المهرب من رؤوس الأموال	
			(١) - (٢) (٣) =	(٣) : (١) %
أمريكا اللاتينية :				
الأرجنتين	٢٢٧٨٧	٥٦٣٦,٩	١٧١٥٠,١	٧٥,٣
بوليفيا	١٨٥٠	١١٥٨,٣	٦٩١,٧	٣٧,٤
البرازيل	٤٩٨٥٧	٥٣٢٧١,٠	٣٤١٤,٠ -	(٠٠)
كولومبيا	٤٥٦٠	٦٣٧٦,٦	١٨١٦,٦ -	(٠٠)
كوستاريكا	٢٢٣٧	١٣٩٢,٠	٨٤٥,٠	٣٧,٨
اكوادور	٣٤٠٤	٤٠٨٥,٢	٦٨١,٢ -	(٠٠)
السلفادور	٦٧٨	٨٤٢,٢	٢٤٥,٨	٣٦,٣
جواتيمالا	١١٣٥	٨٨٤,٨	٢٥٠,٢	٢٢,٠
هندوراس	١٠٤٩	١٢٩٦,٤	٢٤٧,٤ -	(٠٠)
جامايكا	١١٠٢	٨٠٤,٣	٢٩٧,٧	٢٧,٠
باراجواى	١٠٢٣	١٩١٢,٦	٨٨٩,٦ -	(٠٠)
بيرو	٥١٣٢	٤٩٩١,٧	١٤٠,٣	٢,٧
المكسيك	٤٣٨٣٤	٣٠٣٣٦,٢	١٣٤٨٧,٨	٣٠,٨
فنزويلا	١٤١٨١	٥٨٢٧,٤	٨٤٥٣,٦	٥١,٢
أفريقيا والشرق الأوسط :				
الكاميرون	١٧٨٩	١٤٢٢,٥	٣٦٦,٥	٢٠,٥
مصر	١٠٥٣٥	٧٥٩١,٤	٣٩٤٣,٦	٣٤,٢
الأردن	١٨٦٠	١٢٤٠,٤	٦١٩,٦	٣٣,٢
كينيا	١٨٣٤	٢٧٠٦,٩	٨٧٢,٩ -	(٠٠)
ليوتو	١٣٩	١٧٧,٣	٣٨,٣ -	(٠٠)

تابع جدول رقم (٦٣)
تقديرات هروب رؤوس الأموال في عدد مختار من البلدان المدينة
خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢

(مليون دولار)

القارة والدولة	الزيادة في المديونية الخارجية (١)	تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية (٢)	تقدير للجزء المهرب من رؤوس الأموال	
			(١) - (٢) (٣) =	(٣) : (١) %
ليبيريا	٤٦٦	٤٦٣,١	٢,٩	٠,٦
المغرب	٧٨٢٥	٩٨٢١,٣	١٩٩٦,٣ -	(٠٠)
نيجيريا	٦٤٩٠	٣٧٤٧,٤	٢٧٤٢,٦	٤٢,٣
سوريا	١٩٦٨	٧٨,٩	١٨٨٩,١	٩٦,٠
تونس	٢٦٧٦	٢٢٩٣,٣	٣٨٢,٧	١٤,٣
اليمن	١١٥٨	١٦٥٧,٨	٤٩٩,٦ -	(٠٠)
زامبيا	١٤٧٠	١٠٤١,٥	٤٢٨,٥	٢٩,١
زيمبابوي	١٠٢٤	١٧٤٣,٥	٧١٩,٥ -	(٠٠)
آسيا :				
الهند	٦٤٠٢	٤٢٧١,٣	٢١٣١,٧	٣٣,٣
إندونيسيا	١١٦٦٩	٦٥٠٤,٦	٥١٦٤,٤	٤٤,٣
كوريا	١٦٢٢٣	٢٢٢٥٩,٨	٦٠٣٦,٨ -	(٠٠)
غينيا الجديدة	٥٢٣	٨٩٤,٦	٣٧١,٦	(٠٠)
الفلبين	٩٢٢١	١٢٢٩٤,٠	٣٠٧٣,٠ -	(٠٠)
تايلاند	٦٣٠٨	٩٣٧١,٠	٣٠٦٤,٠ -	(٠٠)
تركيا	١١٣٧٣	١١٧٢١,٣	٣٤٨,٣ -	(٠٠)

المصدر : الأرصدة والمديونية العربية للخارج ١٩٨٧ نقلا عن النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي
المصري، المجلد (٤١) العدد الرابع ١٩٨٨ ص ٢٩٤ مرجع سابق.

هكذا فإن البنك الدولي يقدر الجزء المهرب من رؤوس الأموال إلى خارج
مصر خلال فترة الانفتاح الأولى (٧٦ - ١٩٨٢) بنحو ٣٤,٢% من المديونية
الخارجية لمصر بمعنى آخر فإن كل دولار تم اقتراضه في مصر من العالم
الخارجي خلال هذه الفترة كان يخرج منها نحو ٣٤,٢ سنتا للخارج مرة أخرى في
صورة تهريب غير مشروع للأموال فإذا كان حجم الديون الجديدة لمصر خلال
هذه الفترة قد بلغ ١٥ مليار دولار فإننا نستخلص أن حجم ما جرى تهريبه من

أموال خلال هذه الفترة يتراوح بين ٥ مليار إلى ٦ مليار دولار أمريكي، وهو ما تزايد خلال عقد الثمانينات والتسعينات بصورة كبيرة.

ولعل هذا يفسر الحروب الضروس التي مارستها طبقة رجال المال والأعمال في مصر ضد بعض القرارات الاقتصادية التي كان من شأنها سد بعض الثغرات التي تتيح لهم سهولة تهريب الأموال إلى الخارج مثل قرارات وزير الاقتصاد المصري عام ١٩٨٣ بإغلاق حساب عدد كبير من تجار العملة - وقتئذ - وإعادة تنظيم سوق النقد الأجنبي في البلاد والتي أدت في النهاية وبعد أقل من شهر واحد إلى الإطاحة بوزير الاقتصاد (د. مصطفى السعيد) وكذا قرار محافظ البنك المركزي في أغسطس ٢٠٠٢ بإلغاء العمل بنظام مستندات التحصيل في البنوك لتمويل الصفقات الاستيرادية واستبداله بنظام "الاعتمادات المستندية" فلم يسر هذا القرار أكثر من ٤٨ ساعة ثم تم إلغاؤه وقدمت حكومة الدكتور عاطف عبيد بعدها بعدة أسابيع مشروع قانون جديد للبنك المركزي وتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والائتمان المصرفي يقلل سلطات البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية على عكس الاتجاه العام والغالب بين المتخصصين بتعزيز سلطات البنك المركزي، في الرقابة على البنوك وإدارة السياسة النقدية !!...

جدول رقم (٦٥)

طرق تمويل عجز الحساب الجارى في مجموعة مختارة من البلاد
المدينة التي تعاني هروب لرؤوس الأموال للخارج خلال الفترة ١٩٧٦ -

١٩٨٢

(المتوسطات كنسبة مئوية من عجز الحساب الجارى)

الدولة	الاستثمار الأجنبي	القروض الطويلة الأجل	القروض القصيرة الأجل	السهم والخطأ	التغير في الاحتياطيات الأجنبية	بنود أخرى	عجز الحساب الجارى
أولا : دول يزيد فيها تهريب الأموال عن ٢٠% من إجمالي المديونية							
سوريا	--	٢٣٦,٤	٥٥٤,٩	٦٥٧,٥	١٥٥,٣	٨٠,١ -	١٠٠,٠
الأرجنتين	٣٠,٨	٢٥٠,٨	١٧٦,٩ -	٨,٧ -	٣٣,٧ -	٣٧,٧	١٠٠,٠
فنزويلا	٦,٤ -	٣٩٢,٠	٢٦٢,٢ -	٢٢,٥	١٠١,٤ -	٥٥,٥	١٠٠,٠
إندونيسيا	٣٦,٢	٣٢١,٩	٣٥,٥ -	١٤١,٥	٨٨,٢ -	٧,١	١٠٠,٠
نيجيريا	١٢,٧	٣٨,١	٢,٢	٩,٢ -	٢٥,٨	٣٠,٤	١٠٠,٠
كوستاريكا	١٣,٨	٦٣,٠	١٣,١ -	٣,٢	١٠,١ -	٤٣,٢	١٠٠,٠
بوليفيا	١١,٧	١٦٥,٧	١٦,٢ -	٦٤,٢ -	١,٩	١,١	١٠٠,٠
السلفادور	٧,٦	١٧٧,٦	٠,٩	-	١٧,٢	٠,٩	١٠٠,٠
مصر	٣٥,٤	٨٩,٥	١٧,٦ -	٢,٧	٦,٣ -	٣,٧ -	١٠٠,٠

تابع جدول رقم (٦٥)

طرق تمويل عجز الحساب الجارى فى مجموعة مختارة من البلاد
المدينة التى تعاني هروب لرؤوس الأموال للخارج خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٢

(المتوسطات كنسبة مئوية من عجز الحساب الجارى)

الدولة	الاستثمار الأجنبى	القروض الطويلة الأجل	القروض القصيرة الأجل	السهم والخطأ	التغير فى الاحتياطيات الأجنبية	بنود أخرى	عجز الحساب الجارى
الأردن	١١٧,٥	٣٣٧,٩	٢٢١,٩	-	٥٣٣,٤ -	٥٩,٥	١٠٠,٠
الهند	---	---	---	---	---	---	فائض
المكسيك	---	١٠١,٧	٢٥,٢	٥٤,٠ -	١,٠	٥,٢	١٠٠,٠
زامبيا	٨,١	٤٢,٧	٢,٢ -	١,٨ -	٢٥,٢	٢٨,٢	١٠٠,٠
جامايكا	٨,٠ -	٥٩,٠	٤,٥ -	١,٥	٤٥,٣	٦,٧	١٠٠,٠
جواتيمالا	٣٩,٣	٦٨,٣	٧,٧ -	٨,٦ -	٨,٨	٠,١ -	١٠٠,٠
الكاميرون	٢٩,٩	٧٧,٠	٠,٦	٠,٦	٤,٩ -	٠,٢ -	١٠٠,٠
ثانيا : دول يقل فيها تهريب الأموال عن ٢٠% من إجمالى المديونية							
تونس	٣٧,١	٧٩,٤	١٣,٠ -		٨,٦ -	٠,٩	١٠٠,٠
بيرو	١٠,٧	٩٥,١	٠,٢ -		١٩,٠ -	٨,٢	١٠٠,٠
البرازيل	١٩,٤	٦٥,٨	٩,٩		٢,٤	٢,١	١٠٠,٠
أكوادور	٦,٦	٨٧,٨	١١,٠		٢,٧ -	٥,٦ -	١٠٠,٠
شوراس	٥,٠	٨٣,٤	١١,٩		٤,٠	٠,٣	١٠٠,٠
كولومبيا	٢٣,٧	١٢٦,٥	٢١,٥		١٣٩,٧ -	٣٣,٣	١٠٠,٠
باراجواى	١٣,٧	٦٢,٦	٦٨,٦		٤٨,٣ -	٦,٢	١٠٠,٠
اليمن	٧,٧	٦٧,٧	٧,٠ -		١٦,٢ -	٤,٣	١٠٠,٠
كينيا	١٢,٠	٦٥,٨	١٦,٠		٦,٦	١,٠	١٠٠,٠
ليسوتو	٩,٩	١٠٠,١	٨,٢		٣٩,٤ -	٢,٥ -	١٠٠,٠
ليبيريا	١١,٠	٦٨,١	٢,٣		٢٥,٠	٣,٠	١٠٠,٠
المغرب	٣,٦	٨٦,١	٠,٤		٩,٤	٠,٣ -	١٠٠,٠
زيمبابوى	٠,١	٤٠,٢	٣٣,٢		٧,٣ -	٢,٩	١٠٠,٠
كوريا	١,١	٨٣,١	٥٥,٥		٢٧,٤ -	٣,٧	١٠٠,٠
غينيا الجديدة	٣٧,٧	٦٧,٣	١,٥		١٤,٣ -	٣,١	١٠٠,٠
الفلبين	٧,٥	٦٣,٤	٥١,٧		٢٤,٨ -	١٥,٩	١٠٠,٠
تايلاند	٩,٢	٧١,٦	٢٥,٥		١,٦ -	٢,٥	١٠٠,٠
تركيا	٤,٥	٨٨,٣	٢,٤		٢,٤	٦,٥	١٠٠,٠

المصدر : النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى المصرى ، المرجع السابق.

لقد سهل على هذه الطبقة الجديدة الهجينة عمليات التهريب عدة نظم مستحدثة فى العمل المصرفى لم يسبق العمل بها تحت زعم "تشجيع الاستثمار" و"تشجيع

- التصدير" فلم يتحقق لا هذا ولا ذاك بصورة تتوازن مع حجم الخسائر التي تحققت في الاقتصاد المصري وإهدار موارده ومن ضمن هذه النظم المستحدثة.
- ١- تعديل قوانين النقد والتعامل بالنقد الأجنبي وسرية الحسابات (قوانين ١٠١ لسنة ١٩٩٣ و ٣٨ لسنة ١٩٩٤ و ٢٠٥ لسنة ١٩٩٠) بحيث سمحت للمصدرين وغيرهم الاحتفاظ بحسابات مستقلة بالنقد الأجنبي والسماح كذلك للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلتهم بالنقد الأجنبي دون التنازل عنها للسلطات النقدية.
 - ٢- استحداث نظام يسمح لعملاء البنوك الكبار بالاقتراض بالنقد الأجنبي وفتح حسابات بهذا النقد بدلاً من أن تتولى هذه البنوك توفير النقد الأجنبي لعملائها لتمويل صفقاتهم التجارية.
 - ٣- اتباع نظام "مستندات التحصيل" في تمويل الصفقات التجارية الاستيرادية لعملاء البنوك بدلاً من نظام "الاعتمادات المستندية" بما أضعف السلطات النقدية على مراقبة جديّة هذه الصفقات الاستيرادية ومدى ضمانها لحقوق البنوك.
 - ٤- تمويل البنوك لمشروعات Boot التي شكلت استنزافاً كبيراً لموارد البنوك والتي بدأ العمل بها منذ منتصف التسعينات ثم تبين في نهاية عقد التسعينات بمخاطر هذا النظام في استنزاف ليس فقط موارد البنوك بل أيضاً موارد الدولة من النقد الأجنبي.
 - ٥- أن نظام التحصيل السياحي الراهن؛ يمثل فرصة كبيرة لعمليات تهريب الأموال وتسريب جزء كبير جداً من موارد النقد الأجنبي، من خلال الوسطاء والوكالات السياحية والفنادق وغيرها.
- وهكذا يبدو واضحاً أن البناء الهيكلي الراهن للقطاع المصرفي المصري ومنظومته التشريعية قد لعبت دوراً تخليقياً واستنزافياً - بنظام الصوبات - لطبقة رأسمالية طفيلية جديدة في مصر؛ لعبت دوراً كبيراً في تخريب واستنزاف موارد الدولة والمجتمع عبر تحالف ثلاثي غير مقدس بين أفراد هذه الطبقة والقيادات المصرفية والقيادات السياسية والتشريعية في قمة جهاز الدولة وأبناءهم وأقربائهم في ظل صيغة عائلية تعود بالاوله المصرية لقرون طويلة ماضية .

* دراسة caddington اعتمدت أساساً في تقدير حجم الأموال المهربة على بند السهو والخطأ في ميزان المفوعات حيث اعتبره بالإضافة إلى بعض بنود تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بمثابة تهريب لرؤوس الأموال بينما أشارت دراسات أخرى إلى أن السهو والخطأ لا يشمل فقط تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل غير المسجلة بل قد تشمل عناصر أخرى ليست من هروب الأموال؛ وبالمثل فإن هناك عمليات هروب أخرى لا يسجل في بند السهو والخطأ مثل تزيف فواتير الواردات والصادرات والتهريب السلي طالما أن إيراداتها سيتم الاحتفاظ بها في الخارج.

أما طريقة Dooley فقد كانت أكثر شمولاً حيث اعتمدت على تقدير رصيد الأصول الخارجية من خلال حساب تراكم تدفقات رؤوس الأموال ثم تحويلها إلى أرصدة من خلال رسملة بيانات السنة الأولى عن طريق عوائد الاستثمار باستخدام معدل الفائدة السوقي ثم إضافة بند السهو والخطأ كتعديل للتقدير وبعدها يتم قياس الفرق بين الاقتراض الخارجي المنشور بواسطة البنك الدولي والاقتراض الخارجي المسجل في بيانات ميزان المدفوعات للدولة والفارق بينهما يمثل مقتنيات للأصول الخارجية بواسطة القطاع الخاص.

المبحث الثانى

نواب القروض .. نموذج حالة للفساد المنظم

منذ أن تفجرت فضائح مسلسل انحرافات بعض البنوك عام ١٩٨٣ بدءاً من قضية عبد الرحمن بركة والجمال ترست وحتى يومنا؛ لم تنقطع يوماً عن الصحف وأجهزة الرقابة أخبار انحرافات بعض رجال المال والأعمال والمصرفيين أنفسهم التى أهدر بسببها عشرات الملايين من الجنيهات، فى صفقات مشبوهة وعمليات منظمة تديرها ما يشبه عصابات المافيا للاستيلاء على أموال البنوك عبر نظم الاقتراض ومنح الائتمان والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وغيرها دون الحصول على ضمانات كافية وفقاً للأعراف المصرفية. وشارك فى هذه العمليات بعض كبار رجال المال والأعمال وفى تحالف مع قيادات سياسية وتنفيذية كبرى وأبناءهم وزوجاتهم وأقربائهم بصورة بدت فيها المسألة وكأننا على شفا انهيار مالى ومصرفى شامل خاصة بعد تفجر قضية نواب القروض عام ١٩٩٥ التى أنبأت عن تشكيل عصابة متكامل الأركان يهدف إلى الاستيلاء على أموال البنوك وبحماية أربعة من نواب المجلس التشريعى بعضهم شغل مناصب وزارية عدة والذى راح من جرائها أكثر من مليار جنيه فى أربعة بنوك؛ ثم ما تفجر بعد ذلك عام ٢٠٠٢ من هروب بعض كبار رجال المال والأعمال المقترضين من البنوك المصرية بأكثر من ٤٥ مليار جنيه وما صاحبه من شلل كامل فى النظام المصرفى وتوقف غالبية المقترضين لديها عن السداد بحجة "التعثر" على أمل تتنازل الدولة والبنوك عن بعض الفوائد أو بعض أصل الدين لهؤلاء اللصوص الكبار - أو المتعثرين الكبار - سوف يصاحبه بالضرورة محاولة لحل مشكلات بقية المتعثرين سواء لأسباب حقيقية أو "بالتعثر المفتعل".

وبعد أن خضنا فى الوضع الراهن للبنوك المصرية؛ والمخاطر المحيطة بعملها ومستقبلها فى ظل أوضاع الفساد المستشرى فى البلاد بصورة غير مشهودة ولا معهودة منذ عصر الخديوى إسماعيل فطالت ضمن من طالت النظام المصرفى باعتباره رافداً هاماً من روافد التمويل وخلق الطبقة الرأسمالية المصرية الجديدة والهجينة التى تفاخر بها الرئيس السادات باعتبارها دليلاً على نجاح سياساته ونبذ "إشتركية الفقر" - على حد تعبيره - والدفع فى طريق آليات السوق. علينا بداية أن نتوقف عند أحد آليات الفساد فى مصر، وعلاقتها بنظم التمويل والائتمان.

* * *

نكأت قضية "تواب القروض" جراحا غائرة في الضمير والوجدان الجماعى المصرى؛ واستدعت الذاكرة الشعبية وقائع قريبة وثيقة الصلة بأعضاء البرلمان فى النظام السياسى المصرى خلال السنوات العشر الأخيرة، منها "تواب الكيف" و"تواب الأسمنت" و"تواب المعونة" و"تواب الشركات" (٢١). واستحضرت النكتة المصرية مجموعة النعوت والصفات التى أطلقها بعض النواب عن أنفسهم أو أطلقته وسائل الإعلام والصحافة عليهم من واقع تصرفاتهم الشاذة مثل "النائب الصايغ" و"نائب النقوط" ... الخ.

والحقيقة أنه برغم اهتزاز الثقة تاريخيا لدى قطاعات واسعة من المواطنين فى مصر فى مصداقية تمثيل أعضاء المجالس النيابية، للطموحات والأمانى الوطنية والمعيشية للطبقات والفئات الاجتماعية الأدنى فى السلم الاجتماعى (العمال والفلاحون وقطاع كبير من الطبقة الوسطى)، فإن ما شهدته مصر خلال السنوات العشر الأخيرة من تجاوزات وانحرافات كثير من أعضاء مجلس الشعب، وهو ما لم يحدث منذ عرفت مصر الحياة النيابية الحديثة عام ١٩٢٤ نقل اهتزاز الثقة إلى يقين بانعدام الثقة، وأدى فى المحصلة النهائية لفقدان النظام السياسى المصرى المصداقية والاعتبار.

وهكذا لم تنحصر نظرة الرأى العام وروية النخبة الثقافية المصرية فى حجم قضية النواب الأربعة والتشكيل العصابى الذى تكون لاستنزاف أموال البنوك، والتى تجاوزت المليار من الجنيهات فى ثلاث سنوات فحسب؛ بل أمتد نطاق النظر إلى اعتبارها قمة جبل الجليد التى تكشف بحجم قمتها الفاجع ما تخفى تحتها من حجم إفساد سياسى وأخلاقى فى واحدة من قلاع الرقابة والتشريع فى البلاد.

كما يشى التكرار المزعج للانحرافات فى القطاع المصرفى خلال العقدین الأخيرین (الجمال ترست - بنك الأهرام - بنك هونج كونج - النيل - الدقهلية ... الخ) عن ظاهرة تستدعى الدراسة، والتحليل حول طبيعة الخلل فى آليات العمل المصرفى خاصة بعد انتشار البنوك الخاصة والعائلية فى البلاد.

وبرغم الحسم الذى بدا واضحا فى الأسابيع الأخيرة من جانب السلطة القضائية لانتهاه من هذه القضية التى استمر تداولها أكثر من خمس سنوات، والاهتمام الإعلامى الذى حظيت به؛ فإن الأهم من كل ذلك هو تحليل وكشف آليات الإفساد المالى والسياسى التى تمارس لتوريط أكبر عدد من أعضاء السلطة التشريعية فى ممارسات مشبوهة ماليا وأخلاقيا، ناهيك عن أنها مخالفة للدستور بصورة لا تقبل الشك.

كما تثير هذه القضية مسألة تمس صميم مصداقية النظام السياسى والحزبى فى مصر، حول معايير وطرق اختيار هذه الأحزاب والمتنفذين فيها - خاصة حزب الأغلبية الكاسحة الماسحة - للمرشحين منها لعضوية المجلس التشريعى والرقابى. ولاشك أن ما صاحب هذه القضية من مراوغات ومناورات حول رفع الحصانة البرلمانية عن الأعضاء الأربعة وغيرهم فى قضايا فساد أخرى، يدفعنا دفعا لتناول مفهوم الحصانة البرلمانية سواء فى تطوره فى النصوص الدستورية، أو فى صياغاته التشريعية واللائحية لتنبين طبيعة التغير السلبي فى المفهوم ذاته، على صعيد النص وفى استخداماته على صعيد الممارسة العملية.

١ - الحصانة البرلمانية بين النص الدستورى والنص التشريعى :

تأسست فكرة الحصانة البرلمانية لأعضاء المجالس التشريعية والرقابية فى المجتمعات الحديثة على طبيعة الدور الذى يؤديه أعضاء هذه المجالس من رقابة على أعمال السلطة التنفيذية والمسؤولين فيها؛ ومن ثم تطلب هذه الدور توفير الحماية للأشخاص القائمين به، وبهذا فالحصانة هى حماية لدور وليست ميزة لشخص. وهذا الفارق النوعى فى النطاق والمدى الزمنى للحصانة جرى مسخها وتمويهها فى كثير من النظم السياسية بالعالم الثالث.

فإذا قارنا بين النصوص الدستورية التى نصت على الحصانة البرلمانية لعضو المجلس النيابى، نلاحظ مقدار التباين وتوسيع نطاقها من فترة إلى أخرى.

ففى دستور ١٩٢٣ نصت المادة (١١٠) على أنه [لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ إجراءات جنائية نحو أى عضو من أعضاء البرلمان ولا القبض عليه، إلا بإذن المجلس التابع له وذلك فيما عدا حالة التلبس بالجناية] (٤٢).

وهكذا حصر المشرع الدستورى نطاق الحصانة ومداها فى أثناء فترات قيام النائب بدوره الرقابى والتشريعى (دور الانعقاد) أى أن الحماية هنا ترتبط بأداء الدور أو المهمة الرقابية والتشريعية للعضو، وأغفل مد نطاق الحصانة أثناء غيبة المجلس فى فترات الإجازة أو الحل ... الخ. وهو ما ترك النائب فريسة لخصومه السياسيين سواء من الحكومة أو غيرها ينكلون به فى غير فترات انعقاد الدورة التشريعية.

بيد أنه إذا كان ذلك يبدو صحيحا من الناحية النظرية؛ إلا أننا لا ينبغي أن نغفل الطابع التعددى الحقيقى والمناخ السياسى الليبرالى الذى كان يعيشه المجتمع المصرى وقواه السياسية، الذى حال دون استخدام البعض لهذه الثغرة الدستورية للتكيل بالنواب فى غير فترات الانعقاد.

لذا فقد حرص المشرع الدستوري في أول وثيقة دستورية للثورة على أن يضفي حماية وحصانة أكبر على عضو مجلس الأمة، فنصت المادة (١٠٧) من دستور يناير عام ١٩٥٦ على أنه [لا يجوز في أثناء دور انعقاد مجلس الأمة وفي غير حالة التلبس بالجريمة أن تتخذ ضد أي عضو من أعضائه أية إجراءات جنائية إلا بإذن المجلس، وفي حالة اتخاذ أي من هذه الإجراءات في غيبة المجلس يجب أخطاره بها].

فمد نطاق الحصانة هنا، يقتصر فقط على ضرورة إخطار المجلس بالإجراءات التي اتخذت ضد العضو أثناء غيبة المجلس.

والحقيقة أنه برغم هذه الإضافة الدستورية فإنها لم تكن كافية لحماية عضو المجلس من التتكيل، إذا ما خرج عن نطاق المقبول من وجهة نظر النظام الحاكم والمتنفذين فيه، وفي ظل بنية قانونية تقوم على ما يصدره غالبا رئيس الجمهورية من قرارات لها قوة القانون. بيد أن الصراع السياسي العنيف الذي جرى في مايو ١٩٧١، وانتصار جناح الرئيس السابق السادات، ترك بصمة واضحة على النسق السياسي والدستوري في البلاد.

فتحت تأثيره وسع المشرع الدستوري من نطاق الحقوق والحريات العامة في الدستور الجديد الصادر في سبتمبر ١٩٧١. وبالمثل مد نطاق الحصانة البرلمانية، فنصت المادة (٩٩) من الدستور الجديد على أنه [لا يجوز في حالة غير التلبس بالجريمة اتخاذ أية إجراءات جنائية ضد عضو مجلس الشعب إلا بإذن سابق من المجلس وفي غير دور انعقاد المجلس يتعين أخذ إذن رئيس المجلس ويخطر المجلس عند أول انعقاد له بما اتخذ من إجراء].

وتأكيدا على مفهوم الحماية نصت المادة (٩٨) من الدستور على أنه [لا يؤاخذ أعضاء مجلس الشعب عما يبدونه من الأفكار والآراء في أداء أعمالهم في المجلس أو في لجانه].

إذن نحن إزاء تطور نوعي في نطاق الحصانة البرلمانية للعضو، متمثلة في حمايته أثناء الانعقاد أو في غير أوقات الانعقاد، وبضرورة الحصول على إذن رئيس المجلس قبل اتخاذ أية إجراءات وإخطار المجلس بعد ذلك عند أول انعقاد له، بما اتخذ من إجراء والحق فإن النص الدستوري الوارد في المادتين (٩٨) و(٩٩) من دستور ١٩٧١ كان من الشمول والعمق بحيث أضفى حماية كاملة لعضو المجلس التشريعي والرقابي لأداء رسالته ودوره، بيد أن ما جرى بعد عام ١٩٧٤ من دخول البلاد عصر الانفتاح السداح مداح - على حد تعبير كاتبنا الراحل أحمد بهاء - وتقديس آليات السوق، ثم الدخول في عصر الخصخصة وبيع أصول وممتلكات الدولة والمجتمع الممثلة في شركات القطاع العام للأشخاص

والمستثمرين الأجانب، وتنشيط البورصة وسوق الأوراق المالية، وفتح مجال العمل المصرفي للقطاع الخاص، كل هذا خلق مناخاً جديداً تماماً، ووظف النص الدستوري في منحى مختلف لم يكن في مخيلة المشرع الدستوري، ولم يرد في خيال أكثر الأفراد تشاؤماً.

لقد مثل هذا النص "ثغرة إبليس" فانفتحت به أبواب جهنم بدلاً من أن يكون نافذة نور وباباً واسعاً لحرية الرأي، وشجاعة التمثيل النيابي.

لقد أصبح النص حماية لمصالح العضو النيابي، أكثر من كونه حماية لدوره الرقابي، بيد أن الأمانة التاريخية تقتضى القول بأن عدداً لا بأس به من أعضاء مجلس الشعب منذ عام ١٩٧٦ وحتى يومنا قد صمدوا صموداً أسطورياً، سواء في مواجهة إغراءات السلطة التنفيذية ومحاولاتها الدؤوبة لإلحاق المؤسسة التشريعية وأعضائها برئاسة الجمهورية وشخص رئيس الدولة تارة أو في مواجهة طوفان الانتعاش المالي والتجاري. وتلأل الأضواء الفوسفورية لمصادر الثروات الجديدة - بصرف النظر عن مصدرها - وتصدر أصحابها واجهة المشهد العام في المجتمع والدولة*.

وعند صدور قانون مجلس الشعب الجديد رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والذي أجرى عليه أكثر من خمس تعديلات، لم ترد نصوص محددة بشأن الحصانة البرلمانية، وإنما جاءت إشارات بشأنها في المادتين (٢٥) و(٣٠) وأحالت المادة الأخيرة لللائحة الداخلية للمجلس لبيان التسهيلات التي يقدمها المجلس لأعضائه لتمكينهم من مباشرة مسؤولياتهم^(٤٤) كما أحالت المادة (١٠٤) من الدستور إلى المجلس ليضع لائحته الداخلية. ولقد جاءت الحصانة البرلمانية للأعضاء في المواد من (٣٥٩) حتى (٣٦٣) من اللائحة الصادرة في أكتوبر ١٩٧٩، تعبيراً عن مفهوم جديد للحصانة يوسع من نطاقها ومداها ويضيق من حقوق أصحاب الحقوق من المواطنين وغيرهم، في مواجهة أخطاء وتجاوزات أعضاء المجلس النيابي^(٤٥).

وجاء نص المادة (٣٥٩) من اللائحة الداخلية للمجلس، مطابقاً تماماً لنص المادة (٩٩) من الدستور بشأن الحصانة البرلمانية. أما المادة (٣٦٠) فقد نظمت طرق طلب الأذن برفع الحصانة، حيث جاء فيها "ليقدم طلب الأذن برفع الحصانة عن العضو إلى رئيس المجلس من وزير العدل أو من المدعى العام الاشتراكي، فيما يدخل في اختصاصه قانوناً، أو ممن يريد رفع دعوى مباشرة ضد العضو أمام المحاكم الجنائية، ويجب أن يرفق وزير العدل أو المدعى العام الاشتراكي بالطلب أوراق القضية المطلوب اتخاذ إجراءات فيها، كما يتعين على من يريد

* من أبرز هذه الأسماء: المستشار ممتاز نصار والدكتور محمود القاضي، وإبراهيم شكرى، وخالد محيى الدين، أبو العز الحريري، كمال الدين حسين، الشيخ عاشور، ... الخ.

رفع دعوى مباشرة أن يرفق صورة من عريضة الدعوى المزمع رفعها مع المستندات المؤيدة لها. ويحيل الرئيس الطلب المذكور ومرفقاته إلى لجنة الشئون الدستورية والتشريعية، وله إحالته في ذات الوقت إلى لجنة القيم لبحثه وإبداء الرأي فيه للجنة المذكورة. ويجب على لجنة الشئون التشريعية إعداد تقرير بشأن طلب رفع الحصانة خلال ١٥ يوما على الأكثر، من تاريخ إحالة الأوراق إليها].

وبرغم كل هذه المستندات التي يتطلبها المجلس لبحث مدى إمكانية رفع الحصانة، تعود المادة (٣٦٣) لتضييق من نطاق حقوق ومصالح المواطنين والمجتمع تجاه أعضاء المجلس المطلوب رفع الحصانة عنهم، حيث تنص المادة على أنه [لا تنتظر اللجنة ولا المجلس في توافر الأدلة أو عدم توافرها للإدانة في موضوع الاتهام الجنائي أو التأديبي أو في الدعوى المباشرة من الوجهة القضائية، ولا في ضرورة اتخاذ إجراءات الفصل بغير الطريق التأديبي قبل العضو، ويقتصر البحث على مدى كيدية الإدعاء أو الدعوى أو الإجراء والتحقيق، مما إذا كان يقصد بأى منها منع العضو من أداء مسؤولياته البرلمانية بالمجلس. ويأذن دائما باتخاذ الإجراءات المتعلقة بإنهاء الخدمة بغير الطريق التأديبي قبل العضو متى تبين إنها لا يقصد بها الكيد له بسبب مباشرته لمسؤولياته البرلمانية أو تهديده أو منعه من مباشرة هذه المسؤوليات بالمجلس].

ونظرا للتركيبية الحزبية داخل المجلس والتكتلات الشللية داخل حزب الأغلبية، فإن موضوع الكيدية دائما ما يطرح أثناء مناقشة أى طلب لرفع الحصانة، عن أحد أعضاء المجلس، خاصة إذا كان هذا العضو من العناصر النشطة اجتماعيا أو سياسيا داخل الأغلبية البرلمانية للحزب.

أما المادة (٣٦١) فقد أضافت عبئا إضافيا حينما نصت على أنه [ليس للعضو النزول عن الحصانة دون إذن المجلس؛ وللمجلس أن يأذن للعضو بناء على طلبه لسماع أقواله، إذا وجهت ضده أى اتهام ولو قبل أن يقدم طلب رفع الحصانة عنه ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أية إجراءات أخرى ضد العضو، إلا بعد صدور قرار من المجلس بالإذن بذلك طبقا لأحكام المواد السابقة].

فإذا كان من المفهوم حماية عضو المجلس من محاولات التتكيل به سواء من جانب خصومه السياسيين أو غير السياسيين، فما هي الحكمة التي توخاها المشرع من نص المادة (٣٦١) التي تمنع العضو من التنازل باختياره عن الحصانة البرلمانية سوى تضييق حقوق الآخرين، في حال تجاوز النائب أو انحرافه.

على أية حال، فقد جاء نص المادة (٣٦٢) من اللائحة متعلقا بعضو المجلس العامل في الجهاز الإدارى للدولة أو القطاع العام وما في حكمها بنفس الأحكام تقريرا.

٢- آليات الإفساد المنظم :

نصت المادة (٩٥) من دستور ١٩٧١ على أنه [لا يجوز لعضو مجلس الشعب أثناء مدة عضويته، أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يوجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله، أو أن يقاضيها عليه، أو أن يبرم مع الدولة عقداً بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً].

هذا هو النص الدستوري، واضحاً ومحدداً دون زيادة أو نقصان، وهو نص مازال سارياً، لم يطرأ عليه تعديل أو تغيير، فما الذى جرى فى الواقع العملى ؟ وكيف تأتى لأعضاء مجلس الشعب وآخرهم عضواً محافظة المنوفية اللذان لم يسددا ثمن أرض اشترياها من المحافظة وقاما ببيعها لأقربائهما ولأشخاص آخرين وفقاً لبلاغ المحافظ ضدّهما، وطلب النيابة العامة رفع الحصانة عنهما ؟

إن قراءة فى قانون مجلس الشعب رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ والتعديلات التى أدخلت عليه، تكشف طبيعة المحاولات المنظمة من جانب السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية لإلحاق المجلس التشريعى وأعضائه موضوعياً برئاسة الجمهورية. كما تظهر الإجراءات اللاحقة من جانب السلطة التنفيذية ومن جانب الهيئة التشريعية نفسها عن الآليات المحددة للفساد والإفساد المالى لعدد كبير من أعضاء المؤسسة التشريعية والرقابية الأولى فى الدولة.

فبرغم المزايا التى منحها القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ لأعضاء مجلس الشعب فى صيغته الأولى لتسهيل دورهم التشريعى والرقابى، إلا أن التعديل الذى أدخل على القانون عام ١٩٧٦ (بالقرار الجمهورى بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦) خاصة فى مادته (٣٤ مكرراً) قد رسم بوضوح طريقة احتواء السلطة التنفيذية لأعضاء المجلس وإلحاقهم برئيس الجمهورية حيث نصت المادة المذكورة على أنه [يجوز إنشاء وظائف وكلاء وزارات لشئون مجلس الشعب، ويعين وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب من بين أعضاء هذا المجلس، بقرار من رئيس الجمهورية، ويتضمن قرار التعيين إلحاقه بمجلس الوزراء، أو بأحد القطاعات الوزارية أو بوزارة معينة أو أكثر، ولا يجوز الجمع بين منصب وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب وبين عضوية لجان المجلس].

وقصر القانون ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بالقرار بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ حظر مزاوله مهنة حرة أو التعامل شراء أو بيعاً فى أموال الدولة على وكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب، بينما كان النص الدستورى عاماً ويخضع بمقتضاه جميع أعضاء المجلس التشريعى.

ووفقا للمادة (٣٤ مكرر فقرة أخيرة) فإنه [كما لا يجوز لوكيل الوزارة لشئون مجلس الشعب أثناء توليه منصبه أن يزاول مهنة حرة أو عملاً تجارياً أو مالياً أو صناعياً أو أن يشغل أية وظيفة أخرى أو أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أموال الدولة أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئاً من أمواله أو أن يقاضيها عليه].

لقد تركّز كل اعتراض غالبية أعضاء المجلس التشريعي على هذه الفقرة، ولم يعترض أى من أعضاء الحزب الحاكم وقتئذٍ على الإلحاق المباشر والمكشوف لهم عبر إنشاء هذه الوظائف بجهاز الدولة التنفيذي، الذى يفترض أن يقوموا هم برقابته ومحاسبته. كما أدخل تعديل على المادة (٢٨) من القانون الأصلي طبقاً للتعديل الوارد بالقرار بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ سيكون له تأثير كبير على انحرافات أخرى لأعضاء المجلس التشريعي حيث كان النص الأصلي للمادة (٢٨) ينص على أنه [لا يجوز أن يعين عضو مجلس الشعب فى وظائف الحكومة أو القطاع العام وما فى حكمهما أو الشركات الأجنبية أثناء مدة عضويته، ويبتل أى تعيين على خلاف ذلك] فأضاف التعديل فقرة إضافية على المادة تنص على أنه [إلا إذا كان التعيين نتيجة ترقية أو نقل من جهة إلى أخرى أو كان بحكم قضائى أو بناء على قانون].

وهكذا انفتحت ثغرة أخرى؛ فاستندت إليها الحكومة وبعض وزرائها فى مجاملة بعض أعضاء المجلس التشريعي، وهو ما تكشف حجمه ومخاطره عام ١٩٩٧ حينما تبين أن عدداً كبيراً من أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم قد جرى تعيينهم استناداً إلى هذه الفقرة، أو انتدابهم كأعضاء مجالس إدارات شركات قطاع الأعمال العام وهيئاته القابضة، فى وقت كانت عملية الخصخصة وبيع هذه الشركات، تتم على قدم وساق، وبدلاً من أن يكون أعضاء مجلس الشعب العين الفاحصة والمراقبة والمراجعة للأخطاء أو التجاوزات فى عمليات البيع وطرح الأسهم، كان عدد كبير منهم قد انغمس بشكل أو بآخر فى هذه العمليات سواء بطريق مباشر أو عبر أقربائهم وشركائهم. وفى جلسة مجلس الشعب بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٩ تفجرت فضيحة أخرى، عندما تبين أثناء مناقشة تجديد اتفاقية منحة برنامج الاستيراد السلى للقطاع الخاص بين مصر وأمريكا والتي بدأت منذ أغسطس عام ١٩٨٦، انغماس عدد كبير من الشركات التى يشارك فيها أعضاء بارزون فى مجلس الشعب أو أقربائهم فى الاستفادة من هذه المنحة، والتي بدأت بنحو ٨٠ مليون دولار، وبحلول مايو ١٩٩٤ كانت المنحة قد بلغت ١٣٨٤ مليون دولار، وخلال فترة التجديد منذ يونية ١٩٩٤ وحتى منتصف عام ١٩٩٨ كان قد جرى التجديد للاتفاقية بما يعادل ٦٥٠ مليون دولار أخرى، أى بمجموع ٢٠٣٤ مليون دولار خلال ثلاثة عشر عاماً، بمتوسط سنوى ١٥٧ مليون دولار، استقادت

منها وفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس ٣٢٥ شركة مصرية خاصة، وهو ما أكدته وزير شئون مجلس الشعب والشورى (كمال الشاذلى) فى نفس الجلسة(٤٦) ومن بين هذه الشركات هناك ٢١ شركة من أكبر المستفيدين حيث حصلت على ٤٣,٢% من قيمة هذه المنحة للفترة (٩٥ - ١٩٩٨) وهى شركات ذات صلات وثيقة بأعضاء بارزين فى الحزب الوطنى ومن أعضاء مجلس الشعب وهذه الشركات هى :-

جدول رقم (٦٥)

التسهيلات التى حصلت عليها بعض الشركات من برنامج الاستيراد
السعى الأمريكى خلال الفترة (٩٥-١٩٩٨)

اسم الشركة	قيمة ما حصلت عليه
١- الشركة المصرية لتصنيع اللعب الصفيح	٢١,٠ مليون دولار
٢- شركة باور ايجيبت	١٩,٦ " "
٣- الشركة العربية للكابلات والصناعات الكهربائية	١١,٦ " "
٤- شركة مانتراك	١١,٠ " "
٥- شركة ايجيباك	١٠,٠ " "
٦- الشركة المصرية الحديثة للنقل	٩,٨ " "
٧- مصانع الأهرام للورق	٨,٧ " "
٨- شركة أوركا للطيران	٨,٣ " "
٩- شركة القاهرة الجديدة للدواجن	٧,٦ " "
١٠- شركة أوراسكوم (أنسى ساويرس)	٧,١ " "
١١- شركة البدار للتعبئة	٦,٤ " "
١٢- الشركة المصرية لعلب الورق	٦,٢ " "
١٣- شركة ميراکو	٥,٦ " "
١٤- شركة تاكى فيتا	٥,٣ " "
١٥- شركة مطاحن الدقيق	٤,٩ " "
١٦- شركة ميدو للبويات	٤,٧ " "
١٧- شركة العالمين للحاويات	٤,٥ " "
١٨- شركة ليفرا ايجيبت	٤,٤ " "
١٩- الشركة العامة للأبحاث والمياة الجوفية	٤,٣ " "
٢٠- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا	٥,٥ " "
المجموع	١٧٢,٠ " "

ويعكس نظام توزيع هذه المنح (والقروض السلعية) طابعاً شلالياً واضحاً، حيث يتم إيداع هذه المنح لدى بنوك محددة وتتولى البنوك اختيار المستفيدين أو العملاء الذين يتولون بدورهم استيراد سلع في حدود المخصص لهم من المنحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا تدور العجلة في إطار خدمة المصالح المشتركة للولايات المتحدة وطبقة جديدة من رجال المال والأعمال والسياسة المرتبطة بمصالحهم يمثل هذا النظام الاستيرادي.

وإذا كانت هذه هي بعض آليات الإفساد المنظم لأعضاء أعلى سلطة رقابية وتشريعية في البلاد؛ فإن هذا يثير قضيتين متداخلتين يكفى حلها في الحد من هذا الفساد المثير للقلق.

الأولى : مراجعة المعايير الراهنة والقائمة على الاستمزاج الشخصي في اختيار الأحزاب السياسية لمرشحيها في عضوية مجلس الشعب، وهي مسئولية تقع في معظمها على عاتق حزب الأغلبية والمتنفذين فيه.

الثانية : ضرورة مراجعة نص المادة (٩٣) من الدستور الخاصة باختصاص المجلس في الفصل في صحة عضوية أعضائه، وأن يمتد نطاق اختصاص محكمة النقض من مجرد التحقيق في صحة العضوية إلى الفصل فيها. فلا يتصور أن تقرر محكمة النقض عدم صحة نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة (١٩٩٥) في ٦٦ دائرة، ومن ثم عدم صحة عضوية ما يزيد عن ١٣٢ عضواً بالمجلس الحالي (٢٥% من أعضائه) ولا يتخذ المجلس قراراً بشأنها^(٤٧).

ولاشك أن استمرار هذا الوضع يصيب مصداقية النظام السياسي التعددي كله في مصر ويهدد سمعته الدولية؛ ناهيك عن تأثيراته الضارة محلياً.

٣- نواب القروض .. انحرافات فردية أم اختلالات هيكلية ؟

أذن لم تأت قضية نواب القروض الأربعة من فراغ، مثلما لم يأت نواب المخدرات والكيف الثلاثة قبلهم مصادفة؛ لقد سبقها سياسة عامة استهدفت احتواء وإفساد الجهاز التمثيلي والرقابي المجسد لضمير الأمة وطموحاتها.

كما أدى التغير الانقلابي في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بل وحتى الثقافية منذ عام ١٩٧٤، إلى سيادة مناخ جديد يعلى من شأن المال ويقس قيمة الثروة.

وقد طال التغيير ضمن من طال - بل أول من طال - أعضاء كثيرين بمجلس الشعب فهم بحكم موقعهم أول من يدركون رياح التغيير؛ وهم أول من يشاركون في صنعه وتقنيته؛ وهم فوق ذلك العارفون بالمسالك والثغرات وهكذا لم تمض سنوات قليلة من الانفتاح الاقتصادي، إلا وكان عدد كبير من أعضاء المجلس

التشريعى ذوى الأصول العمالية أو الفلاحية أو من موظفى الدولة، قد تحولوا إلى مليونيرات جدد فى عالم المال والأعمال (تجارة أخشاب - عقارات وأراضى - استيراد وتصدير - بنوك وقروض ... الخ الخ) .

فإذا تأملنا فى عدد النواب الذين فصلوا من المجلس أو رفعت عنهم الحصانة أو طلب رفع الحصانة عنهم أو تعرضوا لجزاءات مختلفة بسبب مسلكهم المالى أو الأخلاقى، الذى لا يتناسب ولا يستقيم مع رسالة التمثيل النيابى، ودور النائب كرقيب ومشرع نستخلص نتائج غير إيجابية بشأن كفاءة وفاعلية هذه المؤسسة.

وتكشف قضية نواب القروض والتى أخذت حيزا من الاهتمام العام والنخبة السياسية المصرية نظرا لحجم الأموال التى تمكنوا من الاستيلاء عليها من البنوك الخاصة أو التى تجاوزت ١٢٠٠ مليون جنيه خلال ثلاث سنوات فحسب (٩٤ - ١٩٩٦)، والسهولة التى مارسوا بها عملية اختراق واسعة النطاق لبعض هذه البنوك، مما هدد بتأثيرات ضارة على سمعة وسلامة البناء المالى للنظام المصرفى المصرى ككل.

كما كشفت هذه القضية عن ضعف أجهزة الرقابة المصرفية من جانب البنك المركزى المصرى وعن خطورة التزاوج والتحالف بين رجال المال ورجال السياسة، وتفشى ظاهرة استغلال النفوذ.

وهو ما تكرر بعد أقل من خمس سنوات حينما تفجرت فضيحة أخرى أكثر تأثيرا فى نهاية عام ٢٠٠١ بهروب عشرات من كبار رجال المال والأعمال المقترضين من البنوك لمبالغ طائلة فيما أطلقت عليه الحكومة وكبار المسئولين "قضية المتعثرين".

* بعد قرار المحكمة الدستورية بشأن تفسيرها لشرط أداء الخدمة العسكرية كشرط لازم لصحة الترشيح لعضوية مجلس الشعب قررت اللجنة التشريعية بمجلس الشعب فى جلسة ٢٠٠٣/٩/١٠ إبطال عضوية ١٥ عضوا من أعضاء المجلس وكلهم من الحزب الوطنى الحاكم لتهربهم من أداء الخدمة العسكرية وهم : هرماس السيد متولى رضوان (الدقهلية)، وعبد الراضى جابر عبد الراضى (القاهرة)، ومحمد أحمد البسطويسى (الغربية)، وأبو المجد محمد أبو المجد سعد العزومى (الإسكندرية) ومنعم سالم شكل (الغربية)، وعادل عاشور (الجيزة)، وعلى رياض أبو دولة (بنى سويف)، ومحمود عبد الغفار يوسف (بنى سويف)، ومصطفى على عبد الحميد شاهين (المنوفية)، ومحمد عبد الله رفاعى (القاهرة)، وسلومة حكيم مرعى (مطروح)، ومحمد صلاح رجب (الغربية)، مع استمرار بحث حالات سبعة آخرون هم : فرج بريك عودة (جنوب سيناء)، وحسن أحمد حفى (البحر الأحمر)، وأحمد محمد عبد ربه الخولى (الجيزة)، ومحمود عبده مخالف (القاهرة)، وهم أيضا أعضاء فى الحزب الوطنى الحاكم !!

جدول رقم (٦٦)
أعضاء مجلس الشعب الذين رفعت عنهم الحصانة أو توقع عليهم جزاءات
فى الدورة التشريعية عام ٢٠٠٠

م	اسم النائب	نوع المخالفة	الإجراء
١	عابد سليمان	تجارة المخدرات	إسقاط العضوية - جلسة ٣٠ / ١٩٩١/١١
٢	محمد مبارك منصور	تجارة مخدرات	إسقاط العضوية - جلسة ٣٠ / ١٩٩١/١١
٣	عبد الرحمن عبد الجواد	تجارة مخدرات	استقالة وقبولها بنفس الجلسة
٤	توفيق عبده إسماعيل	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة
٥	خالد محمد حامد محمود	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٦	محمود عبد الفتاح عزام	نهب أموال بنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٧	ياسين عبد الفتاح عجلان	نهب أموال البنوك	رفع الحصانة والمحاكمة والسجن
٨	عمر أبو ستيت	ممارسة البلطجة	رفع الحصانة والتلبس
٩	محمد صادق عكاشة	تزوير أوراق رسمية وشيكات	رفع الحصانة وإسقاط العضوية
١٠	أحمد أباطة	قتل ثلاثة أثناء الانتخابات	تلبس عام ١٩٩٥ ولم يتم إجراء
١١	رضا عبد الرحمن	التهرب من الخدمة العسكرية وتزوير فى شهادة الميلاد	صدر حكم بالحبس من محكمة عسكرية ولم يتم التصرف فى المجلس لوساطات
١٢	هيرماس رضوان	تهرب من الخدمة العسكرية	لم يتصرف المجلس برغم حكم الغرامة
١٣	طه غلوش	استيلاء على أراضي بالمنوفية	مازلت فى طلب الإذن برفع الحصانة
١٤	محمود أبو النصر	عدم سداد شيكات للمحافظة	مازلت فى طلب الإذن برفع الحصانة
١٥	فتحي بيومي	الاستيلاء على أراضي مركز شيايب الراهب	مازلت فى طلب الإذن برفع الحصانة
١٦	أحمد أبو حجى	إطلاق نار وبلطجة داخل قسم شرطة	حكم بالغرامة - حرمان من حضور ٥ جلسات
١٧	محمد عوض عبيد	النائب الصايغ - ممارسة البلطجة	حرمانه من حضور ٢٠ جلسة بالمجلس
١٨	على خليفة حسنين	ممارسة أعمال منافية لمنصبه	حرمان من حضور الجلسات حتى نهاية الدورة
١٩	فؤاد هجرس	شيكات بدون رصيد ومعاملات مالية	رفع الحصانة
٢٠		متاجرة فى تصاريح الحج الممنوحة له كعضو مجلس شعب عن حزب العمل الإسلامى	استقالة وإحالة إلى لجنة القيم لمتاجرته بتأثيرات الحج - الأقصر إبريل ٢٠٠٠

فإذا توقفنا عند قضية نواب القروض الأربعة نجد أنها بدأت في المجلس بطلب النواب الأربعة للإذن لهم بالإدلاء بأقوالهم في الاتهامات الموجهة إليهم أمام النيابة العامة، في القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٩٥ وبجلسة ١٢/٣٠/١٩٩٥ وافق المجلس لهم على الإذن بالإدلاء بأقوالهم دون رفع الحصانة عنهم^(٤٨) وفي جلسة ١/٢٨/١٩٩٦ نظر المجلس طلب وزير العدل بشأن رفع الحصانة عن الأعضاء الأربعة بخصوص اتخاذ الإجراءات الجنائية في القضية المذكورة، ووافق المجلس على رفع الحصانة^(٤٩).

وفي ١٣/١١/١٩٩٧ تقدم اثنان من "جماعة الأربعة" وهم خالد محمد حامد محمود ومحمود عزام بطلب السماح لهم بالإدلاء بأقوالهم في تحقيقات يجريها المدعى الاشتراكي في البلاغ رقم ٨١ لسنة ١٩٩٧ المقدم من رئيس مجلس إدارة بنك النيل، فأذن المجلس لهم بذلك^(٥٠).

وفي جلسة ٢٢/١٢/١٩٩٧ عرض على المجلس تقرير لجنة الشؤون التشريعية والدستورية برفض الطلب المقدم من رئيس مجلس إدارة بنك النيل، بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن العضوين السابقين ودافع العضو خالد محمود عن نفسه فزعم أنه يتعرض لادعاءات كيدية .. !! وسأنده بعض أعضاء مجلس الشعب منهم فايز الطنيجي وفتحى الوكيل وزعم الأخيرين بأن المقصود من ذلك هو التشهير بالعضوين^(٥١) .. !!

والغريب في الأمر أن تعدد هذه البلاغات ضد الأعضاء الأربعة لم يسترع نظر أعضاء المجلس، أن وراء هذا التعدد والبلاغات مسلك محل تساؤل من هؤلاء الأعضاء، وهو ما يشكل إساءة إلى المجلس التشريعي ككل ومن ثم يستدعى رفع الحصانة عنهم بدون تردد.

وفي جلسة ١٠/٢/١٩٩٨ ناقش مجلس الشعب الطلب المقدم من وزير العدل بطلب رفع الحصانة عن العضو محمود عزام لسؤاله فيما تضمنته التحقيقات، في القضية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٩٤ حصر أموال عامة عليا المقيدة برقم ٢٧٥٧ لسنة ١٩٩٧ فحص المكتب الفني للنائب العام؛ وقد وافقت اللجنة التشريعية والمجلس على رفع الحصانة^(٥٢).

وفي جلسة ١١/١١/١٩٩٨ ناقش المجلس الطلب المقدم من بنك "كريدية لبنونية" لرفع الحصانة عن العضو محمود عزام لإصداره شيكات لصالح البنك بدون رصيد قائم، وقد وافق المجلس على الإذن برفع الدعوى المباشرة ضد العضو المذكور^(٥٣).

وما هي إلا أسابيع قليلة إلا وعاد المجلس في جلسة ٢٥/١/١٩٩٩ لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية للطلب المقدم من المدعى الاشتراكي

لرفع الحصانة عن العضو محمود عزام لاستجوابه فى البلاغ رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٧. وقد تبارى فى الدفاع عن العضو الغائب عمدا عن الجلسة زميله توفيق عيدة إسماعيل، وطالب بتأجيل القرار لحين حضور العضو ووافق المجلس على ذلك (٥٤).

وفى جلسة ١٩٩٩/١/٣٠ لم يحضر العضو محمود عزام للمرة الثانية وزعم توفيق عبده إسماعيل، أن وراء الموضوع والتشهير شئ سياسى (٥٥) ١٩٠٠. هكذا تحولت اللصوصية إلى موقف سياسى؛ وأصبح الاستيلاء على ١٢٠٠ مليون جنيه من البنوك بطولة وطنية .. !! وتكشف تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ عن وقائع مذهلة حيث شكلت "جماعة النواب الأربعة"، شبكة من ثمانية عشر فردا من رجال المال والأعمال والبنوك، نجحت فى اختراق ثمانية بنوك، يأتى فى مقدمتهم بنكا النيل والدقهلية الوطنى وهذه البنوك هى (٥٦).

١- بنك النيل.

٢- بنك الدقهلية الوطنى.

٣- بنك المهندس.

٤- بنك كريدية ليوونية.

٥- بنك الإسكندرية التجارى والبحرى.

٦- بنك القاهرة فرع قصر النيل.

٧- بنك فيصل الإسلامى.

٨- بنك القاهرة - باركليز.

وهو ما يجعلنا نؤكد أن هذه القضية وغيرها من قضايا البنوك ** ومنح قروض دون ضمانات كافية تحت دعوى تشجيع الاستثمار والمستثمرين، ومع انتشار المصارف الخاصة والعائلية وحالة المنافسة الهائلة كل ذلك يودى إلى

* وهؤلاء هم : خالد محمد محمود ومحمود عزام وتوفيق عبده إسماعيل وياسين عجلان أعضاء مجلس الشعب ومعهم محمد كامل مصطفى عليه - محمد محمود عبد الوهاب - حسين الفتى - مختار على محمد على العشرى - أشرف لبيب يوسف - محمود غنيم - حسام عبد اللطيف المناوى - احمد عدلى إحسان دياب - السبك الكيك - فؤاد هجرس.

** حكمت محكمة أمن الدولة فى سبتمبر من عام ٢٠٠٢ وبعد نظر للقضية استمر أكثر من خمس سنوات بالسجن ثمانية عشرة عاما للمتهم الأول فى القضية الوزير الأسبق ورئيس مجلس إدارة بنك الدقهلية الوطنى توفيق عبده إسماعيل والسجن فترات متفاوتة على بقية أعضاء مجلس الشعب المتهمين وبقية أعضاء التشكيل العصابى.

ثغرات فى النظام المصرفى يسمح لأمثال هؤلاء إلى النفاذ إلى أموال المودعين، ويهدد مجمل النظام المصرفى فى البلاد.

ويتوقف نطاق حجم الفساد المالى والإدارى واستغلال النفوذ السياسى المعلن أو المكتشف على مدى نشاط أجهزة الرقابة بأنواعها المختلفة (رقابة إدارية - مباحث أموال عامة .. الخ) ونشر تحرياتها أو تقديم مرتكبيها أمام القضاء وسلطات التحقيق المختلفة، وليس على وجود هذه الممارسة الواسعة النطاق.

وعلى سبيل المثال فإن تنشيط عمل هذه الأجهزة خلال عامى ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ قد أسفر عن كشف عشرات قضايا الفساد واختلاس أموال البنوك، ورشاوى لكبار قيادات أجهزة الدولة، ففى مطلع العام أحوالت النيابة العامة ١٢ مسؤولاً إلى محكمة أمن الدولة العليا بتهمة الرشوة والتزوير وهم من كبار المسؤولين فى هيئة الصرف الصحى وشركة الكراكات المصرية والشركة العامة للتجارة والشركة العامة للإنتاج والخدمات الزراعية وفى ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قضت محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة بسجن ٧ من كبار المسؤولين فى المناطق الحرة ببورسعيد متهمين فيما سمي قضية الجمارك الكبرى بمدد تتراوح بين ١٠ سنوات أشغال شاقة والمؤبد وإلزامهم برد ٢١ مليون جنيه ودفع غرامة مماثلة. وفى نفس الشهر قضت محكمة أمن الدولة بالحبس على ثلاثة قضاة هم عبد الناصر محمد نجم رئيس محكمة جناح النزاهة السابق ويوسف مهران رئيس محكمة مصر الجديدة، وعلاء مأمون يحيى إسماعيل رئيس محكمة شمال القاهرة الابتدائية بسبب حصولهم على رشاوى نظير الحكم فى قضايا كانت تنتظر أمامهم لصالح الراشدين.

وقد أعادت محكمة النقض المصرية النظر فى القضية فى الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٢ وقضت بإعادة المحاكمة وبراءة أحد القضاة المحكوم عليهم نتيجة عيب فى إجراءات الضبط واعتبرت أنه لا يجوز لسلطات الرقابة الإدارية التصنت على المكالمات الهاتفية للقضاة لما يمثله ذلك من مخالفة للدستور ولقانون السلطة القضائية (رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢) المعدل بالقانون (رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٤) حيث لا تجيز المادة (٩٥) منه [القبض على القاضى إلا بعد الحصول على إذن مجلس القضاء الأعلى وفى غير حالات التلبس ويجب على النائب العام عند القبض على القاضى وحبسه رفع الأمر إلى مجلس القضاء الأعلى خلال ٢٤ ساعة التالية، وهو ما لم يحدث فى قضية فساد القضاء الثلاثة].

وفى ٢٥ مايو ٢٠٠٢ أحوال النائب العام تسعة عشر متهماً بينهم عضوان فى مجلس الشعب بالفيوم (بهاء مليجى وحسنى عويس) بتهمة تشكيل عصابة مكونة من ٢٣ عضواً فى الفيوم لسرقة الأراضى وتزوير المستندات مما أدى إلى إهدار ١٦٤ مليون جنيه على الدولة، وهى القضية الثالثة من نوعها خلال أسبوعين بعد

قضية شركة النصر للمسابوكات المتهم فيها رئيس مجلس إدارتها وعدد من القيادات فيها (د. أسامة عبد الوهاب) والذين أهدروا نحو ١,٢ مليار جنيه على الشركة وقضية مصلحة الميكانيكا والكهرباء التي أهدر فيها المتهمون وهم قيادات مسئولة بالمصلحة ووزارة الري ما يزيد عن ٤٣ مليون جنيه.

وفى شهر أغسطس عام ٢٠٠٢. تكتفت قضية فساد كبرى كان بطلها رئيس قطاع الأخبار باتحاد الإذاعة والتليفزيون (محمد الوكيل) ومطلباً بتقاضى رشوة وإهدار المال العام كذلك. وفى نفس الشهر تفجرت قضية وفضيحة أكبر كان بطلاها د. يوسف عبد الرحمن رئيس مجلس إدارة بنك الائتمان والتنمية الزراعى والذى تبين أنه يشغل أكثر من ٢٠ منصب ووظيفة فى وزارة الزراعة ومصالحها المختلفة بدعم وتشجيع رجل النظام القوى وأمين الحزب الوطنى الحاكم (د. يوسف والى) وحصوله على رشاوى هائلة واستيراد مبيدات زراعية محظورة يودى استخدامها إلى تفشى أمراض السرطان بين المواطنين وتلاعبه فى أسعار البورصة الزراعية وغيرها من الجرائم.

وامتدت شبكة الفساد لتطال رموز كبرى فى البرلمان وأجهزة الحكم (عبد الله طایل) رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب.

وخلال تسعة شهور فحسب (يناير / سبتمبر ٢٠٠٢) رفع الحصانة عن أكثر من عشرين نائباً بمجلس الشعب - جلهم من الحزب الوطنى الحاكم - بسبب قضايا شيكات بدون رصيد والتهرب من الخدمة العسكرية ومنح تسهيلات ائتمانية بدون ضمانات، بدءاً من عبد الله طایل وفوزى السيد (مدينة نصر - الحزب الوطنى) ومحمد صلاح (حزب وطنى) بتهمة تزوير لتوقيع زميله د. مصطفى الفقى والنائب محمود عبد الغفار يوسف لتهربه من الخدمة العسكرية (حزب وطنى)، ورفع الحصانة عن النائب سلومة حكيم (حزب وطنى) بسبب تهربه من أداء الضرائب العامة واتهامات مماثلة للنائب محمد سعد محمد حسين (حزب وطنى)، كما قضت محكمة النقض بعدم صحة عضوية ٢٠ نائباً آخرين لأسباب عديدة معظمهم من أعضاء الحزب الوطنى الحاكم، وقد أسقطت فعلاً عضوية نائب دائرة نهطاي بالغربية منعم سالم (حزب وطنى) كما تبين تهرب ٢٢ عضواً من أعضاء مجلس الشعب من أداء الخدمة العسكرية ودفع بعضهم غرامات لتجاوزهم سن التجنيد.

* حكمت محكمة أمن الدولة العليا فى ١٠/٩/٢٠٠٣ بالسجن ١٠ سنوات على عبد الله طایل ومن ٣ إلى ٧ سنوات على ثلاثة متهمين آخرين وسنة لخمسة متهمين آخرين وبراءة خمسة متهمين من بينهم اثنين من رجال الأعمال هما مجدى يعقوب وعبد الوهاب قوطه.

وهو ما قضت به فعلا المحكمة الدستورية العليا فى شهر اغسطس عام ٢٠٠٣ اثناء تصديها بالتفسير لشرط اداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها وفقا للقانون كشرط لصحة ترشيح المواطن لعضوية مجلس الشعب أو شغل الوظائف العامة عموما، وبطلان خلاف ذلك وقد احال رئيس مجلس الشعب هذا التفسير الملزم للمحكمة الدستورية العليا إلى اللجنة الدستورية والتشريعية بالمجلس لمراجعة مواقف ٢٢ عضوا من اعضاءه وكلهم من الحزب "الوطنى الديمقراطى" الحاكم الذين تنطبق عليهم واقعة تهربهم من الخدمة العسكرية، مما يؤكد حجم الفساد وانتشاره داخل مؤسسات الحكم الكبرى واحتضان حزب النظام لهذا الفساد لسنوات طويلة .

هذا هو بشكل عام النمط الغالب على أعضاء المجلس التشريعى، ومن حافظ منهم على شرف تمثيله يتعرض لمحاولات إفساد منظم كما سبق وعرضنا فى الصفحات السابقة.. فهل نأمل خيراً فى مؤسسة رقابية وتشريعية هذا هو مضمونها الاجتماعى والإنسانى والسياسى ؟!

هوامش الفصل الرابع

- (١) د. طه عبد العليم وآخرون "مستقبل الرأسمالية الصناعية المصرية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢ ص ١١، ص ٣٠، ص ٤٦.
- (٢) الرئيس محمد أنور السادات، ورقة أكتوبر، الاتحاد الاشتراكي العربي، إبريل ١٩٧٤.
- (٣) تكونت عصابة "سواب القروض" من حوالي ٣٥ عضواً من كبار رجال المال والأعمال والقيادات المصرفية بينكي النيل العائلي والدقهلية الوطني وأدار هذه الشبكة تقريبا أربعة من أعضاء مجلس الشعب هم : محمود عزام وخالد محمد حامد محمود وتوفيق عبده إسماعيل وطاحون علاوة على عليّة العيوطي وأشرف لبیب يوسف ومحمود غنيم وحسام عبد اللطيف المناوى ومحمد كامل مصطفى عليه ومحمد محمود عبد الوهاب وحسين الفقى ومختار على محمد على العشرى وأحمد عدلى وإحسان دياب والسبك الكيك وفؤاد هجرس وغيرهم وبلغ ما تم الاستيلاء عليه من ثمانية بنوك تعاملوا معها ما يزيد عن مليار جنيه خلال ٤ سنوات فحسب لمزيد من التفاصيل أنظر القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ أمن دولة والواردة تفصيلا فى : أسامة الكرم "حساء البنوك ومعالى الوزير" القاهرة، مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.
- (٤) أما قضية مصر أكتوبر فكان بطلها عبد الله طایل رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب ورجل كمال الشاذلى الرجل البارز فى الحكم. طوال حقبة الرئيس حسنى مبارك، وقد أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٠ على عبد الله طایل بالحكم عشر سنوات وبالسجن من ٣ إلى ٧ سنوات على ثلاثة متهمين آخرين وسنة لخمسة متهمين وبرات المحكمة اثنين من رجال الأعمال وثلاثة آخرين.
- (٥) د. طه عبد العليم وآخرون، المرجع السابق ص ٤٦، ص ٣٤، ص ٣١.
- (٦) حول دور المساعدات الأمريكية والمؤسسات التمويلية الدولية فى هذا أنظر : - دينا جلال "المعونة الأمريكية لمن .. مصر أم أمريكا" القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادى الكتاب رقم (١٠) ديسمبر ١٩٨٨ وكذلك
- Status Report, "United states Economnic Assistance to Egypt", November 1989.
- (٧) د. مصطفى السعيد - وزير الاقتصاد السابق - "رجال الأعمال والجهاز المصرفى" أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
- (٨) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى "دراسة عن بنوك القطاع العام" القاهرة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٠.
- (٩) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٤٦.
- (١٠) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ص ٤٤.
- (١١) د. محمود عبد الفضيل "تحو تفسير جديد لأزمة السيولة والركود فى الاقتصاد المصرى" مجلة وجهات نظر، القاهرة، العدد (٢٥) فبراير ٢٠٠١، ص ١٦، ص ١٩.
- (١٢) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٤٨.
- (١٣) هذا ما أكد عليه وزير الاقتصاد السابق د. مصطفى السعيد، أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
- (١٤) مجلس الشورى، لجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، "قلنا عن جريدة الأهرام بتاريخ ١/١٨/٢٠٠٣

- (١٥) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ص ٤٥.
- (١٦) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى "دراسة عن بنوك القطاع العام" القاهرة، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر ١٩٨٠ ص ٣٧.
- (١٧) المرجع السابق ص ٨٠.
- (١٨) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٩١/٩٠ ص ٢١.
- (١٩) البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٩٤/٩٣ ص ١٢ وانظر أيضا : البنك المركزى المصرى، الاقتصاد المصرى وسياسات التحرر الاقتصادى ١٩٨٨/٨٧ - ٩٢/٩٢ ص ٩٢.
- (٢٠) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ١٩٩٣/٩٢ / ٨٧/٨٦ ص ٩٢.
- (٢١) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية ١٩٩٣/٩٢ - ٨٧/٨٦ ص ١١٤.
- (٢٢) " المجلة الاقتصادية، المجلد (٣٣) العدد الرابع ١٩٩٣/٩٢ ص ٩٨.
- (٢٣) البنك المركزى المصرى "دور القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية فى مصر .." مرجع سابق ص ١٠٥.
- (٢٤) ميزانية بنك فيصل الإسلامى، جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٣/١/٩.
- (٢٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر أسامة كرم "حساء البنوك ومعالى الوزير" القاهرة مركز الحضارة العربية، ١٩٩٧ القضية ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧ أمن دولة.
- (٢٦) د. شريف دلاور "قضايا ومعالج فى طريق الإصلاح الاقتصادى" القاهرة، المكتبة الاكاديمية، ١٩٩٤ ص ١١٠.
- (٢٧) د. سلوى العنترى نقلا عن جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠٢/٨/١٢.
- (٢٨) د. مصطفى كامل السيد، نقلا عن دراسة د. سلوى العنترى، برنامج رئيس التحرير التليفزيونى بتاريخ الأثنين ٢٠٠٢/٩/٣٠.
- (٢٩) د. مصطفى السعيد "رجال الأعمال والجهاز المصرفى" أهرام ٢٠٠٣/١/١٨.
- (٣٠) روزاليوسف، العدد (٣٤٦٨) بتاريخ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٤.
- (٣١) الإطار المقترح الجديد للجنة بازل لمعايير كفاية رأس المال النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى المجلد (٥٤) العدد الأول والثانى ٢٠٠١ ص ٢٣ ، ص ٤٤.
- (٣٢) سيد على "كيف تستعيد البنوك المليارات الضائعة" أهرام ٢٠٠٢/٨/١٢.
- (33) The Economist, August 28 th, spetemher 3 rd, 1999.
- (٣٤) د. محمود عبد الفضيل، جيهان دياب "أبعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الأموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ٧٤ - ١٩٨٤" القاهرة، مجلة مصر المعاصرة، العدد (٤٠٠) أبريل ١٩٨٥ ص ١٦٤.
- (٣٥) نشر بنك التسويات الدولية BIS فى تقريره عام ١٩٨٤، بأن حجم الأموال المهربة من أمريكا اللاتينية خلال الفترة ٧٨ - ١٩٨٢ وتم ايداعها باسم أشخاص فى البنوك والمؤسسات الخارجية قدرت بنحو ٦٠ مليار دولار إلى ١٠٠ مليار دولار.
- (36) Myrvin L. Anthony & Andrew J. Hughes Hallet, "How successfuely do we Measure Capital Flight? The Empirical Evidence from Five Developing

Countries" The Journal of Development Studies, vol; 28, No. 3, April 1992, p.339.

(٣٧) لمزيد من التفاصيل حول أسس وأساليب حساب هروب رأس المال بالطرق الثلاثة المشار إليها يمكن الرجوع إلى :

- د. نايف المطيري؛ د. محمد إبراهيم السقا : "محددات هروب الأموال الساخنة في الاقتصاد الكويتي" منشورة على شبكة الإنترنت.

- د. محمد إبراهيم السقا : "دراسة قياسية لحجم ومحددات المدخرات الهاربة من الاقتصاد المصري" ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوى الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والإحصاء، القاهرة، إبريل ١٩٩٤.

(٣٨) الدول النامية وظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج "النشرة الاقتصادية" البنك الأهلى المصرى، المجلد (٤١) العدد الرابع ١٩٨٨ ص ٢٨١ حتى ص ٢٩٧.

(٣٩) المرجع السابق ص ٢٨٢.

(٤٠) المرجع السابق ص ٢٨٣.

(٤١) المرجع السابق ص ٢٨٣.

(٤٢) حول نواب المعونة الأمريكية يمكن الرجوع إلى علاء سالم "مجلس الشعب وتخصيص المعونة الأمريكية مجلة قضايا برلمانية العدد (٢٥) إبريل ١٩٩٩ وحول نواب الشركات يمكن الرجوع إلى أحمد عبد الحفيظ "الجدل حول قضية نواب الشركات" المرجع السابق.

(٤٣) أمر ملكى رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستورى للدولة المصرية.

(٤٤) تعرض تنظيم المجلس التشريعى فى مصر لتغيرات وتعديلات عديدة نذكر منها القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ والقرار بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٤ بجواز الاستثناء من بعض شروط عضوية مجلس الأمة والقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٧١ بشأن الترشيح لعضوية مجلس الشعب ثم صدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤ والقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ والقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٧ والقرار بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ والقانون ١١٤ لسنة ١٩٨٣ والقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦.

(٤٥) مجلس الشعب، اللائحة الداخلية، الصادرة فى أكتوبر ١٩٧٩.

(٤٦) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع، مضبطة (٢١) جلسة ٣ يناير ١٩٩٩ ص .

(٤٧) المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، التقرير السنوى لعام ١٩٩٨ و١٩٩٧.

(٤٨) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الأول، مضبطة الجلسة رقم (٤) بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٥.

(٤٩) مضبطة رقم (١١) جلسة ١/٢٨/١٩٩٦.

(٥٠) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة رقم (٣) بتاريخ ١١/١٣/١٩٩٧.

(٥١) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد الثالث، المضبطة رقم (١٩) بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٧.

(٥٢) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الثالث الجلسة رقم (٣٨) بتاريخ ٢/١٠/١٩٩٨.

- (٥٣) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع الجلسة (٣) بتاريخ ١١/١١/١٩٩٨.
- (٥٤) الجلسة (٢٩) بتاريخ ٢٥/١/١٩٩٩.
- (٥٥) الفصل التشريعى السابع، دور الانعقاد العادى الرابع الجلسة (٣١) بتاريخ ٣٠/١/١٩٩٩.
- (٥٦) أوراق القضية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٩٧.

الفصل الخامس

الخصخصة

إهدار للأصول .. وتهديد للأمن القومي

المبحث الأول

الخصخصة بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية ومقتضيات الأمن القومي المصري

عند إجراء تحليل معمق ودقيق لمجمل الأفكار التي طرحت على مدى عشرة سنوات في مصر حول قضية الخصخصة، ومن جانب عدد لا بأس من المتخصصين والنخبة الثقافية والمهنية المصرية يكتشف المرء أن هناك منطقة رمادية لم يقترب إليها أحد، ولم يتناولها أحد، ولم يتوقف عند مدلولها وخطورتها أحد وهي أين نجد نقطة التوازن والتلاقى بين اعتبارات الكفاءة الاقتصادية لإدارة المنشأة العامة وشركات قطاع الأعمال العام من جهة ومقتضيات الأمن القومي المصري وثوابت الصراع الإقليمي الجارى من جهة أخرى ؟

فتحت ضغط أصحاب المصالح من ناحية، وبتأثير العقل المهني والأكاديمي من ناحية أخرى تاهت عن البعض البيئة السياسية والصراعية المحيطة بعملية الخصخصة أو بمعنى آخر الدعامات التي تستند إليها الدولة المصرية في إدارتها للصراع التاريخي في المنطقة والتعثر الراهن في مسيرة مفاوضات التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي.

وبعيداً عن الأيدلوجية وقيودها، وابتعاداً عن إلحاحات أصحاب المصالح وأنانياتها نتوقف بالشرح عند هذه المنطقة الداكنة في موضوع الخصخصة. على أننا سوف نفرد المبحث الثاني من هذا الفصل لمعالجة تفصيلية لأخطاء عملية الخصخصة وحقيقة المصالح الكامنة وراءها سواءً من جانب قوى اجتماعية في الداخل أو قوى دولية عاتية في الخارج .

١ - اعتبارات الكفاءة الاقتصادية :

استندت الدعاوى الخاصة ببيع شركات القطاع العام في مصر منذ منتصف السبعينات على عدم كفاءة بعض من هذه الشركات في استخدام وتخصيص الموارد وتحقيقها لخسائر مالية - وبصرف النظر عن حقيقة هذه الخسائر وأسبابها وطريقة الحساب - فإن الدعوى قد أخذت رويدا رويدا في الاتجاه لمنحى جديد في ظل ما يسمى برنامج "الإصلاح الاقتصادي" منذ مطلع التسعينات فبدلاً من الدعوة لبيع الوحدات الخاسرة، أصبح المطلوب من هيئات دولية ذات صلات وثيقة برأس المال الأمريكي والصهيوني هو بيع جميع شركات القطاع العام التي تحملت وحدها

تقريبا عبء سنوات الجمر خلال المواجهة الساخنة للعدوان الإسرائيلي عام ١٩٦٧ وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣، فلم تجر عمليات صيانة لمعداتنا ولم تحدث عمليات إحلال وتجديد ولم تتحرك خطوط الإنتاج لتلائم مستويات الأذواق الجديدة والتكنولوجيا الجديدة المصاحبة لمستويات جديدة فى دخول وثروات المصريين الذين قدر لمئات الآلاف منهم بالسفر والعمل بالخارج.

ومنذ عام ١٩٧٥ بدأت حركة نشطة من جانب المسؤولين والقائمين على القطاع العام لإحلال وتجديد معداته وماكيناته استغرقت نحو عشر سنوات تكلفت خلالها نحو ٢٥ مليار جنيه خص منها قطاع الغزل والنسيج نحو ٣٠% تحملت معظمها الشركات بضمانات بنكية وقروض من ممولين دوليين بشروط مجحفة وهو ما مثل ضغطا على الميزانيات السنوية لهذه الشركات وجعل البعض يستخدم هذه الحجة (السحب على المكشوف والمديونية للبنوك) للتأكيد على فشل إدارة هذه الشركات بل الذهاب إلى حد الزعم بفشل فكرة المشروع العام عموما !

ويهمنا بالمقابل أن نشير - ووفقا لبيانات موثوقة من المصادر الرسمية المحلية والدولية - أن شركات القطاع العام قد نجحت فى تحويل مبلغ ١٩ مليار جنيه إلى الخزانة العامة للدولة خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٤ فى صورة "حصة الحكومة من أرباحها وفى صورة ضرائب متنوعة ومتعددة ثم بلغ ما حولته هذه الشركات إلى الموازنة العامة للدولة خلال العشر سنوات اللاحقة (٨٥ - ١٩٩٤) ما يربوا عن ٣٤ مليار جنيه أى بمتوسط سنوى ٣,٤ مليار جنيه.

ومن هنا فإن استخدام البعض لمؤشرات محاسبية مثل ربحية الجنيه / أجر أو ضعف إنتاجية الجنيه / أجر أو معدل العائد على رأس المال هى مؤشرات غير دقيقة لأسباب سبق لنا شرحها وعرضها بصورة علمية متكاملة فى أكثر من مناسبة ... ونشير إلى بعضها^(١) :

١- فالمتوسطات الحسابية عموما تميل إلى إغفال طبيعة التمايزات داخل هيكل الأجور والمكافآت المصروفة داخل شركات القطاع العام.

٢- كما أن عناصر التكلفة عادة ما يتم المبالغة فيها بسبب سوء استخدام المعدات والآلات وتخزين بعضها لسنوات مما يدخلها فى حساب تكاليف السلعة دون أى سند حقيقى.

٣- كما أن ميل بعض رؤساء مجالس إدارة الشركات إلى المظهرية والبذخ فى مستلزمات تأثيث المكاتب والمباني الإدارية يضيف أعباء إلى عنصر التكلفة على المنتج.

٤- إلى جانب أسباب أخرى عديدة لعل بعضها يتعلق بالعمالة الزائدة خاصة فى العمالة المكتبية والإدارية والخدمات المعاونة وبعضها يرتبط ببيئة العمل

كانقطاع التيار الكهربائي وغيرها مما لا يحدث عادة في المشروعات الإنتاجية بالدول المتقدمة وبعضها الآخر يرتبط بسياسات التسعير الإداري التي سادت لسنوات طويلة ... الخ.

وبالمقابل، دعونا نتأمل الأرقام الواردة في الجدول التالي المتضمن للحصيلة الضريبية في مصر خلال خمسة عشر عاما (٨١/٨٢ حتى ٩٤/٩٥) وسوف نكتشف مجموعة من الحقائق :-

جدول رقم (٦٧)

تطور الحصيلة الضريبية في مصر خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٩٤/٩٥

"المليون جنيه"

السنوات	رسوم جمركية	ضرائب استهلاك	دمغة	سيادية متنوعة	الضرائب غير المباشرة	
					إجمالي الضرائب غير المباشرة (١)	الضرائب المباشرة (٢)
إجمالي الحصيلة (١) + (٢)						
١٩٨٢/٨١	١٥٧٩,٣	١٧٣٥,٠	٢٩,١	٧٤,٦	٢٦٢٨,٠	١٦١٢,٨
١٩٨٣/٨٢	١٦٤٠,٣	١٠٩٦,٨	٣٥٤,٤	١٨٢,٣	٣٢٧٧,٨	١٩١٨,٩
١٩٨٤/٨٣	١٨٩٠,٩	١٢٠٢,١	٣٠٨,١	١٨٥,٨	٢٩٨٥,٩	١٥٨٣,٤
١٩٨٥/٨٤	١٩٠٦,٦	١٤٤٧,٩	٣٤٤,٥	١٩٥,١	٣٨٩٦,١	١٩٣١,٣
١٩٨٦/٨٥	١٨٠٧,٠	١٤٨٩,٠	٣٨٢,٩	٥١٧,٦	٤١٩٧,٤	٢٢٧٧,٦
١٩٩٥/٩٤	٧٣١٠,٠	٩٣٠٠,٠	٢٦٦٥,٠	٤٠٥٣,٠	٢٣٣٢٨,٠	١٤٩٩٣,٠
٣٨٣٢١,٠						

المصدر : مجلة التشريع المالي والضريبي؛ العدد (٢٦٣) نوفمبر ١٩٨٨ أما عام ٩٤/٩٥ فصدره مصلحة الضرائب العامة، الإدارة العامة للتحصيل.

أولاً : أن الضرائب غير المباشرة والتي تمس معظم الفئات محدودة الدخل تمثل نحو ٦٥% في المتوسط سنوياً من الحصيلة الضريبية، فالرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك (ضريبة المبيعات حالياً) وضرائب الدمغة يقع عبئها أساساً على عاتق المستهلكين في المجتمع ومعظمهم من الفقراء.

ثانياً : أما الضرائب المباشرة، فإن تحليل بنودها والواردة في الجدول رقم (٦٩) يظهر أن أصحاب المشروعات الرأسمالية الخاصة والأغنياء في المجتمع المصري والذين استفادوا استفادة غير مشهودة في التاريخ الاقتصادي المصري الحديث بسياسات الانفتاح الاقتصادي لا يتحملون سوى أقل من ١٠% من الحصيلة الضريبية سنوياً حيث نجد الآتي :-

١- أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والتي تم فصلها عام ٨٢/٨٣ عن ضريبة شركات الأموال تتحمل شركات القطاع العام ما يعادل ٤٠% من حصيلتها السنوية.

٢- أما ضريبة شركات الأموال والتي تعد من أكبر الأوعية الضريبية والتي قفزت من ١٣٦٠ مليون جنيه عام ٨٢/٨٣ إلى ٨٨١٧ مليون جنيه عام ٩٤/٩٥

١٩٩٥ بسبب من إعادة تقييم حصيلتها بسعر الصرف السائد للدولار (من ٧٠ قرشا إلى ٢٢٤ قرشا إلى ٣٣٨ قرشا) فإن مصدرها الأساسي يأتي من الضرائب المفروضة على رسوم المرور في قناة السويس ومن هيئة البترول وأخيرا من البنك المركزي وأنشطة البنوك التجارية والعاملة في مصر.

٣- وبالنسبة لضريبة القيم المنقولة والتي زادت من ٥١١ مليون جنيه عام ٨١/١٩٨٢ إلى أن بلغت ١٠٠٨ مليون جنيه عام ٩٤/١٩٩٥ فقد تحملت شركات القطاع العام فيها ما يزيد عن ٥٨% في بعض السنوات (٨٤/١٩٨٥) ووصلت إلى ٩٢% في سنوات أخرى (٨٦/١٩٨٧).

٤- ويرغم ضالة حصيلة التركات ورسم الأيلولة فقد شنت حملة شعواء طوال عام ١٩٨٨ من جانب كبار رجال المال والأعمال وجرى إلغائها وفقا للقانون ١١٨ لسنة ١٩٨٩ وخففت ضريبة رسم الأيلولة ويجرى الآن مناقشة قانون في مجلس الشعب المصري لإلغائها بدورها !!

جدول رقم (٦٨)

تطور حصيلة الضرائب المباشرة في مصر خلال الفترة

من ٨١/١٩٨٢ - ٩٤/١٩٩٥

"بالمليون جنيه"

البيان السنوات	أرباح تجارية وصناعية	القيم المنقولة	مهن غير تجارية	شركات الأموال *	ضريبة عامة عن الدخل	التركات ورسم الأيلولة	الضرائب العقارية	إجمالي الضرائب المباشرة
١٩٨٢/٨١	٩٧٧,٧	٥١١,٢	١٧,٥	١٤,١	١١٧,٨	٨,٤	٦٠,٨	١٦١٢,٨
١٩٨٢/٨٢	٣١٧,٣	١٢٨,٣	١٦,٤	١٣٦٠,٤	٢٤,٧	١١,٨	٤٩,١	١٩١٨,٩
١٩٨٤/٨٣	٢٨٦,١	١٤٦,١	١٩,٦	١٠٥٣,٣	٣٣,٩	١٤,٤	٤٩,١	١٥٨٣,٤
١٩٨٥/٨٤	٤٠٢,١	١٥٠,٥	٢٣,٥	١٢٤٧,٨	٧٠,٧	١٥,٩	٥٠,٩	١٩٣١,٣
١٩٨٦/٨٥	٥٣١,٦	١٧٩,٣	٢٠,٠	١٤٢٠,٢	٥٧,٠	١٨٩,٠	٥١,٠	٢٢٧,٦
١٩٨٧/٨٦	٤٠٧,٠	١٦٥,١	٢٨,٨	١٣٤٤,٧	٥٠,٩	٢٣,٢	٥١,٠	٢٠٧٠,٧
١٩٨٨/٨٧	٥٧١,٧	٢٩٦,٣	٣٣,٧	١٥٥٣,٦	٦٨,٨	٢٩,٥	---	٣٣٣٢,٧
١٩٨٩/٨٨	٥٩٤,٣	٤٩٦,٥	٤٥,٥	١٨٦٥,٨	٨٩,٣	١٩,٠	---	٤٢٠١,٠
١٩٩٠/٨٩	٧٢٤,٧	٦٧٢,٤	٧٥,٠	٢٢٨٥,٩	١٠٤,٩	٥,٧	---	٥٣٥٤,٣
١٩٩١/٩٠	٨٩٤,٢	٨٠٩,١	٥٥,٦	٣٩٣٩,٧	١٢٢,٢	٢,٠	---	٧٨٣٠,٠
١٩٩٢/٩١	٩٢٥,٤	١٠٨٢,٧	٦٧,٧	٦٨٩٥,٢	١٦٧,١	٥,٤	---	١١٦٢٨,٨
١٩٩٣/٩٢	٩٨١,٦	١٥٣٥,٢	٦٧,٦	٨٣١٥,٢	١٩٢,٣	٩,٧	---	١٣٩٩١,٧
١٩٩٤/٩٣	١١٩٢,٣	١٠٥١,٢	٧٣,١	٨٨٦١,٠	٢٠٠,١	١٤,٥	---	١٤٦٨٢,٩
١٩٩٥/٩٤	١٤١٦,٣	١٠٠٨,١	٦٣,٥	٨٨١٧,٠	---	٢٢,٣	---	١٤٩٩٣,٠

المصدر : حتى عام ٨٦/١٩٨٧ مصدره مجلة التشريع المالي والضريبي بالعدد ٢٦٣ بتاريخ نوفمبر ١٩٨٨ أما بعد ذلك فمصدره مصلحة الضرائب، الإدارة العامة للتحصيل.

* في عام ٨٢/١٩٨٣ تم فصل الضرائب المفروضة على شركات الأموال عن الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية ولذا غنخت الثانية بصورة كبيرة وقفزت حصيلة الأولى كما هو موضح.

وباختصار فإن عبء تمويل الخزانة العامة للدولة وتمويل المشروعات التنموية العامة (طرق - كبارى - محطات كهرباء - محطات مياه - صرف صحى - مدارس مستشفيات .. الخ) تقع على عاتق شركات قطاع الأعمال العام والمستهلكين عموما ورغم ما تم إنجازه خلال العشرين عاما الماضية بالنسبة للقطاع الرأسمالى الخاص فى العاشر من رمضان ومدينة ٦ أكتوبر وغيرهما فمزال القطاع الرأسمالى المصرى عاجزا عن تحمل عبء تمويل المشروعات التنموية الأساسية ورغم أنه القطاع الأكثر استفادة بهذه المشروعات ومزال هذا القطاع يقتصر فى مشروعاته على الصناعات الاستهلاكية والوسيلة المرتبطة بالسوق المحلى واحتياجاته بأكثر من اعتباره يصلح كمرتكز لتنمية طويلة الأجل ومستمرة.

٢- مقتضيات الأمن القومى المصرى :

إذا كان عبء تمويل جزء كبير من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى الآن وبعد خمسة وعشرون عاما من الانفتاح والتسهيلات والإعفاءات مازالت تقع على عاتق شركات القطاع العام وأن ما يتحمله الأغنياء وشركاتهم وأنشطتهم لا يتجاوز ١٠% من الحصيلة الضريبية سنويا فكيف ستواجه مصر المستقبل فى ظل احتمالات تجدد الصراع العربى الإسرائيلى أو على الأقل فى ظل بقاء التهديدات النووية وغير النووية الإسرائيلية ؟ كذلك مع ارتفاع نبرة التهديدات الأمريكية ؟ كيف ستتعامل مصر حكومة وشعبا مع كل هذه الاحتمالات والمخاطر ؟

هنا يستدعى الأمر التمهّل والحرص ووقف حالة الاندفاع غير الحصىف وغير المبرر فى عمليات بيع أصول الشركات العامة، أو بمعنى أدق وقف بيع الدولة لمصادر قوتها ومصوغات بقاءها متوازنة فى ظل الوضع الإقليمى القلق واستهداف أطراف دولية وإقليمية لدور مصر ومحاولات تهميشه.

ويبدو من الدراسة الاستطلاعية التى قام بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٢ بين نخبة من رجال الأعمال والقيادات النقابية الحكومية والخبراء الاقتصاديين والمحرفين الاقتصاديين وبعض قادة الأحزاب السياسية المصرية أن ملامح الأخطار المحيطة بمصر وطبيعة وحجم الأضرار المصاحبة لاتباع هذه السياسة الاقتصادية غير واضحة لدى هؤلاء^(٢).

صحيح أن العينة المختارة (٥٤٨ مفردة) افترقت إلى التوازن بين مكوناتها حيث توزعت على النحو التالى :

م	الفئة	العدد	%
١	رجال الأعمال	١٢١	٢٢%
٢	قيادات نقابية	١١٠	٢٠,٣%
٣	خبراء اقتصاديون	١٥١	٢٧,٥%
٤	محرمون اقتصاديون	١١٣	٢٠,٦%
٥	قيادات حزبية	٥٣	٩,٦%

مما رجح النقل الفكرى للفئات المحافظة والرأسمالية الإتجاه وعكس نفسه في نتيجة القبول بسياسة الخصخصة (بنسبة قبول ٨٥,٦% من إجمالي مفردات العينة) فإن الأهم من هذا هو المنطق الكامن أو التصور المسبق لدى هذه العينة بأسباب موافقتهم والتي تتناقض فعلياً مع نتائج تطبيق هذه السياسة.

فقد أكد ٥٣,٦% بأن من أسباب قبولهم لهذه السياسة أنها تدفع لمزيد من الاستثمار في المجتمع المصري بينما أشار ٤٦% بأن هذه السياسة من شأنها زيادة المنافسة الحرة في الاقتصاد المصري؛ وأكد ٣٢,٦% على أن من شأنها توسيع قاعدة الملكية الخاصة، بينما أشار ٢٦% أنها ستؤدي إلى زيادة فرص العمل في المجتمع المصري في حين أشار ٢٣,٢% بأنها ستؤدي إلى التخفيف من الأعباء عن كاهل الدولة.

والمتمثل بدقة للأسباب المرجحة لقبول غالبية أفراد العينة لهذه السياسة يكتشف بسهولة مدى تهاافتها وتضاؤلها أمام الوقائع العنيدة التي أسفرت عنها هذه السياسة سواء من حيث التضاؤل والتآكل المستمر لمعدلات الاستثمار الأجنبي أو المحلي ولجوء المستثمرين في غالبيتهم إلى الاقتراض من البنوك المصرية لشراء هذه الشركات العامة دون أن يتكفوا بعبء الإنفاق من مصادره الذاتية وهو ما شكل ضغطاً على القروض الائتمانية المتاحة لصغار المستثمرين أو لتمويل البنوك لمشروعات جديدة في المجتمع أو ما أظهرته التجربة من تضخم حجم الائتمان الممنوح للقطاع الرأسمالي الفردي في مصر مما أدى إلى تعثرهم عن السداد ولجوء الكثيرون منهم إلى الهرب بهذه الأموال بعد تهريبها وغيرها من مظاهر الفساد.

كما أن هذه السياسة قد عززت من الاتجاه الاحتكاري في الاقتصاد المصري بدلاً من تعزيز سبل المنافسة الحرة؛ كما أن التجربة قد أكدت بما لا يدع مجالاً للشك الزيادة المضطردة في حجم البطالة في المجتمع المصري خاصة بين المتعلمين مما ينسف أي دعاوى حول جدارة هذه السياسة في خلق فرص عمل جديدة.

أعتقد أن ثوابت الأمن القومي المصري وتداعيات الأحداث الأخيرة تستدعي النأني والحرص، فالمستقبل يحمل أكثر من احتمال والعامل من تحسب للأسوأ.

المبحث الثانى : الخصخصة .. استكمال الأهداف الاقتصادية لعدوان يونيو ١٩٦٧

المدارس الأمين لتجربة القطاع العام فى مصر، يستخلص بسهولة أن هذا القطاع لم يكن سوى نتاج لجهـد وطنى مخلص للتنمية ومحاولة لتعويض مسافات التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى خيم بظلاله الكثيرة على البلاد خلال النصف الأول من القرن العشرين وحتى عشية ثورة يوليو عام ١٩٥٢.

كما أنه بمثابة رد اجتماعى واعى من جانب النخبة السياسية والعسكرية الجديدة التى تولت الحكم تواءم على فشل الجهود التى جرت خلال السنوات الأولى من عمر الثورة لحفز الطبقة الرأسمالية المصرية أو حتى المؤسسات التمويلية الدولية (البنك الدولى) للاستثمار الجاد والتموى فى مصر خاصة لبناء قاعدة صناعية أكثر تطوراً فى البلاد.

وبرغم أن عمر تجربة القطاع العام الحقيقية فى مصر لا تتجاوز عشر سنوات (١٩٥٧ - ١٩٦٧) حينما حلت على البلاد نكبة الهزيمة العسكرية من جراء العدوان الإسرائيلى المدعوم من القوى الغربية الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة؛ كما أثبتت الوثائق المنشورة فيما بعد^(٢) فإنه كان قد نجح - بكل المقاييس الاقتصادية المجردة - فى تحقيق نقلة نوعية فى هيكل الاقتصاد والمجتمع المصرى.

ولعل هذا يفسر - إلى جانب أسباب أخرى - الهجمة الاستعمارية الجديدة التى تعرضت لها مصر فى يونيو عام ١٩٦٧؛ ذلك أن استمرار نجاح خطط التنمية الخمسية وتوافر مشروع قومى لدى النظام الناصرى؛ وتواجد إرادة سياسية لهذا النظام على تحقيق مشروعه الذى لا يقتصر فقط على التنمية فى مصر؛ بل جعلها نموذج وبؤرة استقطاب سياسية واجتماعية واقتصادية فى منطقة حساسة للمصالح الأمريكية؛ سيؤدى لا محالة على المدى الطويل؛ إلى خلق تهديد حقيقى ليس على المصالح الأمريكية والغربية فحسب بل مخاطر جدية على المشروع الصهيونى فى فلسطين المحتلة ذاتها.

ولن نذهب بعيداً حينما نستعيد التصريحات الأولى للأصدقاء الأمريكين الجدد للرئيس السابق أنور السادات فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ خاصة هنرى كيسنجر وديفيد روكفلار حينما طالبوا بوضوح وعلناً من القيادة المصرية، التخلص من ميراث التجربة الناصرية خاصة القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص فى

مصر، وهو ما أصبح سياسة إستراتيجية معتمدة للمعونات والقروض الأمريكية والدولية وللقيادة المصرية في آن واحد^(٤).

إذن الخصخصة بالمعنى الاستراتيجي العام، أى إعادة النظر فى الأوزان النسبية لمكونات الهيكل الاقتصادى المصرى والتخلص من القطاع العام. كأحد الأدوات التخطيطية للدولة؛ كان هدفاً مطلوباً ومرغوباً من جانب الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن.

ومن جانب آخر يثار التساؤل دائماً .. هل كان المشروع الاقتصادى العام (القطاع العام) فاشلاً بالمعنى وبالمقاييس الاقتصادية المجردة ؟

إذا تأملنا موقف شركات القطاع العام فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣؛ وبرغم التوقف والمعاناة التى تحملتها هذه الشركات فى سنوات الجمر^(٥) (١٩٦٧ - ١٩٧٤) فإننا نستخلص نتائج عكسية تماماً؛ بما يؤكد أن الصورة لم تكن تدعو إلى اليأس والتشاؤم فى كفاءة وفاعلية هذا القطاع الإنتاجى الحيوى.

جدول رقم (٦٩)

نسب القطاع العام المصرى من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

البيان	السنوات				
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
١- إجمالى الناتج القومى	١٠٢٧٧	١٢٠٣٤	١٤٠٤٩	١٧٠٥٥	٢١٧٥٤
٢- نصيب شركات القطاع العام ^(*)	٣٢٠٠	٣٧٣٣	٤٤٩٢	٥٢٨١	٦٤٥٧
%	٣١,٢	٣١,٠	٣١,٩	٣٢,١	٢٩,٧
موزعة على القطاعات التالية :					
• الصناعة والتعدين	١٦٤٦	١٨٠٥	٢٢٤٤	٢٥٥٠	٣٠٢٢
• الزراعة والرى	١٠٤	١٣٨	١٦٦	١٨٩	٢٥٦
• الطاقة	١٤٩	٢٣٥	١٩١	٢١٣	٣١٠
• التشييد والإسكان	٤٢١	٥٦٧	٦٣٩	٧٦٤	٨٤٨
• النقل والمواصلات	٢٠٣	٢٤٩	٣٣٦	٤٠٩	٦١١
• التجارة والتموين	٥٠٣	٥١٤	٥٩٦	٦٥٤	٧١٥
• المال والاقتصاد	١٧٦	٢٢٣	٣١٨	٥٠٠	٦٩٢
• الثقافة والإعلام	١,٥	١,٨	١,٥	١,٥	١,٧

(*) مع ملاحظة أن أسعار منتجات القطاع العام شبه مثبتة بينما أسعار باقى القطاعات يمكن تحريكها؛ كما أن الزيادة الكبيرة فى حجم الناتج القومى تولدت من قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة وأغلبها ليس مدرجا بنصيب شركات القطاع العام التى يقتصر التقدير على دراستها.

تابع جدول رقم (٦٩)
نصيب القطاع العام المصرى من الناتج القومى الإجمالى خلال الفترة
١٩٧٩ - ٧٥

"بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية"

السنوات					البيان
١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٣٦١٤,٦	٢٦٦٤,٨	١٨٧٣,٣	١٤٧١,١	١٢٨٢,٣	٣- حجم الاستثمار الكلى
٢٧٩٩,٩	٢٢١٢,٣	١٥٠٢,٤	١١٦٨,٢	١٠٩٧,٧	٤- نصيب القطاع العام بما فيه الحكومة
٧٧,٥	٨٣,٠	٨٠,٢	٧٩,٤	٨٥,٦	% من حجم الاستثمار الكلى
١٠٦٧,٧	٨٨٦,٩	٦٤٧,٤	٢٩٦,٣	٢٠٠,٧	٥- نصيب شركات القطاع العام
٢٩,٥	٣٣,٣	٣٤,٥	٢٠	١٥,٦	% من حجم الاستثمار الكلى

المصدر : سلسلة تقارير مجلس الشورى، "القطاع العام" التقرير رقم ١٥، بدون تاريخ.

بيد أن ذلك لا ينفى وجود مشكلات اقتصادية ومالية وبيروقراطية عانى منها القطاع العام فى مصر طوال العقدين الماضيين؛ وهو ما تعرضنا إليها بالتفصيل فى كتابنا "اقتصاديات الإدارة الحكومية"؛ لكنها من تلك المشكلات التى ينبغى أن يعانى منها أى مشروع اقتصادى سواء كان مملوكا للدولة أو مملوكا للقطاع الخاص، وهو ما أثبتته حالات الانهيار المتعددة للمشروعات الخاصة خلال العقد الماضى سواء فى مصر أو حتى فى الولايات المتحدة أو غيرها؛ والتى كشفت فى كثير منها مكامن للفساد والتلاعب المالى والمحاسبى^(١).

وإذا قارنا بين ما جرى من تفكيك وإهدار دم القطاع العام فى مصر منذ مطلع التسعينات بما جرى ويجرى فى فرنسا؛ وهى الدولة الرأسمالية الكبرى؛ نكتشف مقدار "العمى الأيديولوجى والمصلحى" الذى أصاب النظام والحكم فى بلادنا.

ففى فرنسا كتب المحرر المالى لمجلة The Economist البريطانية المتخصصة؛ تقريراً حول السياسة التى تتبعها الحكومة الفرنسية لدعم صناعاتها وشركاتها منذ عهد الرئيس ديغول وبومبيدو وحتى يومنا؛ وهو ما عرف بالثورة الصناعية الثانية منذ مطلع الستينات وأوائل السبعينات؛ وقد ثار جدل عنيف فى المجتمع الفرنسى؛ بعد أن قامت إحدى الشركات اليابانية بشراء ٥% من حصص شركات Group - Bull الفرنسية المملوكة للدولة؛ والتى تعمل فى مجال الحاسبات الإلكترونية؛ ومحاوله شركة يابانية أخرى الدخول إلى السوق الفرنسى لشراء شركة إنتاج زجاج شهيرة؛ وهنا أعد معهد Institut de L'entreprise الفرنسى المتخصص فى هذا المجال تقريراً تفصيلياً فى مطلع عام ١٩٩١ رفعه إلى دوائر صنع القرار يؤكد فيه أنه بدون تدليل الحكومة الفرنسية Codolling؛ فربما

تتعرض الشركات الفرنسية إلى الوقوع في أيدى منافسيها الدوليين ^(٧). وبعدها انتهجت الحكومة والدولة الفرنسية سياسة تقوم على مراجعة عروض أى شركة أجنبية لشراء أكثر من ٢٠% من رأس مال أى شركة فرنسية؛ لمنح موافقتها على ذلك أو رفض هذه العروض؛ وهى حالات محدودة مما حافظ على توازن الاقتصاد الفرنسى ونموه بصورة منتظمة.

وعلى العكس من ذلك؛ فى دول أوروبا الشرقية وروسيا التى اندفعت تحت تأثير جماعات المافيا والقوى الاجتماعية الرأسمالية الجديدة واللوبي اليهودى فيها لتدمير وتفكيك البنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة؛ مما أدى إلى انهيار مئات الشركات الضخمة والوصول إلى حد الكارثة الاقتصادية الكاملة تحت حكم بوريس يلتسن وجماعته التى لم تشف منها روسيا حتى يومنا هذا ^(٨).

فإذا عدنا إلى الحالة المصرية.. نجد أن من أهم الأدوار التى أداها القطاع العام؛ ليس الحفاظ القسرى على توازن هيكل الأسعار والأجور بالنسبة للطبقات الاجتماعية الفقيرة فحسب؛ بل الأهم من ذلك نجاحه فى خلق طبقة عمالية جديدة؛ وتوفير فرص للعمل والتوظيف لم تكن متاحة من قبل؛ لقد زاد عدد العاملين فى المشروعات المملوكة للدولة من عدة آلاف قليلة قبل عام ١٩٥٢ إلى أن بلغ نحو ١٢٢٣ ألف عامل وموظف عام ١٩٧٩؛ وهؤلاء أصبحوا يشكلون نحو ١١,٦% من إجمالى عدد المشتغلين فى البلاد فى ذلك الحين ^(٩) بلغت أجورهم فى ذلك الوقت نحو ١٠٠٣ مليون جنيه بما يعادل نحو ٢٧,٦% من إجمالى الأجور المدفوعة فى مصر كلها.

وهو ما يظهره البيان التالى :

جدول رقم (٧٠)

حجم العمالة والفائض المتحقق من شركات القطاع العام وتوزيعاته

خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنوات					البيان
١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	١- إجمالى عدد العاملين بالآلاف
١٢٢٣	١٢٠٥	١١٤٦	١٠٩٩	١٠١٤	٢- نسبتهم إلى إجمالى عدد المشتغلين %
١١,٦%	١١,٨%	١١,٦%	١١,٤%	١٠,٦%	٣- جملة الأجور (مليون جنيه)
١٠٠٣	٨٣٦	٦٩٢	٥٨٣	٤٨٥	النسبة إلى إجمالى الأجور فى مصر
٢٧,٦%	٢٥,٣%	٢٣,٦%	٢٢,٦%	٢٠,٥%	معدلات الكفاءة
٦,١٠٨	٦,٠٠٦	٦,٠٦٤	٥,٨٩٠	٦,٠٢٤	إنتاجية الجنيه / أجر
٢,٥٨٠ ج	٢,٤٣٨	٢,٤٩١	٢,٤١٦	٢,٣٢٩	القيمة المضافة الصافية (جنيه/أجر)

تابع جدول رقم (٧٠)
حجم العمالة والفائض المتحقق من شركات القطاع العام وتوزيعاته
خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩

السنوات					البيان
١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٥	
٠,٩٣٦ ج	٠,٩١٢	٠,٩٨٥	٠,٩٣٧	٠,٨٩٨	الفائض للجنيه / أجر
٠,٩٥٥ ج	٠,٩٠٤	٠,٩٨٣	٠,٩٨٠	٠,٨٨٣	ربحية الجنيه / أجر
٨٢٠ ج	٦٩٤	٦٠٥	٥٣١	٤٧٨	متوسط الأجر السنوى
٩١٧٨	٧٤٨١	٦٥٣٢	٥٩٨٥	٥٣٢٥	٤- إيرادات النشاط الجارى (مليون جنيه)
٦٤٥٧	٥٢٨١	٤٤٩٢	٣٧٣٣	٣٢٠٥	٥- قيمة الناتج الإجمالى (بسر السوق)
٦١٢٤	٥٠٢٠	٤٢٠١	٣٤٣٧	٢٩٢٣	٦- قيمة الناتج الإجمالى (بتكلفة عوامل الإنتاج)
٢٥١٩	٢٠٢٥	١٧٢٢	١٤١٠	١١٣٠	٧- القيمة المضافة الصافية
١٢٠٢٧	٩٥٥١	٦٢٣١	٥٣٧١	٤٢٣٩	٨- قيمة المال المستثمر
٩٣٨	٧٦١	٦٨٢	٥٤٧	٤٣٥	٩- فائض العمليات الجارية
%٧,٨	%٨	%١٠,١	%١٠,٢	%١٠,٣	١٠- عائد الاستثمار ٩ : ٨
٩٥٨	٧٥٢	٦٨١	٥٧٢	٤٢٨	١١- الفائض القابل للتوزيع (مليون جنيه)
					ويتوزع هذا الفائض كالتالى :
					(أ) عائد الدولة والخدمات : (بالمليون جنيه)
١٧,٩	١٣,٥	١٢,٠	٩,٩	٧,٨	• حصة بنك مصر
٢٠٨,٥	١٧٢,١	١٧١,٠	١١٨,٩	٩٧,٧	• ضرائب دخلية
٣١٣,٤	٢٣٧,٤	١٩٩,١	١٨٦,١	١٤٦,٢	• حصة الدولة
٤٦,٥	٢١,١	٣١,٨	٢٦,٨	٢١,١	• حصة الإشراف
٣٥,٠	٢٦,٤	٢٢,٩	١٩,٥	١٥,٢	• احتياطي شراء سندات
٦٧,٤	٥١,١	٤٦,٣	٤٠,٣	٣١,٤	• خدمات مركزية ومحلية
					(ب) أرباح محتجزة للتمويل الذاتى :
١٩,٧	٥١,٦	٢٢,٣	٤٠,٤	١٤,٤	• تغطية خسائر سابقة
١٩٤,٢	١٤٩,٢	١١٣,٤	٨٥,٧	٦٤,٢	• احتياطيات
٦,٩	٧,٧	٣١,١	١٧,٤	٩,٦	(ج) حصة المساهمين
٣,٦	١,٣	-	-	-	(د) حصص أخرى
٤٤,٩	٣٥,٨	٣٠,٩	٢٦,٨	٢٠,٩	(هـ) حصة العاملين ١٠%

المصدر: مجلس الشورى، المرجع السابق، ص ١٩ ص ٢١.

وهذا المستوى والدور فى الأداء الاقتصادى لشركات القطاع العام حتى مطلع الثمانينات؛ لم تكن تعنى غياب مجموعة من المشكلات التى ظل يعانى منها هذا القطاع الاستراتيجى فى البنين الاقتصادى والصناعى المصرى منذ لحظة ميلاده فى النصف الثانى من الخمسينات وحتى مطلع التسعينات وكان أبرزها :

١- أن خطوط إنتاجه قد باتت قديمة سواء من الناحية الفنية والتكنولوجية أو على مستوى الأذواق الفنية المطلوبة من جمهور جديد من المستهلكين أتى بهم عصر الانفتاح والحقة النفطية والهجرة إلى بلادها.

٢- أن بعض شركاته؛ وكننتيجة للتسعير الإدارى الحكومى لمنتجاته؛ مقابل الارتفاع المستمر فى تكاليف تشغيله ومستلزمات الإنتاج المستوردة من الخارج بعد عام ١٩٧٤؛ قد اضطر للسحب المستمر على المكشوف من البنوك لتعويض جانب من خسائره دون أن توفر الحكومة المصرية نظاماً مالياً وتسعيرياً بديلاً.

وهو ما يعكس تواضع عائد الاستثمار كجزء من المشاكل التى يواجهها القطاع العام وبالأذات إمكانية حصوله على الاستثمارات اللازمة للإحلال والتجديد وتشغيل الطاقات العاطلة.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة سداد القطاع العام لعائد الدولة من ضرائب وحصى تبلغ ١٠٠% من المستحق.

٣- أن الاعتبارات الاجتماعية؛ والرغبة فى توفير فرص عمل جديدة للشباب والخريجين؛ كانت ضاغطة بحيث تضخم الجهاز البيروقراطى والإدارى لدى هذه الشركات ولدى الهيئات أو المؤسسات المشرفة على هذا القطاع العام مما أدى لتفاقم ظاهرة العمالة الزائدة والتى باتت تمتص نحو ١٠% من تكاليف التشغيل فى صورة أجور ومرتبآت ومكافآت دون مقتضى أو ضرورة اقتصادية^(١٠).

٤- أن فساد بعض مديريه والقائمين على هيئاته المشرفة (مثل حالة الحباك وأسامة عبد الوهاب وغيرهما وهى ليست الوحيدة وإن كانت الشهيرة) قد أدت إلى إهدار أمواله؛ وتبديد جهوده؛ وفى النهاية دفع به دفعا إلى طريق الاندماج والذوبان فيما عرف بالمشروعات المشتركة مع شركات أجنبية كبرى أو تحول إلى خط تجميع لإنتاج شركات عالمية مقابل عمولات ورشاوى للكثيرين من هؤلاء المديرين^(١١).

وبرغم ذلك فإن التحليل العلمى الرصين؛ يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن الخسائر أو الأضرار التى صاحبت تجربة بزوغ ونمو القطاع العام خلال الفترة الأولى (٥٧ - ١٩٦٧) أو حتى فترة ركوده وصموده (١٩٦٧ - ١٩٧٤) أو خلال فترة اختراقه وإعادة توظيفه وإدماجه فى آلية اقتصادية دولية (٧٥ - ١٩٩٠)

وأخيراً فى مرحلة تصفيته وإهدار دمه (١٩٩١ حتى اليوم) لا تقارن على الإطلاق بالأضرار والخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى من جراء هيمنة طبقة جديدة وهجينة جرى تخليقها قسراً منذ عام ١٩٧٤ بزواج غير شرعى بين الولايات المتحدة ودول الغرب الرأسمالى الكبرى والمؤسسات التمويلية الدولية من جهة ورجال الحكم والإدارة والبنوك فى مصر من جهة أخرى والتى عبرت عن نفسها خلال السنوات القليلة الماضية من تهريب للأصول وهروب بأموال البنوك والتهرب من أداء الضرائب العامة واستعباد العاملين لديهم بحرمانهم من نظم تأمينية وصحية كاملة وهو ما نتج عنه فى النهاية نقضى حالات البطالة فى المجتمع وغيرها من مظاهر الضارة التى تعرضنا إليها فى الفصول السابقة.

فإذا تأملنا برنامج بيع الأصول والشركات العامة إلى القطاع الخاص المحلى أو الأجنبى أو ما بات يعرف باسم "برنامج الخصخصة" Privatisation الذى بدأ فى مصر منذ مطلع عام ١٩٩١؛ فى إطار اتفاق دولى مع المؤسسات التمويلية الدولية (الصندوق والبنك الدوليين) ومجموعة الدائنين؛ بعد حرب الخليج الثانية التى أسفرت عن تخليص الكويت من قبضة نظام الرئيس العراقى صدام حسين وتدمير البنية التحتية للعراق وحصاره فى سابقة دولية غير معهودة فى النظام الدولى الحديث؛ وباعتباره ثمناً لموقف النظام والحكم فى مصر من هذه الحرب ودعمها للولايات المتحدة والتحالف الغربى، فإن هذا البرنامج كان جزءاً فيما أطلق عليه "الإصلاح الاقتصادى" أو التغيير الهيكلى للاقتصاد المصرى؛ وفى بداية تطبيق البرنامج قدرت أصول شركات قطاع الأعمال العام بنحو ٩٠ مليار إلى ١٠٠ مليار جنيه^(١٢) إلا أن عشر سنوات من تطبيق هذا البرنامج تشير إلى أن نمط مفزع من إهدار هذه الأصول الإنتاجية وبيعها بأسعار بخسة بما أثار الشكوك والارتياح من عمليات البيع وإجراءاتها وطبيعة القائمين عليها والمستفيدين منها^(١٣) ووفقاً لبيان رئيس الوزراء ومهندس عملية تصفية القطاع العام (د. عاطف عبيد) أمام مجلس الشعب فى جلسة ٢٧ مايو ٢٠٠٢ فإن ما تم بيعه منذ بداية البرنامج عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٢ كان قد بلغ ١٤٤ شركة (بنسبة ٤٢%) من إجمالى شركات قطاع الأعمال العام؛ منها ٤٤ شركة بيعت نهائياً والباقى مازالت الحكومة تمتلك نسب من الحصص فيها، وبلغت حصيلة البيع ١٦ مليار جنيه. ذهب منها للخزينة العامة ٧ مليار جنيه والباقى إما ذهب فى صورة مكافآت نهاية الخدمة للعاملين أو بنظام المعاش المبكر (٣,٦ مليار جنيه) أو فى صورة تعديل للهياكل المالية والتمويلية لتعبئة الشركات التى لم تباع بعد (وعددها نحو ١٧٥ شركة تمهيداً لبيعها^(١٤)).

وتكشف المراجعة التفصيلية لإجراءات وسرعة تنفيذ عمليات البيع طبيعة الدوافع الإيديولوجية الكامنة خلف البرنامج كله؛ أنها "معركة ثار" تاريخي وأيديولوجي مع كل ميراث التجربة الناصرية ذات المنحى الاجتماعي. ففي المرحلة الأولى للبرنامج (١٩٩١ - ١٩٩٨) تم طرح ٦٠ شركة للبيع والانتفاع العام طويل الأجل؛ أما المرحلة الثانية التي بدأت منذ مطلع عام ١٩٩٩ فقد طرح فيها ٦٢ شركة للبيع؛ كما تقرر تصفية ٢٨ شركة بعد إصلاح هياكلها المالية؛ وخلال هذه المرحلة تقرر كذلك إخراج جميع الشركات التي جرى تداول أسهمها في البورصة وتصل حصة الحكومة في أسهمها ما بين ٣١% إلى ٤٠% من مظلة قانون قطاع الأعمال العام (رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١) إلى مظلة قانون الشركات المساهمة (رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨١) ويبلغ عددها ٣٦ شركة وقدرت قيمة الأسهم التي تملكها الحكومة فيها بنحو ٥,٨ مليار جنيه^(١٥).

كما تقرر في هذه المرحلة استكمال طرح مساهمات شركات القطاع العام والبنوك العامة في الشركات والبنوك المشتركة والخاصة للبيع؛ وبالمثل تقرر في هذه المرحلة بيع ٣٦ فندقاً مملوكاً للقطاع العام منها ٢٧ فندقاً ثابتاً و ٩ بواخر عائمة مع الاحتفاظ بالفنادق ذات الصلة التاريخية لمرحلة أخرى (وهي فنادق ماريوت - ميناهوس - منيل بالاس - كتركت - ونتربالاس - فلسطين).

كما شهدت هذه المرحلة طرح أسهم أحد البنوك العامة وإحدى شركات التأمين الحكومية في سوق الأوراق المالية وجرى استصدار قانونين تشريعيين لتوفير غطاء قانوني لهذه المسألة (القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ والقانون ١٥٦ لسنة ١٩٩٨) كما تضمن البرنامج في هذه المرحلة الكبرى للتصفية بيع شرائح من الهيئات الاقتصادية الكبرى مثل (هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة كهرباء مصر) إلى شركتين مساهمتين تمهيداً لطرح جزء من أسهمهم للاكتتاب العام، كما تقرر تغيير أسلوب البيع واللاجوء إلى شركات الترويج وضممان الاكتتاب لأول مرة منذ بدء البرنامج وتتضمن القائمة المروجة ٣٩ شركة وبنكا من بين ٥٦ جهة تقدمت للترويج كما أصبح الاتجاه الغالب في البرنامج هو البيع لمستثمر رئيسي Anchor Investor بدلاً من اتحاد عاملين أو اكتتاب عام وباستخدام أسلوب المزايدة المفتوحة.

كما تقرر طرح الشرائح المتبقية من أسهم شركات قطاع الأعمال العام التي سبق طرح حصص منها في البورصة ويجرى التداول عليها بالفعل بنظام المناقصات بما يسمح للشركات والمستثمرين والأفراد بتقديم عروض الشراء. وقد اعترض البعض على أسلوب "المناقصة الشراء" لأن ذلك من شأنه - كما قالوا - خلق ازدواجية في التعامل في التداول داخل السوق الواحد ويتنافى ذلك مع

الشفافية والتلقائية التي يقوم عليها السوق كما أن هذا الأسلوب يؤدي للتمييز بين المستثمرين لصالح المستثمر الكبير ويؤدي إلى الاحتكار أو سيطرة عدد من الأفراد على شركات استراتيجية قد لا يكون لديهم خبرة كافية لإدارتها بما يؤثر على هذه الشركات (١٦).

وبصرف النظر عن ما اعترى عمليات البيع والخصخصة من شكوك متعلقة بالنزاهة والمحابة سواء في صورة اكتتاب عام بأسعار للأسهم أقل كثيراً من قيمتها السوقية أو غيرها مما حقق لبعض الأفراد وذوى القربى مكاسب هائلة في أسابيع وشهور قليلة فإن العملية بضخامتها في حد ذاتها قد مثلت إهداراً لأصول إنتاجية ومالية هائلة كان يمكن أن تدار بصورة جيدة تحقق للمجتمع ككل مكاسب طويلة الأجل .

في نهاية المرحلة الأولى عام ١٩٩٨ كان عدد الشركات العامة التي جرى خصخصتها - جزئياً أو كلياً - قد بلغ ١١٩ شركة بنسبة ٣٨% من إجمالي عدد شركات قطاع الأعمال العام التي تبلغ ٣١٤ شركة على النحو التالي : (١٧)

- ٧٢ شركة بيع أكثر من ٥١% من أسهمها وخرجت من مظلة القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أي لم تعد ضمن قطاع الأعمال العام، (وهو تعبير يعكس مخاطر مستقبلية).

- ٣٦ شركة تم بيعها من خلال البورصة.
- ١٠ شركات بيعت لمستثمر رئيسي.
- ٢٦ شركة بيعت لاتحادات العاملين والمساهمين.
- ٢٨ شركة تم بيعها كأصول وتمت التصفية وخرجت من قطاع الأعمال العام.
- ١٩ شركة بيع منها حصص تقل عن ٥٠% منها ١٠ شركات تم بيع ٤٠% من أسهمها بالبورصة (شركات مطاحن وأدوية) و ٩ شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠% وهي موزعة كالتالي :

جدول رقم (٧١)
توزيع الشركات التي جرى خصصتها في المرحلة الأولى ٩١ - ١٩٩٨

البيان	عدد الشركات	قيمة البيع "بالمليون جنيه"
١- شركات بيع منها أكثر من ٥١%		
أ- بيع بالبورصة	٣٦	٤٩٠٩
ب- بيع لمستثمر رئيسي	١٠	١٥٨٦
ج- بيع لاتحاد العاملين والمساهمين	٢٦	٣٥٨
جملة (١)	٧٢	٦٨٤٣
٢- شركات بيعت كأصول وتحت التصفية وخرجت من قطاع الأعمال العام	٢٨	لم يتم تحديد المبلغ النهائي بعد
جملة (٢)	٢٨	--
٣- شركات بيع منها أقل من ٥٠%		
أ- شركات بيع ٤٠% منها بالبورصة	١٠	٦٧٩
ب- شركات بيع منها شرائح أقل من ٥٠%	٩	١٤٦٦
جملة (٣)	١٩	٢١٤٥
إجمالي الشركات التي تم خصصتها	١١٩	٨٩٨٨

المصدر : النشرة الاقتصادية البنك الأهلي المصري، المجلد (٥١) العدد الرابع، مرجع سابق ص ٥٩.

في مارس ١٩٩٩ زاد عدد الشركات التي جرى خصصتها إلى ١٢٣ شركة منها ١٣ شركة لمستثمر رئيسي (بقيمة ٣٤٩٠ مليون جنيه) ^(١٨)، و ٣٦ شركة أخرى بيع معظم أسهمها من خلال البورصة وسوق الأوراق المالية (بقيمة ٥٣١١ مليون جنيه) و ١٩ شركة للمساهمين واتحاد العاملين / Minorities Tranches (بقيمة ٢١٦٦ مليون جنيه) و ٢٧ شركة بيع منها كحصص تقل عن ٥٠% أو ESOP (بعدد ١٢ غير مبينة والباقي أي ١٥ شركة بقيمة ٣٥٨ مليون جنيه) و ٢٨ شركة أخرى بيعت كأصول وتحت التسوية (بقيمة ٤٩٩ مليون جنيه) ^(١٩).

والمراقب لهذه العملية يكتشف حقيقتين تكمنان خلفها :

الحقيقة الأولى : طبيعة التحالف الاجتماعي والسياسي الدافع لها والمحتضن إياها؛ ونشير هنا إلى قوى طبقة رجال الأعمال المصريين وكبار رجال الدولة أو أبناءهم وأقربائهم من جهة وممثلي المؤسسات التمويلية الدولية؛ على سبيل المثال وليس الحصر؛ وبعد زيارة نائب رئيس البنك الدولي "مسيو كايوكوكفسور" للقاهرة في الأسبوع الأخير من يناير عام ١٩٩٢ وعقده عدة اجتماعات مع المسؤولين المصريين وفي مقدمتهم د. عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام - وقتئذ - لمناقشة أثار "برنامج الإصلاح الاقتصادي" والخطوات التي اتخذتها الحكومة

المصرية فى مجال الخصخصة والتحول إلى الاقتصاد الرأسمالى الحر عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين فى الثانى من فبراير عام ١٩٩٢ اجتماعاً لتقييم نتائج هذا اللقاء والتعرف على مدى تأثيره على السياسات الحكومية المصرية تجاه الخصخصة ودورهم فى هذا^(٢٠) ولم يمض على ذلك عدة أيام إلا وجاء تصريح لرئيس الجمهورية (حسنى مبارك) ليؤكد على التزام الحكومة المصرية بتوصيات وتعليمات وسياسة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى. وبعدها أخذت عجلة التغيير الجذرى فى القوانين والتشريعات وبيع القطاع العام فى الدوران بسرعة أكبر وحماس أعلى.

الحقيقة الثانية : أنه وبدلاً من أن تكون عمليات البيع وسيلة من وسائل جذب الاستثمارات الأجنبية أو زيادة الاستثمارات المحلية من جانب رجال المال والأعمال المصريين والعرب؛ تحولت عملية الخصخصة إلى وسيلة لتحويل الأموال من البنوك - عبر الاقتراض - إلى الخزانة العامة مقابل استيلاء رجال المال والأعمال على الأصول الإنتاجية بأدنى الأسعار ودون أن يتكفوا بجزء من أموالهم الذاتية وقد عبر عن مطالب رجال الأعمال المصريين فى هذا الصدد أحدهم قائلاً : "وعلى البنوك وصناديق الاستثمار تمويل القطاع الخاص بنسب قد تصل إلى ٨٠% من أسعار البيع لأن القطاع الخاص المصرى لم يولد بعد تراكمات رأسمالية بالدرجة التى تتيح له شراء أصول القطاع العام المعروضة"^(٢١).

وهكذا .. وبعد مرور أكثر من ربع قرن على الانفتاح والصلح مع إسرائيل وأمريكا لم يتمكن القطاع الخاص المصرى من تحقيق تراكمات رأسمالية تسمح له بشراء هذه الأصول الإنتاجية؟! ونسأله إذن متى سيتمكن هذا القطاع الخاص من تحقيق هذا التراكم الرأسمالى ؟ ومن أين إذن حصل هذا القطاع الخاص المصرى على التراكمات المالية التى تربوا على ١٢٠ مليار دولار مودعة ومستثمرة فى بنوك الخارج وشركات الخارج؟!

نحن هنا إزاء أكبر عملية احتيال ونصب اقتصادية فى تاريخ مصر الحديث، لم تشهد لها مثيلاً سوى فى عهد الخديوى إسماعيل التى انتهت بقدوم الاحتلال البريطانى وسيطرة الأجانب عموماً على مصر؛ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

الهوامش

- ١- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر : "اقتصاديات الإدارة الحكومية"، القاهرة، دار مكتبة الكلمة، ٢٠٠٣.
- ٢- د. سلوى العمرى وآخرون : "دراسة استطلاعية حول رأى النخبة المصرية في الخصخصة، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٢.
- ٣- حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى الوثائق المنشورة في ثلاثية الأستاذ محمد حسنين هيكل :
- حرب الثلاثين عاما "الغليان" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٠.
- حرب الثلاثين عاما "الانفجار ١٩٦٧" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٠.
- حرب الثلاثين عاما "ملفات السويس" القاهرة، مؤسسة الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٦.
- ٤- حول دور القروض والمعونة الأمريكية في إعادة الروح للطبقة الرأسمالية الجديدة في مصر راجع الدراسة الهامة : دينا جلال "المعونة الأمريكية لمن مصر أم أمريكا" القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، الكتاب رقم (١٠) ديسمبر ١٩٨٨ وهو ملخص لرسالة علمية جامعية (ماجستير) كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية عام ١٩٨٦.
- ٥- لمزيد من التفاصيل حول تقويم أداء شركات القطاع العام خلال هذه الفترة وحتى عام ١٩٨٥ يمكن الرجوع إلى مؤلفنا : عبد الخالق فاروق "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات في الإدارة والاقتصاد" القاهرة ، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٣ خاصة الفصل الثالث.
- ٦- عن علاقة الفساد بعمليات الخصخصة يمكن الرجوع إلى : جيرمي بوب "مواجهة الفساد .. عناصر بناء نظام النزاهة الوطنى" كتاب المراجعة / الشفافية الدولية / عُمان مؤسسة الأرشيف العربى، الأردن ١٩٩٩.
- كما شهدت أعوام ٢٠٠١، حتى ٢٠٠٣ حالات انهيار شركات كبرى في الولايات المتحدة بسبب الفساد والتلاعب المحاسبى مثل شركة أنيرون للطاقة وشركة Worldcom.
- 7- The Economist, June 1, 1991.
- ٨- عن تجربة الانهيار فى روسيا فى تلك المرحلة راجع التقرير الهام فى :
- The Economist, May 16, 1992.
- The Economist, July 19, 1992.
- The Economist, April 29, 1995
- ٩- مجلس الشورى، سلسلة تقارير المجلس، التقرير رقم ١٥ بعنوان "القطاع العام" بدون تاريخ ص ١٨.
- ١٠- لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى مؤلفنا : عبد الخالق فاروق "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات في الإدارة والاقتصاد" القاهرة ، مكتبة دار الكلمة، ٢٠٠٣ خاصة الفصل الثالث والرابع من الكتاب.
- ١١- عن علاقة عمليات الخصخصة بالفساد انظر الكتاب الهام : جيرمي بوب "مواجهة الفساد .. عناصر بناء نظام النزاهة الوطنى" مرجع سابق ص ٢٨ وما بعدها.
- ١٢- البنك الأهلى المصرى؛ التقرير السنوى لعام ١٩٩٥/٩٤.

- ١٣- أشار هذا ارتياب حتى بعض المناصرين والمؤيدين لعملية الخصخصة فأشاروا إلى غياب إطار تشريعى وانعدام للضوابط القانونية، انظر : د. منى قاسم "الإصلاح الاقتصادى فى مصر .. دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجارب الدولية" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨، ص ١٠٨ ص ١١١.
- ١٤- مجلس الشعب، مضبطة جلسة ٢٧/٥/٢٠٠٢.
- ١٥- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، المجلد (٥١) العدد الرابع ١٩٩٨، صـ
- ١٦- برنامج الخصخصة المصرى لعام ١٩٩٩، النشرة الاقتصادية، البنك الأهلى المصرى، المجلد (٥١) العدد الرابع ١٩٩٨، القاهرة ص ٥٤.
- ١٧- المرجع السابق ص ٥٥.
- 18- Ministry Of Public Enterprise, status of Public Enterprise Sold till March 1999.
- 19- Ibid
- ٢٠- أهرام ٢/٣/١٩٩٢.
- ٢١- د. شريف دولار "قضايا ومعالم فى طريق الإصلاح الاقتصادى" القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٤، ص ١١٠.

كلمة ختامية

سيناريوهات واحتمالات المستقبل

عرضنا فى الفصول الخمسة من هذا الكتاب ملامح الوضع الاقتصادى والتغير الهيكلى الذى طرأ على بنيان الاقتصاد المصرى خلال الأربعين عاما الماضية سواء من حيث آليات عمله أو من زاوية مضمونة الاجتماعى. وكان الهدف من هذا العرض المطول تحديد طبيعة الاختلالات الهيكلية التى تعرض لها هذا الاقتصاد والمحاولات التى جرت من أجل إصلاحه ومدى نصيبها من النجاح أو التضرر.

وسوف نعرض لتأثير هذه المشكلات والاختلالات على واقع الأوضاع الاجتماعية فى مراحل معينة غير المواتية خاصة ما يتعلق منها بالبطالة وأحوال الشباب فى الجزء الثانى من هذا العمل.

نأتى الآن إلى المستقبل ... فدراسة هيكل وبنيان اقتصاد ما على مدى عشرين عاما أو يزيد؛ يكشف عن مكان القوة والضعف فى هذا الاقتصاد وبالتالي عن مدى قدرته على مواجهة تحديات المستقبل؛ خاصة إذا كنا بصدد عملية تاريخية جديدة يجرى فيها الضم القسرى لاقتصاديات الدول الضعيفة فى سوق عالمى واحد له مراكز مؤثرة وقائدة تحدد الاتجاهات وترسم المسارات والتى أطلق عليها فى السنوات الأخيرة "العولمة" Globlization.

فالعولمة فى أبعادها الاقتصادية؛ تحمل من المخاطر والتحديات بأكثر مما تحمل من مزاي وفرص بالنسبة للدول النامية أو دول الجنوب.

وبرغم ذلك؛ فالحقيقة أن طبيعة هذه العملية التاريخية Historical process لا تحتم مسارا واحدا أو اتجاها واحدا بل إنها وبحكم التعريف تتضمن الكثير من الصراعات وعوامل الجذب والطرْد بين أطرافها جميعا؛ ما بين دول الشمال وبعضها البعض (اتحاد أوروبى - أمريكا - اليابان - روسيا - الصين ... الخ) أو بين دول الشمال ودول الجنوب أو بين التكتلات الدولية والإقليمية التى أخذت فى التشكل - أحيانا على عجل - هنا أو هناك لمواجهة الوضع الجديد بروية مصلحة وجماعية مشتركة بين هذه الدول أو تلك.

هذا على الصعيد العالمى؛ أما على الصعيد الإقليمى فإن الاقتصاد المصرى يرتبط بتشابكات عدة بين دول المنطقة وبعضها ذات طابع صراعى وتنافسى (كإسرائيل - تركيا - إيران) وبعضها ذات طابع تعاونى (معظم الأقطار العربية) أو ذات طابع مزدوج ومتداخل ما بين هذا وذاك أو ما بين انعدام التجانس السياسى

وضرورات التعاون الاقتصادى ومن ناحية أخرى فإن ما حدث فى الإقليم منذ عام ١٩٧٧ من تصدعات وانقسامات ثم ما جرى بعد عام ١٩٩١ من تشققات واستعدادات خارجية قد تركت جراحا غائرة فى النفوس وفى السياسات وفى سيادة مناخ دائم من الشك والارتباب المتبادل عززه تلك الجريمة التاريخية بتأمر دول الخليج لغزو أنجلو أمريكى للعراق واحتلال عاصمته فى إبريل من عام ٢٠٠٣. إذن نحن إزاء بيئة دولية تتشكل منها عملية تاريخية تحمل من التحديات والمخاطر أكثر مما تحمله من مزايا وفرص؛ وإزاء بيئة إقليمية لها من التعقيدات والمشكلات ما يفوق قدرات المصالحة وتحقيق الحد الأدنى من التضامن العربى ولو فى حدوده الدنيا قبل عام ١٩٧٧ وعام ١٩٩١.

ولاشك أن كل هذه الظروف سترك آثارا على أداء الاقتصاد المصرى فى المستقبل وفرص النمو فيه. لماذا ؟

نستطيع بادى ذى بدأ أن نشير إلى نقاط الضعف الراهنة فى الاقتصاد المصرى وهى :-

١- مازال الاقتصاد المصرى حتى الآن يعتمد على مصادر أربعة كبرى للدخل من العملات الأجنبية وهم تحويلات العاملين المصريين بالخارج (حوالى ٤٠% من عجز ميزان المدفوعات ونحو ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط) وعلى إيرادات السياحة (نحو ٤,٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنويا) وعائدات بيع البترول المصرى (نحو ٧,٣% من الناتج المحلى فى المتوسط) وإيرادات قناة السويس (نحو ٣% من الناتج المحلى الإجمالى) فأربعة مصادر وحدها تمثل ما يزيد عن ٢٠% من الناتج المحلى الإجمالى فى المتوسط سنويا وهم يشكلون ما يزيد عن ٦٠% من حصيلة مصر من العملات الأجنبية.

وهذه المصادر معرضة جميعا لتأثير العوامل الخارجية؛ وحسابات الدول والأقاليم المختلفة أو بتقلبات الأسواق الدولية (كالبترول) ومن هنا فإن هذه المصادر الأساسية للدخل والإيراد من العملات الأجنبية تشكل مكامن ضعف فى الاقتصاد المصرى فى ظل ظروف دولية أو إقليمية أو حتى داخلية غير مواتية.

٢- ومن ناحية أخرى فمازال العجز المتفاقم فى الميزان التجارى المصرى يتسع؛ حتى تجاوز ٣٧ مليار جنيه فى عام ١٩٩٩ (ما يعادل ١٠,٣ مليار دولار) وهو ما يستدعى ضغوط هائلة على مصادرها من النقد الأجنبى من جهة وعلى احتياطاتنا الدولية من العملات الأجنبية من ناحية أخرى ومن ثم فإن

هذا الوضع إذا ما استمر سيشكل مخاطر جدية على مجمل التوازنات الهشة القائمة حاليا في البنيان الاقتصادي المصري.

٣- ثالث المخاطر أو نقاط الضعف في الهيكل الاقتصادي المصري حاليا هو المديونية الخارجية والمحلية؛ صحيح أن الاقتصاد المصري قد تخلص من أعباء نصف ديونه الخارجية (حوالي ٢٥ مليار دولار ديون مدنية و٧ مليار دولار ديون عسكرية) بعد اتفاق مايو ١٩٩١ مع نادي باريس وصندوق النقد الدولي إلا أن استبدال الدين الخارجى بالدين المحلى وإن كان الأخير أقل ضررا على المدى القصير والمتوسط إلا أن استمراره بهذا المعدل المرتفع (نحو ٧٤% من الناتج المحلى الاجمالى بالمفهوم الواسع ونحو ٦٥% بالمفهوم الأضيق) كما أشرنا. تمثل نقطة ضعف خطيرة ينبغي من الآن الالتفات إليها وعدم التساهل بشأنها (خدمة الدين المحلى بلغت فى موازنة عام ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٢١,٥ مليار جنيه) أى ما يعادل ١/٣ استخدامات الموازنة؛ كما أن الاتجاه المتزايد مرة أخرى للاقتراض الأجنبى والذي ظهر خلال السنوات الثلاث الأخيرة؛ يمثل مخاطر جدية على أوضاعنا الاقتصادية والسياسية فى المستقبل.

٤- ومن نقاط الضعف فى الأداء الاقتصادى المصرى فى الوقت الراهن وفى المستقبل وضع الهيئات الاقتصادية؛ حيث تزايد العجز فى هذه الهيئات بصورة مثيرة للقلق (منها هيئة السكك الحديدية ومرفق المياه والصرف الصحى واتحاد الإذاعة والتليفزيون ... الخ) وقد كان الفكرة من إنشاء مثل هذه الهيئات واستقلالها بموازنات خاصة هى أن تدار بصورة اقتصادية تسمح لها بتحقيق فائض يؤول إلى الموازنة العامة للدولة ويعوض بعض من الخسائر والعجز الذى يتحقق فى شركات القطاع العام أو الهيئات الخدمية الأخرى إلا أن تزايد العجز لدى هذه الهيئات عاما بعد آخر يهدم من الأساس الفكرة التى قامت عليها. ومن ناحية أخرى فإن الهيئات الاقتصادية ذات الفائض الكبير (كهيئة البترول وقناة السويس .. الخ) تحولت شيئا فشيئا إلى دول داخل الدولة بحيث تحول الفائض لديها إلى أداة لتوسيع هامش المزايا الممنوحة للعاملين وكبار المسؤولين فيها مما أوجد أشكالا من التمايز الاقتصادى والاجتماعى غير مبررة وغير مفهومة؛ كما جاء ذلك بصورة أو بأخرى على حساب الفائض الذى يؤول من هذه الهيئات إلى الموازنة العامة للدولة وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى إحداث مزيد من الخلل فى العلاقات بين مكونات الإدارة الاقتصادية الكاملة لموارد المجتمع والدولة الآن وفى المستقبل.

٥- وبرغم الجهود التى بذلت منذ سنوات لتحويل البورصة وسوق الأوراق المصرية إلى مركز جذب إقليمى وعالمى لحركة الاستثمار المالى؛ منذ عام

١٩٧٤؛ والتي أخذت دفعة جديدة بعد البدء فى تنفيذ برنامج واسع النطاق لبيع أصول وممتلكات الشركات العامة لرأس المال المحلى أو الأجنبى فى إطار ما يسمى "الخصخصة" وبالفعل فإن سوق الأوراق المالية المصرية قد شهدت ازدهارا لفترة قصيرة بدءا من عام ١٩٩٢ وحتى وقوع كارثة الانهيار المالى فى دول جنوب شرق آسيا فى مايو ويونى عام ١٩٩٦ ثم عادت للانكماش. ورغم أن تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية هى عملية حتمية فى إطار عملية أوسع للاندماج فى الاقتصاديات العالمية والسوق النقدية والمالية الدولية؛ فإن مخاطر توسع حجم الاقتصاد النقدى أو المالى فى بلد نامى كما أظهرتها كارثة الانهيار فى دول النمر الآسيوية وأودت ببعضها إلى حافة الإفلاس (ماليزيا - تايلاند - كوريا .. الخ) والمخاطر المصاحبة للنشاط المالى الأجنبى والأموال الساخنة تجعل من الصعب الاعتماد بصورة كبيرة على هذه القناة المالية والدولية لتمويل عملية تنمية أو استثمارات حقيقية وعينية فى الاقتصاد المصرى. أنها إحدى نقاط الخطر التى ينبغى الحرص إزائها.

٦- وأخيرا فإن من أهم وأخطر نقاط الضعف فى الاقتصاد والمجتمع المصرى؛ هو حالة التركيز الشديد والاستقطاب المكثف للثروة والدخل فى السنوات الأخيرة؛ فإذا كانت الدعوة لتشجيع الاستثمار ومنح القطاع الخاص المزيد من المزايا والإعفاءات من كل نوع؛ وهو ما أدى فعلا إلى تعاظم شأن ودور القطاع الرأسمالى الخاص المصرى والمشتترك فى الناتج المحلى الإجمالى وفى الاستثمارات الجديدة؛ فإن استمرار حالة تركيز الثروة بحيث أصبحت نسبة عوائد أصحاب السهم تزيد عن ٧٤% عام ١٩٩٦ مقابل ٢٦% لأصحاب الأجور والمرتبات؛ فإن مخاطر ذلك مستقبلا تتجسد فى درجة تأثيرها على الاستقرار السياسى والاجتماعى؛ خاصة مع تزايد الممارسات غير القانونية من جانب كثير من هذه المشروعات فيما يتعلق بعلاقات العمل والتأمينات الاجتماعية والتأمين على العاملين من إصابات ومخاطر العمل ... الخ.

وتؤكد تجربة العشرين عاما الأخيرة؛ معاداة رجال الأعمال والمشروعات الخاصة لوجود أى مظلة للتأمينات والمعاشات للعاملين لديهم؛ بل أن النسبة الضئيلة المؤمن عليهم؛ يتم ذلك عن ١/٥ أو ربع الأجر الحقيقى الذى يتقاضونه. وينطبق نفس الأمر على قوانين العمل؛ حيث لجأت كثير من المشروعات الخاصة إلى إجراء مزدوج يقضى بتوقيع العامل الجديد على عقد عمله وفى نفس اللحظة جرى إجباره على توقيع طلب استقالته دون تاريخ محدد.

وهكذا فإن غياب نظم التأمين من التقاعد وإصابات العمل أو الرعاية الصحية أو رقابة الدولة على نظم العمل وفقا لقوانين العمل المعمول بها خلق وضعاً غريباً وشاذاً سيكون له تأثير سلبي على مجمل علاقات العمل في المجتمع وعلى مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي فيها.

هذا عن مكان الضعف في الهيكل الاقتصادي المصري الراهن؛ بيد أن هذا الاقتصاد يمتلك بدوره فرص لا بأس بها للنمو؛ نستطيع أن نشير إلى بعضها على النحو التالي :-

١- لعل أبرز التطورات الإيجابية في الاقتصاد المصري خلال الربع قرن الماضي هو دخول الدولة والقطاع الرأسمالي المحلي والعربي بفاعلية في المشروعات العملاقة الأربعة الكبرى (توشكى - شرق قفريعة بورسعيد - سيناء - شمال غرب السويس) ربما تكون توشكى هي الأهم على الإطلاق منذ بناء السد العالي في أواخر عقد الخمسينات. فهذه المشروعات التي سيكتمل بناءها وتظهر نتائجها الكاملة بحلول عام ٢٠١٧ ستغير كثيراً من البنيان الاقتصادي. فطابعها السلعي (زراعي - صناعي غالباً) سيمثل رصيد إضافي للإنتاج المادي والسلعي؛ كما أن وجود بعضها على خطوط الملاحة والنقل البحري الدولي (شرق قفريعة - شمال غرب السويس) سيؤدي كذلك إلى زيادة عوائد الخدمات المنظورة وغير المنظورة في ميزان المدفوعات المصري وتُعظيم شأن الصادرات من منتجات هذه المشروعات (سلع زراعية - مصنوعات زراعية ... الخ) هذا بالإضافة إلى التخفيف من حدة البطالة في المجتمع المصري؛ فهذه المشروعات من المقدر لها أن يستثمر فيها ما يزيد عن ٥٠٠ مليار جنيه خلال العشرين عاماً القادمة وأن يوظف فيها ما يزيد عن ١,٥ مليون عامل ومشتغل.

٢- مازالت مدخرات العاملين المصريين بالخارج تزيد وفقاً للتقديرات الرسمية عن ١٠٠ مليار دولار مودعة في بنوك الخارج وهي تزيد وفقاً للتقديرات غير الرسمية عن ١٦٠ مليار دولار. وهذه الأموال تحتاج إلى جهد منظم من جانب الدولة لطمأنة أصحابها من ناحية وأشعارهم بأن ما يجري في مصر من مشروعات عملاقة من شأنه أن يغير وجه الحياة فيها مستقبلاً وهو ما يحتاج إلى تضافر جهودهم ومشاركتهم فيها. وهذا يتطلب بدوره أن تتولى لجان من الخبراء والوزراء على أعلى مستوى رسم استراتيجية متكاملة لفتح قنوات استثمارية جديدة وجذابة لهؤلاء المصريين في المشروعات الجديدة، وأن يشعر هؤلاء المصريين بأن هناك جدية في تنفيذ هذه السياسة وأن هناك شفافية

ومحاربة حقيقية للفساد والرشوة والمحسوبية وهو ما لا يبدو في الأفق السياسي والاجتماعي في مصر حتى الآن.

٣- برغم الانهيار الراهن في الموقف العربي العام؛ فما زالت هناك جهود ينبغي أن تبذل لانتشال الموقف العربي من وضعه الحالي؛ فعلاوة على أن ذلك ضرورة تقتضيها تداعيات الصراع الإقليمي في المنطقة (إسرائيل - تركيا - إيران) وتعثر عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي فإنها أيضا ضرورة حياة أو موت بالنسبة للاقتصاديات العربية المعرضة للتآكل في ظل العولمة وتطبيق اتفاقية الجات بكامل نصوصها بحلول عام ٢٠٠٧ فبدون تكتل إقليمي مصلحي على المستوى الاقتصادي على الأقل ستكون النتائج وخيمة على الجميع.

هذا عن مكامن الضعف ومصادر القوة في الاقتصاد المصري في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور. بيد أن هذا الاقتصاد لا يتعايش في عالم سرمدى أو عالم يتسم بالسلام والهدوء بين مكوناته الدولية والإقليمية؛ بل أن أبرز ما يميز عالمنا في الوقت الراهن وفي المستقبل نقاّم حدة النزاعات والتنافسات الاقتصادية والسياسية؛ وتنامي التقلبات الدورية في الأسواق والنزوح المضطرب نحو إقامة التكتلات الاقتصادية واتباع الوسائل الحمائية برغم الضجيج العالي الصوت حول حرية التجارة وبالمقابل نزوع آخرين نحو سياسة الإغراق التجاري، وزاد على ذلك منذ الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ تلك النزعة الإمبراطورية الاستعمارية الأمريكية وتحولها إلى ما يشبه مُشعل حرائق على سطح كوكبنا.

إذن كيف نتصور المستقبل في ضوء هذه المعطيات والمتغيرات؛ فالتحليل الاقتصادي أو الاستراتيجي لا يمكن أن يتصف بهذا النعت ما لم يأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأوضاع المتغيرة ويضع الاحتمالات المختلفة في بؤرة الرصد والتحليل للتعامل معها سلبا أو إيجابا أما لتعظيم المكاسب أو لتقليل أو درء الخسائر.

ومع ذلك فإن أي رصد للمستقبل؛ وهو يتعامل مع مكونات عناصر غير يقينية تحتمل الحدوث أو عدمه؛ وتستند هذه التنبؤات على مدى خبرة القائمين بالتحليل والرصد من جهة والقراءة المتأنية للسلوك الاقتصادي الدولي ومساراته في الماضي القريب من جهة أخرى وترجيح اتجاهات السلوك في النظام الاقتصادي الدولي الذي يعاد تشكيل آلياته ومساراته في ظل العولمة والقطبية الواحدة.

والحقيقة أن أي رصد مستقبلي لاتجاهات الاقتصاد الدولي وتأثيراته على اقتصاد دولة مثل مصر؛ ينبغي أن لا يتجاوز عشر سنوات فالتنبؤ الطويل الأجل

(عشرين عاما أو يزيد) يخرج عن حدود هذه الدراسة المتواضعة ليكون محلا لدراسات أكثر شمولاً لكل المتغيرات والعناصر الفاعلة في علاقات القوى الاقتصادية والسياسية ومعدلات نمو أو تآكل بعض عناصرها.

لذا فإن دراستنا هنا معنية أساساً باحتمالات وسيناريوهات السنوات العشر القادمة (٢٠١٠) مع احتمال لاستمرار هذه الاتجاهات أو عدم استمرارها أو تغييرها كلية في السنوات العشر اللاحقة (٢٠٢٠). كما أن هذه السيناريوهات تستبعد حدوث تغيرات سياسية كبرى في النظام السياسي المصري، أى بالتعامل مع الوضع السياسي الراهن مع إمكانية حدوث بعض التعديلات الطفيفة التى تجرى من داخل النظام باعتبارها من المعطيات في دراسة النموذج. وفى هذا نستطيع أن نلمح احتمالات ثلاثة :

السيناريو الأول

ويتمثل في استقرار نسبي للأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والمحلية مع حدوث بعض التأثيرات السلبية قليلة المخاطر أو التى يمكن السيطرة نسبياً على تداعياتها أو ما نطلق عليه "المخاطر والتقلبات تحت السيطرة" وتتمثل هذه المخاطر والتأثيرات في ثلاث عناصر أساسية هي :-

١- التأثيرات السلبية المصاحبة للتطبيق الواسع أو الكامل لاتفاقية التجارة العالمية الجديدة (الجات) حتى عام ٢٠٠٧ والتي ستؤثر على مجموعة من القطاعات الاقتصادية المصرية أهمها خفض الإيرادات السيادية المتحصلة من بعض أنواع الواردات فالاتفاقية تقضى بالخفض التدريجى الكبير على الرسوم والتعريفات الجمركية وهو ما من شأنه التأثير سلباً على الإيرادات السيادية المتحصلة من الرسوم الجمركية ويقدر هذا الخفض بنحو ١٠% من إجمالى الإيرادات السيادية خلال السنوات العشر القادمة (أى نحو ٤,٥ مليار جنيه). كما ستتأثر بعض الصناعات المصرية الوليدة (السيارات والمنسوجات ... الخ) من جراء الفتح الكامل للأسواق المصرية وغياب أية سياسة حمائية على هذه الصناعات وهو ما سيؤدى إلى أضرار على أكثر من مستوى ليس أقلها انخفاض معدل النمو والتوظيف فيها.

وستؤثر اتفاقية الجات من ناحية أخرى على التطوير المنتظر والمتوقع للصناعات الإلكترونية والبرمجيات بفعل الحماية المفروضة في الاتفاقية الجديدة على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مما سيقطع الفرص المتاحة من جانب هذه الصناعة الوليدة في مصر من أحدث المبتكرات والاختراعات

فى هذا المجال وسيشكل قيود إضافية على مجالات معينة للنشاط الاقتصادى المحلى أو الوطنى.

٢- استمرار التدنى الذى بدأ منذ أواخر عام ١٩٩٨ فى أسعار النفط بحيث أنهار سعر البرميل من ١٨ دولار فى المتوسط لأقل من ٩ دولار أو ١٠ دولار على أكثر تقدير خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٩٨.

والدارس لسوق النفط العالمى يجد أن هذا المنحى الذى بدأ منذ مؤتمر الدوحة عام ١٩٨١ أخذ فى الهبوط بأسعار النفط من نحو ٤٠ دولار للبرميل عام ١٩٨٠ حتى انهيار لأقل من ١٠ دولارات للبرميل وهو سعر يقل عن سعره عام ١٩٣٢.

عموما فمن غير المتوقع - لأسباب عديدة بعضها يعود إلى أوضاع الأوبك - ذاتها وبعضها لطبيعة سوق النفط ودخول بائعين من غير دول الأوبك ثم بالاحتلال الأنجلو - أمريكى للعراق ونظرا لحالة التخمة Gult ووجود مخزون استراتيجى هائل لدى الدول الغربية والولايات المتحدة أن يظل هذا السعر دون تحسن يذكر خلال السنوات الخمس القادمة على الأقل أى حتى عام ٢٠٠٥ وقد يتحسن الوضع قليلا إذا ما غيرت دول الأوبك سياستها وخاصة المملكة السعودية ليصل إلى ٢٥ دولار لأقصى مستوى بحلول عام ٢٠٠٢. ولذا فإن السياسة الاقتصادية المصرية ينبغى أن تتعامل مع هذا العنصر بمستواه المتدنى الراهن والذى يؤدى إلى خسارة مصرية تعادل ٣ مليار دولار سنويا.

٣- خلال السنوات العشر القادمة من المتوقع "ارتداد العمالة المصرية" أو نسبة كبيرة منها من الأقطار العربية تحديدا مع استمرار استقرار العمالة والهجرة إلى دول المهجر الجديد كالولايات المتحدة وكندا وأستراليا وتقدر حجم العمالة العائدة خلال العقد القادم بنحو ٥٠٠ ألف إلى ٧٥٠ ألف عامل مصرى من مختلف التخصصات والمهارات؛ معظمهم من العمالة غير الماهرة والمكثبية وهذا سيؤدى بالقطع إلى انخفاض نسبى فى حجم التحويلات الخاصة من المصريين بالخارج؛ بيد أن هذا الانخفاض سيكون محدودا إلى حد ما والمشكلة تتمثل هنا فى ضعف قدرة المجتمع الاقتصادى المصرى على إتاحة فرص عمل لهؤلاء العائدين من الخارج.

وقد يعوض انخفاض تحويلاتهم القنوات الجديدة المتصورة لجذب مدخرات المصريين بالخارج للاستثمار داخل مصر.

هذا السيناريو عموما يتضمن قدرا من المخاطر ستتبعكس حتما على معدلات النمو وعلى الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة إلى غالبية السكان كالتعليم

والصحة والفئات الضعيفة والمهمشة كالمرأة والأطفال؛ خاصة وأن القطاع الرأسمالي الخاص في مصر لا يشارك في هذه الخدمات بصورة ملموسة ومن غير المقدر أن يحظى هذا القطاع باهتمامه لفترة طويلة من الزمن.

ومع ذلك فقد ذكرنا أن هذه المخاطر يمكن أن تكون تحت السيطرة بإعادة تنظيم موارد الدولة؛ فالإيرادات التي ستتأثر بالخفض في الرسوم والتعريفات الجمركية يمكن تعويضها من خلال مصدرين آخرين هما ترشيد الإعفاءات الجمركية والضريبية الممنوحة لمعظم أنشطة القطاع الخاص مع تحسين أداء جهاز الجباية الضريبية بصورة جذرية تشريعية وتنفيذية ومعلوماتية وتطبيق صارم للعقوبات الأدبية والمادية في حال التهرب من أداء الضريبة العامة.

أما تأثيرات الجات على بعض الصناعات المصرية؛ فإن الجات قد منحت مزايا تفضيلية للكيانات الإقليمية كما لم تحل دون تطبيق بعض الدول لسياسات حمائية (كالاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو حتى اليابان والصين) والصراع على الأسواق القائم بين هذه الكيانات الاقتصادية الكبرى يتيح للاقتصاديات الآخذة في النمو اتباع بعض السياسات الحمائية.

أما بالنسبة لتدهور أسعار النفط فإن هذا المعطى الذى من المتوقع استمراره لسنوات قادمة ينبغي أن يدفعنا إلى إعادة النظر في سياستنا النفطية وتعتيم وسائل ترشيد استخدامنا للاحتياطي النفطى الذى هو حق للأجيال القادمة والسعى لاستبدال الصادرات النفطية بصادرات سلعية أخرى تقتدر إليها الأسواق العربية المحيطة خاصة مع دخول المشروعات العملاقة فى توشكى وغيرها مرحلة الإنتاج الكثيف وتدعيم سبل التصدير للصناعات المصرية الأخرى.

ويظل الأمل فى جذب مدخرات المصريين بالخارج ووقف خروج الأموال عن طريق المصارف أو غيرها وهو ما يعتمد بصورة أساسية على إعادة بناء الجهاز المصرفى وتطهير الأداء الاقتصادى المصرى من أساليب الفساد والمحسوبية.

السيناريو الثانى

يتمثل هذا الاحتمال الثانى فى تحسن نسبى للأوضاع الاقتصادية الدولية والبيئية الإقليمية المحيطة تنعكس فى خروج مصر من عنق الزجاجة والانطلاق فى سباق النمو الاقتصادى الإقليمى والدولى ويتحقق هذا الاحتمال باكتمال العناصر التالية :-

١- أن تنجح الحكومة المصرية فى جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج والمقدرة ما بين ١٠٠ مليار إلى ١٦٠ مليار دولار للاستثمار فى مصر خلال

السنوات العشر القادمة خاصة فى المشروعات العملاقة أو فى سوق الأوراق المالية إذا استقرت قواعدها ونجحت فى جذب هذه المدخرات فهذه الثروة الطائلة يمكنها أن تحقق نقلة نوعية فى الحياة المصرية كما يكتمل هذا العنصر بوقف الاستنزاف عن طريق النشاط المصرفى الحالى كما أشرنا ومن خلال ثغرة حسابات المراسلين بين الداخل والخارج والتي تجاوزت ٤٢ مليار جنيه معظمها بالعملات الصعبة فى يونيو ١٩٩٧، وعمليات تهريب الأموال ومنح الائتمان دون ضمانات.

٢- أن تتمكن الحكومة المصرية من احتواء التأثيرات السلبية لاتفاقية الجات وتدهور قيمة صادرات النفط بسياسات داخلية جادة لتوسيع حجم المجتمع الضريبي وترشيد سياسة الإعفاءات الضريبية والجمركية التي زادت عن حدود الإغراء إلى حدود الإغواء للأنشطة الخاصة بالتهرب من أداء الضريبة العامة.

٣- يمثل نجاح وتنفيذ المراحل الأولى من المشروعات العملاقة (خاصة توشكى، وشرق التفريعة) فى فتح آفاق عريضة للنمو الاقتصادى على أكثر من مستوى منها زيادة حصيلة الصادرات غير المنظورة والسلعية وكذا تخفيف حدة البطالة وتوسيع رقعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع الديموجرافى للسكان. وهى كلها عناصر هامة فى توطيد دعائم بنية اقتصادى آخذ بعناصر الانطلاق والتنمية الجادة.

٤- مع اعتماد سياسات التهذنة واستقرار الأوضاع السياسية والأمنية فى الداخل والاتجاه نحو تجديد الدم فى شرايين الحياة السياسية المتصلبة منذ سنوات طويلة فإن أنشطة اقتصادية مثل السياحة سيزداد حصيلتها بصورة تحقق عائدا معينا للنمو الاقتصادى ومن المقدر أن يصل عدد السائحين إذا تحققت الشروط والظروف المشار إليها ما يزيد عن ٧ مليون سائح بحلول عام ٢٠١٠ (حاليا ٣,٤ مليون سائح) وان تزداد الليالى السياحية إلى ما يزيد عن ٥٠ مليون ليلة سياحية (حاليا ٢١,٥ مليون ليلة) وهو ما سيؤدى إلى زيادة الحصيلة من ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ إلى أكثر من ٨ مليار دولار عام ٢٠١٠. فمصر تمتلك قدرات سياحية ومزارات أثرية غير متاحة لكثير من مناطق العالم وهى مؤهلة لو أحسن استغلال مركزها وتراثها ودورها إلى أن تكون المركز السياحى الرابع أو الخامس على الصعيد العالمى.

٥- إذا كان من الصعب وقف وترشيد الواردات المصرية تخفيفا للعجز الكبير فى الميزان التجارى ومع تدهور قيمة الصادرات النفطية (التي تشكل فى المتوسط ٤٠% من إجمالى الصادرات المصرية السلعية) بحيث تجاوز هذا العجز عام

١٩٩٦ نحو ٢٧,٩ مليار جنيه (ما يعادل ٨,٣ مليار دولار) وزاد عام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ الى مستوى ١٢,٥ مليار دولار أمريكي فإن الأمل معقود على تعظيم حجم صادراتنا الساعية والخدمات سواء بصدرات السلع الزراعية من المشروعات الجديدة أو من حصيلة خدمات المشروعات الكبرى في شرق تفرقة بورسعيد وشمال غرب السويس أو منتجاتها من الحديد والبتروكيماويات والأسمنت في ظل مشاركة لرأس المال الأجنبي.

٦- أخيراً؛ وبرغم تواضع تحقق هذا الاحتمال خلال السنوات العشر القادمة؛ فإن إمكانية تحسن سعر برميل النفط في السوق الدولية وأن يتجاوز حاجز الثلاثين دولار بعد ثلاث سنوات من الآن مازال احتمال قائم وإن بنسبة متواضعة. وستؤثر نتائج هذا الاحتمال أو السيناريو الثاني في زيادة معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المتوقعة في المخصصات الموجهة لقطاعات الخدمات الاجتماعية.

السيناريو أو الاحتمال الثالث

أو ما نسميه سيناريو "الكابوس" وفيه تتبدل كل المعطيات الراهنة في ضوء اندلاع أو تجدد الصراعات الإقليمية في المنطقة؛ وظهور تهديدات خارجية جديدة للأمن الوطني المصري كحالات اعتداء عسكري أو تهديد بفرض حصار اقتصادي أو استخدام ورقة الأقليات لتوتير الأجواء الداخلية أو الإقليمية؛ وكذلك تزايد الاتجاهات العدوانية والعنصرية داخل إسرائيل وتساعد العمليات العدوانية ضد بعض الأقطار العربية وخاصة سوريا أو ترجمة التحالف الإسرائيلي التركي على أرض الواقع والاتجاه للعدوان على سوريا؛ وزيادة احتمالات التوسع العدواني العسكري الأمريكي في المنطقة بعد احتلال العراق كل هذه الاحتمالات سيترتب عليها مباشرة تغيير كامل أولويات العمل السياسي والاقتصادي المصري وزيادة المخصصات الموجهة للدفاع والأمن القومي وهو ما يعيد النظر في مجمل السياسات الاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للبلاد.

التحريف بالعنف

- ولد في القاهرة في ٢٦ يناير عام ١٩٥٧.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٩.
- حصل على ليسانس الحقوق من كلية الحقوق جامعة القاهرة عام ١٩٩٢.
- حصل على دبلوم في القانون العام عام ١٩٩٧.
- عمل باحثاً اقتصادياً غير متفرغ بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصري.
- وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.
- وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.
- يعمل الآن كاتباً صحفياً متخصصاً في الشؤون الاقتصادية والاستراتيجية.
- حاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادي لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا عن كتاب "النفط والأموال العربية في الخارج".

معلومات :

- (١) "اتجاهات الصحافة في إسرائيل أثناء غزو لبنان" (مع آخرين) من إصدار مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، عام ١٩٨٤.
- (٢) "مصر وعصر المعلومات" (طبعة أولى) من إصدار الدار العربية للنشر والتوزيع، عام ١٩٩١.
- (٣) "اختراق الأمن القومي المصري .. رؤية سييسولوجية" مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٣.

- (٤) "أوهام السلام" (طبعة أولى) مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.
- (٥) "التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر" مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٤.
- (٦) "الانقلابات والتطرف الدستورى فى مصر ٢٣ - ١٩٩٥" مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٧.
- (٧) أزمة الانتماء فى مصر" (مع آخر) مركز الحضارة العربية عام ١٩٩٨.
- (٨) "أزمة النشر والتعبير فى مصر" دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
- (٩) "أوهام السلام" (طبعة ثانية مزيده ومنقحة) دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
- (١٠) "مصر وعصر المعلومات (طبعة ثانية مزيده ومنقحة) دار الكلمة عام ٢٠٠٠.
- (١١) "أبو زعبل ١٩٨٩" جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٢.
- (١٢) اقتصاديات الوقت الضائع - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الأهرام - ٢٠٠٢.
- (١٣) "اقتصاديات الإدارة الحكومية .. دراسات فى الإدارة والاقتصاد" دار الكلمة - ٢٠٠٣.
- (١٤) "الموازنة العامة للدولة .. وحقوق الإنسان" جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.
- (١٥) الاقتصاد المصرى من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة - مركز المحروسة - ٢٠٠٤.
- (١٦) البطالة بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة - مركز المحروسة - ٢٠٠٤.

٥ تحت الطبع :

- (١) المقاومة العراقية .. ومستقبل النظام العالمى - مركز المحروسة.
- (٢) مستقبل الإصلاح الدستورى فى مصر - مركز المحروسة.

الكتاب فى سطور

وبرغم ذلك فإن التحليل العلمى الرصين ؛ يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك؛ أن

الخسائر أو الأضرار التى صاحبت تجربة بزرع

ونمو القطاع العام خلال الفترة

الأولى (٥٧ - ١٩٦٧) أو حتى فترة ركوده وصموده

(١٩٦٧ - ١٩٧٤) أو خلال فترة اختراقه وإعادة

توظيفه وإدماجه فى آلية اقتصادية دولية (٧٥ -

١٩٩٠) وأخيراً فى مرحلة تصفيته وإهدار دمه

(١٩٩١ حتى اليوم) لا تقارن على الإطلاق

بالأضرار والخسائر التى لحقت بالاقتصاد المصرى

من جراء هيمنة طبقة جديدة وهجينة جرى تخليقها

قسراً منذ عام ١٩٧٤ بزواج غير شرعى بين الولايات

المتحدة ودول الغرب الرأسمالى الكبرى والمؤسسات التمويلية

الدولية من جهة ورجال الحكم والإدارة والبنوك فى مصر

من جهة أخرى والتى عبرت عن نفسها خلال

السنوات القليلة الماضية من تهريب للأصول وهروب

بأموال البنوك والتهرب من أداء الضرائب العامة

واستبعاد العاملين لديهم بحرمانهم من نظم تأمينية

وصحية كاملة وهو ما نتج عنه فى النهاية تقشى حالات

البطالة فى المجتمع وغيرها من المظاهر الضارة التى تعرضنا

إليها فى الفصول السابقة.

وهكذا .. وبعد مرور أكثر من ربع قرن على الانفتاح والصلح مع

إسرائيل وأمريكا لم يتمكن القطاع الخاص المصرى من تحقيق تراكمات

رأسمالية تسمح له بشراء هذه الأصول الإنتاجية ؟! وانتساءل إذن متى سيتمكن

هذا القطاع الخاص من تحقيق هذا التراكم الرأسمالى ؟ ومن أين حصل هذا

القطاع الخاص المصرى على التراكمات المالية التى تربوا على ١٢٠ مليار دولار

مودوعة ومستثمرة فى بنوك الخارج وشركات الخارج ؟!

نحن هنا إزاء أكبر عملية احتيال ونصب اقتصادية فى تاريخ مصر الحديث ، لم

تشهد لها مثيلاً سوى فى عهد الخديوى إسماعيل التى انتهت بقدم الاحتلال

البريطانى وسيطرة الأجانب عموماً على مصر ؛ سياسياً

واقتصادياً وعسكرياً.